جامعة البليدة 2 لونيسي علي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان:

دراسة تقييمية لتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: صيرفة إسلامية

إعداد الطالب:

سعيد إبراهيم

تحت إشراف:

أ.د. بوحجلة محمد

العام الجامعي: 2023/2022

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان:

دراسة تقييمية لتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: صيرفة إسلامية

إعداد الطالب:

سعيد إبراهيم

تحت إشراف:

أ.د. بوحجلة محمد

العام الجامعي: 2023/2022

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصّالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا ورسولنا وحبيبنا وشفيعنا محمد صلّى الله عليه وسلم.

بداية أحمد الله على نعمه وإفضاله وعلى نعمة إتمام هذا العمل الذي نسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتنا وحسنات والدينا وأساتذتنا وكل من علمنا حرفا.

كما أتقدم بجزيل الشكر اعترافا بحسن الصنيع لأستاذي الفاضل " محمد بوحجلة" الذي تفضل عليّ بإشرافه على هذا العمل، وكذا من خلال كل ما قدمه من إرشادات وتوجيهات ونصائح قيّمة ساهمت في إتمام هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر لجميع أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

إهداء

إلى روح وللدي الطاهرة رحمة الله عليه للذي لم يبخل علي يوما بعطائه ودعمه وتحفيزه وله كل الفضل في ما أنا عليه اليوم.

إلى التي أنجبت وربت وسهرت وكرست حياتها من أجلي، أمي حفظها الله ورعاها التي قدمت لي كل الدعم لإتمام هذا العمل.

إلى روح أستاذي وسندي محمد بن عبد الله رحمه الله، الذي علمنا الأدب قبل العلم.

إلىكل أفراد عائلتي الصغيرة الزوجة والبنات مريم وإسراء والمرحومة خديجة.

إلى عائلتي الكبيرة ممثلة في الإخوة والأخوات.

إلى كل أصدقائي وأحبائي في كل مكان.

إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو دعاء.

ملخص:

هدفت الدراسة لتقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية إذ تناولت تقييم تجربة جديدة في النظام المصرفي الجزائري، والتي تعتبر مدخل من مداخل الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية، وهذا من خلال معرفة المفاهيم المتعلقة بالنوافذ الإسلامية خصائصها وأهدافها وأهم المتطلبات والضوابط الشرعية والمحاسبية محللين أنظمة بنك الجزائر في هذا الخصوص، وكذا مدى نجاح التجربة الجزائرية، حيث قمنا بدراسة واقع نوافذ البنوك العمومية ممثلة في البنك الوطني الجزائري والخاصة ممثلة بنك الخليج الجزائر بنك ترست بنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك أبي سي الجزائر، وتتبعنا تطور تلك البنوك في التطبيق العملي.

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول للنتائج المرجوة وتحقيق أهداف الدراسة وقد تم اختيار الأدوات الأنجع في الحصول على المعلومات وهي المقابلة، بالإضافة للوثائق والبيانات والإحصائيات الخاصة بالنوافذ الإسلامية ومختلف العقود والمناشير المنظمة لهذا العمل المصرفي المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما كان لنا تربص ميداني بقسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري الهيئة المسؤولة والمؤطر للنوافذ الإسلامية الخاصة بالبنك.

لقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها حرص البنوك العمومية على التطبيق السليم للضوابط الشرعية والمحاسبية وشروط الفصل ما أمكنها ذلك رغم التسرع الذي صاحب العملية، بالإضافة إلى نجاح البنوك الجزائرية إلى حد ما في استقطاب مدخرات مهمة لكنها تبقى غير كافية مقارنة بالكتلة النقدية الموجودة داخل وخارج الجهاز المصرفي، وكذا لم تنجح في توظيف الجزء الكبير من مواردها المالية المستقطبة بناءا على معدل إعادة استخدام الموارد متدني جدا خاصة على مستوى النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية في الجزائر.

Abstract

The study aimed to explore the topic of Islamic windows through an evaluative study of Islamic windows in Algerian banks. It assessed a new experience in the Algerian banking system, serving as an entry point into the world of Islamic banking. This involved understanding the concepts related to Islamic windows, their characteristics, objectives, key requirements, and legal and accounting controls. Analysts examined the Algerian banking system, focusing on the National Bank of Algeria (BNA), Gulf Bank Algeria, Trust Bank, Housing Bank for Trade and Finance, and ABC Bank Algeria. The study also traced the development of these banks in practical application.

The analytical descriptive approach was adopted, which is based on a set of scientific tools in order to reach the desired results and achieve the objectives of the study. Given the nature of the research, the most effective tools were chosen in obtaining information, which is the interview, in addition to documents, data, statistics and reports on Islamic windows and the various contracts and publications organizing this compatible banking work, we also had a field lurking in the Islamic banking department of the National Bank of Algeria, the responsible for the Islamic windows of the bank.

The study concluded with a set of results, The most important of which is public banks' keenness on the proper implement the legal and accounting controls and the terms of separation as much as possible, despite the haste that accompanied the process, in addition to the success of Algerian banks to some extent in attracting important savings, but they did not succeed in employing the large part of their financial resources based on the rate of reuse of resources is very low at the level of all public Islamic windows in Algeria

قائمة المحتويات (فهرس)

الموضوع	رقم الصفحة
الصفحات التمهيدية	**أ–ض**
مقدمة	**ط–و**
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	32
المبحث الأول: مدخل للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	33
المطلب الأول: البنوك التقليدية النشأة والتعريف والأسس	33
المطلب الثاني: المصارف الإسلامية النشأة والتعريف	37
المطلب الثالث: مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية في الأسس والمرتكزات	39
المبحث الثاني: تحول المصارف التقليدية نحو العمل بالصيرفة الإسلامية	**45**
المطلب الأول: مفهوم التحول وأسباب تبني البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية	45
المطلب الثاني: أنواع تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية	47
المطلب الثالث: آليات تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي	49
المبحث الثالث: الصيرفة الإسلامية الأسس الواقع والتحديات	**54**
المطلب الأول: أسس الصيرفة الإسلامية والعقبات والتحديات التي تواجهها	54
المطلب الثاني: أهمية وواقع الصيرفة الإسلامية ضمن الصناعة المالية الإسلامية	58
المطلب الثالث: أهداف الصيرفة الإسلامية	71
خلاصة	74

الفصل الثاني: النوافذ الإسلامية بين الإطار المفاهيمي والتجارب الدولية	75
المبحث الأول: مدخل عام حول النوافذ الإسلامية	76
المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للنوافذ الإسلامية	76
المطلب الثاني: دوافع وأهداف النوافذ الإسلامية العمليات المصرفية التي تمارسها	82
المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية وأسلوب عملها	87
المبحث الثاني: شرعية نشاط النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية	88
المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين النافذة الإسلامية والبنك التقليدي التابعة له	89
المطلب الثاني: النوافذ الإسلامية بين المشروعية واللامشروعية	93
المطلب الثالث: المشاكل التي تعترض النوافذ الإسلامية والضوابط الشرعية لها	103
المبحث الثالث: الرقابة الشرعية والبنكية على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية وعوامل نجاحها.	107
المطلب الأول: الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية	108
المطلب الثاني: الرقابة البنكية الداخلية ورقابة البنك المركزي على النوافذ الإسلامية	115
المطلب الثالث: متطلبات وعوامل نجاح النوافذ الإسلامية	124
المبحث الرابع: تجارب دولية للنوافذ الإسلامية	131
المطلب الأول: تجربة النوافذ الإسلامية في قطر	134
المطلب الثاني: تجربة النوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية	142
المطلب الثالث: تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا	149
خلاصة	160

الفصل الثالث: متطلبات نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية	**161**
المبحث الأول: الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية	**162**
المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري	162
المطلب الثاني: تحليل وضعية القطاع المصرفي الجزائري	169
المطلب الثالث: الإطار الإداري للنوافذ الإسلامية ومتطلباته	173
المطلب الرابع: الهيئات والمؤسسات الداعمة لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية	175
المبحث الثاني: إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية والعمليات البنكية التي تمارسها	**185**
المطلب الأول: إجراءات ومراحل إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر	185
المطلب الثاني: العمليات البنكية التي تمارسها النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية	191
المطلب الثالث: تأمين حسابات الودائع البنكية في النوافذ الإسلامية للبنوك الجزائرية	196
المبحث الثالث: الفصل المحاسبي في النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية ومتطلباته	**203**
المطلب الأول: مفهوم الفصل المحاسبي في النوافذ الإسلامية وأهدافه	204
المطلب الثاني: متطلبات الفصل المحاسبي للنوافذ الإسلامية	207
المطلب الثالث: التدقيق الشرعي في شباك الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلباته	209
خلاصة	210

الفصل الرابع: تقييم واقع النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري	211
المبحث الأول: تشخيص واقع النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية العمومية والبنك الوطني الجزائري	213
المطلب الأول: واقع النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية العمومية	213
المطلب الثاني: تشخيص واقع النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري	220
المطلب الثالث: معايير ومراحل إنشاء نافذة إسلامية بالبنك الوطني الجزائري	224
المبحث الثاني: منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وتحليل نشاطها	233
المطلب الأول: منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري	233
المطلب الثاني: تحليل وتشخيص نشاط النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري	239
المطلب الثالث: عمليات المتابعة والتطوير والتقييم للنافذة الإسلامية داخل البنك الوطني الجزائري	242
المبحث الثالث: حسابات العمليات المحاسبية وحساب الأرباح في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري	251
المطلب الأول: حسابات العمليات المحاسبية للصيرفة الإسلامية بنافذة البنك الوطني الجزائري	251
المطلب الثاني: أسس توزيع الأرباح وحسابها في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري	255
خلاصة	261
الفصل الخامس: تقييم واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة ونتائج تقييم التجربة	262
المبحث الأول: تقييم نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة	263

المطلب الأول: تقييم نشاط نافذة بنك الخليج الجزائر	264
المطلب الثاني: تقييم نشاط نافذة بنك ترست الجزائر	270
المطلب الثالث: تقييم نشاط نافذة بنك الإسكان للتمويل والتجارة وبنك أ بي سي الجزائر	278
المبحث الثاني: نتائج تقييم التجربة الجزائرية وفق عوامل ومتطلبات نجاح النوافذ الإسلامية	**285**
المطلب الأول: تقييم التجربة وفق التخطيط العلمي والعملي ومحاولة تطوير النظم والسياسات المناسبة	286
المطلب الثاني: تقييم التجربة وفق العامل الشرعي	291
المطلب الثالث: تقييم التجربة وفق العامل المصرفي	298
المطلب الرابع: تقييم التجربة وفق العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي	305
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية واستشراف مستقبلها	**309**
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية الكلية للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية	309
المطلب الثاني: تحديات ومقترحات واستشراف مستقبل النافذة الإسلامية في الجزائر	315
خلاصة	325
خاتمة	337-326
قائمة المراجع	362-338
قائمة الملاحق	372-363

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	40
02	المؤسسات المساعدة والداعمة للصيرفة الإسلامية	69
03	الكيانات المشكلة للبنك الإسلامي للتنمية	70
04	عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية لبعض الدول العربية والإسلامية 2021.	133
05	نمو الموجودات لدى مجموعات البنوك في قطر 2018-2020.	137
06	النمو المتوسط للائتمان والودائع في مجموعات البنوك في قطر2018-2020	138
07	مقارنة بين حجم الأصول والحصة السوقية بين البنوك التقليدية والإسلامية والنوافذ الإسلامية في السعودية 2016-2021	145
08	الأصول المتوافقة وغير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في البنوك ذات النوافذ الإسلامية في السعودية 2020	146
09	تطور عدد النوافذ الإسلامية في ماليزيا 1993-2021.	154
10	معدل نمو التمويلات الإسلامية والتقليدية ونسبها 2018-2021	154
11	قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر الى غاية 05 جانفي 2023	170
12	تطور القطاع المصرفي الجزائري (عدد الوكالات) 2017-2021	171
13	عدد الحسابات المصرفية النشطة في الجزائر 2020-2021	172
14	الهيئات والمؤسسات الداعمة لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية 2023	176
15	عدد الفروع والنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية العمومية 2022.	214
16	إحصائيات نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية بتاريخ 2022/10/31.	216
17	حجم نشاط النافذة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي 2023/03/25	220
18	منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائر (صيغ التمويل، التمويلات)	234

19	موارد وحسابات نافذة البنك الوطني الجزائري	236
20	نسبة التمويلات الإسلامية للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022	240
21	نسبة الموارد المالية (الحسابات) للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022	241
22	حدود الصلاحيات على مستوى شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري	247
23	قائمة إجمالي تكاليف الصيرفة الإسلامية للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري	252
24	قائمة إجمالي نواتج الصيرفة الإسلامية في نوافذ البنك الوطني الجزائري	254
25	تطور حجم التمويلات الإسلامية والقروض التقليدية قصيرة الأجل ببنك الخليج الجزائر 2011-2016.	266
26	نسبة التمويلات الإسلامية والتقليدية في بنك الخليج الجزائر2011-2016	269
27	تطور حجم التمويلات الإسلامية والقروض التقليدية ببنك ترست الجزائر2015-2019	272
28	نسبة التمويلات الإسلامية والتقليدية في بنك ترست الجزائر 2015-2019.	274
29	تطور حجم الموارد الإسلامية والموارد التقليدية ببنك ترست الجزائر 2015-2019.	276
30	تطور نسبة الموارد الإسلامية إلى الموارد التقليدية 2015-2019.	277
31	عدد الفروع والنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية الخاصة في نهاية 2022	278
32	حجم التمويلات الإسلامية والتقليدية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2016-2020	280
33	نسبة التمويلات الإسلامية والتقليدية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2016-2020.	280
34	حجم التمويلات والودائع الإسلامية لدى بنك أ بي سي لسنة 2021	283
35	نموذج مقترح لعمل النافذة الإسلامية والمؤسسات الداعمة لها	323

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور نمو أصول الصيرفة الإسلامية في العالم 2015-2021	61
2	توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم سنة 2021	65
3	تطبيقات عقود التمويل الإسلامي لسنة 2018	66
4	إجمالي إصدارات الصكوك المالية الإسلامية عالميا 2013-2021	67
5	هيكلة الصكوك المحلية عالميا عام 2021	68
6	أصول الصيرفة الإسلامية في قطر بين 1990-2008	135
7	مكونات أصول المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية عام 2020	144
8	التمويلات الإسلامية مقابل القروض التقليدية في البنوك ذات النوافذ الإسلامية في السعودية عام 2020	147
9	حجم الأصول الإسلامية مقارنة بالتقليدية في السوق المصرفي الجزائري سنة 2021	172
10	نسبة النوافذ الإسلامية إلى إجمالي الوكالات في البنوك العمومية الجزائرية لعام 2022	219
11	الهيكل التنظيمي لقسم الصيرفة الإسلامية للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري	221
12	توضيح لشكل النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري	227
13	نسبة التمويلات الإسلامية للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022	240
14	نسبة الموارد المالية (الحسابات) للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022	242
15	تطور حجم تمويلات النافذة الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية في بنك الخليج الجزائر 2011-2016	268
16	تطور معدل نمو التمويلات الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية لبنك الخليج الجزائر 2011-2016.	268

17	توزيع حجم التمويلات في بنك الخليج الجزائر سنة 2020	269
18	تطور حجم تمويلات النافذة الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية في بنك ترست الجزائر 2015-2019	274
19	تطور معدل نمو التمويلات الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية لبنك ترست الجزائر 2015-2019	274
20	توزيع حجم التمويلات في بنك ترست الجزائر سنة 2019	275
21	توزيع حجم الموارد في بنك ترست الجزائر سنة 2019	277
22	تطور نسبة التمويلات الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2016-2020	281
23	نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتقليدية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2020	281
24	نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتقليدية بنك أ بي سي الجزائر عام 2021	284
25	نسبة الودائع الإسلامية مقارنة بالودائع التقليدية بنك أ بي سي الجزائر عام 2021	284
26	توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022	306
27	شكل مقترح لنافذة إسلامية	324

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	دليل المقابلة العلمية مع موظفي النوافذ الإسلامية وبعض المهتمين بالصيرفة الإسلامية في الجزائر	364
2	Dispositions comptables التسجيل المحاسبي للأموال الخاصة بالنافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري	368
3	Formules de calcul PER et IRR صيغ حساب احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار في البنك الوطني الجزائري	369

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار أو الرمز	الدلالة	
	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
AAOIFI	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
ABC Bank	Arab Banking Corporation Algeria	المؤسسة العربية المصرفية بنك
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
Housing Bank Algeria	The Housing Bank for Trade & Finance – Algeria Bank	بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر
AGB	Gulf Bank Algeria	بنك الخليج الجزائر
TBA	Trust Bank Algeria	بنك ترست الجزائر
PER	Profit Equation Reserve	احتياطي أو مخصص تعديل الأرباح
IRR	Investment Risk Reserve	احتياطي أو مخصص مخاطر الاستثمار
PMS	Profit Management Shareit	معدل حصة إدارة الربح
FI	Finance Islamique	المالية أو الصيرفة الإسلامية
CIINR	compte d'investissement islamique non restraint	حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد
IRG	Impôt sur Revenue Globale	الضريبة على الدخل الإجمالي
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
FGDB	Fonds de Garantie des Dépôts Bancaire	صندوق ضمان الودائع المصرفية

مقدمة

أقدمت العديد من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي على الولوج لعالم الصيرفة الإسلامية من عدة مداخل، فمنها من اعتمدت على تقديم منتجات مالية إسلامية عبر التحول الكلي في صورة بنوك إسلامية، ومنها من لجأت إلى فتح فروع لها والبعض الآخر لجأ إلى فتح نوافذ، ولكل هدفه من وراء هذا التحول، فقد اعتمدت دول عربية وإسلامية وحتى أوروبية وأجنبية مدخل أو تجربة النوافذ الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية وماليزيا وبريطانيا كأمثلة، وهذا لما وجدوا فيه من سهولة في التطبيق ويسر في الإجراءات، مستهدفين زبائن البنوك من المسلمين وممن يرغبون ويفضلون المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة والخالية من الربا، وقد نمت الصناعة المصرفية في العالم بشكل كبير مستفيدة من خدمات البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية والكبيرة الحجم والتي ساعدت في تطوير ودعم هذه الصناعة في العالم.

كما أن الجزائر واكبت التطور واستوعبت صدى الصيرفة الإسلامية فقد كان تأسيس أكبر هيئة للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر بتاريخ 26 فبراير 1990 ليكون مقرها في البحرين، تلاها إنشاء أو بنك إسلامي في الجزائر هو بنك البركة سنة 1991، بعدها بنك السلام في سنة 2008، إذ تعتبر تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر حديثة النشأة من حيث استصدار الأنظمة المنظمة لهذا العمل، إلا أنها في التطبيق العملي كانت هناك بنوك خاصة ممثلة في بنك الخليج الجزائر الذي يعتبر أول البنوك المطبقة لتجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر بصورة مختلفة عن الصورة التي تطبق الآن، فقد بدأ بتطبيق الصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية منذ سنة 2011، وقد كان يعمل بالإضافة إلى البنكين الإسلاميين سالفي الذكر في بيئة خالية من قوانين الصيرفة الإسلامية.

وفي ظل التنافس بين الدول للاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية واستقطاب شريحة عريضة من الزبائن التي ترغب وتطلب هذا النوع من التمويل، وفي ظل حاجة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر وحتى البنوك ذات النوافذ الإسلامية إلى قوانين تؤطر عملها وتحترم خصوصيتها، لجأت الجزائر لاستصدار أنظمة تؤطر الصيرفة الإسلامية فكان أولها النظام 2018/02 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، لتبدأ البنوك العمومية في تجهيز نفسها لبداية التطبيق، إلا أن الجزائر دخلت في فترة سياسية صعبة أواخر 2018 وسنة 2019، لم يخرج هذا النظام إلى النور وبقي طي الأدراج، لكن في عام 2020 أصدر بنك الجزائر النظام 2020/02 بتاريخ 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، صاحبته إرادة سياسية جادة في تطبيق هذا النظام، تبعته تعليمة بنك الجزائر رقم 2020/03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ثم تم تأسيس الهيئة الوطنية للافتاء في الصناعة المالية الإسلامية في الأول من آفريل من نفس السنة بالمقرر رقم 2020/01 والتابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، وهذا كله حرصا على بداية التطبيق الحقيقي للتجربة، وبالفعل في الرابع من أوت من نفس السنة 2020 تم إطلاق أو شباك أو نافذة للصيرفة الإسلامية من طرف البنك الوطني الجزائري، لتحذو البنوك العمومية الأخرى حذو هذا البنك، إذ أنه قبل نهاية سنة 2021 كانت كل البنوك العمومية قد فتحت نوافذ إسلامية على الأقل في واحدة من وكالاتها، إذ فتح بنك الجزائر الخارجي نافذته الأولى بتاريخ 30 ديسمبر 2021، وبهذا توسع فتح النوافذ الإسلامية في كل ولايات الجزائر، وقدمت خلالها تشكيلة من منتجات التمويل الإسلامي، وقد كان هدف الحكومة الأساسي والمعلن استقطاب الكتلة النقدية خارج الجهاز

البنكي، فبعد ثلاث سنوات من التطبيق بدأت تظهر إيجابيات وسلبيات التطبيق، وصار لزاما السهر على متابعة ما تم تنفيذه، وظهرت الحاجة إلى تقييم ما تم إنجازه عمليا، وهذا لتثمين المنجزات والمخرجات الإيجابية، ومعرفة مواطن الخلل وتعداد وتوصيف المخرجات السلبية لاستدراك النقائص وتصحيح المسار لتتحقق الأهداف المعلنة والأهداف المرجوة من تطبيق التجربة، وعلى ضوء هذا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية وما هي نتائج تقييم هذه التجربة؟

الأسئلة الفرعية: من أجل أن نصل إلى الإجابة على الإشكالية والإحاطة بموضوع الدراسة نطرح التساؤلات التالية:

1. هل صار تحول البنوك التقليدية نحو العمل بالصيرفة الإسلامية أمرا حتميا نظرا لتسارع نمو حجم الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا وتوسع أسواقها؟
2. ماهي النوافذ الإسلامية وماهي ضوابطها الشرعية وما مدى مشروعيتها؟ وكيف يمكن للبنوك التقليدية الجزائرية الاستفادة من التجارب الدولية في مجال النوافذ الإسلامية؟
3. ماهي متطلبات النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية وكيف يمكن تقييمها في التطبيق العملي؟
4. ماهي نتائج تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري والبنوك العمومية الجزائرية؟
5. ما مدى نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية في تحقيق أهدافها الاقتصادية الكلية والجزئية؟ وكيف يمكن تثمين أو تصحيح مسارها في المستقبل؟

الفرضيات:

على ضوء هذه الأسئلة الفرعية السابقة والإشكالية الرئيسية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تحول البنوك التقليدية نحو العمل بالصيرفة الإسلامية صار أمرا حتميا نظرا لتسارع نمو حجم الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا وتوسع أسواقها بتزايد الطلب على خدماتها.

الفرضية الثانية: استفادت البنوك التقليدية في الجزائر من التجارب العربية والدولية في تجربة النوافذ الإسلامية من خلال محاولة استغلال مواطن القوة وتلافي مواطن الضعف فيها.

الفرضية الثالثة: حققت النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية شروط ومتطلبات فتح النوافذ من خلال التشريعات التي سخرت لهذا الغرض إلا أنها غير كافية خاصة فيما يخص علاقتها ببنك الجزائر.

الفرضية الرابعة: نجحت النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية العمومية والبنك الوطني الجزائري في تحقيق أهدافها من خلال التوسع في نشاطها واستقطاب شريحة واسعة من الزبائن وتجميع موارد معتبرة، وأخفقت في توظيف تلك الموارد.

الفرضية الخامسة: لقد تم تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية مثل تجميع المدخرات واستقطاب جزء من الكتلة النقدية وزيادة فرص التمويل وحتى الجزئية على مستوى النوافذ الإسلامية لكنها أخفقت في بعضها مثل انخفاض معدل إعادة استخدام مواردها ومحدودية أدوات تسويق منتجاتها وسرعة اتخاذ قراراتها واغتنام الفرصة البديلة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون الموضوع المعالج يعتبر موضوع الساعة بحكم بداية التطبيق سنة 2020 وهو موضوع يخص النوافذ الإسلامية ويهم كافة أفراد المجتمع والمؤسسات وطلباتهم

في الاستثمار والتمويل.

كما تبرز أهمية الدراسة في تبيان العلاقة بين النوافذ الإسلامية وبنك الجزائر والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها.

كما تظهر أهمية الدراسة في تبيان الخلل وأهم النقائص التي قد نجدها في التجربة والتي قد تسهم في دعم وإضافة الجديد للموضوع والتمهيد لأبحاث ودراسات جديدة حول الموضوع وكذا من خلال المقترحات والتوصيات التي تثري الموضوع.

أهداف الدراسة :

بناءا على إشكالية الدراسة وأهمية الموضوع فان أهداف الدراسة تتمثل في:

- محاولة التطرق لموضوع جديد في الأوساط الأكاديمية والعملية وحتى المجتمع.
- إبراز أهمية الصيرفة الإسلامية ودور النوافذ الإسلامية كخطوة لدعم التجربة في الجزائر.
- كشف وتحليل واقع تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية ومدى احترامها للنظم والتشريعات المعمول بها وحتى تلك التي تبنتها من الهيئات الداعمة للصيرفة الإسلامية في العالم.
- محاولة تقديم بعض الحلول والاقتراحات لتدارك بعض النقائص والتي قد تساهم في تصحيح مسار تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في معرفة واقع تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية بما أنها تجربة جديدة وتتطلب تحديا كبيرا.

الأسباب الموضوعية:

- العلاقة الوطيدة بين موضوع البحث والتخصص وهو الصيرفة الإسلامية.
- آنية موضوع النوافذ والشبابيك الإسلامية في الجزائر بداية من 2020.
- النقص في الأبحاث والدراسات المتعلقة بتقييم هذه التجربة الحديثة.

منهج الدراسة:

سنستعمل في دراستنا الأسلوب الوصفي والتحليلي، حيث يساعد الأسلوب الوصفي في الجانب النظري التعمق والفهم الشامل لمصطلحات الدراسة: البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، النوافذ الإسلامية، الصيرفة الإسلامية، أما الأسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل المعطيات والإحصائيات، وتحليل وضعية النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية والخاصة، وكذا تحليل الإجراءات المطبقة ومحاولة تقييم التجربة عمليا، وقد استعملنا أسلوب المقابلة العلمية مع المستجوبين والقائمين على التجربة وبعض المختصين في مجال الصيرفة الإسلامية، أما الاستبيان فوجدناه غير مجدي في دراستنا بعد إعداده وإرساله للتحكيم وأخذ عينة استطلاعية، لنقرر العمل بالمقابلة لأخذ الإجابات من المؤهلين لذلك والتي تفيد البحث (أنظر الملحق رقم 01).

مجتمع الدراسة وعينته:

مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين لديهم علاقة بموضوع البحث، وبما أن الدراسة جاءت حول البنوك الجزائرية فمجتمع البحث الخاص بهذه الدراسة يتمثل في جميع الأفراد العاملين في البنوك العمومية والخاصة، أما عينة البحث فهي تلك المجموعة من أفراد المجتمع الذين يختارهم الباحث ليكونوا مصدر جمع بياناته في أثناء تنفيذه لبحثه، و بما أن هاته الدراسة تركز على الجانب التقييمي لتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية فان عينة الدراسة تتمثل في جميع العاملين في النوافذ الإسلامية في تلك البنوك، وفي أقسام الصيرفة الإسلامية المسؤولة عنها، ونظرا لوجود عدد معتبر من النوافذ الإسلامية التي

فتحت أبوابها فقد تم اختيار عينة من النوافذ على المستوى المحلي تمت مقابلة المكلفين بالزبائن لديها، ونظرا لطبيعة البنوك في الجزائر، وطريقة تعاملها مع الباحثين في تقديم المعلومة والسرية التي تمنع من الحصول على الوثائق والمنشورات والعقود، فقد تم تحديد عينة أخرى ممثلة بقسم الصيرفة بالبنك الوطني الجزائري على المستوى المركزي، وهذا لأخذ المعلومة المتعلقة بموضوع الدراسة من مصادرها ومعرفة إجراءات التطبيق العملي، وكذا مقابلة المختصين بالصيرفة الإسلامية وأعضاء بالهيئة الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية لمزيد إيضاح لبعض المسائل.

حدود الدراسة:

تتطلب أي دراسة وضع الحدود المكانية والزمانية بغية حصرها في نطاق جغرافي معين وفترة زمنية محددة للتمكن من جمع المعلومات اللازمة التي تخدم مشكلة الدراسة والتي تضع للباحث اطارا واضحا يتبعه للوصول الى النتائج المرجوة.

أ- **الحدود المكانية:** بما أن موضوع الدراسة متعلق بدراسة تقييمية لتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية، وباعتبار أن البنوك التقليدية في الجزائر طبقت التجربة سواء البنوك العمومية أو الخاصة وبالتالي فقد تمثلت الحدود المكانية للدراسة كافة البنوك العمومية في الجزائر وبالخصوص البنك الوطني الجزائري الذي قمت بعمل تربص ميداني بقسم الصيرفة الإسلامية فيه، والبنوك الخاصة التي توفرت معطيات إحصائية حول النوافذ الإسلامية لديها بنك الخليج الجزائر بنك ترست الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك أبي سي الجزائر.

ب- **الحدود الزمنية :** بناءا على الاحصائيات المتوفرة والمتاحة على الأنترنت لبعض البنوك الخاصة في الجزائر، بنك الخليج الجزائر (2012 إلى غاية 2016)، بنك ترست الجزائر

(2015 إلى غاية 2019)، وبناءا على المعلومات و المعطيات المقدمة حول الموضوع وعملية البحث عن المعلومات عبر المقابلة بالإضافة الى الوثائق والتقارير ومنشورات وسائل الإعلام ومنشورات البنوك ذات النوافذ الإسلامية في وسائل التواصل الاجتماعي، وبداية التطبيق العملي للتجربة في البنوك العمومية، فضل الطالب تحديد الفترة الزمنية للدراسة في ثلاث سنوات بالنسبة للبنوك العمومية من (سنة 2020 الى غاية نهاية سنة 2022) ، وهي فترة زمنية كافية نوعا ما للإحاطة بموضوع البحث والخروج بنتائج علمية مرضية، نظرا لحداثة التجربة.

صعوبات الدراسة :

كأي دراسة أخرى فان هذه الدراسة لا تخلو من الصعوبات وذلك نظرا لطبيعة وحداثة الموضوع ومن الصعوبات التي سجلها الطالب، ما يلي:

- ندرة ونقص في المراجع والدراسات العليا المتخصصة بموضوع النوافذ الإسلامية عموما.
- ندرة ونقص في المراجع والدراسات الخاصة بمحاولة تقييم تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية نظرا لحداثة التجربة والتطبيق العملي
- صعوبات ميدانية في الحصول على المعلومات الكافية في ما يتعلق بتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية نظرا للسرية وواجب التحفظ في تقديم المعلومة في البنوك الجزائرية.

الدراسات السابقة :

- دراسة **(لطف محمد السرحي، 2010)**، لطف محمد السرحي، "الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 2010.

حيث هدف هذه الدراسة إلى التعريف بالضمانات التي تجعل الفروع الإسلامية في البنوك

التقليدية اليمنية جادة في ممارستها للصيرفة الإسلامية وهذا طبقا للشريعة الإسلامية دون تسجيل انحرافات في التطبيق نتيجة تبعيتها للبنوك التقليدية الأم، وقد تطرقت الدراسة إلى ماهية الفروع الإسلامية ومشروعيتها، وكذا ضوابط تأسيسها، والإشكالات والتحديات التي تواجهها، كما أن هذه الدراسة توصلت إلى جواز إنشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التقليدية بشرط أن يتحول البنك الأم إلى العمل كلية بالصيرفة الإسلامية.

- دراسة **(أحمد خلف حسين الدخيل، 2013)**، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، العراق: حيث قام الباحث بدراسة تجربة العراق الحديثة من خلال تحديد مواطن القوة والضعف فيها واقتراح بعض الاقتراحات للنهوض بهذه التجربة الفتية، وفي دراستنا هذه سنتطرق لتقييم تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية.

- دراسة **(نجيب سمير خريس، 2014)**، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد2، حيث ناقش الباحث ظاهرة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وما حققته من نتائج وما واجهته من تحديات، من الناحيتين الشرعية والاقتصادية والتحقق من مدى موافقتها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وفي دراستنا هذه سنتطرق إلى تحليل نشاط نافذة إسلامية ومدى توسعه على حساب النشاط التقليدي وإلى أي مدى يدعم تطور ونمو الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية.

- دراسة **(نواري و خليل، 2021)**، مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 22-36، حيث **قام الباحثين بدراسة** واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها في تعزيز الشمول المالي من خلال استقطاب شرائح جديدة من المجتمع كانت مستبعدة ماليا، **وتوصلت** الدراسة إلى أن النوافذ

الإسلامية عند فتحها في المصارف التقليدية شهدت انتشارا واسعا مقارنة بالبنوك الإسلامية التي عددها قليل في الجزائر وهي تساهم في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، **تتشابه** هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في تناولها النوافذ الإسلامية لكن **تختلف** معها في المتغير الذي ربط معها حيث ربطها الباحثين بالشمول المالي أما في دراستنا هذه قمنا بدارسة تقييمية لتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية .

- **دراسة (سفيان قمومية، 2019)**، سفيان قمومية، "**النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2018-2019.

حاول الباحث في دراسته تسليط الضوء على عملية تحول المصارف التقليدية إلى المصرفية الإسلامية من خلال التعرف على مفهوما أهميتها أنواعها، وأهم مداخلها مركز على مدخل التحول الجزئي عن طريق النوافذ الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية مدخل النوافذ الإسلامية في تحول المصارف التقليدية إلى العمل بالصيرفة الإسلامية والذي يتطلب مطلبين رئيسيين هما إعداد خطة محكمة للتحول ووجود هيئة رقابة شرعية خارجية وداخلية تراقبان عملية التحول، أما بدراسته لحالة الجزائر فقد توصل الباحث إلى وجود إمكانية لتحول البنوك التقليدية الجزائرية من خلال فتح نوافذ إسلامية بالتطبيق على حالة بنك التوفير والاحتياط مع ضرورة سن قوانين وتنظيمات تسمح وتؤطر للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

ونحن في دراستنا هذه نحاول تقييم هذه التجربة بعد تم تطبيقها وفتح نوافذ بالبنوك التقليدية الجزائرية.

- دراسة (A.Zubair & A.A.Alaro ,2009) **Legal and Operational Frameworks of Islamic Windows in Conventional Financial Institutions in Nigeria.**

A.Zubair&A.A.Alaro, October6-8,2009, "**Legal And Operational Frameworks Of Islamic Windows In Conventional Financial Institutions: Nigeria As Case Study**" Paper Read At The 1st University Of Ilorin International Conference On Islamic Bank And Finance, Jointly Organized Dept. Of Islamic Law, Unilorin And Islamic Research And Training Institute, Jeddah, Saudi-Arabia.[1]

"الأسس القانونية والتطبيقية للنوافذ الإسلامية في المؤسسات المالية التقليدية: دراسة حالة نيجيريا"، حيث تناول الباحثان في هذه الدراسة ظاهرة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية في نيجيريا كدراسة حالة، حيث تطرق الباحثان إلى مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها، ثم بينا شرعية هذه النوافذ ومتطلباتها الشرعية والقانونية، كما بينا الفرص والتحديات التي تواجه هذه النوافذ في نيجيريا، وقد توصل الباحثان إلى أن النوافذ الإسلامية ظهرت نتيجة طلب شريحة كبيرة من الزبائن على هذا النوع من التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء لأسباب عقدية أو لاحتياجهم لهذه الخدمات، ووجد الباحثان أنها خطوة جادة لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، ولهذا أوصى الباحثان بضرورة نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي للتعريف به وبفوائده وذلك لتشجيع البنوك التقليدية لتتبنى هذا النهج وتتحول بالكامل إلى بنوك إسلامية.

---

[1] https://www.google.dz/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://islamicfinancialportal.com/uploads/islamicwindow.pdf&ved=2ahUKEwjd97-rzfTaAhVrCsAKHaZBCLoQFjAAegQIBxAB&usg=AOvVaw3KuWDUhs2tdieOIiD0Gr2K , تاريخ الاسترداد 2018/01/15

هيكل الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية، ارتأينا أن يكون هيكل الدراسة مقسما إلى خمسة فصول أساسية، ففي الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بثلاث مباحث، في المبحث الأول مدخل للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، والمبحث الثاني فيه مفاهيم حول تحول المصارف التقليدية نحو العمل بالصيرفة الإسلامية، والمبحث الثالث تناولنا فيه أسس الصيرفة الإسلامية واقعها وتحدياتها.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه للنوافذ الإسلامية بين الإطار المفاهيمي والتجارب الدولية من خلال أربع مباحث أساسية، ففي المبحث الأول تناولنا مدخل عام حول النوافذ الإسلامية، وفي المبحث الثاني شرعية النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، وفي المبحث الثالث الرقابة الشرعية والبنكية على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية وعوامل نجاحها، وتناولنا في المبحث الرابع تجارب دولية للنوافذ الإسلامية.

أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى متطلبات نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية من خلال ثلاث مباحث أساسية، ففي المبحث الأول الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، وفي المبحث الثاني إجراءات ومراحل إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية وعملياتها البنكية، وفي المبحث الثالث الفصل المحاسبي في النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية ومتطلباته.

أما في الفصل الرابع تطرقنا إلى تقييم واقع النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، من خلال ثلاث مباحث أساسية، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى تشخيص واقع النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية العمومية والبنك الوطني الجزائري أما في المبحث الثاني تناولنا فيه منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وتحليل نشاطها أما المبحث

الثالث فسنتطرق إلى حسابات العمليات المحاسبية وحساب الأرباح في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري.

أما في الفصل الخامس والأخير سنتطرق إلى تقييم واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة ونتائج تقييم التجربة ففي المبحث الأول سنتناول تقييم نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة أما المبحث الثاني نتائج تقييم التجربة الجزائرية وفق عوامل ومتطلبات نجاح النوافذ الإسلامية وفي المبحث الثالث الآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية واستشراف مستقبل النوافذ الإسلامية في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك

التقليدية والبنوك الإسلامية

يقصد بالبنوك التقليدية في هذا البحث البنوك الربوية أو تلك البنوك التي تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا أو أحدهما وأطلق عليها تقليدية لكون البنوك الإسلامية معاصرة وجاءت بعدها.

كما يعد هذا الفصل فصلا نظريا يتناول مدخل إلى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من الناحية النظرية ومتطلبات التطبيق، إذ يحتوي على ثلاث مباحث أساسية، ففي الأول سنتطرق لمدخل للبنوك التقليدية والإسلامية وأهم الفروقات بينها، أما في الثاني سنتناول تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، أما في الثالث سنتطرق إلى أسس الصيرفة الإسلامية وأهم التحديات التي تواجهها وواقع الصيرفة الإسلامية عالميا لتبيان أهميتها وأهدافها.

المبحث الأول: مدخل للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

سنتناول فيه ثلاث مطالب أولها البنوك التقليدية ثم البنوك الإسلامية وأخيرا المقارنة بينهما

المطلب الأول: البنوك التقليدية النشأة، التعريف والأسس

نشأت البنوك بصفة عامة لتلبية حاجة أصحاب العجز المالي وتنمية أموال أصحاب الفائض وضمان التقاءهما في مكان واحد سمي بنكا.

الفرع الأول: التعريف بالبنوك التقليدية

تعددت التعاريف التي تحدثت عن البنوك التقليدية ومن هذه التعاريف نجد:

تعرف البنوك التجارية حسب المفهوم التقليدي على أنها" مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية، أو خلقها

نقود الودائع"[1] ، كما تعرف أيضا: " نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان"[2]

لكن مع تطور وتوسع أنشطة البنوك أصبحت تعرف بمفهوم البنوك الشاملة، "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل، و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، من كافة القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي"[3]

" المصرف الشامل هو المصرف الذي يحصل على مصادر تمويل من كل القطاعات و يمنح الائتمان لكل القطاعات"[4]

يقصد بالبنوك التجارية:" البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب، أو لأجال محدودة، و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي بما في ذلك إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية."[5]

"نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال."[6]

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 127.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 5.

[3] عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص

[4] صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 75.

[5] إسماعيل احمد الشناوي وعبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 218.

[6] سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 14.

كما يعرفها آخرون بأنها "مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل في قبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه."[1]

أن "نموذج البنك التقليدي يقوم على أساس اعتبار البنك تاجرا سلعته النقود مستعينا بعنصرين جوهريين هما الزمن، والأصول المادية. ويعتبر نظام الفائدة لب النموذج التمويلي في البنك التقليدي"[2]

كما يعرف بعضهم البنك على أنه: " منشأة مالية غرضها الرئيسي تجميع المدخرات وتوظيفها أو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها هي ورأسمالها واستثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض كما يقوم البنك بعدة خدمات تتعلق بالنقود أو ما يماثلها".[3]

بناءا على التعاريف السابقة يرى الطالب أن البنوك التقليدية هي مؤسسة مالية تجارية ربوية دورها الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز متاجرا في الأموال من خلال قبول الودائع مقابل فائدة أو من غير مقابل ويقوم بتوظيفها بمعدل فائدة أعلى من معدل القبول بغرض تحقيق ربح كما تقدم خدمات مالية أخرى مقابل عمولات.

الفرع الثاني: نشأة البنوك التقليدية:

لقد تم إنشاء أول مؤسسة مصرفية في البندقية (بنك دي ريالتو) عام 1458 تبعها بنك السويد الذي يعزى إليه ابتداء أوراق النقد (البنكنوت)، ثم تلتها بنوك لاستبدال العملات أنشأت في أمستردام عام

---

[1] طاهر فاضل ألبياتي وميرال روحي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 154.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدراة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004، ص 75.

[3] محمد عبد العزيز عبد الكريم، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1969، ص 9. نقلا عن الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدراة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

.1609

يقال أن أعمال البنوك بشكلها القريب من الشكل الحالي قد بدأ في إنجلترا بين 1642 و 1645، حيث بدأ ظهور مؤسسات حفظ الأموال (أسس العمل المصرفي الحديث) إبان الحرب الأهلية في إنجلترا بدأ الناس في إيداع أموالهم لدى الصاغة ليستمر ويصبح عادة، حيث بدأ الصاغة في استخدام الأموال المودعة مقابل صكوك يعدون فيها أصحابها بدفعها إليهم عند طلبهم لها.[1] وبعدها أسست مصارف دورها إصدار النقود وإحكام الرقابة عليها حيث أسس مصرف إنجلترا سنة 1694 والذي يعتبر النموذج الذي أرسى مبادئ الصيرفة المركزية الحديثة، والتي ما زال معظمها يمارس حتى وقتنا الحاضر.[2]

كما أن البنوك لم تولد بكيانها القانوني المعروف إلا في القرن 17م،3 وتوسع ظهورها في القرن 19 ليصل لحوالي 572 بنك حيث نشأت البنوك المملوكة لشركات المساهمة لتقدم الخدمات المصرفية بجميع أنواعها، [4]

وهكذا شهدت المعاملات المالية والأعمال المصرفية التقليدية في العالم الغربي وخاصة في أوروبا حركة تنظيم وتطوير متواصلة حيث أبرزت العديد من النظريات والتوجهات المختلفة والتي كانت نتاج لدراسة تجارب مرت بها أوروبا، وقامت في الوقت نفسه بنشر القوانين المصرفية التقليدية

---

[1] عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة ، عمان، الأردن، 1998، ص 39.

[2] يسري مهدي السامرائي وزكريا الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1999، ص 14. نقلا عن أ. محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ليبيا، 2010، ص69.

[3] محمود صدقي مراد، حسن سعيد عبد البر، فوائد البنوك حلال أم حرام؟، دار أخبار اليوم، مصر، 1992، ص 10.

[4] محمود صدقي مراد، حسن سعيد عبد البر، المرجع نفسه ص 11.

المبنية على الفائدة عبر مستعمراتها وعلاقاتها التجارية الواسعة، ليصبح نموذج البنوك التقليدية هو السائد عبر كل دول العالم.[1]

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية النشأة والتعريف

الفرع الأول : تعريف المصارف الإسلامية

تعددت تعاريف الباحثين لمفهوم المصارف الإسلامية حيث عرفها بعضهم على أنها:

تعريف أحمد النجار: "المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".[2]

تعريف صادق راشد الشمري" عبارة عن منشآت مالية تقدم الخدمات المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية كما تعتمد في الحصول على الأموال على الطرق المشروعة كالمضاربة والمرابحة وبيع السلع والاجارة"[3]

تعريف عبد الله صالح كامل: "مؤسسة وساطة مالية ذات منهج ورسالة تتعدى كم التمويل إلى نوع التمويل ومجالاته وأهدافه، وتسعى إلى توظيف المال بأسلوب المشاركة في الربح والخسارة في إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يحقق العدالة في التوزيع ويخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[4]

---

[1] محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ليبيا، 2010، ص 70.

[2] ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 54.

[3] صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، أنشطتها والتطلعات المستقبلية، مطبعة العزة، بغداد، 2006.

[4] صالح عبد الله كامل، المصارف الإسلامية الواقع والمأمول، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

قدم الدكتور محمد يسري تعريفا شاملا للبنوك الإسلامية حيث قال:" هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا"[1]

شهد الربع الاخير من القرن العشرين ميلاد المصارف الاسلامية التي ظهرت إلى الواقع العملي تلبية لرغبة قطاع عريض من المسلمين الذين كان لديهم حرج شديد في التعامل مع البنوك التقليدية، فتعرف المصارف الاسلامية على أنها: " مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية"[2]

وقد عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية–عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد– كالتالي: " يقصد بالبنوك الإسلامية تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا."[3]

نشأة البنوك الإسلامية:

كانت أول تجربة لبنك إسلامي لأحمد النجار في منطقة ميت غمر بمصر، استمرت التجربة أربع سنوات من 1963 إلى 1967م، وكانت تجربة ريفية على نطاق ضيق.[4]

---

[1] محمد الزحيلي، المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الحلقة الأولى، عدد 198، ص 48، وكذلك العدد 167، ص 29. نقلا عن محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 2، 2007، ص 14.

[2] عبد العزيز لطفي جاد الله، التحول إلى البنوك الإسلامية بين الفقه الشرعي والسوق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2017، ص 69.

[3] قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية–دراسة مقارنة–، دار النفائس، الأردن، ط1، 2013،ص 36

[4] رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القالم، دمشق، سوريا، 2012، ص 62.

وذكر عبد الرزاق بلعباس محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر سبقت هذه التجربة سنة 1929م، أشرف عليها إبراهيم أبو اليقظان وكتب مقالة بعنوان " حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، ونشرت في صحيفة "وادي ميزاب" بتاريخ 29 جويلية 1928م، وقد دعا الشيخ أبو اليقظان في آخر المقالة أعيان ورجال أعمال المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة المصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي، لقيت دعوته ترحابا كبيرا من رجال الأعمال بمدينة الجزائر، فقدموا ملفا كاملا لإنشاء بنك باسم "البنك الإسلامي الجزائري" أواخر سنة 1929م، ولكن سلطات الاحتلال رفضت المشروع.[1]

وفي عام 1975م بدأ البنك الإسلامي للتنمية أعماله في جدة، وبنك دبي الإسلامي، ثم تكاثرت البنوك الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية، حتى وصلت إلى البلدان الغربية، وقامت بعض البنوك الأجنبية والبنوك التقليدية بفتح فروع أو نوافذ إسلامية، وقامت عملياتها أو الأمر على أساس القراض (المضاربة) من الناحية النظرية، لكنها من الناحية العملية اتجهت نحو المداينات، كبيع التقسيط والمرابحة والإجارة والتورق وغير ذلك.[2]

المطلب الثالث: مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية في الأسس والمرتكزات

الفرع الأول: أوجه الاتفاق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

تتفق البنوك التقليدية مع البنوك الإسلامية في ما يطلق عليه من تسمية "بنك"

كما يتفقان في رقابة البنك المركزي وسلطته عليهما، من حيث الإشراف على عمليات الاستثمار والتمويل وتنظيمها، وذلك بإصدار توجيهات عن الأغراض التي يجوز أو لا يجوز تمويلها، وعن

---

[1] عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013، جدة، السعودية، ص 04 و 05.

[2] رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القالم، دمشق، سوريا، 2012، ص 62.

الحد الأقصى لهذا التمويل، وتوزيع المخاطر بتنويع العمليات، للسلطة الرقابية حق التفتيش على البنك الإسلامي في أي وقت وفحص سجلاته وحساباته، ومن واجب المديرين والموظفين الامتثال.[1]

يشترط في مديري البنوك الإسلامية وموظفيها ما يشترط في البنوك التقليدية والشركات الأخرى.[2]

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف:

إن أسس عمل البنوك الإسلامية وطبيعتها تفرض وجود اختلاف مع عمل البنوك التقليدية، إذ سنقوم بتبيان أوجه الاختلاف من خلال الجدول رقم 01 كالتالي:

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

البنك التقليدي	البنك الإسلامي
أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي تمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية
تاجر سلعته النقود	تاجر سلعه حقيقية ولا يتاجر في النقود
يقوم على القروض	يقوم على البيوع إلا في القرض الحسن وعلى نطاق ضيق
يقوم على أساس الفائدة من خلال الإقراض والاقتراض	يقوم على أساس الإنتاج وفقا لمبدأ الربح والخسارة
يتحقق الربح من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك	يتحقق الربح بأسبابه الشرعية من: المال، العمل، الضمان وفق الأساليب الشرعية المحددة لكل سبب.
الخسارة يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها	الخسارة يتحملها البنك إذا كان رب مال في مضاربة، وبقدر رأس المال في المشاركات، وإذا دخلت تحت ضمانه في البيوع
يخضع البنك لرقابة البنك المركزي أو سلطة	يخضع للرقابة على تطبيق أحكام الشريعة

[1] جمال الدين عطية، مرجع سبق ذكره، ص 66 و 67.

[2] جمال الدين عطية، المرجع نفسه، ص 66.

الرقابة، ولا سلطة شرعية تتابعه لتطبيق أحكام الشريعة	الإسلامية بالإضافة لسلطة البنك المركزي ومختلف السلطات الرقابية التقليدية
البنك ملزم اتجاه المودعين برد أصول ودائعهم والفائدة المحددة عليها وبالتالي هناك حاجة إلى الاحتفاظ بدرجة معينة من السيولة لمواجهة هذا الالتزام خلافا للبنوك الإسلامية.	اختلاف طبيعة الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية إذ أنها مودعة للاستثمار على حساب أصحابها وبالتالي يعود ربحها أو خسارتها عليهم.
القدرة على توليد النقود من خلال السحب على المكشوف في الحسابات الجارية	عدم السماح لها بالسحب على المكشوف في الحسابات الجارية وبالتالي الحد من قدرتها على توليد النقود
القروض تقدم بضمانات واستثناءا تمنح بدون ضمانات	استثماراتها تقدم بدون ضمانات حيث تستخدم المشاركة والمضاربة (البنك معرض من حيث المبدأ لاحتمال الخسارة) وقد تطلب الضمانات استثناءا في حالة المرابحة
ممنوع عليها امتلاك أصول ثابتة إلا ما تستعمله، خوفا من تجميد أموالها، وحفاظا على السيولة	استثماراتها تتطلب تملك أصول ثابتة أو منقولة في المشاركة أو المرابحة
البنك المركزي يعامل البنوك التجارية وفق مبدأ سعر الخصم عندما يلجأ إليه طلبا للسيولة، وهو مبدأ ربوي	لابد أن يعامل البنك المركزي البنوك الإسلامية معاملة خاصة كونه الملجأ الأخير لهذه البنوك خاصة في مجال السيولة، ويقترح أن تقدم السيولة على أساس الودائع الاستثمارية
يمكن للبنوك التقليدية أن تتبنى نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال تقديم منتجات مطابقة للشريعة الإسلامية أو تفتح لها نوافذ أو فروع إسلامية	العكس لا يصح، ويمنع على البنوك الإسلامية تبني النشاط التقليدي الربوي.
لا مكان لمقاصد الشريعة وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي، ويمكن أن تمول أنشطة محرمة في الشريعة الإسلامية كالخمور.	احترام مقاصد الشريعة، وتمويل الأنشطة الحلال فقط

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

- يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية –دراسة لمدى إمكانية التطبيق في الأردن– رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007، ص42 حتى 45.
- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم والتقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، ط2، بيروت لبنان، 1993، 67 حتى 69.
- رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القالم، دمشق، سوريا، 2012، ص 63.

الفرع الثالث: أسس البنوك التقليدية:

أ- سلعية النقود:

يتم التعامل في البنوك التقليدية على أساس اعتبار النقود سلعة كغيرها من السلع الأخرى والتي يتم الاتجار فيها لا بها، وبالتالي فهي تقصد لذاتها لا لكونها وسيلة لتبادل السلع والخدمات.[1] وتعتمد البنوك التقليدية على إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار فائدة منخفضة، ثم تقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.[2]

ب- المتاجرة في الديون:

تعتبر المتاجرة في الديون من أهم الأسس في البنك التجاري التقليدي، وذلك من خلال اقتراض الأموال من المودعين بمعدل فائدة وإعادة إقراضها بمعدل فائدة أعلى، والفرق بين الفائدتين هو ربح البنك من المتاجرة.

---

[1] محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدراة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004، ص76. أنظر أيضا: يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية –دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن–، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007، ص30.

كما يقوم البنك التقليدي بعملية الخصم التي يقوم بها على الأوراق التجارية أو على أذون الخصم، ومقدار الخصم هو معدل فائدة على القيمة الإسمية للورقة المخصومة يحسب على أساس المدة المتبقية ومعدل معين للخصم،[1] وهي عملية شراء دين.

ج- الفائدة:

موقف الإسلام ونهجه الاقتصادي في الفائدة موقف محدد وحاسم لا لبس فيه وهو (إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا وعطاء) وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح هذا المصرف مصرفا ربويا آخر وذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها. [2] وهذا امتثالا لقوله تعالى:"لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة". (آل عمران: 130)، وقوله تعالى: "فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون"، (البقرة: 279)

د- خلق نقود الائتمان:

تعتبر وظيفة منح الائتمان أهم وأخطر وظائف المصارف التقليدية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها كقروض ليست ملكاً لها بل هي أموال المودعين، لذلك تقوم إدارة المصارف التقليدية برسم سياسة ائتمانية بما يحقق لها حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب[3]. كما يسمح للبنوك التقليدية بعمليات السحب على المكشوف في الحسابات الجارية وبالتالي زيادة دورها في

---

[1] محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 77و 78.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1990، ص17.

[3] مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 7.

توليد النقود،[1] كما تتم من خلال النقود الحسابية داخل البنوك بعد تقديم القروض استنادا على وديعة بنكية والاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي.

هـ- التنويع المالي

تحصل البنوك التقليدية على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين، ومن ثم تقوم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين، وتهدف من وراء هذه العملية إلى تحقيق مزايا منها التحكم والسيطرة على المخاطر وكذلك تحسين معدلات الإقراض والاقتراض وذلك بتمويل العديد من الأصول التي تمتاز بتنوع العائد والخطر.[2]

الفرع الرابع: أهداف البنك التقليدي:

إن قيام البنك التقليدي بالمتاجرة في أموال المودعين من خلال إعادة إقراضها مقابل فائدة مع تقديم خدمات متنوعة هدف الأساس هو تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة، كما تضع هذه البنوك أهدافا ذات صلة بالهدف الأساسي نذكر منها:[3]

- تقديم خدمات مصرفية مالية متطورة حسب أحدث الأساليب لخدمة الزبائن.
- خلق انطباع إيجابي عن أدائها فيما يتعلق بالحصول على الأموال واستثمارها وإصدار الأسهم وتوزيع الأرباح.
- التوسع والنمو المستمر لتلبية مطالب الزبائن (الأفراد والمؤسسات والمجتمع)

---

[1] جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم والتقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق، ص 68.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدراة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص74-76.

[3] بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطويرها، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، 2000، ص 47 . نقلا عن محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

- تعزيز القدرة التنافسية التي تحقق للمصرف إسهامه جادة في بناء بيئة تنافسية محلية ودولية.

المبحث الثاني: تحول المصارف التقليدية نحو العمل بالصيرفة الإسلامية

سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أولها مفهوم التحول وأسبابه، أما الثاني سنتناول فيه أنواع التحول، أما الثالث فخصصناه للحديث عن آليات التحول.

المطلب الأول: مفهوم التحول وأسباب تبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

الفرع الأول: مفهوم التحول:

يقصد بتحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأن: "ينتقل المصرف من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة."[1]

مفهوم التحول هو: "انتقال المصارف التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتركها، واستبدالها، لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها بعد القيام بعدة إجراءات وتنظيمات شرعية وإدارية وقانونية".[2]

كما عرفت باحثة أخرى عملية تحول المصارف الإسلامية بأنها :"وجود رغبة لدى المصارف التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية وذلك إما بشكل كلي من خلال الإحلال الكامل لعمليات المصرفية الإسلامية محل العمليات المصرفية التقليدية أو بشكل جزئي من خلال تقديم منتجات وخدمات إسلامية بجانب المنتجات والخدمات التقليدية وذلك للعديد من الأسباب تتفاوت بين أسباب

---

[1] رديف مصطفى، إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي –دراسة حالة النظام المصرفي السعودي– مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، ديسمبر 2015، ص 130.

[2] نايف بن جمعان الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية –دراسة تنظيرية تطبيقية– مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 23، فيفري 2014، ص 152.

عقائدية واجتماعية وبين أسباب تجارية وربحية صرفة."[1] ينقص الباحثة رغبة الحكومات والدول في التحول نحو المصرفية الإسلامية وهو التحول من خارج المؤسسات البنكية.

وبالتالي يرى الطالب أن التعريف المناسب لعملية التحول هو: "بداية العمل الفعلي بالصيرفة الإسلامية في بنك تقليدي أو في منظومة مصرفية في دولة ما، هذا مع وجود رغبة في التحول كلي من عدمها، فمجرد العمل بنشاط الصيرفة الإسلامية هو انتقال من وضع إلى وضع آخر، قد يكون خطوة للتحول لم تكن محسوبة"

الفرع الثاني: أسباب تبني البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية:

من الأسباب الأساسية لتبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي أو التحول الكلي نجد:

- المحافظة على عملاء البنك التقليدي الذين قد يرغبون في تنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية، فقد تمت تلبية احتياجاتهم من خلال منتجات مصرفية إسلامية، حيث كان هذا الدافع بالنسبة إلى 82% من المصارفة حسب دراسة ميدانية أجراها الباحث مصطفي إبراهيم محمد.
- المنافسة في جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي الإسلامي ويرفضون العمل المصرفي الربوي.
- ارتفاع معدلات عائد الإستثمارات المصرفية الإسلامية مقارنة بتلك التقليدية.[2]

كما أن هناك دوافع أخرى من جهات رئيسية ومهمة أدت بالبنوك التقليدية إلى تبني العمل المصرفي الإسلامي، قد تكون من داخل البنك أو خارجه أو من جهات حكومية عامة أو جهات خاصة، نذكر منها:

---

[1] مريم سعد رستم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] مصطفى ابراهيم محمد، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجيستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2006، ص 127 وما بعدها.

- قد يتخذ القرار من الداخل أي من القائمين على المصرف الربوي، وذلك من خلال قناعة أصحاب القرار في البنك ورغبتهم في التخلص من الأنشطة الربوية.
- قد يتخذ القرار أيضا من جهات خارجية عن البنك كأن يدخل أحد المصارف الإسلامية في شراكة مع مصرف تقليدي، من خلال شراء حصة من أسهمه، ثم محاولة التأثير من الداخل من أجل تغيير النظام الأساسي من خلال الجمعية العمومية.
- قد يتخذ القرار من قبل سلطات الدولة القانونية (الدولة) باتخاذ قرار تطبيق الشريعة الإسلامية، والتوقف عن ممارسة أي نشاطات مخالفة كما حدث في السودان وباكستان، ويكون التحول حينئذ بطريقة إجبارية.[1]
- وقد يتخذ القرار من قبل سلطات الدولة القانونية باعتماد الصيرفة الإسلامية، لكن دون إجبار للبنوك التقليدية بممارسة العمل المصرفي الإسلامي وترك حرية القرار لتلك البنوك، ويكون دور الدولة تشجيعي من خلال سن القوانين المساعدة والمحفزة لهذا النشاط كما يحدث في الجزائر.

المطلب الثاني: أنواع تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية

سنذكر في هذا المطلب مختلف أنواع التحول التي تتبناها البنوك التقليدية والأنظمة المصرفية

الفرع الأول: التحول الكلي الفوري

قد يكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية مثلما حدث في السودان وباكستان وإيران،[2] وتكون وحدات النظام البنكي ككل ملزمة بالتحول وتطبيق قرارات السلطات، والتكيف مع الوضع الجديد.

---

[1] نايف بن جمعان الجريدان، مرجع سبق ذكره، ص 154 حتى 156.

[2] أحمد محمد علي، تحول المؤسسات التجارية إلى الالتزام بالشريعة –تجربة السودان– ، ندوة البركة السادسة عشر للاقتصاد الإسلامي، بيروت 08 جوان 1996، دلة البركة، ص 3

وقد ينتقل المصرف التقليدي كلياً في آلية عمله وممارسته لأنشطته من الوضع المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، إلى الوضع الموافق لها، وذلك بإحلال الأنشطة والأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية محل الأنشطة والأعمال المصرفية المخالفة لها.[1]

كما قد يقوم المصرف التقليدي بإنشاء مصرف إسلامي جديد وهذا بموافقة السلطات السياسية أو النقدية للبلد.

الفرع الثاني: التحول الكلي التدريجي

وقد يكون قرار التحول الكلى وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يتخلص خلالها البنك من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، وقد أخذ بهذا المدخل بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الوطني بدولة الإمارات العربية[2].

هذا وقد تم إصدار المعيار الشرعي رقم (6) الذي يعنى بتحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إذ يهدف هذا المعيار إلى بيان الإجراءات والآليات والمعالجات الواجب مراعاتها ليتحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويحقق أهداف ووظائف العمل المصرفي الإسلامي بخصائصه من حيث التزامه ووظائفه وعلاقاته، كما يتضمن الإشارة إلى أهم أنشطة العمل المصرفي الإسلامي

---

[1] يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية –دراسة لمدى إمكانية التطبيق في الأردن– رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007، ص 8.

[2] مصطفى ابرهيم محمد، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 90.

التي تمثل بدائل لتطبيقات البنك التقليدي قبل التحول[1]. وهذا المعيار لا يتناول ما يتعلق بإنشاء البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية.

الفرع الثالث: التحول الجزئي

التحول الجزئي الذي قد يبدأ بتحول فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقدم منتجات مصرفية إسلامية، بحيث لا توجد أي رغبة أو نية للتحول الكلي من إدارة البنك الأم، كما ينشأ لهذا الفرع إدارة مستقلة تتولى الإشراف على عملية التحول والعمليات المصرفية التي تقوم بها، وقد أخذ بهذا النوع بنك مصر، البنك الأهلي التجاري السعودي.[2]

كما قد يكون التحول الجزئي من خلال إنشاء نوافذ ضمن الفروع التقليدية لتقدم منتجات مصرفية إسلامية، بحيث لا توجد كذلك أي نية في التحول الكلي من إدارة البنك الأم، كما تطبق الآن على مستوى بعض البنوك الجزائرية كالبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري.

المطلب الثالث: آليات تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي:[3]

سنتطرق في هذا المطلب إلى مداخل التحول سواء على المستوى الجزئي (البنوك كمؤسسات) أو على المستوى الكلي (النظام البنكي ككل في الدولة)

الفرع الأول: التحول الكلي للعمل المصرفي الإسلامي

وفق هذا المدخل يتم تحويل النظام المصرفي بالكامل للتعامل وأحكام الشريعة الإسلامية دفعة واحدة، ومن ثم خضوع معاملات البنوك التقليدية مع البنك المركزي ومع العملاء لضوابط الشريعة

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ديسمبر 2015، ص 154.

[2] تسعديت بوسبعين، تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية، مجلة معارف، قسم 1، العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2011، ص 245.

[3] أنظر: الناصر غريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص 335.

الإسلامية، ومن ثم إقامة نظام مصرفي إسلامي كامل بديلا للنظام الربوي، وهو الشكل الكلي، للتحول الذي اتبعته العديد من الدول مثل "باكستان " في ديسمبر 1981 و"ايران "في 30 أغسطس 1983 و"السودان" في سبتمبر 1990 ، وتعد الخلفية الدينية من أبرز دوافع هذا التحول وتحقيق هدف التخلص الكامل من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية كما أن له مصداقية وثقة كبيرة لدى المجتمع.[1] إذ تتم عملية التحول هذه من خلال عدة طرق نجد منها:

أولا: تحول بنك بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي

ويتمثل في قيام البنك التقليدي بأسلمة عملياته المالية على صعيد الموارد والاستخدامات المصرفية وإعداد خطة تحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي، مع إعلان موعد زمني معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به والالتزام بنمط هيكلي من الأعمال يختلف جذريا عما كان عليه من قبل، بحيث يتم التخلص النهائي من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإحداث منتجات إسلامية، ويشكل لأجل ذلك هيئة رقابة شرعية تمارس دور الإفتاء الشرعي بشأن أعمال البنك وعملياته، ويكون التعامل وفقا لمبدأ المشاركة في المخاطر والتركيز على تمويل المشاريع والأصول والسلع والخدمات بدلا من التعامل في القروض النقدية، ومن ثم اتخاذ البنك قرار التحول الكلي إلى النظام المصرفي الإسلامي والذي يتم تعميم الفكرة في جميع فروع البنك في آن واحد، ويتميز هذا الأسلوب بقصر الزمن الذي يستغرقه في التحول،[2] ومن مميزات هذا المدخل تشجيعه لعملية تطوير المنتجات وسرعة البحث عن البدائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوجيه كل الطاقات المادية والبشرية نحو الهدف المشترك وهو

---

[1] رشام كهينة، تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: الآليات والمعوقات، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، 2016، ص 104.

[2] سعود محمد عبد الله الربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة ماجيستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1989، ص 468.

التحول الكلي للعمل المصرفي الإسلامي.[1] ومن أهم عيوب هذا الأسلوب ارتفاع معدل أخطاء العمل وانخفاض مستوى الروح المعنوية لدى القوى العاملة بالمصرف وانخفاض معدل الأداء لعدم تلقيهم للتدريب اللازم لمواجهة أعباء المهام الجديدة،[2] وقد تكون هناك معارضة بعض العمال لفكرة التحول وعد تقبلها في بادئ الأمر ربما لجهل البعض وربما لبعض التصورات الخاطئة أو الخوف من المنافسة، ومن العيوب أيضا صعوبة الفصل الإداري والمحاسبي في بداية التطبيق وربما حدوث اختلاط بين ماهو شرعي وما هو ربوي.

كما يعد هذا المدخل من أكثر المداخل مصداقية، لأنه مبني على التطبيق الكامل والشامل لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملات المصرف.[3] وهوما نوافق عليه إلى حد ما ونجد أن إنشاء بنك إسلامي جديد يعد أحسن المداخل في تبني الصيرفة الإسلامية، لكن عند التحول الكلي يصبح تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي أمر لا بد منه.

ثانيا: تأسيس بنوك إسلامية جديدة

يعتبر هذا المدخل من أحسن المداخل للتحول إلى المصرفية الإسلامية، ذلك أن إنشاء بنك جديد يعني التحكم في العملية منذ البداية ويعطي صورة ذهنية إيجابية لدى المتعاملين المحتملين مع البنك، ويجنبنا سلبيات تحويل بنك قائم أو فرع، كما يتطلب هذ المدخل وجود بيئة مصرفية وسياسية مواتية ومرحبة بهذا الإنشاء، كما أن أداء البنوك الإسلامية في مجملها في مستوى متقد إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية، كما أن الصيغ التمويلية والإدخارية المطبقة في البنوك الإسلامية ذات خصائص إيجابية يمكن تطويرها والانتفاع بها لتلبية الاحتياجات التمويلية العامة للمشروعات

---

[1] مريم سعد رستم، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] سعود محمد عبد الله الربيعة، مرجع سبق ذكره، ص 468 و 469.

[3] مريم سعد رستم، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الاستراتيجية،[1] وهو ما ننصح به في التجربة الجزائرية إذ من الأفضل تطبيق هذا المقترح بإنشاء بنك عمومي إسلامي بالكامل تساهم في تأسيس رأسماله الدولة أو جميع البنوك العمومية.

الفرع الثاني: تقديم وتطوير منتجات مصرفية إسلامية

يعتبر أبسط وأسرع مدخل إلي العمل المصرفي الإسلامي لجأت إليه المصارف التقليدية التي كان هدفها في الأساس تجاريا صرفاً ، حيث رأت في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلي تشكيلة منتجاتها تتيح لها إستغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي،[2] حيث يقوم البنك بتقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بجانب ما يقدمه من منتجات تقليدية ربوية، وهو ما يؤاخذ به هذا المدخل من مداخل التحول من خلال اختلاط الأموال الشرعية مع الربوية وبين ماهو مباح من ربح المعاملات الشرعية وماهو محرم من فوائد على القروض.

الفرع الثالث: التحول بالفروع الإسلامية

وهي الفروع التي تنشئها البنوك الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية،[3] حيث نشأت الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية مع نمو المصارف الإسلامية وانتشارها عربيا وعالميا، ويتم هذا المدخل من خلال صورتين، أحدهما أن يتم تحويل فرع تقليدي إلى فرع إسلامي والآخر بإنشاء فروع إسلامية جديدة،[1] إذ بدأ أول نموذج من هذه الفروع بمبادرة من بنك مصر، أحد بنوك القطاع العام

---

[1] الناصر غريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص 335 ص 355و 357.

[2] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 31 ماي/ 03 جوان 2005، ص 11.

[3] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005، ص 09.

التجاري المصري، وذلك عام 1980 بإنشاء فرع الحسين للمعاملات الإسلامي، وهو فرع تقليدي تم تحويله بالكامل إلى فرع إسلامي.[2] كما يمكن أن نجد صورة ثالثة للتحول تتمثل في تحويل نافذة أو جميع النوافذ الإسلامية إلى فرع أو فروع إسلامية مستقلة وذلك بعد النجاح الذي حققته النوافذ في جذب المزيد من العملاء.[3] سنقوم بالحديث عنها بمزيد من التفصيل في الفصول القادمة.

الفرع الرابع: التحول بالنوافذ الإسلامية

نجد في هذا المدخل أن البنك التقليدي يتبنى فكرة إدخال بعض الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تلبية احتياجات شريحة من العملاء في السوق المصرفي ممن يطلبون هذه الخدمات، وهي منتشرة في عديد دول العالم الإسلامي وحتى غير الإسلامي مثل بريطانيا وسويسرا وأمريكا ممن لهم علاقات خاصة مع دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وتتم عملية التحول الجزئي هذه من خلال عدة صور، فقد تصدر تلك البنوك شهادات إدخارية أو أوعية للاستثمار على أساس عقود شرعية كالمضاربة والمشاركة، وقد تصدر أدوات تمويلية كالمرابحة، وبعضها خصص نافذة متخصصة للتعامل بهذه الخدمات ببعض أو كل فروعه.[4] بحيث يقوم البنك بتخصيص حيز أو جزء منه يختص فقط بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.[5] ويعطي هذا المدخل شيئا من الاستقلال المكاني داخل البنك، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدي، إلا

---

[1] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] الناصر غريب، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، ندوة البركة العشرين للاقتصاد الإسلامي، 25-27 جوان 2001، الأمانة العامة للهيئة الشرعية الموحدة، دلة البركة، جدة، السعودية، 2001، ص 1.

[3] Chris De Noose, 2009, Islamic Banking And Finance Insight On Possibilities For Europe, OP.CIT, p29. نقلا عن مريم سعد رستم، مرجع سبق ذكره، ص28.

[44] الناصر غريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ص 336.

[5] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005، ص 11.

أنها لا تتمتع بالاستقلال المالي والإداري اللازم بل تبقى تابعة للبنك الأم،[1] لكن تبقى أحسن من مدخل تقديم منتجات فقط، وسنتحدث بالتفصيل عن النوافذ الإسلامية بالتفصل في الفصول اللاحقة لكونها جوهر دراستنا هذه.

المبحث الثالث: الصيرفة الإسلامية الأسس الأهداف والتحديات

سنتطرق في هذا المبحث إلى أسس الصيرفة الإسلامية والتحديات التي تواجهها بالإضافة إلى أهدافها وأهميتها من خلال واقع الصناعة المصرفية الإسلامية ضمن الصناعة المالية الإسلامية عالميا في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: أسس الصيرفة الإسلامية والعقبات والتحديات التي تواجهها:

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية، والعقبات التي تواجهها

الفرع الأول: القواعد و الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية:

تقوم الصيرفة الإسلامية او يمكن القول كل التعاملات المالية الإسلامية على عدد من القواعد والأسس من أهمها:

- أن مصدر المال وتوظيفه لابد أن يكون حلالا،
- منع التعامل بالفائدة، والتقيد بكل الضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية،
- مبدأ الغنم بالغرم، أي المشاركة بالربح والخسارة،
- مبدأ أن النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها، وان هذا الاستثمار يكون معرضا للمخاطر، وفي ضوء ذلك فان نتيجة الاستثمار قد تكون ربحا أو خسارة،
- التعامل بصيغ التمويل الإسلامية من مشاركة، مضاربة، مرابحة، بيع السلم، وغيرها من الصيغ،

---

[1] نايف بن جمعان الجريدان، مرجع سبق ذكره، ص 157.

- توجيه المدخرات إلى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية،
- ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وان للمصرف الإسلامي دور في تحقيق هذه التنمية،
- أن للمحتاجين حقا في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة،
- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي. [1]

أو كما قسمها الأستاذ عبد الكريم قندوز إلى خمس ضوابط أساسية وهي: الأصل في المعاملات الحل، الأصل في الشروط في المعاملات الحل، منع الغرر، منع الربا، والضابط الأخير الذرائع والذي هو في الاصطلاح هو منع الوسائل التي ظاهرها مباح وتؤدي إلى محرم.[2]

الفرع الثاني: المعوقات والعقبات التي تواجه الصيرفة الإسلامية

تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط البنوك الإسلامية في العالم العربي والإسلامي كالجزائر وحتى في دول غير إسلامية؛ للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عوائق تعترض إيجادها فعلياً في السوق البنكية من أهمها:

1. المنافسة: أن البنوك التقليدية (لاسيما الأجنبية) لها ميزة كبيرة على البنوك الإسلامية من حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق مما يعرض ذلك البنوك الإسلامية لمنافسة شديدة،
2. القصور في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية: أن الصيرفة الإسلامية تتبع الصيرفة التقليدية من حيث أن كثير من المنتجات الإسلامية ماهي إلا منتجات تقليدية معدلة

---

[1] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص ص 34-35.

[2] للإطلاع أكثر أنظر، عبد الكريم قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019، ص42 إلى ص 47.

لتتوافق مع الضوابط الشرعية، وما لم تصل الصيرفة الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق منتجات تحمل طابع الابتكار والاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة فإنها ستظل قاصرة،

3. التشريع، الرقابة وإدارة المخاطر: أن البنوك الإسلامية تواجه نفس المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية مثل الصدمات الخارجية وسوء الإدارة وما يترتب على ذلك من تأثير على الملاءة والربحية، كما أنها تواجه أيضا مخاطر استثمارية، حيث أن المشاريع هي أهم مصدر للعوائد بالنسبة للمودعين والمستثمرين،[1]
4. المعايير المحاسبية: حيث عملت البنوك المركزية على إلزام البنوك عموما بمعايير المحاسبة الدولية، أو اشتقت منها بعض البلدان معايير محلية لا تخرج في جوهرها عنها، ولما قامت البنوك الإسلامية وجدت نفسها تحت طائلة ذلك الإلزام بالمعايير المحاسبية الدولية، في حين أن بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية مثل المعيار التمليكي الذي يخلط أحكام البيع مع الإجارة،[2]
5. غياب التأسيس القانوني للتمويل الإسلامي: حيث نجد أن بعض البلدان تتعامل بنوكها المركزية مع البنوك الإسلامية عبر قوانين خاصة بها، والبعض الأخر والجزائر إحداها تتعامل مع البنوك الإسلامية دون سن أي قوانين خاصة، مما يحد من أهداف هذه البنوك و يؤثر على الشفافية على غرار التشكيك الذي ينبعث في ذهون المتعاملين مع هذه

---

[1] محمد سعد عامر، الأصول الشرعية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018، ص ص 180-181.(باختصار)

[2] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، سطيف، 2011، ص16.

البنوك، أيضا فان هذا الغياب يعرض البنوك الإسلامية إلى الكثير من المخاطر إضافة إلى المخاطر الكلاسيكية التي تتعرض لها البنوك التقليدية،

6. غياب الموظفين المؤهلين و المتخصصين في الجانبين المصرفي و الشرعي معا،
7. انعدام السوق المالي وضعف التعاون فيما بينها: حيث يعتبر عدم وجود سوق مالي تحدي بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تفرضها البيئة المحيطة، حيث أن السوق المالي يسهل للبنوك القيام بدورها كوسيط ويشكل القاعدة الصلبة للتعاون فيما بينها[1] ،
8. معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية:

رغم محدودية المنتجات نجد أن المصرفية الإسلامية تتبع الأدوات المصرفية التقليدية من حيث أن كثيرا من المنتجات الإسلامية، ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع الضوابط الشرعية. وما لم تصل المصرفية الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق إبتكار منتجات تحمل طابع الإستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة، وهذا الأمر يتطلب إتخاذ خطوات إيجابية في هذا الإتجاه مثل:

- ايجاد مراكز بحوث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها، لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية، وتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق.

[1] احمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2008، ص76-77 (بتصرف).

- عدم اقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة، و إنما يرى كثيرون فيها أملاً في أن تقود عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية.
- إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والمساندة بين المصارف الإسلامية للإرتقاء نوعياً بمستوى المصرفية الإسلامية، وبما يحقق حفظ حقوق كل الأطراف داخل إطار أحكام الشريعة الإسلامية[1]

المطلب الثاني: أهمية وواقع الصيرفة الإسلامية ضمن الصناعة المالية الإسلامية:

سنطلع على واقع الصناعة المصرفية الإسلامية لنعرف مدى أهميتها.

الفرع الأول: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية:

يتم قياس أداء قطاع التمويل الإسلامي من خلال خمسة قطاعات فرعية: الصيرفة الإسلامية، التكافل، مؤسسات مالية إسلامية الأخرى (شركات الاستثمار، مؤسسات التمويل الأصغر وغيرها)، الصكوك والصناديق الإسلامية، تعتبر المؤسسات المالية العمود الفقري للصناعة نظرا لحجمها وسجلها الحافل، بينما تعتبر فئات الأصول في سوق رأس المال بما في ذلك الصكوك والصناديق الإسلامية أدوات استثمار هامة لهذه الصناعة.[2]

نمت أصول قطاع التمويل الإسلامي بنسبة نمو سنوي مركب بلغت 6% من عام 2012 إلى 2017 لتصل إلى 2.44 تريليون دولار أمريكي سنة 2017 وهذا من قبل 56 دولة، إذ تبقى إيران والمملكة العربية السعودية وماليزيا أكبر الأسواق حيث تساهم في حصة ثابتة تصل 65 % من

---

[1] عبد العزيز لطفي جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[2] عبد الكريم قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، 2019، ص90.

المجموع، أو 1.6 تريليون دولار[1]، لتنتقل إلى 3.95 تريليون دولار سنة 2021 بزيادة 1 تريليون دولار مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة نمو 33.78%، بينما بلغت نسبة نمو هذه الأصول نسبة 14% سنة 2020 متأثرة بوباء كوفيد 19، لتنتقل هذه النسبة إلى حدود 17% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وهذا مع بداية التعافي من الوباء بعد طرح اللقاح المضاد لفيروس كوفيد 19.[2]

يعد القطاع المصرفي الإسلامي القطاع الأكبر في قطاع التمويل الإسلامي ، حيث يساهم بنسبة 71% من أصول الصناعة المالية الإسلامية في سنة 2017، أو 1.72 تريليون دولار أمريكي، كما يوجد 505 بنك إسلامي بما في ذلك 207 نافذة مصرفية إسلامية، وقد كان متوقعا وصول حجم هذه الصناعة حوالي 2.44 تريليون دولار بحلول سنة 2023 (إحصائيات وتوقعات سنة 2018)، [3] إلا أنها وصلت 2.76 تريليون دولار سنة 2021، ليصبح توقع وصول حجم هذه الصناعة 5.9 تريليون دولار سنة 2026،[4] ويدعم هذا القطاع مجموعة من البنوك التجارية وغيرها من أنواع البنوك، ومع ذلك تظل المصارف التجارية المساهم الرئيسي في نمو القطاع.

ويمكن ملاحظة ذلك في البلدان الجديدة التي تفتح أبوابها للتمويل الإسلامي من خلال الخدمات المصرفية للأفراد، مثل المغرب، الذي شهد بدء ثمانية بنوك إسلامية عملياتها في عامي 2017 و 2018 ، وسورينام ، التي افتتحت أول بنك إسلامي في أمريكا الجنوبية. وأسفر دخول المغرب وسورينام عن وجود 69 بلداً حالياً ببنوك تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بعد أن وافقت حكومة ملاوي على توفير خدمات مصرفية إسلامية على أساس النوافذ الإسلامية فقط. هذا شيء حققه جيرانها الأفارقة بالفعل في يونيو عام 2018 مع

---

[1] Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2018, p15.
[2] ICD -REFINITIV, Islamic Finance Development Report 2022 EMBRACING CHANGE, IFDI2022, p06 p08.
[3] Islamic Finance Development Report 2018, op cit, p 17.
[4] ICD -REFINITIV, Islamic Finance Development Report 2022 EMBRACING CHANGE, op cit, p08.

إطلاق النافذة الإسلامية لـ بنك كوريس الدولي Coris Bank International في مالي والسنغال وبنين وساحل العاج. في الوقت نفسه في أوروبا، تم الإبلاغ عن أحد البنوك النرويجية ، تطالب "القروض الحلال" الخالية من الفوائد.[1]

بقي قطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمي محافظا على نموه في عام 2021 على الرغم من تداعيات كوفيد 19 والحرب في أوكرانيا، ووصل حجم الأصول إلى 1.3 تريليون دولار في نهاية عام 2021 ، ليمثل نموًّا بنسبة 11.3% (أساس سنوي) [2] على الرغم من معاناة العديد من البلدان من ركود اقتصادي وتسييل للأصول وتخارج لاستثمارات وانخفاض الإقدام على المخاطر بسبب الوباء وتقلبات الاقتصاد العالمي بسبب التضخم وتداعيات الحرب.[3]

وأما من حيث توزيع الأصول، فقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 52.4% من إجمالي أصول قطاع المالية الإسلامية، تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة 17.4% وجنوب شرق آسيا بنسبة 23.5%. وبالنسبة للمصرفية الإسلامية فقد هيمنت دول مجلس التعاون الخليجي على 58% من الحصة السوقية العالمية تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة 23% وجنوب شرق آسيا بنسبة 13% [4].

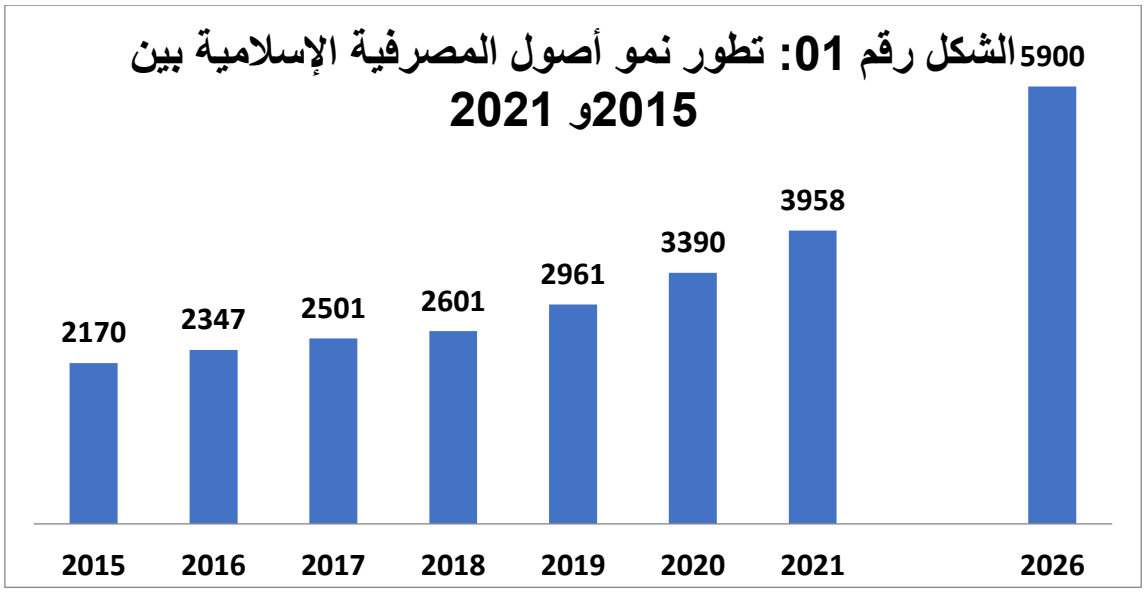
---

[1] Islamic Finance Development Report 2018, p 17.

[2] *IFSB STABILITY REPORT 2022. P.12, P.13, P.14 https://www.ifsb.org/download.php?id=6571&lang=English&pg=/index.php 22/03/2023*

[3] IdealRating، إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامية الرابعة عشر يومي 14 و15 ديسمبر 2022، البنك الأهلي، دار الميمان للنشر والتوزيع، السعودية، 2022، ص 15.

[4] *IFSB STABILITY REPORT 2021. P.18, P.19. www.ifsb.org*



المصدر: ICD –REFINITIV Islamic Finance Development Report 2022, p08

الوحدة: مليار دولار

سنتطرق إلى هيكلة الصناعة المالية الإسلامية ومن ثم تبيان مدى أهمية الصيرفة الإسلامية من خلال حجم أصولها على المستوى الدولي على النحو التالي:

أولا: البنوك الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي حسب اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بانه:" مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي"[1]

ثانيا: شركات التامين التكافلي:

يعرف التأمين الإسلامي باعتباره عقداً بأنه: "اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين وشخص (طبيعي أو اعتباري) على قبوله عضواً في هيئة المشتركين ، والتزامه بدفع مبلغ معلوم يسمى " القسط" على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره لأعضاء

[1] قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، دار النفائس، الأردن، 2013، ص 36.

الهيئة بغير قصد الربح ، على أن تدفع الشركة نيابة عن هذه الهيئة من أموال التأمين التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين ، التعويض عن الضرر الفعلي الذي أصابه من وقوع الخطر المعين ، وذلك في التأمين على الأشياء والتأمين من المسؤولية المدنية ، أو مبلغ التأمين ، وذلك في التأمين على الأشخاص على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين ويبينه أسس النظام الأساسي للشركة حسب ما تقضى به أحكام الشريعة[1].

ويعرف أيضا على أنه: عقد تأمين جماعي، يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع، لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن، عند تحقق الخطر المؤمن منه، تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم.[2]

ثالثا: صناديق الاستثمار الإسلامية

يمكن تعريف صناديق الاستثمار بانها اوعية مالية تسعى الى تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها في الأوراق المالية عن طريق جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية، وذلك بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائد[3]

ان صناديق الاستثمار الإسلامية ليست مجرد وسيط مالي، كما هو الحال في صناديق الاستثمار التقليدية بل ان هذه الصناديق بالإضافة الى ذلك تعتمد على منهج الاستثمار الإسلامي، الذي يمزج بين العمل وراس المال بموجب عقد يربط بين إدارة الصندوق والمكتتبين

---

[1] حسين حسين شحاتة، سلسلة دراسات و بحوث في الفكر الاقتصادي الاسلامي نظم التأمين التعاوني في ضوء المنهج الإسلامى، الإسكندرية، 1999، ص 6.

[2] أحمد سالم ملحم، إعادة التأمين و تطبيقاتها في شركات التامين الإسلامي، دار الثقافة ، ط1، 2005، ص 47.

[3] قتيبة عبد الرحمان العاني، مرجع سبق ذكره، ص 376

فيه ويعتبر هذا العقد بمثابة عقد مضاربة شرعي، كما ان الأوراق المالية التي تستثمر فيها صناديق الاستثمار الإسلامية هي أوراق مالية يراعى فيها مطابقتها لاحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل في السندات التقليدية ولا في الأسهم الممتازة وقد حققت صناديق الاستثمار الإسلامية نجاحا كبيرا وساعدها على ذلك ظهور مستحدثات في مجال الخدمات المالية الإسلامية.[1]

رابعا: أسواق راس المال الإسلامية (الصكوك)

لعل أسواق المال من أهم المجالات المستحدثة في التعامل والتي تشمل جميع القنوات التي ينساب فيها المال بين مختلف قطاعات وأفراد المجتمع، وتعرف أسواق رأس المال على أنها: "هي الأسواق المكلفة بتجميع المدخرات والأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الاجل"[2] وهو ما يمكن أن تستفيد منه التجربة الجزائرية لدعم النوافذ الإسلامية ودعم البنى التحتية للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

خامسا: مؤسسات الزكاة :

تؤدي الزكاة دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن الزكاة من الناحية الاقتصادية تؤثر على توزيع المداخيل وتؤثر على الإنتاج أيضا من خلال تمكين الفقراء وسائل الإنتاج مما يزيد الطاقة الإنتاجية ويؤدي إلى التخفيف من البطالة، وتؤثر على الاستهلاك كما أنها تمنع وتحارب الاكتناز.

الزكاة لا يمكنها أن تؤدي كل هذه الأدوار المنوطة بها في عملية التنمية الاقتصادية دون أن يكون لها إطار مؤسساتي يعمل على جمعها وتوزيعها على مستحقيها بصورة منظمة ومنضبطة، وقد

---

[1] قتيبة عبد الرحمان العاني، مرجع سبق ذكره، ص 53

[2] قتيبة عبد الرحمان العاني، المرجع نفسه، ص 358

قامت في العديد من الدول الإسلامية بيوت ومؤسسات الزكاة التي تخدم هذا الغرض.[1]

الفرع الثاني: قطاعات الصناعة المالية الإسلامية:

إذ ترتكز على أربع 04 قطاعات أساسية وهي التمويل الإسلامي والمركز في عمل البنوك والصيرفة الإسلامية وقطاع التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار والصكوك الإسلامية.

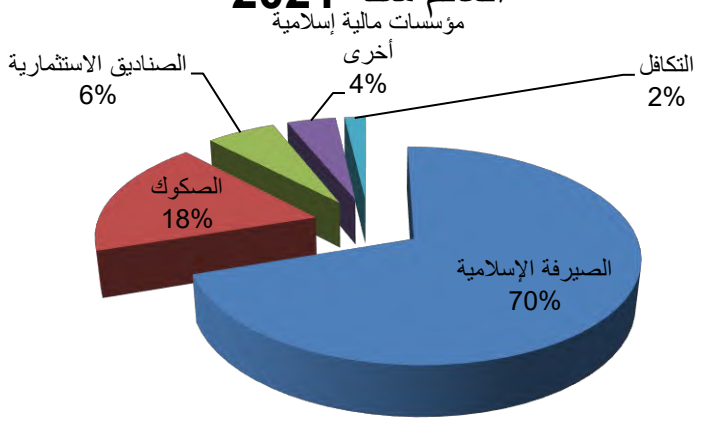
سجلت المصرفية الإسلامية نموا بنسبة 11.3% على أساس سنوي مقارنة بـ 4.3% في عام 2020 و12.9% في عام 2019 وهو ما يؤكد تعافي المصرفية الإسلامية من تداعيات الوباء وعودتها لنسب نمو ما قبل الوباء. ويلاحظ أيضا أنه على الرغم من النمو السنوي خال العقد الماضي للمصرفية الإسلامية إلا أنها تدريجيًّا تفقد هيمنتها على قطاع المالية الإسلامية لصالح أسواق رأس المال وهو نتاج نمو القطاع وتطور هياكل الاستثمار والأدوات المالية في أسواق رأس المال في الباد الإسلامية. ونري في هذا إشارة صريحة الي صناعة المصرفية الإسلامية بضرورة تطبيق نماذج غير تقليدية لتطوير منتجاتها وأسواقها عاجاً وليس آجلاً وتعميق معدلات انتشارها محليًّا ودوليًّا.[2]

---

[1] محمد فرحي، العمل المصرفي في الإسلام ضرورته و جذوره التاريخية والياته ، بحث مقدم إلى المتلقي الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، بشار، الجزائر، أيام 24- 25 أفريل 2006 ، ص ص، 10 11.

2IFSB STABILITY REPORT 2021. P.18, P.19. www.ifsb.org

الشكل رقم 02: توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات: ICD –REFINITIV Islamic Finance Development Report 2022 EMBRACING CHANGE, IFDI2022, p08

من خلال تحليلنا لمعطيات الدائرة النسبية الشكل رقم 02 نجد أن الصيرفة الإسلامية تستحوذ على نسبة 70% من حجم الصناعة المالية الإسلامية لعام 2021 والذي يتمثل في صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة من طرف المصارف الإسلامية، تليها في المرتبة الثانية الصكوك المالية الإسلامية بنسبة 18% والتي تمثل سوق رأس المال الإسلامي، وفي المرتبة الثالثة تأتي صناديق الاستثمار بنسبة 6%، وفي الأخير التأمين التكافلي بنسبة 2% من حجم الصناعة المالية الإسلامية وهو لا يرقى إلى المستوى المطلوب نظرا لما يرجى منه في سبيل حماية وتطوير التمويل والصيرفة الإسلامية.

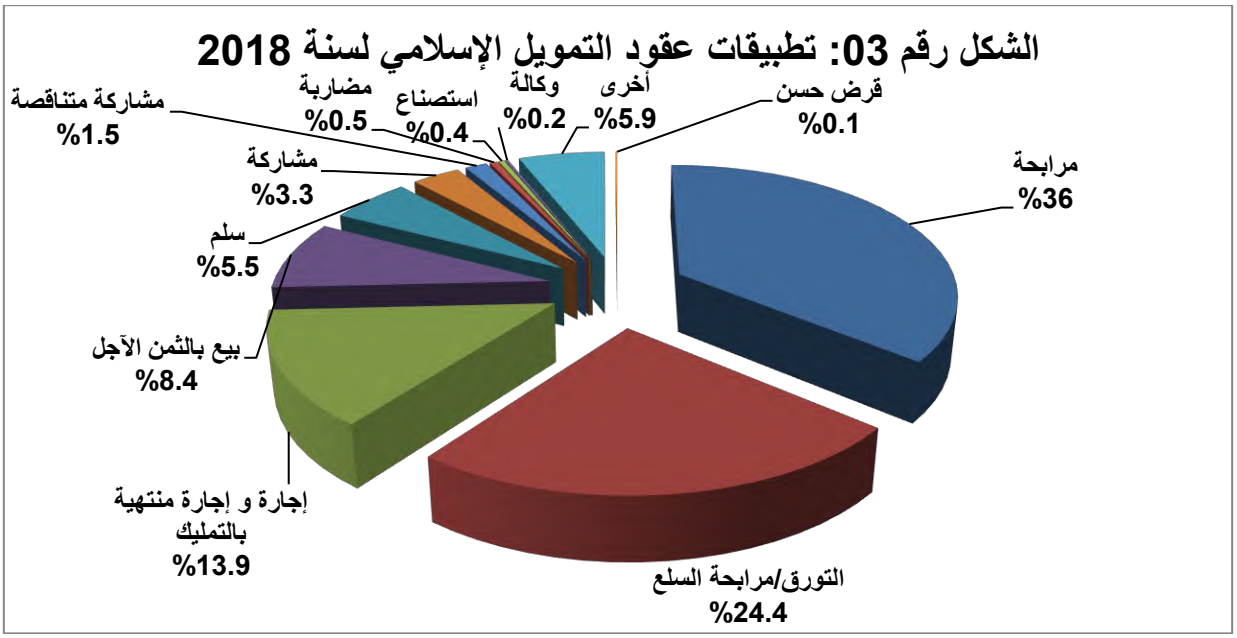
وقد بلغ نمو قطاع الصيرفة الإسلامية بنسبة 6.5%، بحوالي 2.10 تريليون دولار عام 2021، مدعوما بتحسن الوضعية الوبائية بعد بداية التعافي من كوفيد 19.[1]

الفرع الثالث: تطبيقات عقود التمويل الإسلامي:

التي تتضمن مختلف الصيغ المالية المطبقة من طرف المصارف الإسلامية والتي سنمثلها في الشكل البياني التالي:

[1] ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2022, IFSB, Kuala Lumpur, Malaysia, June2022, p5.

الشكل رقم 03: تطبيقات عقود التمويل الإسلامي لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات IFSB MAY 2019m RISK SHARING IN ISLAMIC BANKING.

بناءا على الشكل رقم 03 نلاحظ سيطرة صيغة المرابحة على مختلف الصيغ االأخرى بنسبة 36% ومن ثم التورق بنسبة 24.4% تليها الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 13.9% ومن ثم البيع بالثمن الآجل والسلم، لتسيطر صيغ المداينات (البيوع) سيطرة مطلقة مجتمعة بنسبة 88.2%، لتأتي المشاركة وصيغ الاستثمار في مراتب متدنية، تمثلت نسبة المشاركة 3.3% بينما المضاربة مثلت 0.5%.

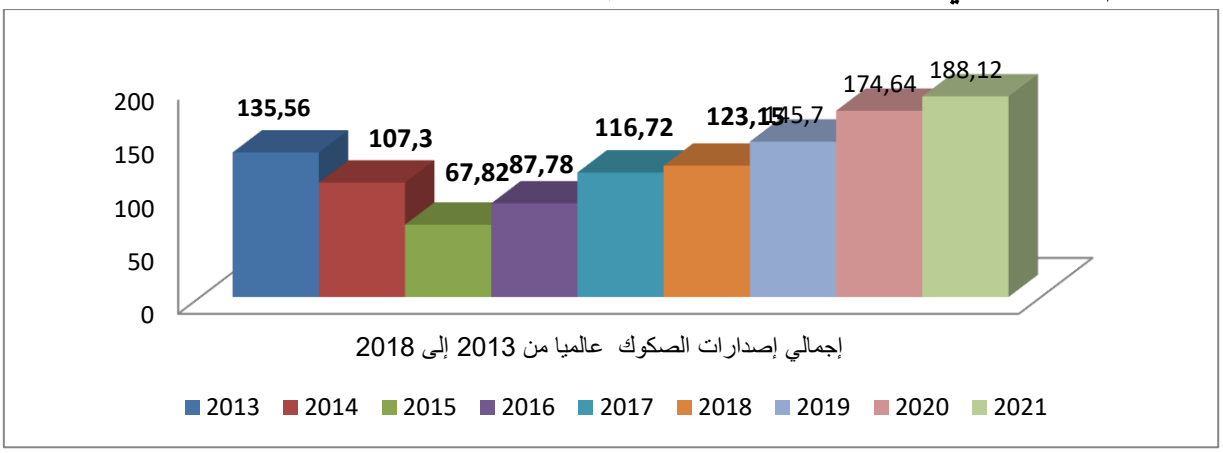
إذ نجد أن المصارف الإسلامية والمصارف التي تعتمد على التمويل الإسلامي تعتمد مطلقا على صيغ البيوع نظر لقلة المخاطر فيها وقصر آجال تنفيذها، وفي المقابل تبتعد عن صيغ الاستثمار من مشاركة ومضاربة.

الفرع الرابع: حجم إصدارات الصكوك عالميا

أسواق المال من أهم المجالات المستحدثة في التعامل والتي تشمل جميع القنوات التي ينساب فيها المال بين مختلف قطاعات وأفراد المجتمع، وتعرف أسواق راس المال على أنها: "هي الأسواق

المكلفة بتجميع المدخرات والأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الاجل"[1]

الشكل رقم 04: إجمالي إصدارات الصكوك المالية الإسلامية عالميا 2013-2021



الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات تقرير السوق المالية الدولية للصكوك IIFM SUKUK REPORT 2022, August 2022, 11th Edition, p29.

بناءا على الشكل رقم 04 نلاحظ تراجع ملحوظ للإصدارات من سنة 2013 بمبلغ 135.56 مليار دولار حتى سنة 2015 لتعاود الصعود مجددا سنة 2016 لتصل مبلغ 123.15 مليار دولار سنة 2018 بمعدل نمو 5.5% مقارنة بسنة 2017، كما شهد عام 2021 زيادة الإصدارات العالمية (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) بنسبة 7% مقارنة بالعام السابق 2020، حيث تم تحقيق رقم قياسي جديد بمبلغ 188 مليار دولار[2].

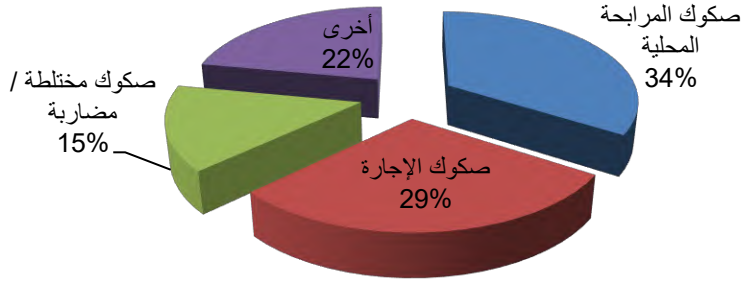
إذ تعد الصكوك قصيرة الأجل والتي تستحق لعام واحد أو أقل مهمة جدا لتطوير سوق ما بين البنوك الإسلامية، وتعمل هذه الصكوك عملا مهما وأساسيا في إدارة السيولة للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية، كما أن دخول الهيئة الإسلامية لإدارة السيولة في سوق الصكوك قصيرة الأجل مهم جدا ومساعد في تطوير هذا السوق، ضف إلى ذلك الإقبال الكبير على هذا النوع من الصكوك وهو في تحسن مستمر مدفوع خاصة من طرف جهات الإصدار السيادية.

---

[1] قتيبة عبد الرحمان العاني، مرجع سابق، ص 358

[2] IIFM SUKUK REPORT 2022, August 2022, 11th Edition, p10, p29.

الشكل رقم 05:هيكلة الصكوك المحلية عالميا عام 2021



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على IIFM SUKUK REPORT 2022.

ظلت صكوك المرابحة المحلية هي الأكثر استخداما بنسبة 34% تليها صكوك الإجارة بنسبة 29% وفي الأخير الصكوك المختلطة بنسبة 15%، إذ بلغ إصدار الصكوك خلال عام 2021 مبلغ 138.69 مليار دولار، إذ توفر البنوك المركزية طرقا عديدة للبنوك الإسلامية لاستثمار فائض السيولة لديهم في برامج الصكوك الحكومية، كما تعمل العديد من الدول الإفريقية بنشاط على تطوير سوق الصكوك المحلية لديها.[1]

على أساس تراكمي من عام 2001 إلى غاية 2021 ظلت ماليزيا محافظة على مركزها الأول في إصدار الصكوك بإصدارات محلية ودولية معا بحوالي 877 مليار دولار أمريكي، وهذا لقوة رأس المالية لديها وريادتها في هذا المجال، تليها المملكة العربية السعودية ب 216.75 مليار دولار أمريكي، ثم أندونيسيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا تواليا، إلا أن حصة ماليزيا انخفضت في السنوات الأخيرة نظرا لزيادة الإصدارات في كل من البحرين والعربية السعودية وإندونيسيا.[2]

وهي سوق واعدة تحتاجها البنوك والنوافذ الإسلامية في الجزائر خاصة لمعالجة مشاكل السيولة رغم عدم وجودها في هذه المرحلة لكنها قد تظهر مع نمو حجم التمويلات الإسلامية مستقبلا.

[1] IIFM SUKUK REPORT 2022, August 2022, 11th Edition, p 21,22.
[2] IIFM SUKUK REPORT 2022, August 2022, 11th Edition, p 23.

الفرع الخامس: المؤسسات المساعدة للصيرفة الإسلامية[1]:

تمثل والهيئات التي تساعد عمل المصارف والنوافذ الإسلامية ونذكر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 02: المؤسسات المساعدة والداعمة للصيرفة الإسلامية

الهيئة أو المؤسسة	تاريخ التأسيس	الهدف
البنك الإسلامي للتنمية	1975	تعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للناس في 57 دولة عضو والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	مارس 1991	تعمل على إعداد المعايير الشرعية والمحاسبية
المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية	2001	توفير المعلومات عن الصناعة ونشر الوعي العام حول العمل المصرفي الإسلامي
السوق المالية الإسلامية الدولية	2002	الترويج للسوق المالية الإسلامية واعتماد الأدوات المالية المتداولة
الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	2001	تقييم أداء وكفاءة المؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز الشفافية
سادسا: مركز إدارة السيولة	2002	إدارة عمليات استثمار السيولة للبنوك الإسلامية
سابعا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية	03/11/2002	إصدار معايير الرقابة والإشراف وتطوير آليات إدارة المخاطر
ثامنا: المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم		التحكيم في المالية الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على عدة مصادر

أولا: البنك الإسلامي للتنمية

هو بنك إسلامي إنمائي متعدد الأطراف من خلال تمويل المشروعات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إذ يؤمن بأن رعاية النمو الاقتصادي هي أفضل وسيلة للخروج من الفقر، ويعمل على إعداد الناس لدفع تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع وإنشاء البنية التحتية لتمكينهم من استغلال إمكاناتهم، كما يحاول البنك أن يبني شراكات تعاونية بين المجتمعات والأمم عبر

[1] سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، ط 2 إلكترونية، حماة، سوريا، مارس 2015، ص 495.

القطاعين العام والخاص، كما يعزز الحلول المبتكرة والمستدامة لأكبر تحديات التنمية في العالم ويعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[1]

تطورت المؤسسة منذ إنشائها من كيان واحد إلى 5 خمسة كيانات:

الجدول رقم03: الكيانات المشكلة للبنك الإسلامي للتنمية

المؤسسة	الانشاء	الهدف
البنك الإسلامي للتنمية ISDB	1975	إنمائي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية
معهد البنك الإسلامي للتنمية ISDBI	1981	مسؤول عن انتاج المعرفة ونشرها في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC	1994	تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للبلدان الإسلامية
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD	1999	تدعم التنمية الاقتصادية لدولها الأعضاء لمشاريع القطاع الخاص
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC	2008	تعتبر عاملا محفزا لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات موقع البنك الإسلامي للتنمية على الأنترنت، ص6. https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2023-02/Arabic%20Corporate%20Presentation%20of%20Islamic%20Development%20Bank%20IsDB-4.pdf

ثانيا: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هي أحد أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، سابقا هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست الهيئة بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 01 صفر 1410هـ الموافق ل 26 فبراير 1990م، وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق ل 27 مارس 1991م في دولة

[1] تقديم للبنك الإسلامي للتنمية، منشور للبنك على موقعه على الأنترنت، ص 5. الرابط: https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2023-02/Arabic%20Corporate%20Presentation%20of%20Islamic%20Development%20Bank%20IsDB-4.pdf ، تاريخ الاسترداد، 2023/03/30.

البحرين، تتمثل رسالتها في تحقيق المعيرة والتجانس بين الممارسات المالية الإسلامية الدولية والتقارير المالية للمؤسسات المالية بالتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها، كما تكمن رؤيتها في توفير الأدلة الإرشادية لعمل الأسواق المالية الإسلامية وإعداد التقارير المالية بصورة موافقة للشريعة الإسلامية ومبادئها، بالإضافة إلى وضع المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية بما يدعم نمو الصناعة وتطورها.[1]

المطلب الثالث: أهداف الصيرفة الإسلامية

سنتحدث في هذا المطلب عن الأهداف العامة والأهداف الخاصة للصيرفة الإسلامية والمطبقة من خلال البنوك الإسلامية أو من خلال فروع ونوافذ إسلامية للبنوك التقليدية.

الفرع الأول: أهداف عامة:

أولا: حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية:

مؤسساتها تتوفر على كل الاشتراطات التي يتحتم أن تتوفر في مؤسسة تمويلية تتصدى للتنمية خاصة في دول العالم الثالث، وهي تملك من الصيغ التمويلية الكافية تتناسب مع مختلف الظروف والمواقف، وهي بصيغ المشاركة التي تطرحها تجسد العدل الذي يحفز من يتعامل معها لتتحقق مصلحة الجميع وتسرع التنمية، وبحكم عملياتها التي تسهم وتقلل وبل وتعالج التضخم لأنها تتجر بالنقود لا فيها، وهي كما يعتبرها أحمد النجار علاجا للمجتمعات التي تعمل فيها ورمزا لعظمة تعاليم الإسلام التي تعتمد في عملها عليه.[2]

ثانيا: تجنب الربا ومحاربته

من الأهداف الأساسية للصيرفة والمصارف الإسلامية تجنب الربا أيا كان نوعه قليله فضلا عن

---

[1] https://aaoifi.com/ ، تاريخ الاسترداد: 2023/03/30.

[2] أحمد عبد عزيز النجار، حركة البنوك الإسلامية حقائق الأصل وأوهام الصورة، شركة سبرينت، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 1993، ص 11 و 12.

كثيره، وكذا القمار والغرر والجهالة، والربا في الإسلام نوعان: ربا ديون وربا بيوع، وربا الديون هو ربا النسيئة أو ربا القروض وهو الزيادة في مقابل الأجل، وربا البيوع نوعان: ربا فضل وربا نساء،[1] والحديث النبوي الشهير في هذا الباب هو حديث الأصناف الستة: مما روي عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه– عن النبي –صلّى الله عليه وسلّم –قال: (الذَّهَبُ بالذَّهَبِ، والْفِضَّةُ بالفِضَّةِ، والْبُرُّ بالبُرِّ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ، والْمِلْحُ بالمِلْحِ، مِثْلًا بمِثْلٍ، سَواءً بسَواءٍ، يدًا بيدٍ، فمَن زَادَ أو اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى الآخِذُ والمُعْطِي فيه سَواءٌ).[2]

ثالثا: توافق معاملات الصيرفة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية

أهم ما يجب أن يميز التمويل الإسلامي ككل والصيرفة الإسلامية خاصة هو الالتزام بالدين والخلق المستمد منه، فعملياته مستمدة من الشريعة الإسلامية وإن شابها الانحراف في التطبيق،[3] فهو تمويل أخلاقي إسلامي هدفه تطبيق الشريعة الإسلامية في كل معاملاته والحرص على العمل بتعاليمها وحفظ كلياتها ومن ضمنها حفظ المال وتنميته بما يحفظ الإنسان والمجتمع والاقتصاد ككل.

الفرع الثاني: أهداف خاصة: والتي تحقق المنفعة الخاصة للبنك الإسلامي:[4]

1- تحقيق الربح: هو أهم هدف بالنسبة للمصارف الإسلامية، هو أكبر تأمين لوجود المصرف وبقائه واستمراريته في العمل، وبالتالي استمرار خدماته للمجتمع، ومن المهم أن يكون هذا الربح مستقرا وفي نمو مستمر ليس فقط من أجل توزيع العائد على المساهمين وكذا المودعين، بل لتنمية موارده والحفاظ على نمو المصرف ككل.

---

[1] رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، سوريا، 2012، ص .

[2] أخرجه مسلم، صحيح مسلم، باب الربا، الحديث رقم 4148، ج5، ص44.

[3] رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، سوريا، 2012، ص 7.

[4] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 2، 2007، ص 21و 22.

2- تحقيق الأمان: يسعى المصرف الإسلامي إلى العمل في مناخ آمن، بعيدا عن المخاطرة، ويظهر هذا في تنويع توظيفاته، ومحاولة التوفيق مع الهدف السابق عن طريق ربط الربح مع مستويات معينة من المخاطر باختيار المشاريع الاستثمارية التي تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة.

3- تحقيق النمو: يقص به نمو الموارد الذاتية للمصرف المتمثلة في رأسماله، والأرباح المحتجزة، والاحتياطات، وكذا نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها.

خلاصة الفصل:

تم التركيز في هذا الفصل على عرض الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك التقليدية والإسلامية من خلال ثلاث مباحث أساسية، تم التطرق فيها إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك التقليدية الربوية والبنوك الإسلامية والمقارنة بينهما أما في المبحث الثاني فتم التركيز على تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي فتعرفنا على مفهوم التحول ومن ثم أنواعه وآلياته وهذا كله توطئة لدراسة النوافذ الإسلامية في الفصل الثاني من هذا البحث، أما الفصل الثالث فبينا فيه أسس الصيرفة الإسلامية وأهم التحديات التي تواجهها مركزين على إبراز أهمية الصيرفة الإسلامية من خلال تحليل وتشخيص واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم وحجم تطورها الهائل والاهتمام المتزايد لنبين على أهمية البحث في هذا الموضوع.

الفصل الثاني:

النوافذ الإسلامية بين الإطار المفاهيمي والتجارب الدولية

بعد دراستنا لأهم الفروقات التي تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية وتوسع حجم الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، تبنت العديد من البنوك التقليدية حول العالم العمل المصرفي الإسلامي من عدة مداخل، والمدخل الذي سنحاول تحليله في هذا الفصل هو مدخل النوافذ الإسلامية.

لدراسة أي ظاهرة لابد من معرفة ماهيتها والمفاهيم المتعلقة بها، إذ سنتناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية من خلال ثلاث مباحث أساسية، ففي المبحث الأول مدخل عام للنوافذ الإسلامية نعرف فيه التعرف اللغوي والاصطلاحي للنافذة وغيرها من المفاهيم، ثم في المبحث الثاني شرعيتها وضوابطها، ثم في المبحث الثالث الرقابة الشرعية والبنكية على هذه النوافذ وعوامل نجاحها.

المبحث الأول: مدخل عام حول النوافذ الإسلامية

قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، في الأول سنبين التعريفين اللغوي والاصطلاحي ثم نشأة وتطور النوافذ الإسلامية، أما الثاني دوافع وأهداف النوافذ الإسلامية العمليات المصرفية التي تمارسها، وفي الثالث سنتطرق إلى خصائص النوافذ الإسلامية وأسلوب عملها.

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للنوافذ الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريفين اللغوي والاصطلاحي للنوافذ الإسلامية

الفرع الأول: النوافذ الإسلامية لغة

هي نافِذة: (اسم)، الجمع: نَوَافِذُ، صيغة المؤنَّث لفاعل نفَذَ/ نفَذَ إلى/ نفَذَ في/ نفَذَ من: طرُق نافذة، طعنةٌ نافِذة: منْتظمة الشَّقّين، النَّافِذَةُ: الشُّبَّاكُ في الجِدار يَنْفُذُ منه الضوءُ والهواءُ إلى الحجرة.[1]

نافذة من نفذ النفاذ تقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذا منفوذا، وفي الحديث بر الوالدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما أي إمضاء وصيتهما، وما عهد إليه قبل موتهما.

ونفذ السهم من الرمية ونفذ الكتاب إلى فلان وبابهما دخل، ونفاذا أيضا وأنفذه هو نفذه أيضا بالتشديد وأمرنا نافذ مطاع.[2]

(شُبّاك) :(اسم)، الجمع : شَبابيك، و**الشُّبَّاكُ** هو النافذة **تشبّك** بالحديد أَو الخشبِ. جمع شبابيكُ، و**الشَّبَّاكُ** :نافذة صغيرة مُخصَّصَة للزَّبائن أو للعموم في مؤسَّسةٍ ما **شُبَّاك** التذاكر/ البريد/ الدفع/ الحَجْز[3]، وقد استعمل المشرع الجزائري مصطلح شباك تعبيرا منه عن النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

الإسلامية: الإسلام في اللغة يراد به الاستسلام والانقياد والخضوع، يقال أسلم الرجل انقاد، وقيل

---

[1] قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات، 2022، تاريخ الاسترداد: 2022/03/22،

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0%D8%A9

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة، بيروت لبنان، المجلد 3، دون سنة نشر، ص514.
https://waqfeya.net/book.php?bid=4077

[3] قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات، مرجع سبق ذكره.

أسلم دخل في الإسلام وصار مسلما.[1]

الفرع الثاني: النوافذ الإسلامية اصطلاحا

اختلفت تعاريف النوافذ الإسلامية باختلاف زاوية نظر كل معرف لهذا المصطلح فقد عرفها بعضهم على أنها: " حيز تخصصه البنوك التقليدية؛ لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في ظل هيئة رقابة شرعية حسب ما يسمح به القانون النافذ في البنوك المركزية"[2].

وقد عرفها آخر:" قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية."[3] وقد جعل المؤلف الهدف الأساسي من هذا الأسلوب تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية، وهو وما ندعمه خاصة في جانب منافسة البنوك الربوية التي تعتمد نوافذ إسلامية للبنوك الإسلامية والاستحواذ على جزء من سوق الصيرفة الإسلامية.

"وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو المقار الرئيسية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها"[4]

" وحدات تابعة لمصارف أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية

---

[1] محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، ص 385.

[2] نجيب خريس، عماد بركات، ربيع القرعان، حازم خصاونة، فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 14، ع4، الأردن، 2018.

[3] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، طبعة تمهيدية، دون سنة نشر، ص 13. https://iefpedia.com/arab/?p=450، تاريخ الإطلاع 2020/05/16.

[4] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص 12.

مختصة وفي ظل القوانين النافذة".[1]

كما عرفها النظام رقم 2020/02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في المادة رقم 17 منه على أن النافذة الإسلامية "أو كما نصت المادة: يقصد بـــ شباك الصيرفة الإسلامية، هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية".[2]

كما يعرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية وفق المعيار رقم 22 الفقرة رقم 175 كالتالي:

"تعرف عملية النافذة الإسلامية بأنها جزء من مؤسسة مالية تقليدية(قد تكون فرعاً أو وحدة مخصصة لتلك المؤسسةً، إلا أنها ليست كيانا قانونيا مستقلا) توفر كلا من إدارة الصناديق (الحسابات الاستثمارية) والتمويل والاستثمار المتفقين مع أحكام الشريعة ومبادئها".[3] إلا أنها يجب أن تكون مستقلة عن مؤسستها التقليدية من ناحية عملها في الوساطة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ولا يستخدم مصطلح" النافذة "في جميع الدول، في حين أنه قد يستخدم في دول أخرى للإشارة إلى العمليات التي لا تفي بالتعريف الوارد آنفا. [4] وقد يستخدم مصطلح "شباك" ويفهم منه نفس المعنى وتستخدم هذه العبارة خاصة في دول المغرب العربي لا سيما الجزائر والمغرب، ففي الجزائر كانت التسمية شباك مضافة إلى مصطلح التشاركية بدل الإسلامية وهذا في النظام

---

[1] أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، العراق، 2013، ص 52.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمنة لنظام رقم 2020/02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد 16، المؤرخة في 24 مارس 2020، ص 34.

[3] المعيار رقم 22، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2018، ص 154. Ifsb 22

[4] المعيار رقم 22، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المرجع نفسه، ص 154. Ifsb 22

2018/02 قبل أن تتغير التسمية في النظام 2020/02 لتصبح تحت مسمى شباك الصيرفة الإسلامية وقد يعود اختلاف الاصطلاح إلى التسمية باللغة الفرنسية guichet ولم يستعمل مصطلح نافذة fenêtre بالفرنسية أو window بالإنجليزية.

هناك من يستعمل مصطلح "الفروع"، وهناك مصطلح النوافذ والفرق بينهما بسيط، فالفرع تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس المبنى ولكن في مصلحة أو شباك وبشكل مستقل حتى تكون إسلامية،[1] وهو ما عمل به البنك الوطني الجزائري في اعتماده على النوافذ الإسلامية داخل البنك التقليدي في أول الأمر وهو الآن يقدم خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال فروع أو ما يطلق عليه تسمية وكالة بنكية محليا(وكالة مخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية). [2]

الفرع الثالث: نشأة وتطور النوافذ الإسلامية

كانت البداية من مصر حيث كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع متخصصة تقدم فقط المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، حيث قام بنك مصر في عام 1980 م بإنشاء أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية ،أطلق عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية"[3]، وفي يوم الافتتاح وبعد ثلاث ساعات تقريبا كانت الودائع أكثر من ثلاثة ملايين جنيه مصري، وفي السنة الثانية كانت الودائع

---

[1] صالح مفتاح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية –دور اللجنة الاستشارية في بنك بوميبترا التجاري–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، مارس 2014، ص 152.

[2] يعتمد البنك الوطني الجزائري حاليا على 10 وكالات أو فروع مستقلة لتقديم الصيرفة الإسلامية في مبنى مستقل إلى يوم 2023/07/04.

[3] مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

47307 مليون جنيه، وبلغ صافي الأرباح 516 ألف جنيه مصري، وقد كان قبل ذلك يحقق خسائر.[1]

وبعد ذلك تصاعدت وتيرة اعتماد الفروع النوافذ الإسلامية في مصر ومختلف دول العالم، فقد انتشرت وبدأت في الظهور أكثر.

فكان من الطبيعي أن تلحظ المصارف التقليدية، المحلية منها والعالمية، النمو المتسارع لفرص العمل المصرفي الإسلامي، وهو النمو الذى لم يكن قاصرا على الدول العربية وإنما امتد أيضا إلى الكثير من الدول الأخرى وخاصة الدول الإسلامية. فلقد أفرزت هذه التطورات شريحة سوقية كبيرة ومتنامية من العملاء الراغبين في إيداع أموالهم في البنوك دون أخذ الفوائد الربوية عليها، الأمر الذي فتح شهية هذه المصارف التقليدية لاستغلال هذه الفرص السوقية الواعدة بأرباح هائلة نظراً لضخامة الأموال المتاحة في هذه الأسواق وانخفاض كلفتها، وتشمل هذه الفئة من المصارف التقليدية أكبرها على المستوى العالمي مثل Citibank الأمريكي، ABN–Amro الهولندي ، ومجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية وغيرها من المصارف الإنجليزية والسويسرية ، والتي وجدت جميعها أن الأموال المتاحة للأفراد والشركات والمؤسسات الراغبة في العمل المصرفي الإسلامي من الضخامة بحيث لا يمكن تجاهلها ، فقامت بإنشاء فروع إسلامية لها في المنطقة العربية أو أنها فتحت نوافذ إسلامية في مقارها الرئيسية في بلادها. [2]

---

[1] فهد بن صالح الحمود، التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص 101.

[2] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 10 و11.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف النوافذ الإسلامية والعمليات المصرفية التي تمارسها

تتنوع الأهداف والدوافع التي من أجلها قامت البنوك التقليدية باعتماد النوافذ الإسلامية بتعدد الأسباب والتوجهات وتختلف باختلاف الدول والهيئات وأصحاب القرار في تلك البنوك، وكذلك تنوعت عملياتها المصرفية إلا أنها تتفق في ضابط موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: دوافع وأهداف النوافذ الإسلامية

من بين الدوافع والأهداف الأساسية للبنوك الإسلامية العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بتجنب الربا، أما اعتماد نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية قد يكون الهدف الأساسي منه اقتناص فرص جديدة باقتحام سوق واعد واستقطاب عملاء جدد يفضلون منتجات مالية إسلامية، وهو ما يراه العديد من الباحثين على غرار نجيب سمير خريس الذي يرى أن الربح فقط هو الدافع أو الهدف الأساس لفتح هذه النوافذ،[1] وهناك من يرى خلاف ذلك مادام أنه حتى البنوك الإسلامية هدفها الأساس الربح، إذ نجد أن أهم الأهداف المرجوة من فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية هي كالتالي:

- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية وعالمية، حفز البنوك الأخرى على محاكاة التجربة لتحقيق نجاحات جديدة.
- تحول العديد من الزبائن إلى بنوك أخرى تطبق الصيرفة الإسلامية أدى إلى اعتماد النوافذ لجذب هذه الشريحة المهمة خاصة في البلدان العربية والإسلامية.

---

[1] نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد 14، العدد02، 2004، ص 148-149.

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار الإسلامية[1] خاصة في الدول العربية والإسلامية.
- الاعتماد على النوافذ الإسلامية منخفض التكلفة بالمقارنة مع اعتماد بنك إسلامي كامل أو فرع وبالتالي جذب زبائن جدد يفضلون التعامل الإسلامي بأقل تكلفة وأقل جهد وفي أسرع وقت.
- محاولة التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية من خلال اعتماد نوافذ وفروع إسلامية وفي مرحلة أخرى تحول كلي إلى بنك إسلامي كامل.

انقسمت وجهات النظر نحو النوافذ الإسلامية إلى مجموعتين كما يذكرهما الدكتور ناصر غريب على النحو التالي:[2]

- أحدهما: ترى أن هذه الفروع والنوافذ لا تعدو أن تكون واجهة شكلية أرادت بها البنوك التقليدية أن لا تفوتها فرصة الفوز بحصة من هذا السوق المصرفي الإسلامي المتنامي، وينبني الرأي هنا على تحليل الدوافع والأهداف الكامنة وراء إنشاء هذه النوافذ والفروع، وأن هذه الأخيرة مجرد وحدات لتجميع الودائع فقط، أما التوظيف والاستثمار فيتم بمعرفة المراكز الرئيسية للبنوك.
- ثانيهما: يرى الفريق الآخر أن الفروع والنوافذ الإسلامية كسب طيب لحركة المصارف الإسلامية من خلال الرمز الذي يشير إليه وجودها ونموها، بأن البنوك التقليدية الكبرى قد اعترفت عمليا وفنيا بإمكانية قيام وحدات مصرفية تقوم على غير الأساس الربوي،

---

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، ندوة البركة العشرين للاقتصاد الإسلامي، 25-27 يونيو 2001، كولالمبور، منشورات دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية الموحدة، برج دلة، جدة، السعودية، ص 01 و02.

وهو اعتراف (ضمني) هام سجلته تلك البنوك لصالح أعمال المصارف الإسلامية عموما.

الفرع الثاني: العمليات المصرفية للنوافذ الإسلامية:

تقوم النوافذ المصرفية الإسلامية بمجموعة من العمليات أو المنتجات المصرفية الشرعية وهي نفسها تلك المنتجات المطبقة في البنوك الإسلامية، وسنذكرها مختصرة (لكونها قد ذكرت في الكثير من المؤلفات) فيما يلي:

1- المرابحة: هي بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المرابحة العادية، أو وقعت بناءا على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة وهي المرابحة المصرفية. وهي أحد بيوع الأمانة. (المعيار رقم 08 من المعايير الشرعية).[1] كما يمكن تعريف المرابحة على أنها: "البيع الذي يحدد فيه الثمن برأس المال، مع إضافة قدر معلوم، بالقدر أو بالنسبة."[2]

أما بيع المرابحة للآمر بالشراء يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة بتحديد جميع مواصفاتها والسعر الذي يبيعه به تلك السلعة بعد الاتفاق على هامش الربح الذي سيستفيد منه المصرف، وهذا التعامل يتضمن وعدا من عميل المصرف بالشراء ووعدا آخر من المصرف بإتمام هذا البيع بعد الشراء.[3]

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ديسمبر 2018، ص 224.

[2] رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، 2005، ص 168.

[3] جمال لعمارة، 1996، المصارف الإسلامية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ص 101.

1- الإجارة: (المعيار الشرعي رقم 09) وهي إجارة الأعيان (الأشياء)، وهي عقد يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم.[1]

2- السلم: (المعيار الشرعي رقم 10) وهو يشبه المرابحة في مجال تطبيقه من طرف البنك الإسلامي، لكنه يختلف عنـــه في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك، على أن يتم التسليم لاحقا، وقد شرع أساســا في مجــال الزراعة قديما، لكنه أصبح حاليا يطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة.[2] كما يمكن تعريفه ب:" هو بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع".[3]

3- الاستصناع: (المعيار الشرعي رقم 11) وهو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معيَن غير متــوفر في السوق، وأفضل مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم بإنجاز مــسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقاً[4].

4- المضاربة: (المعيار الشرعي رقم 13) هي شركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر المضارب.[5]

5- المشاركة: (المعيار الشرعي رقم 12) هي أن يشترك إثنان أو أكثر بمال معلوم من كل شريك بحيث يحق لكل منهما التصرف في مال الشركة، والربح بينهما بحسب الاتفاق

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2] سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 109

[3] رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[4] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[5] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 370.

والخسارة بقدر الحصص في رأس المال (تعريف شركة العنان وهي من الشركات المؤصلة فقها).[1]

6- القرض الحسن: (المعيار الشرعي رقم 19) هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) بردِّه أو ردِّ مثله إلى المقــرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.[2]

7- خدمات مصرفية أخرى: وتشمل هذه الخدمات جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية عادة، كفتح الحسابات الجارية، وتسديد فواتير المرافق العامة، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية، والاعتمادات المستندية، وصناديق الأمانات، والخدمات المصرفية الإلكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغير ذلك[3].

8- المزارعة: هي الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج.

9- المساقاة: هي مشتقة من سقي الأرض وهي تتمثل في دفع شجر مغروس معلوم له ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من ثمره.

10- المغارسة: هي الشركة التي تقع على دفع أرض -ليس فيها شجر- إلى رجل ليغرس فيها شجرا، على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما بنسبة معلومة.[4]

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 326.

[2] مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1990، ص 51.

[3] لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 20-21مارس، 2010، ص 3

[4] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 363 364.

المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية وأسلوب عملها

لما كانت النوافذ الإسلامية هيكل ضمن البنوك التقليدية كان لا بد لها من خصائص تميزها عن غيرها من بنوك إسلامية أو تقليدية، كما أن أسلوب عملها يختلف عن ذلك أيضا.

الفرع الأول: خصائص النافذة الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية بخصائص تميزها عن الفروع التقليدية التي تنتمي إليها في تلك البنوك ومن أهم تلك الخصائص نجد:

- جميع الأعمال التي تقوم بها النافذة لابد أن تكون متفقة مع الشريعة الإسلامية وحتى الأنشطة التي تمولها.
- يجب أن تكون مستقلة بذاتها من ناحية اقتصارها على الوساطة المالية المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في موجودات متفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها. [1]
- أن يتم تشغيل الأموال في إطار الصيغ الإسلامية المعتبرة، ويراعي الضوابط الإسلامية الحاكمة للإستثمار والتوظيف.
- توفير نوع من الاستقلال المالي والمحاسبي للنافذة بدرجة تمكنه من اتخاذ قراراته الاستثمارية من ناحية، وتعينه في قياس النتائج المالية لتوظيفاته بدقة حتى يتسنى له إجراء توزيع سليم للعوائد التي تخص الأطراف التي قدمت التمويل.
- ضرورة وجود رقابة شرعية فعالة، تضمن السلامة الشرعية في التطبيق، وتعين النافذة على الإشكالات الشرعية التي تواجهها.[1]

---

[1] المعيار رقم 22، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2018، ص 154. Ifsb 22

- التبعية للبنوك التقليدية من حيث التكييف القانوني والملكية.[2]

الفرع الثاني: أسلوب عمل النوافذ الإسلامية

في الدول التي تعمل فيها تلك النوافذ تقوم السلطة الإشرافية بالتأكد مباشرة من أن المؤسسة التي توفر تلك النوافذ تمتلك الأنظمة والإجراءات والأدوات الرقابية الداخلية لتوفير ضمانات معقولة بأن:

- تعاملات النافذة تتوافق مع القواعد والمبادئ الشرعية
- اتباع سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة امل المخاطر
- أن المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة قد تم فصلها بشكل سليم عن المعاملات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة
- قيام المؤسسة بتوفير إفصاحات كافية عن عمليات النوافذ المنفذة من قبلها. [3]

المبحث الثاني: شرعية نشاط النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية

النوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية ومملوكة لها، هذا الأمر الذي يجعل منها محل شكوك لدى من يتعامل معها لذا لابد لنا من معرفة مشروعيتها أهم ضوابطها الشرعية من خلال ثلاث مطالب، في المطلب الأول سنتناول طبيعة العلاقة بين النافذة الإسلامية والبنك التقليدي أما في المطلب الثاني سنتحدث عن مشروعية عمل النوافذ، وفي المطلب الثالث المشاكل التي

---

[1] الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[2] حسين حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، يونيو 2001، ص 05.

[3] المعيار رقم 17، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، آفريل 2015، المبدأ رقم 32، ص 143.

تعترض النوافذ الإسلامية والضوابط الشرعية لها.

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين النافذة الإسلامية والبنك التقليدي التابعة له

يختلف أسلوب عمل النوافذ الإسلامية عن أسلوب عمل البنوك التقليدية التابعة لها، لذا وجب علينا تحديد طبيعة العلاقة بين البنك التقليدي والنافذة الإسلامية لنستطيع فيما بعد الحكم عليها وتقييمها من خلال العديد من النقاط سنذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: تبعية النافذة الإسلامية للبنك التقليدي:

ترى إحدى وجهات النظر أن النوافذ الإسلامية هي مجرد وحدات لتجميع الودائع فقط، أما التوظيف والاستثمار فيتم بمعرفة المراكز الرئيسية للبنوك، وأن هذه النوافذ لا تعدو أن تكون واجهة شكلية أرادت بها البنوك التقليدية تحقيق الفوز بحصة من السوق المصرفي المتنامي،[1] حيث يقول فهد الشريف: "تعتبر الفروع الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للمصارف الربوية من حيث الملكية، فليس لتلك الفروع أي شخصية اعتبارية مستقلة عن المصرف الرئيسي فالمالك لهما واحد"،[2] أي النافذة والبنك ككل، وبالتالي فالنافذة الإسلامية قسم تابع للبنك التقليدي من حيث الملكية مثلها مثل أقسام أخرى من أقسام البنك، وكذلك الحال بالنسبة للتكييف القانوني، فالنافذة الإسلامية لا تتمتع بأي استقلالية قانونية عن البنك التقليدي الأم التابعة له، فالبنك المركزي يتعامل مع البنك ككل وليس كنافذة مستقلة، لذلك تظهر النافذة الإسلامية ضمن الهيكل التنظيمي للبنك التقليدي مع أقسام أخرى تعمل بطريقة ربوية ولكل منها أنشطته الخاصة التي يقوم بها.[3]

---

[1] الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 01.

[2] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] حسين شحاتة، الضوابط الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

وبما أن النافذة الإسلامية تابعة للمصرف التقليدي فهي جزء منه وتدخل ضمن أملاكه، وليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عنه وتعامل نفس معاملة المصرف التقليدي الأم.[1]

ونجد مما سبق أن النافذة الإسلامية ليس لها كيان قانوني مستقل، ولا تعتبر ملكية مستقلة بذاتها، وليس لها رأس مال مستقل عن البنك الأم، وبالتالي ستأتمر بأوامره وتنهى بنواهيه.

الفرع الثاني: علاقة النافذة بالبنك من حيث آليات تمويل رأس مال النافذة:

ذكر الدكتور سعيد محمود عرفة[2] ثلاث صور لتمويل رأس مال النافذة أو الفروع الإسلامية:

الصورة الأولى: وديعة من المركز الرئيسي للنافذة ويتم استردادها في الوقت المناسب دفعة واحدة أو على دفعات مقابل الحصول على نصيبها في العائد في ضوء نتائج الاستثمار الفعلية بالنافذة، كما يعامل المركز في هذه الحالة معاملة أصحاب ودائع الاستثمار من زبائن النافذة.

الصورة الثانية: قرض حسن من المركز الرئيسي للنافذة يرد بعد أجل معين ولفترة تحتاجها النافذة لتسويق خدماتها وجذب الودائع بأنواعها، ويكون في الحالة البنك الأم متبرعا ولا يحصل على أي عائد مباشر، إلا أنه يحصل على عائد غير مباشر عندما يحول إليه نصيب النافذة في أرباح الاستثمار.

---

[1] فاطمة الشناق، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 11، العدد 01، 1987، ص 241. مسترجع من الموقع: https://scholar.google.com/scholar?q=%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF+%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9+%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84++%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1+%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA&hl=ar&as_sdt=0&as_vis=1&oi=scholart، تاريخ الإسترداد، 2022/06/20.

الصورة الثالثة: تخصيص مبلغ من أموال البنك الأم تحت مسمى رأسمال النافذة، ويقتضي أن لا يظل رأسمال النافذة مستثمرا في النافذة بصفة مستمرة ويعامل معاملة حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية.

وقد ساند هذا التقسيم الدكتور فهد الشريف[1] فقد قسمها إلى ثلاث آليات كما ذكر سالفا، وقد أسهب بالحديث عن الآليتين الأوليتين وحاول التأصيل لهما ووضع ضوابط تحكمها، إلا أن الدكتور نايف الشمري يرى أن ذلك مبني على مستند وهمي لا وجود له أصلا، فكيف يقرض البنك الأم نافذته وهما ذمة مالية واحدة؟ فهل يجوز أن يقرض الشخص نفسه؟ علما أن الجميع يقر بأن النافذة وبنكها الأم هما ذمة مالية واحدة، فالدكتور الشريف نفسه يقر بأن النافذة ليست لها ذمة مالية مستقلة وإنما هي تابعة للأصل[2] كما ذكرنا في الفرع الأول من هذا المطلب.

الفرع الثالث: علاقة النافذة الإسلامية بالبنك التقليدي من حيث الإدراة

النافذة الإسلامية تابعة للبنك الأم إداريا فهو المسؤول عن تعيين واختيار مديري النافذة أو المكلفين بتسييرها وموظفيها،[3] إذ لا تتمتع النافذة الإسلامية بالاستقلال الإداري كونها وحدة تابعة له، وقد تؤدي هذه التبعية وعدم الاستقلال إلى محدودية النافذة في اتخاذ القرارات للأنشطة التي تمارسها النافذة لأن لها ما يميزها من موارد إسلامية ومجالات وصيغ وضوابط تتطلب نوعا من الاستقلال المالي والإداري، وقد اقترح فهد الشريف إنشاء إدارة مستقلة للعمل الإسلامي تؤمن به وتعمل على تطويره ومتابعة كافة أنشطة النوافذ الإسلامية.[4]

---

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، جامعة قطر، دون سنة نشر، ص ص 13 14.

[3] سعيد محمود عرفة، مرجع سبق ذكره ص 238.

[4] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

يتبين للطالب أن النافذة الإسلامية لا تملك سلطة قرار وأنها لا تستطيع اتخاذ قرار حول أنشطتها وأعمالها حتى ترجع دائما إلى إدارة البنك الأم، ونجد أن اقتراح فهد الشريف المذكور سابقا في إنشاء إدارة مستقلة للعمل الإسلامي اقتراح جيد إلا أنه غير كافي، لذا يرى الطالب أن تمنح إدارة البنك الأم حرية أكثر واستقلالية في اتخاذ القرارات التي تراها النافذة مناسبة فيما يتعلق بنشاطاتها وأعمالها الإسلامية بما لا يخالف لوائح البنك الأم وفي حدود ما يسمح به القانون ساري المفعول.

الفرع الرابع: علاقة النافذة الإسلامية بالبنك التقليدي من حيث الميزانية والمحاسبة

ذكر أكثر المختصين أن الأنسب أن تكون النوافذ الإسلامية بهيكل مالي مستقل عن البنك التقليدي، بميزانية مستقلة إلا أنه في التطبيق العملي لم تجد تلك الوحدات طريقا لذلك لأن نتائج أعمال النافذة ومركزها المالي لابد لها في الأخير أن تدمج مع نتائج أعمال البنك التقليدي التابعة له ومركزه المالي، وذلك بالنسبة للقوائم المالية المنشورة، مما يجعل تقييم المتعاملين مع النافذة لإدارته ومركزه المالي مستحيلا إلى إذا توفرت معلومات إضافية،[1] وتوفر نوع من الاستقلال المالي والمحاسبي للنافذة تمكنها من اتخاذ قرارات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من ناحية وتعينها في قياس النتائج المالية لتوظيفاتها بدقة حتى يتسنى لها توزيع سليم للعوائد،[2] وهو ما سنتطرق له أكثر في الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية.

فالمصرف التقليدي يقوم بدمج نتائج أعمال النافذة ضمن بنود ميزانية البنك التقليدي، إذ تقوم بعض البنوك مثلا بدمج الاستثمارات الإسلامية التي تقدمها النافذة الإسلامية ضمن ميزانية البنك

---

[1] سعيد محمود عرفة، مرجع سبق ذكره، ص 238، 239.

[2] الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

التقليدي تحت بند القروض والسلفيات.[1]

يستخلص الطالب أن النافذة تابعة للبنك الأم حتى في الميزانية وتوحيد الحسابات، إذ تظهر حسابات النافذة مستقلة في بادئ الأمر على مستوى النافذة ثم يتم تعديلها ودمجها بعد ذلك في ميزانية البنك الأم، ويرى الطالب في هذه الحالة أن تبقى الحسابات على أصلها ولا تدمج في حسابات أخرى وأن تظهر في الميزانية الختامية على أنها إسلامية تخص النافذة.

المطلب الثاني: النوافذ الإسلامية بين المشروعية واللامشروعية:

سنقسم هذا المطلب من حيث مشروعية النوافذ الإسلامية وعدم مشروعيتها وفق لما توصل إليه عدد من الباحثين والمختصين في العلوم الشرعية وأهل الفتوى، ونحن هنا نقلنا فقط للآراء والترجيحات، وقسمناها إلى مؤيدين ومعارضين ومؤيدين بشروط وضوابط، ثم ذكرنا إلى ما يميل إليه الطالب من قوة في الدليل والقول الذي يُتورع فيه ويحقق المصلحة.

إن هناك تباين في الآراء ووجهات النظر يمكن تقسيمها على النحو التالي:

الفرع الأول: المؤيدون للنوافذ والفروع الإسلامية: [2]

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن إنشاء البنوك التقليدية لنوافذ وفروع يعتبر اعترافا عمليا منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي والمصارف الإسلامية في الواقع العملي، وأن تلك الفروع تعتبر مكسبا دعائيا للمصارف الإسلامية واعترافا بجدوى قيام وحدات مصرفية تعمل وفقا للمنهج الإسلامي وبعيدا عن الأساس التقليدي الذي تقوم عليه المصارف الربوية وهو الفائدة

---

[1] فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجيستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص 39،40.

[2] انظر أيضا، سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

الربوية، كما يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن إنشاء تلك الفروع هو بمثابة رد عملي على الادعاءات التي يروجها الغرب عن الإسلام ومنهجه الاقتصادي. ويري أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية بشرط التزام تلك الفروع بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، ويستدلوا على ذلك بما يلي:

أولا: أن الفروع الإسلامية تعتبر من وسائل محاربة الربا، وأن رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية هو من أهم المقاصد التي يجب أن تسعى الى تحقيقها بكل وسيلة ممكنة.

ثانيا: أن الفروع الإسلامية هي البديل الممكن حاليا في بعض الدول لصعوبة الحصول على تصاريح لإنشاء المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر.

ثالثا: أن نجاح هذه الفروع قد يغري المصارف الربوية للتحول الكامل إلى مصارف إسلامية.

رابعا: أن الفروع الإسلامية تعتبر خطوة للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي إلى أن يحين الوقت المناسب لتحول المصرف بالكامل إلى مصرف إسلامي، وهذا يتماشى مع منهج الإسلام في التدرج لتطبيق بعض الأحكام كالتدرج في تحريم الخمر وفي فرض الصيام ونحو ذلك.

خامسا: أن الفروع الإسلامية سوف تساهم في اكتساب أساليب التقنية المتقدمة والخبرات المتراكمة لدى المصارف الربوية منذ مئات السنين بما يدعم ويطور العمل المصرفي الإسلامي ويزيد من فعاليته.[1]

الفرع الثاني: المعارضون للنوافذ الإسلامية:

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن النوافذ والفروع الإسلامية إنما هي وسيلة جديدة لخداع المسلمين واستنزاف أموالهم واداة لركوب الموجة والسير مع السائد المطلوب دون أن يرتبط

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، ص 21.

ذلك بمناعة بالمنهج الإسلامي، كما أن تلك الفروع أرادت بها المصارف الربوية ألا تفوتها فرصة الفوز بحصة من سوق العمل المصرفي الإسلامي التي يتزايد الإقبال عليها بشكل كبير، وذلك تحت مسميات وشعارات إسلامية.

ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، ويستدلوا على ذلك بما يلي:

أولا: قوله تعالى : " {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ} [البقرة278 – 279] . ووجه الاستدلال أن الآية الكريمة لم تترك للمسلم الذي يتعامل بالربا حلا آخر إلا التوبة، فإما التوبة وترك التعامل بالربا وإما الدخول في حرب مع الله ورسوله أعاذنا الله من ذلك.

ثانيا: قوله تعالى : أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ العَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) الآية 85 من سورة البقرة، ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين جملة بكامله، فهو كل لايتجزأ، فلا يقبل من المسلم المعترف بحرمة التعامل بالربا الاستمرار فيه ، وهذا ينطبق على المصارف الربوية ، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله في جانب (وهو الفروع الإسلامية) وتتركه في جانب آخر (وهو الفروع التقليدية).

ثالثا: أن الفرع الإسلامي هو في حقيقة الأمر تابع للمصرف الربوي. والقاعدة الفقهية تقول "التابع تابع"، وبناء على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على الأصل.

رابعا: أن التعامل مع الفروع الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إذ أن الفصل بين أموال الفروع الإسلامية وأموال المصرف الرئيسي يتعذر في معظم الأحيان وخاصة

في استخدامات أموال الحسابات الجارية، كما أن فائض السيولة لدى الفرع الإسلامي يحول إلى المصرف الرئيسي الذي يخلطه بأمواله ويستعمله في استثماراته لحين احتياج الفرع الإسلامي إليه، وفي ذلك إعانة له على الربا.

خامسا: أن الفروع الإسلامية ما هي إلا أداة تسعى بها المصارف الربوية لكسب فرص السوق وليس بدافع إيماني، والدليل على ذلك استمرار تلك المصارف في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت الفروع الإسلامية نجاحها.

سادسا: آن ازدواجية النظام في المصارف الربوية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لا تعكس وضوحا في التصور ولا اعتبارا للموقف الشرعي من قضية الربا.[1]

إلا أن الباحث نايف الشمري قسم أدلة المانعين إلى أمور خمسة وذكر فيها استدلالهم بعدم جواز إنشاء نوافذ أو فروع إسلامية تابعة للبنوك الربوية:[2] وقد رد عليها والشبه التي تحوم حولها:

الأمر الأول :رأس مال الفروع الإسلامية.

وينص على أن هذا الأمر تكراراً على ألسنة معارضي فكرة إنشاء الفروع الإسلامية، ذلك لأنَّ رأس المال المدفوع للفرع لا تخلو_ بحسب تقرير المعترضين_ من حالتين:

الأولى: أن يكون قد جاء من أموال المصرف الأصل، وهذا محرم؛ لأن أموال المصرف الربوي ناشئة عن تعاملات محرمة كما هو معلوم.

الثانية: أن يكون من خلال أخذنا من أموال المساهمين، وهذا أيضاً محرم؛ لكونه مالاً اختلط بمحرم، يقول الدكتور عبد العزيز الخياط: " قانون البنك المركزي الأردني ينص على أنه لا

---

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص ص 8 18.

يجوز أن ينشئ المصرف التقليدي مصرفاً إسلامياً فرعاً منه؛ لأنه إما أن ينشئه بأموال المصرف الربوي _وهي أموال نشأت من المال الربوي وهي حرام _ وإما أن تحول بعض أموال المساهمين إلى مساهمة في المصرف الإسلامي وقد دخلها المال الحرام من معاملات المصرف الربوي بزيادة الأسهم من الأرباح أو من التعاملات الربوية".

وقد ذكر الباحث نايف الشمري أن الحالة الأولى لا جدال فيها في إشكالية إنشاء رأس مال الفرع من خِلالِ أموال المصرف الناشئة عن التعاملات الربوية. ولكن الجدال وارد كما يقول على الحالة الثانية، وهي أن يكون التمويل آتياً من قبل أموال المساهمين، وقد توصل إلى أن أخذ رأس مال الفرع من القيمة السوقية الزائدة عن القيمة الإسمية للسهم غير جائز شرعا، أما أخذ رأس مال الفرع من القيمة الإسمية لرأس مال المصرف الأصل، دون الزيادة على ذلك، وجد أن هذه هي الطريقة الأسلم _ في رأي الباحث نايف الشمري_ التي يجوز من خلالها تكوين رأس مال الفرع من قبل مصرف ربوي، وهي أموال مباحة لا تتعلق بها الحرمة؛ لكونها لم تنشأ عن عمل محرم بعد، فهي أموال المساهمين التي جمعوها من مصادرهم الخاصة والمختلفة بهدف مزاولة العمل المصرفي.[1]

وقد أجاب الباحث نايف الشمري في ذات السياق على إشكالية اختلاط الأموال وبأن أموال المصرف كلها مختلطة ولا مجال للتمييز والفصل بين المال المتعلق بالقيمة الإسمية والمال الناشئ بعد ذلك بأن الاختلاط العيني بين الأموال المحرمة والمباحة لا يدل على أمرين، الأمر الأول أن الأموال أمست كلها محرمة وهو ما نفاه بتقرير العلماء أن اختلاط الحلال بالمال الحرام لا يصير الجميع حراما واستدل بقول الإمام النووي : (وأما ما يقوله العوام اختلاط

[1] لمزيد اطلاع أنظر، نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص 11و12.

الحلال بالحرام يحرمه فباطل لا أصل له)[1]، أما الأمر الثاني أن اختلاط المالية لا يدل على عدم القدرة على الفصل بينهما، ويقول إذ الواجب فصل قدر المحرم وليس ذاته وعينه، وهذا مقدور عليه.[2]

الأمر الثاني :استدل المانعون لإنشاء النوافذ والفروع الإسلامية بعدة نصوص، كما ذكرها فهد الشريف وقد رد عليها الباحث نايف الشمري، بأنه لا يمكن المقارنة بين ذمة المساهمين وعدم إقلاعهم عن الربا والفروع الإسلامية التي ليس هناك حكم تكليفي يمنعها من ممارسة معاملات مباحة.

الاتفاق على حرمة استمرار المسلم بالتعامل بالربا لكن الخلاف في المرابي الذي يريد العمل في تعاملات مباحة، وهو آثم في الأول ومباح له العمل في التعاملات المباحة.[3]

الأمر الثالث :أن النوافذ والفروع الإسلامية تابعة للمصارف الربوية، وبما أن أعمال المصارف الربوية محرمة، ففروعها كذلك؛ لأن التابع تابع، وقد رد عليها الباحث نايف الشمري بأن هناك فرقا بين مطلق التبيعة، والتبعية المطلقة. فقد ذكر أن الاتفاق إذا كان التابع تابعا تبعية مطلقة للمتبوع فيأخذ حكمه، أما وقد خالفت الفروع والنوافذ الإسلامية بتعاملاتها المباحة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المتبوع (البنك الأم) في تعاملاته الربوية، فلم يبق داع لهذا الاستدلال.[4]

---

[1] محي الدين النووي، المجموع شرح المهذب، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ج9، ص 145، نقلا عن نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص 16

[4] نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، المرجع نفسه، ص 17.

الأمر الرابع :أنَّ هذه النوافذ والفروع مرتاب في نواياها، فهي لم تنشأ إلا لأجل أن تتاح الفرصة للمصارف الربوية بأن تفوز بحصة من السوق المصرفي الإسلامي، ولم يتم إنشاؤها بدافع إيماني أو رغبة في الإضافة إلى الصيرفة الإسلامية، ولا أدل على ذلك من أن تلك المصارف ما زالت مستمرة في التعاملات الربوية.

رد عليه الباحث نايف الشمري لا وجود لدليل شرعي يجعل من الدافع الإيماني شرط لصحة البيع أو المعاملات، حتى المصارف الإسلامية ليس كلها أنشأ بدافع إيماني فمنها من أنشأ لمنافسة المصارف الربوية في سوقها.

الأمر الخامس :أن النوافذ والفروع الإسلامية تدعم المركز المالي للمصرف الربوي، وفي ذلك إعانة على المحرم، وقد نهى الله تعالى عن ذلك.

رد عليها بأن هذا الدعم يحدث عرضا لا أصلا، لأن المستفيد الأول هو الفرع الإسلامي نفسه، فالبنك الأم وإن كان مستفيدا فالفرع الإسلامي له شرك كبير في تلك الفائدة وهو يحقق النفع للمودعين والمساهمين وموظفي الفرع الإسلامي،

وخلص الباحث نايف الشمري إلى أنه لم يجد دليلا شرعيا يخرج النوافذ والفروع الإسلامية من أصل التجرد التكليفي المباح إلى الحرمة والمنع.[1]

وقد أضاف الباحث فهد بن صالح الحمود نقاط أخرى للمعارضين للنوافذ الإسلامية وتمت مناقشتها منها:

- هناك صعوبة في فصل الأموال المختلطة للفروع الإسلامية عن أموال النوافذ والفروع الربوية، بل إن جميع الأموال التي ترد إلى المصرف الأم بجميع فروعه ومنها الإسلامية تصب في خزينة واحدة.

[1] نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، المرجع نفسه، ص 18.

وقد ناقشها: بأن الفصل في الأموال ليس غاية في حد ذاته، وإنما المهم مقابلة الودائع في الفروع والنوافذ الإسلامية مع المنتجات والصيغ الإسلامية التي تقدمها؛ فإن كانت متساوية، أو أرباح المنتجات الإسلامية أكثر، فإنه لا محذور في خلط الأموال؛ لأن النقود لا تتعين بالتعين عند جمهور الفقهاء، فلا يضر اختلاطها مع أموال أخرى غير مباحة.

- عدم وجود إطار قانوني في الدول الإسلامية يضبط إنشاء هذه الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، وهذا أدى إلى تلاعب كثير من تلك الفروع والنوافذ بالمعاملات المصرفية الإسلامية.

وقد ناقشها: بأن بعض الدول كقطر وضعت ضوابط قانونية وشرعية لإنشاء الفروع الإسلامية، تحد من التلاعب الذي قد تنهجه بعض المصارف التقليدية.[1] وكذلك الجزائر ضبطت إلى حد ما إنشاء النوافذ الإسلامية وهو ما سنراه في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

الفرع الثالث: القائلون بالتعامل مع النوافذ والفروع الإسلامية للضرورة

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية قد يؤدي إلى دعم وإعانة المصارف الربوية وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمرارا له ، إلا أنه في حالة عدم وجود البديل الشرعي فإن التعامل مع تلك الفروع يكون للضرورة ، أي في حالة عدم وجود مصارف إسلامية أو أي بديل شرعي آخر، فإذا احتاج المسلم للخدمات المصرفية كإبداع الأموال للحفاظ عليها من الضياع أو السرقة أو غير ذلك من الخدمات ولم يجد مصرفاً إسلامياً يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، وفي هذه الحالة يمكن له التعامل مع الفروع الإسلامية، واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

---

1 انظر: تعليمات المصرف المركزي القطري للبنوك ص178 .

أولا: قوله تعالى: (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) سورة البقرة الآية 173، ووجه الدلالة أن المسلم إذا احتاج لبعض الخدمات المصرفية ولم يجد مصرفا إسلاميا يتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المضطر .

ثانيا: أن التعامل مع فرع إسلامي، في حالة عدم وجود المصرف الإسلامي، أفضل من التعامل مع مصرف ربوي بحت.

ثالثا: عدم التعامل مع الفروع الاسلامية إلا في حالة الضرورة عادة ما يؤدي إلى حث المصارف الربوية للتحول السريع والكامل إلى مصارف إسلامية.[1]

وقد ذكر الباحث فهد بن صالح الحمود ترجيحه في المسألة[2] بأن القول بجواز فتح الفروع والنوافذ في المصارف الربوية أظهر له، لكن بتحقق شرطين اثنين:

أحدهما: أن يكون المصرف الربوي عنده من المال المباح ما يكفي لإقامة فروع أو نوافذ إسلامية، وذلك بأن يكون المبلغ الذي دفعه المصرف بأي طريقة كانت، سواء أكان وديعة مستردة، أم مبلغاً مقطوعاً مخصصاً لإقامة هذه الفروع والنوافذ زائداً عن المال المحرم.

فلو كان مثلاً المصرف الربوي قد دفع خمسين مليون لإنشاء هذه الفروع، وتبين أن معاملات المصرف الربوي كلها حرام ما عدا (10%) منه، وهو ما يمثل خمسين مليوناً فيجوز، فإن كان أقل من هذا المبلغ فلا يجوز افتتاح هذه الفروع والنوافذ الإسلامية ولو فُتحت لكان حكمها حكم مصارفها الرئيسة من حيث التعامل.

ودليل هذا التفصيل أن معاملة من أكثر ماله حرام تجوز على الصحيح؛ إلا إذا غلب الحرام عليه بحيث يندر الخلاص منه فإنها لا تجوز عند كثير من الفقهاء, مثل: أن يقر إنسان أن في

---

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] فهد حمود، مرجع سبق ذكره، ص 281.

يده ألف دينار كلها حرام، إلا ديناراً واحداً, فهذا لا تجوز معاملته, لندرة الوقوع في الحلال، أو تعامل معه بأكثر من الحلال الذي معه، فهو يقيناً وقد واقع الحرام.

الثاني: التقيد الكامل بالشروط والضوابط المتقدمة، وأهم هذه الضوابط في نظري خمسة ضوابط هي:

1- جدية الإدارة العليا ودعمها ومساندتها للفروع أو النوافذ أو الوحدات الإسلامية، وتوفير جميع المتطلبات الإسلامية.

2- وجود رقابة شرعية حقيقية على الفروع أو النوافذ الإسلامية.

3- تمتعها بالاستقلال -ولو نسبياً- مع الفصل المالي والمحاسبي التام.

4- عدم خلط أموال الفروع أو النوافذ الإسلامية، مع أموال الخزينة العامة للمصرف الرئيس، فإن وجد الخلط فيشترط أن تكون أرباح المنتجات الإسلامية مساوية أو أكثر للودائع التي تم إيداعها في الفروع والنوافذ الإسلامية.

5- تدريب العاملين على صيغ التعامل الإسلامية، وكيفية أدائها، ومعرفة تطبيقاتها الصحيحة.

وسنذكر تفصيل هذه الضوابط في المطلب الثالث من هذا المبحث أدناه.

وبعد استعراض وتخليص أهم الأقوال بين المؤيدين والمعارضين وأدلتهم، يرى الطالب أن الخيار الأسلم هو تفادي التعامل مع النوافذ والفروع الإسلامية إن وجد بديل إسلامي بالكامل، ويرى أنه من الأفضل فتح بنوك إسلامية بالكامل وعدم اللجوء إلى النوافذ والفروع الإسلامية، وبما أن التجربة في الجزائر اعتمدت من طرف الحكومة بقرار سياسي يدعم هذه التجربة، خاصة وأنه طبق في البنوك العمومية وكما نعلم أن هذه الأخير تملك حصة سوقية تفوق 80%

من السوق المصرفي الجزائري، وأن أموال البنوك العمومية هي أموال دولة، ولا يمكن بحال من الأحوال فصل المال الحلال عن الذي فيه شبهة، لذا يمكن افتتاح النافذة بتخصيص جزء من أموال البنك الأم لتبدأ نشاطها فقط لتمول نفسها فيما بعد بمواردها التي تتحصل عليها من تجميع الودائع الإسلامية، كما يمكن التعامل معها إذا التزمت وطبقت الضوابط المنصوص عليها في النظام 2020/02 المتعلق بالفصل المحاسبي والإداري، وكل هذا يرجع إلى مدى التزام هذه البنوك بهذا النظام الذي نجده لم ينص على الضوابط بتفصيل يدرأ كل فهم خاطئ وسوء تطبيق، وهو ماسنراه في المباحث اللاحقة من إيجابيات وسلبيات ونقائص.

المطلب الثالث: المشاكل التي تعترض النوافذ الإسلامية والضوابط الشرعية لها

يحتوي هذا المطلب على فرعين أولهما نتحدث عن المشاكل التي تعترض النافذة الإسلامية في عملها، ومن ثم نتحدث عن الضوابط الشرعية التي تحكم هذه النوافذ

الفرع الأول: المشاكل التي تعترض النوافذ الإسلامية

في المشاكل التي تعترض النافذة الإسلامية: توصلت الباحثة فاطمة محمد الشناق إلى أن النوافذ الإسلامية لا تستطيع التخلص من مشكلتي التبعية واختلاط الأموال فهي ملك للمصرف التقليدي وغير مستقلة عنه، وباعتبارها تمول منه وتودع أموالها لديه، واستنتجت ذات الباحثة أنه لا يمكن القول بعدم جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية بحجة عدم قدرتها على منع اختلاط الجزء الحرام بالمال الحلال وهذا لأنها غير قادرة على التخلص منها أو تجنب ذلك.[1]

إلا أن الطالب يرى تناقضا في هذه الحالة لعدم التزام النافذة بشرط عدم اختلاط الأموال ويميل الطالب في هذه الحالة إلى القول الذي اعتمد عدم جواز التعامل مع النافذة في حالة

[1] فاطمة محمد الشناق، مرجع سبق ذكره، ص 61.

اختلاط الأموال، إذ يمكن تجنب اختلاط الأموال بالتزام طرق متعددة وهذا في حالات العجز في السيولة أو حالات الفائض والتي سنتطرق لها لاحقا بمزيد من التفصيل، أما مشكل التبعية فباق على أصله إذ لا يمكن تفاديه، ولكن التابع هنا غير تابع بالكلية، فالنافذة الإسلامية مادامت متقيدة بضوابطها الشرعية وخدماتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية سواء في التمويل أو التوظيف فهي غير تابعة في نشاطات البنك الأم الربوية.

الفرع الثاني: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية

بعد أن ذكرنا أقوال المؤدين للنوافذ الإسلامية والمعارضين لها، وجدنا أنا هناك رأيا وسطاً، وضع هذا الرأي ضوابط أساسية لجواز عمل هذه النوافذ والتعامل معها، إذ لولا توفر هذه الضوابط، انتقل القول من الجواز إلى الحرمة، فقد اختلف الباحثون في تعداد وحصر هذه الضوابط، ولكن ارتأينا هنا أن نتناول ضوابط جامعة لهذه النوافذ كي يكون الإجماع عليها وتزيد الثقة في من تطبقها من نوافذ في الواقع العملي، فقد ذكر الباحث نايف بن نهار الشمري 5 ضوابط أساسية أضاف لها الباحث فهد حمود 5 ضوابط لكنها تتوافق في أربعة منها وتختلف في ضابط واحد، لذا سنذكر هذه الضوابط كما يلي: [1]

الضابط الأول: عدم زيادة رأس مال الفرع عن القيمة الإسمية لرأس مال المصرف

رأسمال الفرع لابد أن يكون مجموع القيمة الإسمية لرأسمال المصرف الأصل، ولا يجوز

---

[1] نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص 19 – 22. أنظر أيضا: نايف بن نهار الشمري، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص 162. أنظر أيضا: سمير رمضان الشيخ، تسويق وفن بيع المنتجات المصرفية الإسلامية، دون دار نشر، مصر، 2017، ص61.

أن يكون شيء من ذلك من القيمة السوقية.[1]

الضابط الثاني: عدم وجود التبعية المؤثرة

أولاً :الفصل محاسبيا بين عمليَّات المصرف الأم وعمليات الفروع والنوافذ الإسلامية.

ثانياً :أن يكون النظام الآلي للفرع أو النافذة الإسلامية منفصلاً عن نظام المصرف الأم

ثالثاً :عدم المشاركة في العروض الترويجية المحرمة أو التي يترتب عليها الدخول في محرم.

الضابط الثالث :عدم إعانة المصرف الأصل على محرَّم.

أي عدم إعانتها في أعمالها المحرمة، كأخذ الفائدة أو دفعها، أو المشاركة مع البنك الأم في تمويل نشاطات محرمة.

الضابط الرابع :تعيين هيئة شرعية.

إذ الهدف الأساس من هذه الهيئة هو التأكد من أعمال النافذة المصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الضابط الخامس :تعيين جهاز رقابة داخلي

"جهاز الرقابة الشرعية الداخلي هو مجموعة من الموظفين ذوي دراية بالعمل المصرفي على نحو عام، تكون مهمتهم الرئيسية التأكد من مطابقة العمليات المصرفية لفتاوى الهيئة الشرعية، كما أنهم يكونون حلقة وصل بين الهيئة الشرعية وإدارة المصرف وموظفيه، فينقلون أسئلتهم

[1] أنظر أيضا: نايف بن نهار الشمري، الآلية الشرعية في تكوين رؤوس أموال الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، عدد 36، مارس 2016، ص ص 205 225.

واستفساراتهم واقتراحاتهم للهيئة الشرعية. وليس من مهمة هذا الجهاز إصدار الفتاوى أو الفصل في نزاعات المصرف وعملائه أو نحو ذلك"[1].

كما أضاف الباحث فهد حمود للضوابط الشرعية:[2]

أما الضوابط الشرعية لإنشاء المصارف الربوية فروعاً ونوافذ إسلامية يختلف الباحثون في تحديدها، غير أن جملة منها محل وفاق بين الأكثرين، وهذه الضوابط هي:

1- جدية الإدارة العليا ودعمها ومساندتها للفروع أو النوافذ أو الوحدات الإسلامية، وتوفير جميع المتطلبات الإسلامية، وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لأداء عملها على نحو مشروع.

فلا تكون المصرفية الإسلامية وسيلة لاجتذاب المال بطريقة سهلة لا تبتعد كثيراً عن وسائلها الأخرى، وهذا تجده في بعض المصارف الربوية التي أرادت أن تركب الموجة دون قناعة بالعمل المصرفي الإسلامي، ودون التطبيق الكامل له في العمل والأداء.

2- وجود رقابة شرعية على النافذة الإسلامية، تتحقق من سلامة تنفيذ الأعمال وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية؛ ويكون هذا بداية من صياغة العقود الشرعية لمختلف صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية بإشراف هيئات الرقابة الشرعية، وتصميم أدلة العمل والدورة المستندية والأنظمة المحاسبية المتوافقة مع منهج، وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

وبعض المصارف تكتفي بمستشار شرعي خارجي يقدم الاستشارات الشرعية للفرع الإسلامي، إذا احتاج إلى ذلك؛ وهذا تصرف غير كافٍ؛ لأن المصرف قد يحجب عنه أشياء

---

[1] نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] فهد حمود، مرجع سبق ذكره، ص 282.

ويظهر أشياء، ولأن المقصود بالرقابة الشرعية التفرغ التام للنظر في المعاملات الشرعية ومتابعة تطبيقها وأدائها الشرعي.

3- تمتعها بالاستقلال –ولو نسبياً– مع الفصل المالي والمحاسبي التام؛ لئلا يختلط الحلال بالحرام، ومعنى ذلك أن تنشئ تلك الفروع والنوافذ الإسلامية ذمة مالية منفصلة للفرع، وأن يستقل بدورته المستندية وإجراءات التعامل والقيود المحاسبية، وإعداد قوائم مالية مستقلة به.

4- عدم خلط الودائع وأموال الاستثمارات المتعددة التي يتم توظيفها في إطار الصيغ الإسلامية للاستثمار والتمويل بأموال الخزينة للمصرف.

5- وجود رقابة مصرفية من المصرف المركزي تحول دون التلاعب والتضليل واستغلال الشعار الإسلامي.

المبحث الثالث: الرقابة الشرعية والبنكية على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية وعوامل نجاحها.

نظرا لطبيعة عمل النوافذ الإسلامية من حيث كونها مشابهة في آليات عمليها للبنوك الإسلامية فهي تحتاج رقابة شرعية وبنكية مثلها وتتأكد هذه الرقابة في النوافذ الإسلامية كونها تعمل في بيئة تقليدية، ولنجاح النوافذ الإسلامية لا بد من تحقيق عدة متطلبات وعوامل وجب مراعاتها، ولهذا سنتناول في هذا المبحث في ثلاث مطالب أساسية أولها الرقابة الشرعية والثاني الرقابة البنكية على النوافذ الإسلامية وأخيرا كمطلب ثالث عوامل ومتطلبات نجاح النوافذ الإسلامية والغرض من هذا المطلب الأخير اعتماد عوامل ومؤشرات يمكن على أساسها تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية في الجانب التطبيقي.

المطلب الأول: الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية

جاء في المادة 15 من هذا النظام ما نصه : " في إطار ممارسة العلميات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، يتعين على البنك أنشاء هيئة رقابة شرعية ، تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص و في إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية "[1].

الفرع الأول: الرقابة الشرعية الداخلية

أولا: تعريف الرقابة الشرعية

هي متابعة وفحص وتحليل كافة أعمال وتصرفات وسلوكيات التي تقوم بها المؤسسات المالية والتي من ضمنها النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية وهذا للتأكد من مدى مطابقة هذه الأعمال لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى في النافذة.[2]

ثانيا: الرقابة الشرعية الداخلية: يمكن تعريفها من التعريف السابق وهي مراقبة ومتابعة أعمال النافذة الإسلامية والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية حسب القرارات المعتمدة من طرف الهيئات الإشرافية وتتم أعمالها من داخل المؤسسة.

---

[1] النظام رقم: 20-02 المحدد للعمليات البنكية والمؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـــ 15 مارس سنة 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قاعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ص 09.

[2] حماد حمزة، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 30، بتصرف.

ثالثا: هيئة الرقابة الشرعية: "هي مجموعة من علماء الفقه الأجلاء، يقومون بمتابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والمعاملات التي يقوم بها المصرف الإسلامي للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل الملائمة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فورا، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية مضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير".[1]

رابعا: أجهزة هيئة الرقابة الشرعية:[2]

تتكون عادة هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي من ثلاث أجهزة كما يلي:

1- **جهاز الإفتاء:** ويتكون عادة من رئيس الهيئة وأعضائها ويتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للبنك كما ذكر المشرع الجزائري في المادة 15 من النظام 2020/02، وتتلخص مهامه فيما يلي:

- مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات لجميع معاملات البنك أو النافذة الإسلامية والتأكد من خلوها من المحظورات الشرعية.
- تقديم المشورة لملجس الإدارة في الجانب الشرعي
- التثبت من شرعية معاملات وعقود المصرف من خلال التقارير الدورية التي يرفعها المراقب الشرعي عن مدى سلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.
- التحقق من التزام الإدارة التنفيذية في البنك بعرض جميع المعاملات على هيئة الرقابة الشرعية.

---

[1] البعل عبد الحميد، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة، السعودية، من 31 ماي إلى 03 جوان 2005.

[2] سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، ط2 إلكترونية، حماة، سوريا، 2015، ص ص 331 332.

- إعداد تقرير سنوي لمجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة العادية.

2- جهاز الرقابة:

يتكون عادة جهاز الرقابة من مراقب شرعي أو أكثر يعمل بشكل يومي ويحضر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية، تتلخص مهامه في:

- التثبت من شرعية وسلامة التطبيق.
- تثقيف العاملين في البنك أو النافذة بالمبادئ الشرعية وأحكام المعاملات المصرفية الإسلامية.
- المشاركة في دراسة وإعداد مشاريع العقود المتعلقة بأعمال وأنشطة البنك الإسلامي أو النافذة.

3- أمانة السر:

إذ تعتبر الجهاز الإداري الذي يعد لأعمال الهيئة والمراقبين الشرعيين، ويمثل هذا الجهاز في العادة مقرر الهيئة، وتتلخص مهامه في:

- تسلم الأسئلة من مختلف الإدارات في البنك وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية.
- توجيه الدعوة للاجتماعات الدورية التي تلتقي فيها الهيئة مع مقدمي الأسئلة للإجابة على استفساراتهم وتوضيحها.
- إعداد محاضر الهيئة وإبلاغ الجهات المعنية بالفتاوى والقرارات الصادرة بعد التوقيع عليها من الهيئة.

خامسا: نموذج عمل هيئة الرقابة الشرعية

يتكون نموذج الرقابة الشرعية من ثلاث أنواع من الرقابات:

1- **قبلية وقائية:** أمام البنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية مسؤولية كبيرة على عاتقها لإبرارز نموذج إسلامي للعمل المصرفي كبديل للعمل الربوي التقليدي، لذا يترتب عليها:

- مراعاة الجوانب الشرعية في عقد التأسيس للنافذة الإسلامية والنظام الأساسي.
- إشرافها على إعداد وصياغة نماذج العقود، والخدمات المصرفية، والاتفاقيات مع الآخرين، ومن أمثلة هذه النماذج:
- نماذج عقود فتح الحسابات الإئتمانية.
- نماذج تقديم الخدمات المصرفية
- نماذج الصيغ الاستثمارية.
- سياسات وإجراءات الحسابات الختامية
- إيجاد المزيد من الصيغ الشرعية المناسبة لمواكبة التطور في الأساليب والخدمات المصرفية.
- إعداد دليل عملي شرعي، وهو دليل الإجراءات الذي يشمل مختلف عمليات البنك، وتكمن أهميته في تسهيل توحيد المنهج والضبط والمراقبة.
- وضع الضوابط اللازمة للتعامل مع البنوك غير الإسلامية،[1] ووضع ضوابط تعامل النافذة مع البنك الأم.

[1] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 339 340.

2- **آنية علاجية:** أثناء سير البنك في أعماله المصرفية والاستثمارية قد يقع في أخطاء شرعية، أو قد يتعرض لبعض المسائل وبعض الإشكالات التي تحتاج إلى رأي شرعي، وهنا يبز دور الهيئة في ضبط وتصحيح خط سير البنك وتقويم اعوجاجه، وتقديم الرأي الشرعي للمسائل والإشكالات.

ويتلخص دور الهيئة أثناء التنفيذ في:

- المراجعة الشرعية لجميع مراحل تنفيذ العملية الاستثمارية وإبداء الملاحظات ومتابعة تصحيحها أول بأول.
- إبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من معاملات وسرعة التحقيق فيها وعمل اللازم اتجاهها.[1]
- التوجيه والتقييم لأي خطأ في الفهم مما قد يؤثر على التنفيذ ويجعله منحرفا عن أهدافه وغاياته.

3- **بعدية لاحقة تصحيحية:** في نهاية كل عام لابد للهيئة الشرعية من تقييم عمل البنك أو النافذة الإسلامية من الناحية الشرعية، لأن أساس قيام البنك الإسلامي أو النافذة الإسلامية هو تطبيق قواعد العمل المصرفي الإسلامي، وهذا الأمر يتطلب المراجعة المستمرة من هيئة المراجعة، [2]وهذ لغرض إعداد استراتيجيات جديدة في مجال الأعمال والأنشطة المصرفية الإسلامية وتصحيح الاختلالات على المدى البعيد.

إذ تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتقديم تقرير للجمعية العمومية للمساهمين سنويا، باعتبار ذلك شهادة على عمل المصرف من الناحية الشرعية، وأصبح ذلك عرفا معمولا به في معظم

---

[1] حسن يوسف داود، الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الجزء 7، ص 279.

[2] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 341.

المصارف الإسلامية حتى ولم ينص قانونا على ذلك.[1] ومن باب أولى تأكيد تلك الشهادة من هيئة الرقابة الشرعية على شرعية عمل النوافذ الإسلامية كونها تابعة لبنك ربوي تقليدي، وهذا ما يضفي شرعية وقبولا لدى زبائن تلك النوافذ.

الفرع الثاني: الرقابة الشرعية الخارجية

وتتمثل في رقابة هيئات شرعية من خارج على النافذة سواء من هيئات شرعية مركزية أو من هيئات تابعة للبنوك المركزية.

أولا: ماهية المراجعة الشرعية الخارجية:

يقصد بها عملية فحص وتحليل أنشطة وأعمال بنك أو نافذة إسلامية، من قبل جهة مستقلة للتأكد من إجرائها وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية على أساس الفتاوى الصادرة بشأنها، وهذا باستخدام أدوات وأساليب مهنية متخصصة لبيان صحة أو أخطاء التطبيق، وتقديم التقارير للجهات المعنية بهدف إجراء التعديلات اللازمة وتطوير وتحسين الأداء.[2]

وتكمن أهميتها في طمأنة الجمهور من المتعاملين مع المؤسسات والبنوك والنوافذ الإسلامية على سلامة التطبيق من الناحية الشرعية، كما تعزز الصورة الحسنة للمؤسسات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

وقد تتمثل المراجعة الشرعية الخارجية بوجود فريق مراجعة يتبع الجمعية العامة للمساهمين إداريا وفنيا وماليا، أي في جوانب التعيين والفصـــل والمكافأة والمساءلة والتقرير، وتكون

---

[1] حسن يوسف داود، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[2] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 344.

مسؤوليتها تقديم رأي مستقل للمساهمين عن مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإســـلامية.[1]

ثانيا: رقابة البنك المركزي الشرعية

قد تكون هناك هيئة رقابة شرعية تابعة للبنوك المركزية وقد طورتها كمهنة لمساعدة العاملين غير الملمين بالنواحي الشرعية وإجراءات التطبيق السليمة، إذ يكون لديه سلطة وإلزام قانوني من شأنه فرض أسلوب عمل يراه مناسبا وفق دليل إجراءات وضوابط يصدرها على مستوى الهيئة الشرعية المركزية.

وتكمن أهمية هيئة الرقابة الشرعية للبنك المركزي في كونها:

- لأنها منتخبة من طرف هيئة عامة
- لأنها مخولة قانونا وأن قراراتها ملزمة لجميع البنوك.
- لأنها محمية من البنك المركزي الذي بدأ يمارس رقابة شرعية إلى جانب الرقابة الفنية.
- لأنها مدعومة من هيئات دولية ولديها اتفاقات تعاون مع تلك الهيئات (أيوفي، IFSB).

وقد تكون هذه الهيئة غير تابعة للبنك المركزي إلا أنها مخولة من طرفه أن تكون ممثله في الرقابة الشرعية ولا يقبل إلا تراخيصها، مثال ذلك الجزائر ممثلة الهيئة العليا للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى التابع لرئاسة الجمهورية الجزائرية.

وتكمن أسباب ضعف الهيئات الشرعية في:

- الاستقلالية مما يؤثر على كفاءة وموضوعية الهيئة

---

[1] عبد الباري مشعل، تصريح صحفي لجريدة، الشرق الأوسط، على الموقع التالي:
=https://aawsat.com/details.asp?section&58=issueno&11095=article&515101=feature1

- تقاعس السلطات الإشرافية من بنوك مركزية وحكومات على استكمال الإطار المهني والتشريعي للرقابة المركزية
- ضعف القدرات والمهارات الرقابية لدى الكثير من ممارسي الرقابة.[1]
- الإشراف والرقابة والمتابعة المستمرة لأعمال الزبائن خاصة في المضاربات والمشاركات، تفرضه طبيعة عمليات وصيغ التمويل الشرعية، إذ يتعين تخصيص موظفين أمناء وأكفاء للقيام بهذا العمل.[2] وعدم إشراك هيئة الرقابة الشرعية في اختيار أو إعداد الكوادر البشرية، قد يكون له الأثر السلبي على عمل البنوك والنوافذ الإسلامية.

المطلب الثاني: الرقابة البنكية الداخلية ورقابة البنك المركزي على النوافذ الإسلامية

بالإضافة إلى الرقابة الشرعية تحتاج النوافذ الإسلامية إلى رقابة بنكية داخلية وخارجية تهدف إلى التحقق من التزام النوافذ الإسلامية بالنظم الاحترازية والمعايير المحاسبية ومعايير الحوكمة.

الفرع الأول: الرقابة المصرفية:

تعريف الرقابة المصرفية: انتقل مفهوم الرقابة المصرفية من كونها رقابة وضع المصرف في وقت زمني معين والتحقق من مدى التزامه بالضوابط الرقابية وسلامة نظامه المحاسبي وهذا من خلال دراسة القوائم المالية سواء من خلال الرقابة الميدانية أو المكتبية، إلى كونها عملية للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للبنوك، وذلك لكشف التدهور الحاصل فيها

---

[1] عبد الباري مشعل، تصريح لجريدة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

[2] سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 542.

في وقت مبكر،[1] ليصل تطور مفهوم الرقابة المصرفية إلى كونها نظام رقابة المخاطر إذ يهدف هذا المفهوم إلى تفادي وقوع الخطر المصرفي والمتمثل في حدوث الخسائر والتقلبات.[2]

الفرع الثاني: الرقابة البنكية الداخلية:

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية: هي تلك العمليات التي يقوم بها البنك داخليا بغية ضبط نشاطه وتصحيح الأخطاء التي تقع أثناء عملية والتي تكتشف في مختلف مصالحه، مستعينا بالرقابة المحاسبية من خلال التأكد من تطبيق مختلف العمليات المحاسبية وفق ما تنص عليه نظم السلطات الإشرافية، ورقابة إدارية وضبط داخلي يهدف من خلالها إلى الكشف المبكر عن أي محاولة غش أو أخطاء ومحالة تصحيحها.[3]

ثانيا: مهام المراجعة الداخلية:

تتم بواسطة وحدة المراجعة الداخلية في المؤسسة، إذ تتلخص مهامها في تقصي وكشف أي انحرافات في التنفيذ والتبليغ عنها ثم اقتراح المعالجات لتفادي هذه الانحرافات مستقبلا.[4]

الفرع الثالث: الرقابة الخارجية:

تلجأ النوافذ والبنوك الإسلامية عموما إلى الرقابة الخارجية للحصول على رأي مهني مستقل نتيجة ابتعاد ملكية تلك المؤسسات عن الإدارة كرقابة المحاسب القانوني المعتمد، وفي

---

[1] رضا عقبة، دور مصرف سورية في الرقابة على المصارف الأخرى وألية تفعيله، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد2، 2005، ص 152.

[2] فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 18-19-20 أفريل 2010، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 1.

[3] فارس مسدور، المرجع نفسه، ص 2.

[4] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 375.

الغالب هذه الرقابة إلزامية من الجهات الإشرافية كرقابة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض.

أولا: رقابة المحاسب القانوني المعتمد

تتم المراجعة والتدقيق الخارجي من قبل مدقق خارجي مؤهل، وفي الغالب يكون معتمدا من هيئات محلية (الدولة) أو هيئات دولية، ولكل معاييره في منح شهادة اعتماد للمحاسب القانوني باختلاف الدول والأنظمة.

ثانيا: رقابة مجلس النقد والقرض:

يتكون من مدير البنك المركزي ونوابه وممثلوا وزارات المالية والاقتصاد وخبراء في مجال النقد والقرض والبنوك والمؤسسات المالية، إلا أن هذا المجلس قد يفتقر إلى خبراء الصيرفة الإسلامية في بعض الدول خاصة نلك التي لم تنص قوانينها وأنظمتها على وجودهم في هذا المجلس.

الفرع الرابع: الرقابة المصرفية للبنك المركزي:

أولا: مفهوم رقابة البنك المركزي المصرفية: يقصد بهذا النوع رقابة البنك المركزي أو مؤسسة النقد على البنوك، وهي رقابة سيادية هامة وضرورية، حيث كون البنوك المركزية بنوك حكومية دائما يناط بها المحافظة على المراكز المالية للبنوك، وحماية أموال المودعين، وتوجيه النشاط المصرفي والتمويلي والنقدي في الاتجاه الذي يخدم السياسة الاقتصادية للمجتمع ويحقق أهدافه التنموية، والرقابة المصرفية هي الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف، وتبدأ هذه الرقابة من حين

تأسيس أي بنك حتى تصفيته أو اندماجه، وللبنوك المركزية أدوات ومعايير وضوابط لتحقيق هذه الأهداف.[1]

ثانيا: علاقة النافذة بالبنك المركزي:

يطبق البنك المركزي على النوافذ الإسلامية نفس القوانين المطبقة على البنوك التقليدية والإسلامية، فليس للنوافذ الإسلامية شخصية قانونية مستقلة عن البنك التقليدي التابعة له من وجهة نظر البنك المركزي، فهو لا يعاملها كبنك مستقل عن البنك التقليدي وإنما كجزء منه وقسم من أقسامه.[2]

إلا أن بعض البنوك المركزية تعامل هذه النوافذ معاملة خاصة في بعض الأنظمة، لكون العمل المصرفي الإسلامي له خصوصية ويختلف في الأسس عن العمل المصرفي التقليدي الربوي.

تخضع النوافذ الإسلامية شأنها شأن البنوك الإسلامية أو التقليدية لرقابة البنك المركزي، وهذا من شأنه أن يزيد من ثقة الجمهور في العمل مع هذه النوافذ.

ثالثا: دور البنك المركزي:

تقوم البنوك المركزية بالإشراف والرقابة على النوافذ الإسلامية من خلال:

- الترخيص ببداية النشاط.
- الإشراف والرقابة الاحترازية.
- دور المقرض أو المسعف الأخير.

---

[1] الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[2] فاطمة الشناق، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ومن المسائل الفنية التي تحتاج إلى عناية من الجهات الرقابية ممثلة في البنك المركزي لتوفير وزيادة الثقة في أعمال النوافذ والبنوك الإسلامية:

- سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية.
- سياسة الإيداع لدى البنك المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات البنوك والنوافذ الإسلامية وتنقية ذلك من عنصر الفائدة.
- سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.[1]
- متابعة الفصل المحاسبي بين حسابات النافذة الإسلامية وحسابات البنك الأم التقليدي.

رابعا: آليات الرقابة الكمية والنوعية التقليدية وبدائلها الشرعية

تقوم البنوك المركزية بالإشراف على البنوك بعدة آليات وسياسات رقابية في غالبها قائمة على أساس الربا، وهي تلك التي تستعمل سعر الفائدة في آلية عملها، لذا كان لزاما على هذه البنوك استحداث آليات وسياسات رقابية ملائمة لعمل تلك البنوك والنوافذ الإسلامية، لأن عمل هذه الأخيرة يحرم عليها التعامل بالربا أو الفائدة أخذا وعطاءا.

1- الأدوات الكمية:

1-1 **نسبة الاحتياطي النقدي:** يتم استخدامها من طرف البنوك المركزية ويقترح أن تطبق على الحسابات الجارية مثل مثيلاتها في البنوك التقليدية، وتخفيض النسبة على حسابات الاستثمار العام أو المشترك، التي يسمح بالسحب منها أما حسابات

[1] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 358.

الاستثمار الأطول أجلا والتي يقيد السحب منها والمخصصة فمن المقترح إعفاؤها من النسبة.[1]

2-1 إعادة التمويل عن طريق معدل المشاركة في الربح والخسارة بديلا لسعر إعادة الخصم:

إذ أن معدل أو سعر إعادة الخصم هي الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية لصالح البنوك التي تحتاج إلى سيولة،[2] أو حتى البنوك التي تحتاج إلى إعادة تمويل لتمويل قروض جديدة.

وكبديل لهذه الآلية يقوم البنك المركزي بمشاركة النافذة أو البنك الإسلامي في الربح والخسارة من خلال العمليات الاستثمارية ، وتكون نسبة إعادة التمويل التي يحصل عليها البنك للتحكم في حجم الائتمان الممنوح على مستواه مرتبطة بنسبة الإقراض، وهي تلك النسبة المئوية من الودائع تحت الطلب لدى البنوك الإسلامية ، والتي تلتزم بتقديمها كقروض حسنة للحكومة تستخدمها في مشاريعها ذات الأولوية، مقابل الحصول على نسبة منها مقابل تمويلها ، وهذه النسبة ترتفع أو تنخفض حسبا لظروف الاقتصاد الوطني.[3]

3-1 ضبط حدود نسبة المشاركة في الربح والخسارة:

فرض حد أقصى أو أدنى على هامش الربح على المبيعات السلعية والخدمية للبنوك والتوافذ الإسلامية: هي أداة من أدوات التسعير، تقوم السلطات النقدية بتحديد حد أدنى وحد أقصى

---

[1] الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[2] زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 162.

[3] موراد حمادي، أحلام فرج الله، إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد06، العدد 03، ديسمبر 2019، ص ص 29 30.

لهامش الربح على مبيعات البنوك على حسب حالة الاقتصاد سواء تضخم أو كساد.

4-1 عمليات السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة:

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في دخول البنك المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والسندات والأراق التجارية في السوق المالي أو السوق ما بين البنوك، إلا أن البنوك والنوافذ الإسلامية لا تتعامل في الأوراق المالية والتجارية الربوية والسندات، وتتعامل فقط في الأسهم وبالخصوص أسهم المؤسسات ذات النشاط حلال، لذا كان لزاما إيجاد بديل إسلامي مبني على نظام المشاركة في الربح والخسارة، ويمكن ذكر أداتين ماليتين هما:[1]

- **الوسائل والأدوات المالية القائمة على الملكية:** تمثل وثائق ومستندات لملكية أعيان محددة، وهي قابلة للتداول مثل: أسهم المضاربة، أسهم المشاركة، وهي مرتبطة بمشروع استثماري حقيقي مادي.

- **الوسائل والأدوات المالية القائمة على المديونية:** ترتكز هذه الأدوات على المديونية والتي تنشأ عن القرض أو البيوع وأهمها: سندات وصكوك البيع، الاستصناع، السلم، الإجارة، تتميز بارتباطها بسلع وإنتاج مادي وخدمات.

2- الأدوات النوعية:

من أهم البدائل الإسلامية التي تكون بديلا للأدوات النوعية المرتبطة بسعر الفائدة وأسعار الخصم:

---

[1] صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، الجزائر، 2001، ص ص 62 64.

2-1 التمييز بين معدلات المشاركة في الربح والخسارة(نسبة حصة الشريك)

:إن تحديد نسب المشاركة في الربح والخسارة في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي حسب أهميته يجعل الإئتمان يتجه إلى المجالات المراد تنميتها، وتتم على مستويين: أولهما تحديد مشاركة البنك المركزي في التمويل الذي يقدمه للبنوك عن إعادة تمويلها، ثانيهما: تغيير الحد الأدنى والأعلى لنسب المشاركة في ربح البنوك الأخرى حسبا لأهمية النشاط الاقتصادي على أن يكون المدى بين الحدين ضيق، لأن ذلك يؤثر على الهوامش الربحية لمن يستخدمون أموال البنوك.

2-2 تغيير نسب تحريك الائتمان بين الأدوات الاستثمارية: تبعا لهذه الأداة يتم وضع حدود ونسب لتحرك الائتمان عبر وسائل متعددة من مرابحات ومضاربات ومشاركات ،... حيث يوضع لكل بنك سلة متكاملة من هذه الأدوات تتوافق مع اتجاهها من خلال النسب المحددة للربح، وهذا حتى يتمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان ونوعه ، وكذلك للوصول بالبنوك الإسلامية إلى الهدف الذي أنشئت لأجله، وهو تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

2-3 ضبط العلاقة بين نسبة الإقراض ونسبة إعادة التمويل:

- نسبة الإقراض: هي النسبة المئوية من الودائع تحت الطلب التي تقدمها البنوك والنوافذ الإسلامية كقروض حسنة للمتعاملين معها وللحكومة،

[1] صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية والمالية لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مقال منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، منشور إلكتروني، أوت 2019، رابط التحميل: https://kantakji.com/2051/، تاريخ الاسترداد: 2023/03/20.

- نسبة إعادة التمويل: هي نسبة التمويل التي يقدمه البنك المركزي لمساعدة البنوك الأخرى بالمقارنة مع حجم التمويل الذي قدمته هذه البنوك كقروض حسنة وخاصة الدولة.

بربط هاتين النسبتين، وذلك بأن يضمن البنك المركزي لكل بنك يقدم قروضا حسنة لمشروعات معينة تقوم بها الدولة نسبة مرتفعة من إعادة تمويل هذه الأنشطة.[1]

2-4 **نسبة ضمان أو هامش الجدية:** في حالة بيوع المرابحة للآمر بالشراء، خلال مرحلة التواعد.

2-5 **تحديد نوعية الضمانات:** للضمانات أهمية كبير في التمويل الإسلامي، فالهدف من الضمانات في صيغ المشاركات هو مواجهة التعدي والتقصير، وفي صيغ المداينات هو ضمان السداد،[2] وللبنوك المركزية أهدافها في تحديد وضبط الضمانات المطلوب حفاظا على أموال وودائع المودعين.

2-6 **المتابعة الإحصائية:** تعتبر الإحصاءات المصرفية مقوما رئيسيا لعملية المتابعة، حيث تساعد البنك المركزي في التعرف على نشاط البنوك ومدى التزامها بما تقتضيه التشريعات البنكية.

2-7 **التفتيش المصرفي مع النوافذ الإسلامية:** خاصة في بدايات التطبيق ضروري جدا، حيث يعتبر التفتيش المصرفي وسيلة البنك المركزي للتحقق من تطبيق البنوك والنوافذ الإسلامية للمعايير والضوابط المشتقة من التشريعات البنكية.

---

[1] صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65 69.

[2] الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 247 248.

8-2 **التصحيح:** يعتبر التصحيح مرحلة مكملة ولازمة للنظام الرقابي المصرفي للبنوك المركزية، إذ لا معنى للمتابعة والقياس أو تقييم الأداء وما يترتب عليها من كشف للانحرافات والتجاوزات دون أن يترتب عليها إجراء التصحيحات الواجبة، فالتصحيح هو الذي يربط بين مخرجات عملية الرقابة المصرفية، وعملية التخطيط المصرفي بأدواتها التشريعية والتنظيمية والفنية. وتتدرج أساليب التصحيح من "النصح والإقناع الأدبي" "فالأوامر والتعليمات"، ثم لا يكون أمام البنوك المركزية مفر بعد ذلك من "العقاب" باستخدام عدد متنوع ومتدرج من الجزاءات، تنتهي بإنهاء ترخيص البنك أو النافذة الإسلامية وشطبها.[1]

المطلب الثالث: متطلبات وعوامل نجاح النوافذ الإسلامية

إذ الغرض من هذا المطلب اعتماد عوامل ومؤشرات يمكن على أساسها تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية في الجانب التطبيقي.

من أجل تقييم آداء "النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية الجزائرية" خلال المرحلة الراهنة، لابد لنا من أن نستعرض معا ماهية العوامل والمتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي ومدى توفرها في ظل إنشاء هذه النوافذ في هذه المرحلة.

نرى أن نجاح العمل المصرفي الإسلامي من خلال إنشاء نوافذ إسلامية أو حتى بنوك إسلامية بالكامل يتوقف على مدى التقيد بتطبيق المبادىء الرئيسية التالية:

- التخطيط العلمي والعملي ومحاولة تطوير النظم والسياسات المناسبة

[1] الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سبق ذكره، من ص 249 حتى ص 252.

- العامل الشرعي : من خلال الإلتزام الشرعي أو عامل السلامة الشرعية.
- العامل المصرفي: من خلال عامل الرقابة المصرفية سواء الداخلية أو الخارجية، أو من خلال العامل الإداري والتسويقي الذي ينقسم بدوره إلى الإعداد المناسب للكوادر البشرية، المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والإختيار المناسب لمكان النوافذ والفروع.
- العامل الاقتصادي
- العامل الاجتماعي

والتي سنتناول كل منها فيما يلي:

الفرع الأول: التخطيط العلمي والعملي ومحاولة تطوير النظم والسياسات المناسبة

أولا: التخطيط العلمي والعملي لنشاط النوافذ الإسلامية

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجارى او خيري ، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، فإلي أي مدى نجحت هذه المصارف في التخطيط لصيرفتها الإسلامية؟[1]

لا شك أن معظم المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من

[1] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 17. أنظر أيضا سعيد بن سعد المرطان : "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية فى البنوك التقليدية : تجربة البنك الأهلى التجارى السعودى" ، ندوة من إعداد اللجنة الإستشارية العليا للعمل على إستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، اللجنة الإقتصادية ، دولة الكويت ، مايو 1999م.

خلال افتتاح نوافذ إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه المصارف كانت من بين أكبر المصارف التقليدية على المستويين المحلى والعالمي، فمن بين العوامل التي يمكننا بها تقييم تجربة الجزائر في هذا المجال النقاط التالية:

- إعداد بحوث ودراسات ميدانية لدراسة السوق: من خلال تحديد الشرائح المكونة له واحتياجات كل شريحة، حجم ونوعية المنافسين القائمين والمحتملين
- الاستفادة من الكثير من الأبحاث والدراسات المنشورة وقد أثبتت بعض تلك الدراسات أن أسواق العمل المصرفي الإسلامي كبيرة ومتنامية (يقدرَ معدل النمو السنوي بـــ 15%) وأنها لا تزال.
- محاولة الاطلاع على آراء الجمهور والزبائن المحتملين.[1]
- مدى الاستفادة من التجارب السابقة في التخطيط العملي ووضع الاستراتجيات خاصة وأنه نشاط جديد نوعا في الجزائر خاصة على البنوك العمومية التقليدية.
- دراسة أهم المنتجات التي يمكن اعتمادها في نشاط النافذة الإسلامية

ثانيا: تطوير النظم والسياسات الملائمة

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضى تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواءً كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الآداء

[1] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي،[1] وهو ما سنراه في الجانب التطبيقي في تقييم التجربة الجزائرية.

الفرع الثاني: العامل الشرعي:

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق يعتبر أهم عناصر النجاح ومن أهم المتطلبات لنجاح أي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراريته، وتشير المعلومات حسب الباحث سعد بن سعد المرطان إلى حقيقة تقيد معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح نوافذ إسلامية بالإلتزام الشرعي في تقديمها للخدمات والمنتجات الإسلامية ، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها. ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.[2]

أهم مؤشرات تقييم السلامة الشرعية في النوافذ الإسلامية:[3]

1- مؤشر وجود هيئة رقابة شرعية

2- عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

3- طريقة اختيار الهيئة الشرعية

---

[1] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المرجع نفسه، ص 18.

[2] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] أنظر: إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006-2007، صفحات 56 حتى 68. وأنظر أيضا: حسن يوسف داود، مرجع سبق ذكره، صفحات من 247 حتى 252.

عند أداء واجباته يجب أن يكون لعضو الهيئة الشرعية الاستقلالية الفكرية والمهنية التامة.[1]

ويستمد سنده من نظام الضوابط الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في تحقيق السلامة الشرعية، إذ هو النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا مستقلا.[2]

4- موقع الهيئة الشرعية في الهيكل التنظيمي،

5- مدة تعيين الهيئة الشرعية.

6- الحقوق المالية ومكافآت أعضاء هيئات الرقابة الشرعية[3]

7- عدد صيغ التوظيف غير الحائزة على اتفاق فقهي

الفرع الثالث: العامل المصرفي

من خلال عامل الرقابة المصرفية سواء الداخلية أو الخارجية والتي التطرق إليها في المطلب السابق، أو من خلال العامل الإداري والتسويقي الذي ينقسم بدوره إلى الإعداد المناسب للكوادر البشرية، المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والإختيار المناسب للفروع ومكان النوافذ.

أهم المؤشرات عن تقييم الأداء المصرفي للنوافذ الإسلامية:[4]

أولا: إدارة التسويق المصرفي (كفاءتها من خلال التوجه الاجتماعي للتسويق)[1]: من خلال تقييم مدى محاولة النافذة الإسلامية تحسين الأداء التسويقي من خلال تحسين نوعية الخدمات للزبائن.

---

[1] المعيار رقم 10 مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2009، ص 45. .Ifsb 10

[2] المعيار رقم 10 مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المرجع نفسه، ص 03. .Ifsb 10

[3] حسن يوسف داود، مرجع سبق ذكره، ص 250، انظر أيضا: رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية، دار المكتبي، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، 2009، ص 13.

[4] انظر: إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص 69 حتى ص 113.

ثانيا: إدارة الهندسة المالية (كفاءتها في ابتكار صيغ وأدوات استثمارية)

ثالثا: كفاءة إدارة الربحية والسيولة: من خلال عدة نقاط أهمها:

- تسعير الخدمات المصرفية
- الاستفادة من وفورات الحجم خاصة بالنسبة للبنوك الكبيرة
- رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن
- سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

رابعا: الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب، جنبا إلي جنب مع التقنية المتطورة، يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان، والعمل المصرفي الإسلامي ليس إستثناءاً من ذلك، فإلى أي مدى أظهرت تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر توفر هذا العنصر؟

فهل هناك خطة واضحة لتأهيل العاملين في النوافذ الإسلامية؟

وهل هناك استراتيجية لتوظيف عاملين جدد مؤهلين؟

خامسا: المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والإختيار المناسب لمكان النوافذ والفروع.

لدرأ التعارض والمشاكل التي قد تحدث بين الموظفين في النافذة الإسلامية والموظفين في الأقسام الأخرى التقليدية خاصة في الجانب التسويقي والمنافسة الضارة.[2]

---

[1] سمير رمضان الشيخ، تسويق وفن بيع المنتجات المصرفية الإسلامية، دون دار نشر، مصر، 2017، ص 151.

[2] أنظر: سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفرع الرابع: العامل الاقتصادي

مدى إسهام النافذة في التنمية الاقتصادية (مدى اعتمادها على صيغ المشاركة، الصيرفة الشاملة من خلال تمويل جميع القطاعات الاقتصادية ...)

وهذا المؤشر يعني نسبة ما يوظف البنك من موارده في مجال يؤثر في النشاط الاقتصادي بإضافة حقيقية في الإنتاج، مثل قطاعة الزراعة والصناعة والطاقة والتعدين.[1]

الفرع الخامس: العامل الاجتماعي

تبنيها العامل الاجتماعي من خلال نسبة الزكاة، نسبة التبرعات، نسبة القروض الحسنة ....)

مما يميز به المنهج الإسلامي في النظر إلى الحياة ، أن التنمية الاجتماعية لا تنفصل عن التنمية الاقتصادية، ومن حسن استغلال المال توظيفه فيما يدفع عجلة الاقتصاد، ويسهم في زيادة رفاهية أفراد المجتمع.[2]

إن تقديم خدمات للمحيط الاجتماعي الذي يستمد البنك أو النافذة الإسلامية منه زبائنه، فالبنك ومن خلال هذا الهدف قد يقدم خدمات دون مقابل مادي بهدف كسب عملاء جدد أو للإبقاء على قاعدة زبائنه، ومثاله التركيز على اختيار الخدمة التي لها أثر في مردود النفقة.[3]

هل نجحت النوافذ الإسلامية في القيام بمهامها الاجتماعية؟ بحيث تحقق الأرباح وتحقق البعد الاجتماعي، إذ أن لجوء بعض البنوك الإسلامية أو النوافذ إلى إخراج زكاة أموالها او تقديم

---

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص169.

[2] محمد الطاهر الهاشمي، تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية للاقتصادية والاجتماعية، أبحاث دراسات في التمويل الإسلامي، دون سنة نشر، طبعة إلكترونية من مكتبة الهاشمي، ص11.

[3] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص80.

بعض القروض الحسنة، ففي الأولى ذلك أمر طبيعي في كل مشروع اقتصادي إخراج الزكاة، أما في الثانية هو ليس من صميم مهام هذه البنوك والنوافذ الإسلامية إذا ما نظرنا للإيداعات المقدمة لها من منظور أنها ودائع استثمارية وليست ودائع جارية، لذا تكمن المسؤولية الاجتماعية لهذه النوافذ في مجالات أخرى نذكر منها: [1]

- مدى تعاملها مع صغار المودعين
- مدى تمويلها للمشاريع الصغيرة
- مدى تمويلها واستثمارها في مشاريع تخدم المجتمع
- مدى إسهامها في تقليل الحاجة إلى الاستيراد.

المبحث الرابع: تجارب دولية للنوافذ الإسلامية

اعتمدت العديد من البنوك التقليدية على المستوى العالمي من النوافذ الإسلامية كمدخل لاعتماد الصيرفة الإسلامية لسهولة تطبيقه واغتنام فرصة تقديم منتجات إسلامية دون اللجوء للتحول الكلي لبنك إسلامي، إذ نجد دولاً كالإمارات و الكويت تشترط قيام مصرف إسلامي كامل مائة بالمائة، ولا تسمح للمصارف الربوية أن تقدم خدمات عبر النوافذ الإسلامية، كما نجد دولا أخرى تسمح بنشاط النوافذ الإسلامية، وهذا في كل من ماليزيا وأوروبا[2]، ووصل

---

[1] شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص ص 116 117.

2 انظر: علي الحموي، البنوك الإسلامية بين الضرورات الاقتصادية والصعوبات الفنية، مجلة الاقتصاد اليوم، الإمارات العدد19، مارس2006، و أنكو ربيعة العدوية، المشكلات القانونية والقضائية في تطبيقات المؤسسات

الأمرإلى دول المغرب العربي كالجزائر والمغرب.

لكن دولا أخرى مثل قطر لا تسمح بالنوافذ الإسلامية، ولكن بها فروع إسلامية مستقلة لهذا الغرض، وبضوابط قانونية وشرعية تحد من التلاعب فيها[1]، وهي قد كانت عملت بالنوافذ الإسلامية قبل أن توقفها عام 2011.

اخترنا في هذا المبحث ثلاث تجارب رأينا أنها تهم البحث من عدة جوانب، فقد اخترنا التجربة القطرية لكونها اعتمدت النوافذ الإسلامية وبعد عدة سنوات قامت بتوقيفها ومنع كل النوافذ من ممارسة نشاطها، كما اخترنا تجربة المملكة العربية السعودية والتي رأينا أنها تطورت إلى حد كبير وتجاوز نشاط النوافذ الإسلامية حدود 50% مقارنة بالنشاط التقليدي، وفي الأخير اخترنا التجربة الماليزيا كونها تجربة رائدة في هذا المجال وقد بدأ العمل المصرفي الإسلامي فيها ببنك إسلامي واحد احتكاري ثم انتقلت للعمل بالنوافذ الإسلامية، وما يمكن أن تستفيد التجربة الجزائرية من هذه التجارب من خلال العمل على اتباع إجابياتها وتلافي سلبياتها ومحاولة عدم الوقوع فيها.

المالية الإسلامية، حولية البركة، العدد التاسع، رمضان 1428هـ، ص66. نقلا عن فهد بن صالح الحمود، مرجع سبق ذكره، ص 265.

1 انظر: تعليمات المصرف المركزي القطري للبنوك، ص178، نقلا عن فهد بن صالح الحمود، مرجع سبق ذكره، ص 265 .

الجدول رقم 04:عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية لبعض الدول العربية والإسلامية2021.

	مجموع البنوك التقليدية	البنوك التقليدية الخالية من النوافذ	البنوك الإسلامية	النوافذ الإسلامية	ملاحظة
الجزائر	18	8	02	10	كل البنوك التقليدية العمومية فتحت نافذة إسلامية
السعودية	06	00	04	06	كل البنوك التقليدية فتحت نافذة إسلامية
ماليزيا	36	26	16	10	
قطر	12	12	04	00	لا تسمح بالنوافذ الإسلامية
الإمارات العربية المتحدة	67	50	08	17	
البحرين	78	73	14	05	
الكويت	06	06	05	00	لا تسمح بالنوافذ الإسلامية
عمان	23	18	02	05	
الأردن	21	21	04	00	لا تسمح بالنوافذ الإسلامية
مصر	47	37	03	10	
إندونيسيا	127	107	14	20	
المجموع	433	350	76	83	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على IdealRating، إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامية الرابعة عشر يومي 14 و15 ديسمبر 2022، البنك الأهلي، دار الميمان للنشر والتوزيع، السعودية، 2022. ومعطيات عن الجزائر جمعت من مصادر مختلفة تقارير بنك الجزائر ومنشورات إعلامية للبنوك في الجزائر.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن هناك دول سمحت بالنوافذ الإسلامية من بينها الجزائر والسعودية وأخرى لم تسمح بها الكويت والأردن أما قطر فكانت تعمل بها ثم حظرتها.

المطلب الأول: تجربة النوافذ الإسلامية في قطر

اخترنا التحدث عن التجربة القطرية للاستفادة من تجربتها في الجزائر ومحاولة تجنب سلبياتها، وسيأتي تفصيلها فيما يلي:

الفرع الأول: المصرفية الإسلامية في قطر قبل 2011 (قبل توقيف نشاط النوافذ الإسلامية)

تتكون الصناعة المصرفية في قطر من 11 مصرفاً محلياً مسجلة لدى البنك المركزي وبنك أجنبي واحد له فروع في قطر. تحت قائمة البنوك المحلية هناك

هناك 4 بنوك إسلامية تعمل بكامل طاقتها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، و 3 بنوك تقليدية بنوافذ إسلامية وبنك تقليدي واحد بدون عمليات مصرفية إسلامية.

على الرغم من أن القطاع المصرفي القطري هو من أصغر القطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إجمالي الأصول والقروض والودائع، فقد حققت نموا كبيرا خلال 2010.

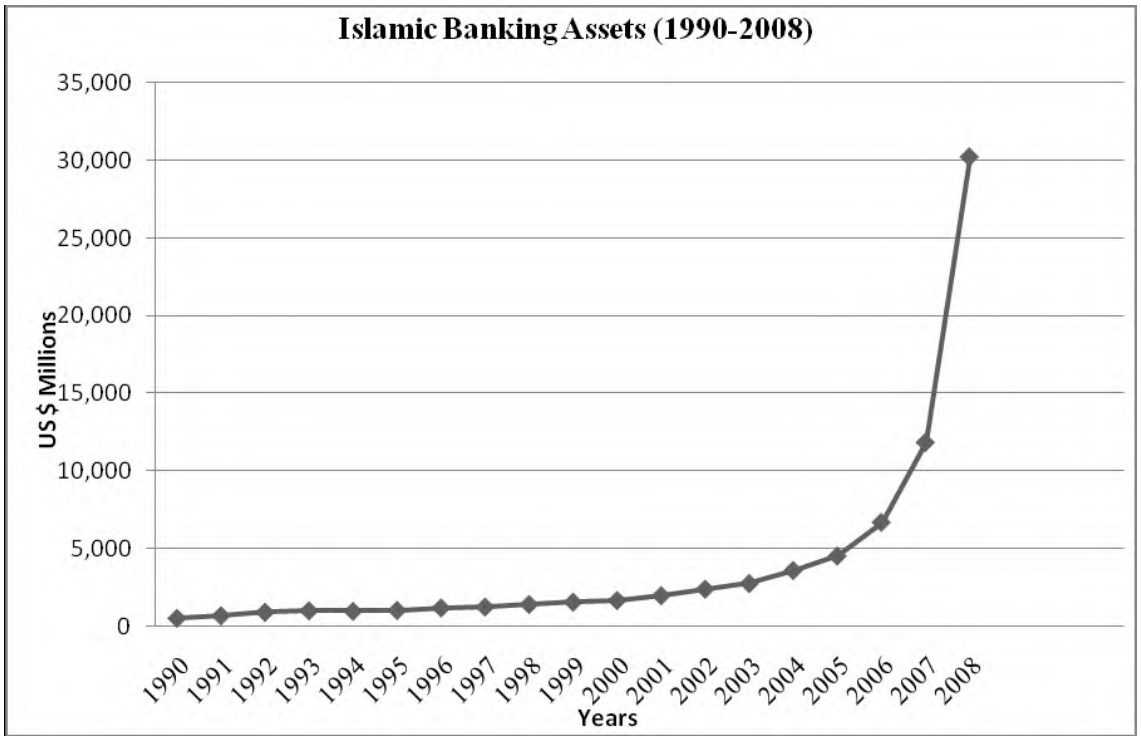
بشكل عام، تتمتع البنوك القطرية بأداء مالي ممتاز، كفاية رأس المال، فضلاً عن جودة الأصول الجيدة. إلى جانب ذلك، تتمتع البنوك بالدعم الحكومي الذي يعمل باستمرار على التنظيم والتحسين لكفاءة قطاع الخدمات المالية.[1]

في نهاية عام 2001، كانت ثلاثة بنوك قطرية فقط تعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بنك قطر الإسلامي وبنك قطر الدولي الإسلامي ومصرف الريان. ومع ذلك، منذ التغيير في أنظمة مصرف قطر المركزي على النوافذ الإسلامية في عام 2001، أنشأت بعض البنوك القطرية التقليدية شركات تابعة أو فروعًا إسلامية.[1]

---

[1] Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar, ISLAMIC BANKING AND ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM QATAR, JOURNAL OF APPLIED ECONOMICS AND BUSINESS, VOL.2, ISSUE 1 – MARCH, 2014, PP. 51-67. P54.

الشكل رقم 06: أصول الصيرفة الإسلامية في قطر بين 1990-2008



المصدر: Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar, ISLAMIC BANKING AND ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM QATAR, JOURNAL OF APPLIED ECONOMICS AND BUSINESS, VOL.2, ISSUE 1 – MARCH, 2014, p55.

هذا هو الحال بشكل خاص للبنوك الثلاثة الرائدة: بنك قطر الوطني (QNB) ، البنك التجاري القطري (CBQ)، وبنك الدوحة (DB). الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، التي تقدمها البنوك الإسلامية بالكامل والنوافذ (أو الفروع) المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

شهدت البنوك التقليدية نمواً قوياً تجاوز 91٪ في عام 2006. وهو ما يظهر من خلال الشكل رقم06، وهذا الاتجاه من المرجح أن يستمر لأن البنوك تنظر إلى الخدمات المصرفية الإسلامية كفرصة لجذب زبائن جدد.

---

[1] Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar, ISLAMIC BANKING AND ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM QATAR, JOURNAL OF APPLIED ECONOMICS AND BUSINESS, VOL.2, ISSUE 1 – MARCH, 2014, PP. 51-67. P55.

شهدت أصول الصيرفة الإسلامية في قطر نمواً قوياً خلال الفترة الماضية عاميى2007 و 2008، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو الاقتصادي القوي، زيادة الطلب على المنتجات المستندة إلى الشريعة الإسلامية واستعداد الحكومة للترويج لصناعة الصيرفة الإسلامية.[1]

العديد من المشاريع بما في ذلك البتروكيماويات والإسكان والبناء تتطلب منتجات قائمة على الشريعة ومن المرجح أن يكون هذا بمثابة محرك مستقبلي للخدمات المصرفية الإسلامية.

إذ يعد مصرف قطر الإسلامي هو أكبر مصرف إسلامي في الدولة ، حيث يستحوذ على 8.1٪ من إجمالي حصة سوق الإقراض، كما يتمتع البنك بحضور دولي بالتعاون مع بيت التمويل العربي في لبنان وبنك التمويل الآسيوي في ماليزيا ودرة الدوحة في جزر كايمان، يبحث البنك عن فرص في مصر وتركيا وكازاخستان للتوسع المحتمل في عملياته المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. تشمل محفظة المنتجات في الصناعة المرابحة والإجارة والاستصناع والمضاربة.

خلال الفترة الممتدة من عام 1990 حتى عام 2008، حقق تمويل البنوك الإسلامية لجميع البنوك الإسلامية في قطر زيادة ملحوظة من أقل من 110 مليون دولار أمريكي في عام 1990، إلى أكثر من 21.3 مليار دولار أمريكي في عام 2008 مع زيادة تراكمية كبيرة بسبب دعم الحكومة والبنك المركزي لصناعة التمويل الإسلامي.

شهدت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تقدمها البنوك الإسلامية بالكامل مع النوافذ أو الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية نمواً قوياً لأكثر من ذلك من 91% في عام 2006. من المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في البنوك من خلال النظرة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية كفرصة لجذب عملاء جدد.

---

[1] تقرير مصرف قطر المركزي2020، مرجع سبق ذكره، ص 55.

تتمتع الصناعة المصرفية الإسلامية في قطر بإمكانيات كبيرة للنمو مدعومة بازدهار الاقتصاد، وخط جديد من المشاريع وتزايد قبول الناس لها.

المنتجات القائمة على الشريعة. مقارنة بالمملكة العربية السعودية والكويت، فإن الخدمات المصرفية الإسلامية في قطر لا تزال تستحوذ على حصة صغيرة من إجمالي الأصول المصرفية.

مع زيادة الوعي، من المتوقع أن تنمو صناعة الصيرفة الإسلامية في قطر بشكل جيد في المستقبل القريب. [1]

الفرع الثاني: الوضعية الحالية للصرفية الإسلامية في قطر وأهم الدروس المستفاد منها:

قطاع البنوك التجارية خلال عام 2020 ونقدم تقييماً للمخاطر من عملياتها في الاقتصاد المحلي .ويشمل التحليل جميع البنوك التجارية الستة عشر المكونة من خمسة بنوك تقليدية، وأربعة بنوك إسلامية، وسبعة فروع لبنوك أجنبية[2].

جدول رقم 05: نمو الموجودات لدى مجموعات البنوك في قطر من 2018 إلى 2020.

	2018	2019	2020
البنوك الإسلامية	4	9.4	11.9
التقليدية	6.9	4.1	9.2
الأجنبية	6.7	0.5	6.4
المجموع	7.6	6.5	10.1

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الاستقرار المالي2020، ص 57.

نمت موجودات البنوك الثلاثة الرئيسية بنسبة % 10.1 (جدول رقم 05) من بين مجموعات البنوك، كان نمو موجودات البنوك الإسلامية أعلى من نمو القطاع المصرفي عند11.9% ، كما

[1] مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي2020، QCB Financial Stability Report 2020، http://www.qcb.gov.qa/arabic/publications/reportsandstatements/pages/financialstabilityreports.aspx ، ص 56

[2] مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي 2020، المرجع نفسه، ص 52.

زاد النمو في موجودات البنوك التقليدية مقارنة بالعام الماضي، وعكست مجموعة البنوك الأجنبية مسار نموها من السلبي إلى الإيجابي بهامش مقنع[1].

جدول رقم 06: النمو المتوسط للائتمان والودائع في مجموعات البنوك في قطر من 2018 إلى 2020

	الودائع			الائتمان أو القروض		
	Foreign الأجنبية	Conventional التقليدية	Islamic الإسلامية	Foreign الأجنبية	Conventional التقليدية	Islamic الإسلامية
2018	-10.1	5.6	-0.1	-13.2	7.0	0.4
2019	-2.9	-1.5	10.6	-6.9	4.7	9.6
2020	-1.5	7.7	7.7	3.8	10.8	11.9

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الاستقرار المالي2020، ص 58.

شهدت الصيرفة الإسلامية في قطر نموا متسارعا في الطلب، حتى أخذت البنوك التقليدية تطلب من مصرف قطر المركزي منذ عام 2005 السماح لها بتقديم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ أو فروع تابعة لها.

كما أن مصرف قطر المركزي أصدر في مطلع 2011 قرارا بوقف عمل النوافذ الإسلامية بعد أن وجد أن استمرار التجربة أمر غير ممكن لاعتبارات كثيرة في مقدمتها التباين الواسع في طبيعة المخاطر والرغبة في تعزيز قدرة كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على تطوير أنشطته وإدارة مخاطره بشكل أفضل وكذلك لأهداف الإشراف والرقابة وإدارة

[1]QCB Financial Stability Report 2020, http://www.qcb.gov.qa/arabic/publications/reportsandstatements/pages/financialstabilityreports.aspx . P57.

السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي، وهو ما بينه الشيخ عبد الله محافظ مصرف قطر المركزي.

ضف إلى ذلك أن مصرف قطر المركزي وافق سنة 2005 على العمل وفق نظام النوافذ الإسلامية انطلاقا من حرصه على رفع مستوى المنافسة في العمل المصرفي الإسلامي وخدمة لعملاء البنوك، وأصدر لذلك تعليمات وضوابط خاصة بتلك النوافذ الإسلامية، وخلال السنوات الخمس التالية حتى نهاية عام 2010 كان إجمالي حجم موجودات تلك النوافذ قد ارتفع إلى نحو 45.7 مليار ريال (12.5 مليار دولار) شكلت ما نسبته 31% من إجمالي الموجودات الإسلامية في قطر.[1]

الفرع الثالث: الغايات الاستراتيجية التي يسعى إليها مصرف قطر المركزي لتطوير النظام المالي.

وضع مصرف قطر المركزي خمسة 05 أهداف استراتيجية لتطوير النظام المالي وخاصة منظومة الصيرفة والتمويل الإسلامي في قطر يمكن أن تستفيد منها التجربة الجزائرية وهو نسعى للاستفادة منه من خلال عرض تجارب دولية للنوافذ الإسلامية، ويمكن تفصيل هذه الأهداف كما يلي:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الرقابة على القطاع المالي والتعاون الرقابي

---

1 https://www.aljazeera.net/ebusiness/2013/3/18/%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D8%B7%D8%B1 بتاريخ 2023/03/27.

قدم المصرف في عام 2020 حزمة من مشاريع القوانين التي تشجع القطاع الخاص وتوفر بيئة محفزة للنمو، من أبرز الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد تنظيم وتطوير أعمال قطاع التأمين في دولة قطر من خلال مراجعة التشريعات النافذة وتحديثها واستحداث التشريعات اللازمة وفقاً للمعايير الدولية في الرقابة على التأمين، مما ساعد في تطوير قطاع التأمين وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير الحماية اللازمة لحاملي وثائق التأمين. وأثبتت شركات التأمين القطرية جدارتها وتميزها خصوصاً في مجال التمويل الإسلامي والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ونظراً لأن المصارف الإسلامية في دولة قطر تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وتشكل كيان مصرفي قوي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على الصعيدين المحلي والإقليمي، لذا فإن مصرف قطر المركزي بصدد إعداد معايير شرعية موحدة للمؤسسات المالية الإسلامية لمختلف المنتجات والخدمات الإسلامية، مما يساهم في توحيد المفاهيم وانضباط السوق المحلي وتوحيد المفاهيم المالية الإسلامية.[1] وهو ما يمكن أن تستفيد منه التجربة الجزائرية الفتية من خلال إعداد معايير شرعية موحدة للمؤسسات المالية الإسلامية من بنوك وشركات تأمين تكافلي لمختلف المنتجات والخدمات الإسلامية لتحقيق نفس هدف التجربة القطرية المكور آنفا.

الهدف الثاني: تطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي

من أهم الغايات التي يسعى لها المصرف في إطار تطوير الأسواق المالية والمصرفية وتعزيز الابتكار المالي هو تعزيز البنية التحتية للمدفوعات ودعم تطوير خدمات الدفع الحديثة، وتعتبر أنظمة الدفع والتسويات ضرورية لاستمرار العمليات المالية والمعاملات التجارية.

---

[1] مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي الرابع والأربعون 44، 2020، ص 132. الرابط: http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Publications/ReportsAndStatements/Pages/AnnualReports.aspx ، تاريخ الاسترداد 2023/03/24.

وقد أدى الطلب المرتفع على الخدمات والمنتجات الرقمية والمنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نمو واسع النطاق للمدفوعات والتكنولوجيا المالية في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص.[1] وهو ما تحتاجه التجربة الجزائرية من خلال حرص الحكومة على التوسع في الرقمنة وتشجيع خدمات الدفع الإلكتروني.

الهدف الثالث: المحافظة على نزاهة النظام المالي والثقة به

تمثل المخاطر الإلكترونية تحدياً للقطاع المالي على المستوى العالمي، تم تعزيز المستوى الأمني للتكنولوجيا المالية لتسهيل إجراء العمليات المالية للحد من ارتكاب الجرائم المتعلقة بالخدمات والأعمال والأنشطة المالية ولتعزيز الثقة في النظام المالي والقدرة الدفاعية لاستقرار البيئة المالية في الدولة، ويواصل مصرف قطر المركزي بشكل وثيق مع كافة مكونات القطاع المالي والمصرفي لضمان تعزيز الوعي الاحترازي والإجراءات الضامنة للأمن السيبراني واستباقية الاستجابة للهجمات السيبرانية في القطاع المالي.[2] وهو ما يؤكد عليه عضو الهيئة العليا للافتاء في الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر عبد الرحمن السنوسي أنه إذا لم نسارع في تهيئة وتأمين وتطوير أنظمة الإعلام الآلي وتعزيز الإجراءات الاحترازية الضامنة للأمن السيبيراني ربما قد يؤدي بنا للعودة للعصر الحجري، لأن مخاطره كبيرة وقد تؤدي إلى فشل المنظومة كلها ووقوع خسائر فادحة وفقدان الثقة في النظام يؤدي إلى سلسلة أزمات متوالية.

الهدف الرابع: تعزيز الشمول المالي والتثقيف المالي

يقع تعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة والتعليم المالي في صميم هذا الهدف الاستراتيجي، ويتحقق ذلك من خلال التدابير التي تسمح بالنفاذ إلى التمويل، وتعزيز التثقيف المالي مما يحقق

---

[1] المرجع نفسه، ص 132.

[2] مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي 44، 2020، ص 133

التوازن بين عوامل العرض والطلب .ويجمع هذا الهدف بين الأثر الاقتصادي والاجتماعي، ويدعم بالتالي أهداف الركيزتين الاقتصادية والاجتماعية لرؤية قطر الوطنية 2030، يعتبر وضع استراتيجية للشمول والتثقيف المالي في دول قطر بالتعاون مع الجهات والأجهزة والوزارات المعنية في الدولة أحد أهم المشاريع في إطار هذا الهدف.

الهدف الخامس: تطوير رأس المال البشري

من أجل تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 بتطوير نوعية العاملين المحترفين في النظام المالي والمصرفي في الدولة، قام مصرف قطر المركزي بالتعاون مع جهات دولية منها جامعة أتش إي سي باريس.

بالإضافة إلى ذلك أطلق مصرف قطر المركزي أول مكتبة للتدريب عالية المستوى عبر الإنترنت، حيث تشتمل هذه المكتبة على دورات تدريبية تتوافق مع أهداف المصرف في تطوير رأس المال البشري، والذي ساهم في استمرار التطوير والتدريب في ظل تفشي جائحة كورونا[1]. وهو ما يمكن أن يستفيد منه بنك الجزائر بدعم تطوير رأس المال البشري ودعم القطاع الأكاديمي في الجامعات الجزائرية وعمل دورات تدريبية ميدانية والقيام بعمل مشترك وتبادل الخبرات مع الأكاديميين في الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثاني: تجربة النوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية

سنتحدث عن التجربة السعودية نظرا لتطور حجم التمويل الإسلامي داخل النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية فقد صار حجم التمويلات والموارد الإسلامية أكثر من التقليدية وهو ما سنراه في تحليل التجربة السعودية.

الفرع الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية

[1] مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي الرابع والأربعون 44، 2020، ص 134.

أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر سوق للمالية الإسلامية في العالم ابتداءا من الربع الثالث من عام 2021، حيث بلغ إجمالي الأصول الإسلامية 842 مليار دولار،[1] وكان هذا النمو الملحوظ مدفوعاً بالزيادة في قطاع التجزئة ولاسيما أن التمويل العقاري في القانون السعودي يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية[2].

بلغت قيمة عقود التمويل العقاري الجديدة 37.5 مليار دولار في عام 2020.[3]

نمت أصول المصرفية الإسلامية في المملكة بمعدل نمو سنوي مركب لمدة 5 سنوات بنسبة 52 %بين عامي 2016 و 2020 ، وحظيت بذلك النمو على 28 %من قيمة السوق العالمي للمصرفية الإسلامية وكذلك هيمنت على السوق المصرفي المحلي للمملكة بنسبة بلغت % 78، مقارنة ب 25% فقط كمتوسط للحصة السوقية للمصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.[4] حققت المصارف الإسلامية في المملكة- وعددها -4 معدلات نمو متقاربة مع البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية- وعددها -8 بمتوسط 43% لنفس الفترة، كما احتلت أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة نسبة 65% من إجمالي أصول المالية الإسلامية عام 2020 بمبلغ 544 مليار دولار محققة المرتبة الأولى عالميا، تلاها إصدار الصكوك الإسلامية بنسبة 19% بقيمة 158 مليار دولار محققة المرتبة الثانية عالميا.[5]

---

[1] *SAMA Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021. P.9.*

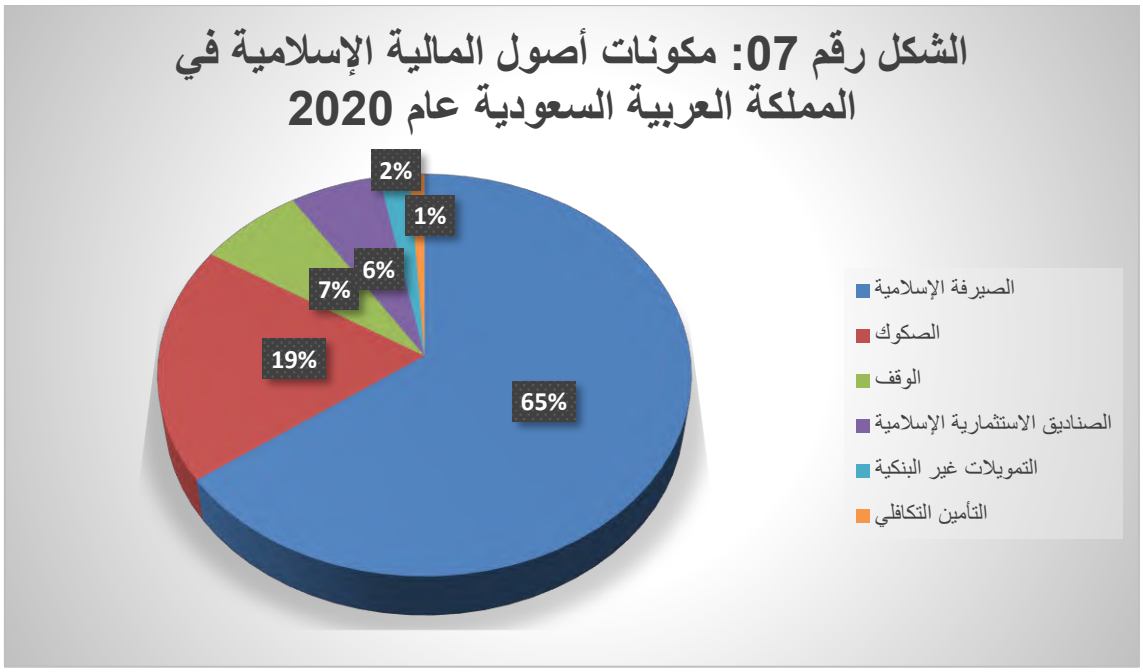
[2] IdealRating ، إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامية الرابعة عشر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] *SAMA Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021. P.29, P.30*

[4] *SAMA Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021. P.9, P.10.P.25, P.26*

انظر أيضا الندوة 14 الرابعة عشرة لمستقبل العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[5] http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf تاريخ الاسترداد 2023/03/23، تقرير المالية الإسلامية للبنك المركزي السعودي لعام 2021. ص 12.



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير المالية الإسلامية للبنك المركزي السعودي عام 2021، ص 12. Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3. رابط التحميل: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf تاريخ الاسترداد: 2023/03/23.

الفرع الثاني: واقع النوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية

واكب نمو الأصول الإسلامية في البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية معدل نمو المصارف الإسلامية في خلال الخمسة أعوام الماضية ليشكل 43% للنوافذ و 44% للبنوك الإسلامية، وهو ما يبرهن على ارتفاع الطلب في السوق على هذا النوع من التمويل، وهيمنته على السوق المحلي[1].

[1] الندوة الرابعة عشر 14 إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ص 24.

الجدول رقم 07: مقارنة بين حجم الأصول والحصة السوقية بين البنوك التقليدية والإسلامية والنوافذ الإسلامية في السعودية 2016-2021

نوع البنك / الأصول بالمليار دولار	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الأصول في مصارف إسلامية	151	157	169	184	217	276
اجمالي الأصول في النوافذ الإسلامية	228	230	240	282	327	383
اجمالي الأصول الإسلامية في السوق المحلي (بنوك إسلامية +نوافذ)	379	387	409	466	544	659
اجمالي الأصول في البنوك التقليدية	246	255	246	252	270	236
اجمالي الأصول المصرفية في السوق المحلي	625	642	655	718	814	895
الحصص السوقية						
الحصة السوقية للمصارف الإسلامية	24%	24%	26%	26%	27%	31%
الحصة السوقية للنوافذ الإسلامية	36%	36%	37%	39%	40%	43%
الحصة السوقية لكامل المصرفية الإسلامية	61%	60%	62%	65%	67%	74%
الحصة السوقية للبنوك التقليدية	39%	40%	38%	35%	33%	26%

المصدر: IdealRating، إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامية الرابعة عشر، ص 24. انظر أيضا Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3 p26.[1]

وبالتالي: فإن جميع البنوك التقليدية في المملكة لديها الآن نوافذ إسلامية، وقد تجاوز إجمالي أصولها وكذلك دخلها من التمويل الإسلامي نسبة 50%، كما يلي:

[1] Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3 p 25. http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf تاريخ الاسترداد 2023/03/24.

الجدول رقم 08: الأصول المتوافقة وغير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في البنوك ذات النوافذ الإسلامية في السعودية 2020

اسم البنك	الأصول المتوافقة مع الشريعة بالريال السعودي	نسبة الأصول المتوافقة	الايراد المتوافق مع الشريعة بالريال السعودي	نسبة الإيراد المتوافق
البنك الأهلي السعودي – SNB	722,178,434,430	٪79	22,252,832,663	٪65
بنك الرياض – RIBL	245,563,925,000	٪75	7,597,931,230	٪59
البنك السعودي للاستثمار – SAIB	75,738,917,170	٪75	2,122,699,187	٪63
البنك السعودي الفرنسي BSF	189,540,484,000	٪88	5,389,911,625	٪66
البنك السعودي البريطاني SAAB	239,691,857,000	٪88	6,247,788,831	٪65
البنك العربي الوطني – ANB	168,354,016,945	٪87	4,279,006,514	٪64

المصدر: IdealRating، إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامية الرابعة عشر، ص 25.

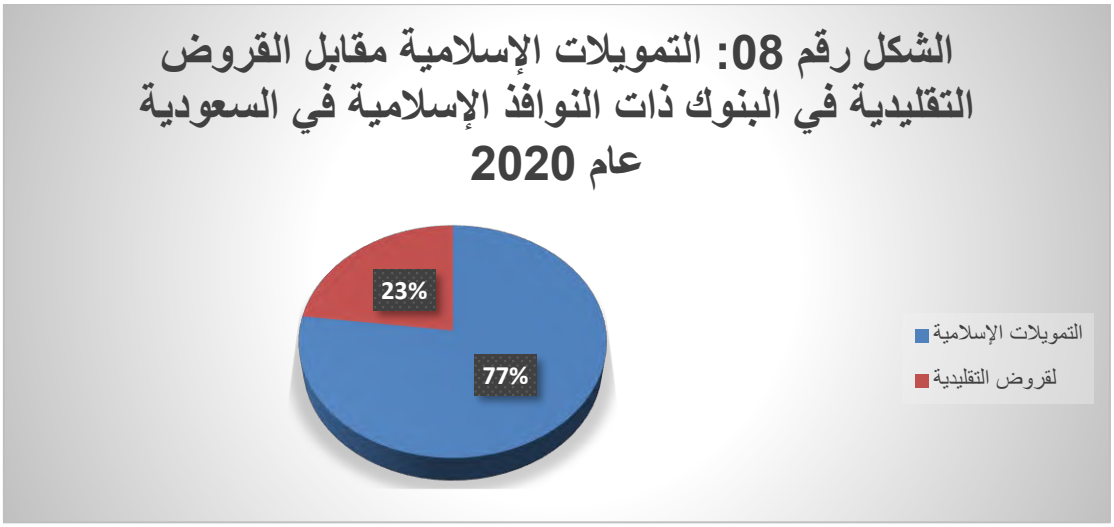
وعلـــى الرغم من أن المملكة لديها أربعة مصارف إسلامية متخصصة، إلا أن قيمـــة الأصول الإسلامية التـــي تحتفظ بها نوافذ البنـــوك التقليدية كانت ولا تزال تهيمن على الحصة الســـوقية الأكبر بنســـبة 60٪ على مدى الســـنوات الخمس الماضية:

60% من إجمالي أصول المصرفية الإسلامية .

39% من قطاع البنوك المحلية: مقابل 34% للبنوك التقليدية 26% للمصارف الإسلامية.

77% من إجمالي التمويلات في البنوك التقليدية تم الحصول عليها من خال النوافذ الإسلامية، وقيمتها بلغت 942 مليار ريال سعود.[1]

[1] IdealRating، إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامية الرابعة عشر، مرجع سبق ذكره، ص 32



المصدر: ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الرابعة عشرة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

قال أحد رؤساء المصارف المحلية التقليدية رداً على سؤال المحرر: هل هناك نية للتوسع في المصرفية الإسلامية أو التحول الكلي لها في البنك، فأجاب: «التوسع في المصرفية الإسلامية يكون بحسب رغبة عملاء البنك، فالبنك من أهم أهدافه تقديم أفضل خدمة للعملاء، إذا طلب العملاء خدمات مصرفية إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ فإن البنك سيقدمها له... والتحول الكلي للمصرفية الإسلامية في الوقت الحاضر لا نرى ضرورة له، ولكن في المستقبل لا أحد يعلم، فإذا كان جميع الناس يطلبونها فلا مانع من التحول»[1]

الفرع الثالث: علاقة النافذة الإسلامية بالبنك التقليدي في السعودية:

تجربة بنك سامبا السعودي:

تتبع النوافذ الإسلامية بنوكها الأم من الناحية القانونية والإداريّة والمحاسبية ومثال هذه العلاقة بنك سامبا الذي قام بإنشاء إدارة للمعاملات الإسلامية أسماها " المصرفية الإسلامية " وسنذكر

[1] صحيفة الحياة، عدد 15803، بتاريخ 15 جمادى الثانية 1427هـ، ص19، ومقابلة فهد الحمود مع رئيس مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي إبراهيم الطوق. نقلا عن فهد بن صالح الحمود، ص 263.

لمحة عن هذه التجربة من خلال ما يلي:[1]

1- رأس المال :يبلغ رأس المال المدفوع لمجموعة العمل المصرفي الإسلامي خمسين مليون ريال سعودي، وقد تم تخصيص هذا المبلغ من رأس مال المصرف الأم ، ويمكن زيادته بقرار من مجلس الإدارة.

وهو ما يمكن أن تستفيد منه التجربة الجزائرية من خلال دفع رأس مال للنافذة لبداية النشاط وهو ما نتحقق من تطبيقه في الدراسة التطبيقية لعمل النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية.

2- فصل الحسابات والوظائف :جميع حسابات المجموعة منفصلة عن سائر حسابات المصرف الأم" سامبا "وهذه الحسابات تشتمل ولا تقتصر عن حسابات رأس المال، الميزانية والإيداع والحسابات الجاريّة والاعتمادات المالية أو أي استثمارات أو استخدامات أخرى لهذه الحسابات وسوف تكون جميع هذه الحسابات خاضعة لأحكام الشريّعة الإسلامية.

3- بيانات المركز المالي: في كل سنة مالية يكون للمجموعة بيانات ميزانية خاصة بها، ويكون لها كذلك قوائم للدخل والتدفقات النقديّة.

4- مجلس الإدارة: يكون لمجموعة العمل المصرفي الإسلامي مجلس إدارة منفصل عن مجلس إدارة "سامبا "ويجتمع مرتين في السنة على الأقل لمراجعة عمليات المجموعة ووضع التوجهات الاستراتيجية لها، ويدار المجلس وفقا لأحكام الشريعة وسياسات وأنظمة " سامبا "ويتكون مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء من كبار المديرين بسامبا،

[1] فهد بن صالح الحمود، أحكام التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، قسم الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي 2009/2008، ص 272، 273.

وهو ما يمكن أن تستفيد منه التجربة الجزائرية ليوك للعمل المصرفي الإسلامي أكثر استقلالية في هذه النوافذ

5- إدارة مجموعة العمل المصرفي الإسلامي: رئيس هذه المجموعة هو المدير الأعلى للمجموعة، وهو مسؤول عن الإدارة العامة، ويتولى تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويساعده عدد من الموظفين من ذوي التأهيل العالي والخبرة والتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي، وتتبع سياسات شؤون العاملين بالمجموعة سياسا "سامبا" وتكون خاضعة لأحكام الشريعة.

المطلب الثالث: تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا

سنتطرق إلى تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا لأنها من التجارب الرائدة في العمل المصرفي الإسلامي وتطورت تطورا كبيرا مذ زاد اهتمامها بهذا المجال، وتم اختيارها من ضمن التجارب في دراستنا، وهو ما نراه فيما يلي:

الفرع الأول: تطور تجربة ماليزيا في النوافذ الإسلامية

انطلق العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا ابتداءا من خمسينيات من القرن العشرين حين نادى الشعب الماليزي بإنشاء مؤسسة تهتم بادخار أموال الحج واستثمارها بغرض مساعدة الحجاج على تغطية وتوفير تكاليف الرحلة إلى بيت الله الحرام بعيدا عن المؤسسات الربوية، وقدمت خطة مشروع الصندوق إلى مجلس الوزراء في ذلك الوقت الذي كان يلقب أبي ماليزيا أو بمؤسس دولة ماليزيا ورئيس وزرائها الأول في عام 1959 م حيث وافق على الخطة، وعرضها على البرلمان الذي بدوره استحسن الفكرة، ووافق عليها، ولهذا الغرض ولدت مؤسسة: صندوق الحج الماليزي: (TABUNG HADJ) في نوفمبر 1962 م وبدأ العمل فيها رسميا لاستثمار

أموال الحجاج الماليزيين المسلمين في 30 سبتمبر 1963 م[1].

ثم بدأت الفكرة تنضج وتتبلور أكثر وتزداد وضوحاً لتكتسب ثقة الجماهير المسلمة بها وتطور التفكير إلى إيجاد مصرف إسلامي فكان ميلاد أول بنك إسلامي لها في عام 1983. ليُمارس أعماله وفق الشريعة الإسلامية.

مراحل تطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا : مر العمل المصرفي الإسلامية في ماليزيّا بثلاث مراحل كالآتي:

المرحلة الأولى 1983-1992: في هذه المرحلة تم إنشاء أول بنك إسلامي في ماليزيا، حيث أن بنك ماليزيا المركزي كان له دور مهم وأساسي في تنمية المصرفية الإسلامية في البلاد. ففي عام 1981 شكلت الحكومة لجنة وطنية لإنشاء أول بنك إسلامي، ولقد أعطي البنك المركزي الماليزي مهمة إعداد إمكانية إقامة أول بنك إسلامي في البلاد. سنتين من العمل الجاد والمتواصل تمّ إنشاء أول بنك إسلامي بدأ عملياته في جويلية 1983.

من 1983 إلى غاية 1993 تمَع البنك الإسلامي المُنشأ بعشر سنوات من الاحتكار والمزود الوحيد للخدمات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هذه الميزة الحصريّة التي أُعطيت لهذا البنك الإسلامي سمحت له بتطوير عدة منتجات إسلامية ممكن الحصول عليها وتداولها في السوق، كان الغرض منها حماية البنك من المنافسة الشديدة من طرف البنوك التقليدية.[2]

---

[1] محمد جعفر هني، معزوز لقمان، آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 08 و 09 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 10.

[2] إينال فوزي، الصيرفة الإسلامية وإمكانات إدماجها في النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2015/2014، ص 107 و108.

المرحلة الثانية 1993-2003: هذه الفترة شهدت ظهور النوافذ الإسلاميَة لأول مرة، إذ أنه بعد 10سنوات منذ إنشاء أول بنك إسلامي في ماليزيا، قامت الحكومة الماليزية بإطلاق منتجات مالية إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر 17 مؤسسة مالية تقليدية (9 بنوك تقليدية، و 6شركات مالية وبنكين تجاريين)، تقدم تقنيات وأدوات مصرفية إسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية.[1]

كما قامت الحكومة الماليزية بوضع نظام مصرفي إسلامي شامل، سليم وقابل للاستمرار لخدمة الماليزيين المسلمين وغير المسلمين، حيث تم تطوير مشروع يسمى مشروع العمل المصرفي اللاربوي (IBS) Islamic banking scheme يسمح من خلاله للمؤسسات المالية الموجودة التي تقدم منتجات تقليدية، بأن تقدم أيضا خدمات مصرفية إسلامية، وبدأ المشروع في 4 مارس 1993.[2]

فقد سخرت الحكومة الماليزية جهودها في إقامة نظام مصرفي إسلامي يتجنب الربا يعمل بالتوازي مع النظام المصرفي التقليدي، إذ أنه في عام 1998 قامت كل المصارف بفتح نوافذ إسلامية بمنتجات وخدمات مصرفية إسلامية، هدفها بذلك التوسع أكثر في الصناعة المصرفية الإسلامية، وفي هذه المرحلة بالذات شهدت ماليزيا تأسيس ثاني بنك إسلامي .

المرحلة الثالثة (2004 إلى الآن :) شهدت هذه المرحلة تحرير قطاع البنوك ولمؤسسات الماليَة الإسلاميَة، وكانت الإستراتيجية تهدف إلى خلق المزيد من المنافسة والاستفادة من فرص النمو

---

[1] *Hafas Furqani and Ratna, "**Islamic Banking And Economic Growth: Empirical Evidence From Malaysia**", Journal Of Economic Cooperation And Development, 2(2009), p61*

[2] سعيد بوهراوة، الصيرفة الإسلامية الماليزية، الإنجازات والمعوقات، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر صناعة الخدمات المالية الإسلامية وآفاق إدماجها في السوق المالية والمصرفية الجزائرية"، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 17 و 18 أكتوبر 2011، ص 10.

الجديّدة وكذلك رفع أداء الصناعة المصرفية الإسلاميَة ككل.[1]

في العقد الثاني من التجربة، كما في نهاية ديسمبر 2003 ، كان للنظام المصرفي الإسلامي 33 لاعباً ، منهم بنكان إسلاميان ، و 31 مؤسسة مصرفية تقليدية مشاركة في مخطط الصيرفة الإسلامية الذي يتكون من 9 بنوك تجارية ، 4 بنوك أجنبية ، 7 تمويل شركات و 4 بنوك تجارية و 7 بيوت خصم. ص61[2].

وقد تم توجيه هذه الجهود نحو التطوير المؤسسي، وتعزيز البنية التحتية المالية المحلية، وتقوية البنية التحتية الشرعية والقانونية ، وتعزيز تكامل دولي أكبر. تماشياً مع التدابير الرامية إلى تعزيز المشاركة الأجنبية ونقل المعرفة والخبرة، تم السماح بمشاركة رأس المال الأجنبي بنسبة تصل إلى 49٪ في الشركات التابعة للصيرفة الإسلامية وشركات التكافل الجديدة في ماليزيا.

في عام 2005 ، أصدرت ماليزيا تراخيص لبنك إسلامي أجنبي للعمل في ماليزيا وحولت "النوافذ الإسلامية" في البنوك التقليدية إلى "شركات وفروع إسلامية".

ومع ذلك ، أثبت الأداء الجيد والنمو السريع للصناعات المالية الإسلامية في ماليزيا جدوى النظام. أصبح النظام جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي للدولة في كل من إجمالي الأصول وعدد اللاعبين في الصناعة. ومع ذلك، فإن بعض التقييمات مهمة ليس فقط للتحقق من كفاءة وفعالية النظام المالي والمنتجات ولكن الأهم من ذلك لفحص مساهمته في التنمية الاقتصادية بشكل عام.[3]

---

[1] محمد جعفر هني، معزوز لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] *Hafas Furqani and Ratna, "**Islamic Banking And Economic Growth: Empirical Evdence From Malaysia**", Journal Of Economic Cooperation And Developement , 2(2009), p61.*

[3] *Hafas Furqani and Ratna, "**Islamic Banking And Economic Growth: Empirical Evdence From Malaysia**", Journal Of Economic Cooperation And Developement , 2(2009), p62*

أما عن النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية فقد تأسست أول نافذة لمصرف أتش أس بي سي HSBC سنة 1994 ، وقد توالى بعدها تأسست المصارف الإسلامية الخالصة حتى وصل سنة 2011إلى تسعة عشر مصرف، والنوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية إلى اثنتي عشرة نافذة[1].

وعرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 ، وكان الهدف من هذا (IFSA) باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لعام 1983 ، وقانون التكافل 1983 ، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953 ، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا.[2]

وفي عام 2015 يوجد في ماليزيا حوالي 16 مصرفا إسلامياً، منها09 تسعة مصارف أجنبية، مقابل 27 مصرفا تقليديا و 13 مصرفاً استثماريا يقدم معظمها خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل توسعت أعمال النوافذ الإسلامية في بعض المصارف التقليدية لتتحول إلى مصرف إسلامي متكامل ومستقل عن التقليدي (كما حدث لمصرف المعاملات التابع لمصرف بومي بوترا) ، ومصرف رشيد حسين الإسلامي (كان يسمى بمصرف رشيد حسين).

---

[1] إينال فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2] Central Bank of Malaysia, laws of Malaysia, Act 756: Islamic Financial Services, p01. نقلا عن ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، سبتمبر 2017، ص 345.

يوضح الجدول الموالي، تطور عدد النوافذ الإسلامية في ماليزيا من 1993 إلى 2021.

الجدول رقم 09: تطور عدد النوافذ الإسلامية في ماليزيا 1993-2021.

	قبل 1993	1994-1999	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2021
عدد البنوك الإسلامية المحلية	01	02	03	05	09	09	12	12	12	
عدد البنوك الإسلامية الأجنبية	00	00	00	01	02	04	06	07	07	
مجموع البنوك الإسلامية	01	02	03	06	11	13	18	19	19	16
عدد النوافذ الإسلامية المحلية	00	01	01	01	01	03	03	03	10	
عدد النوافذ الإسلامية الأجنبية	00	00	00	00	00	00	00	01	02	
مجموع النوافذ الإسلامية	00	01	01	01	01	03	03		12	10

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مصادر مختلفة، إينال فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 108، سعيد بوهراوة مرجع سبق ذكره، ص 10. ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي 14 الرابعة عشرة، إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 17

الجدول رقم 10: معدل نمو التمويلات الإسلامية والتقليدية ونسبها في ماليزيا 2018-2022

		2018	2019	2020	2021	2022
معدل نمو التمويلات/القروض	الإسلامي		%10.8	%8.5	%8.5	%10.8
	التقليدي		%1.7	%0.5	%2.1	%1.3
معدل نمو الحسابات الاستثمارية / الودائع	الإسلامي		%11.3	%7.7	%8.9	%9.3
	التقليدي		%1.8	%2.4	%4.9	%1.2
نسبة أصول الصيرفة الإسلامية إلى مجموع الأصول				%34.2		
نسبة التمويلات الإسلامية إلى القروض التقليدية		37.7	%39.2	%41.0	%42.5	%44.5
نسبة الودائع الإسلامية والحسابات الاستثمارية إلى مجموع الودائع		%36.6	%38	%38.9	%39.8	%41.6

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير البنك المركزي الماليزي من سنة 2018 إلى 2022.

AnnuaL REPORT 2021,BANK NEGARA MALAYSIA, CENTRAL BANK OF MALAYSIA, https://www.bnm.gov.my/bnm-annual-report . consulté le 22/03/2023

تساهم المالية الإسلامية في ماليزيا بنسبة 1.2% في الناتج الداخلي الخام،[1]

الفرع الثاني: الضوابط التي يجب توافرها في المصارف الماليزية الراغبة في فتح نوافذ إسلامية:

تلبية للطلب المتزايد على المصرفية الإسلامية في ماليزيا وفي ظل احتكار البنك الإسلامي الماليزي) **BIMB** (الوحيد في السوق المصرفية الماليزية لمدة عشرة 10 سنوات، رأت الحكومة الماليزية بتشكيل لجنة علمية في عام 1993 للتباحث ودراسة مدى الحاجة إلى تأسيس بنوك إسلامية أخري، أو السماح للبنوك التقليدية بالقيام بالأنشطة المصرفية التي يقوم بها المصرف الإسلامي المحتكر للعمل المصرفي الإسلامي، وقد توصلت اللجنة السماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية، كما قامت بصياغة مجموعة من الشروط والضوابط التي رأتها اللجنة لا بد منها لبداية هذا النشاط الجديد الذي ستمارسه البنوك التقليديّة والمتمثل في فتح نوافذ إسلامية ، من هذه الشروط نجد:[2]

1- ضرورة الالتزام التام بمبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية التي تمارسها النوافذ الإسلامية؛

2- ضرورة تكوين هيئة أو مجلس شرعي يعرض عليه جميع أنشطة النوافذ الإسلامية؛

---

[1] BNM Annual report 2022, bank negara malasia central bank of Malaysia, https://www.bnm.gov.my/publications/ar2022 , p49. 2023/03/30 تاريخ الاسترداد

[2] قطب مصطفي سانو، " في آفاق التعايّش بين المصرفية التقليديّة والمصرفية الإسلامية:تجربة ماليزيا نموذجا"، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية : معالم الواقع وافاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 1561.

3- الابتعاد عن الخلط بين الأموال المودعة في النوافذ الإسلامية والأموال المودعة في المصارف التقليديّة، واعتبار أي مزج بينهما مخالفة صارخة لتعليمات المصرف المركزي؛

4- تكوين هيكل إداري مستقل يعنى بمتابعة أعمال هذه النوافذ داخل المصارف التقليدية؛

5- تأسيس وحدة تدريبية تعنى بتكوين الموظفين في النوافذ الإسلاميَة تكوينا يؤهله لفهم المبادئ الإسلامية، فضلا عن تنظيم دورات تدريبية متواصلة لجميع العاملين في النوافذ الإسلاميَة ضمانا لتمكينهم من فهم الأسس والقواعد التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية؛

6- تعديل جملة من المواد القانونيَة العامة للبنوك التقليدية، ومن أهمها السماح للنوافذ الإسلامية في هذه البنوك من ممارسة كافة الأعمال والخدمات المصرفية وفق مبادئ الشريّعة الإسلاميَة.

الفرع الثالث: خصائص التجربة الماليزية بين الإيجابيات والسلبيات:

سنتناول في هذا الفرع أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، أو بين ما يمكن أن يستفاد منه من هذه التجربة وما يمكن أن يترك أو نتفادى الوقوع فيه في التجربة الجزائرية:

أولا: الوضوح في الرؤيا فيما يخص العمل المصرفي الإسلامي:

السماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية تم بعد نجاح تجربة المصرف الإسلامي الوحيد المرخص له، واستجابة لتوصيات اللجنة العليا التي شكلت لدراسة موضوع التوسع في إنشاء المصارف الإسلامية، والتي أوصت بفتح مصارف إسلامية جديدة،

بل والسماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية[1].

ثانيا: أهمية الإرادة السياسة ومتابعة السلطات الإشرافية والرقابية:

التجربة الماليزية توضح أن نجاح الصيرفة الإسلامية هناك كصناعة قائمـــة ومنافسة، كان نتيجة الجهود المميزة والمدروسة من قبل الحكومة الماليزية، وخصوصا البنك المركزي الماليزي. ويظهر ذلك جليا في مجال التشريعات والمساهمة في تأسيس المؤسسات الداعمة وتوفير البنى التحتية وتأهيل الموارد البشرية.[2]

تأسيس هيئة للرقابة الشرعية الوطنية تضم جملة من علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية لإصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وتسطير الأدلة الإرشادية للمنتجات المالية الإسلامية.

ثالثا: اتباع منهج التدرج المدروس والاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية:

والدليل على ذلك بداية تطبيق التجربة كان بتجربة صندوق الحج الماليزي، ثم بنك إسلامي واحد احتكاري لمدة عشر 10 سنوات، ثم إطلاق تجربة النوافذ بعد اجتماعات مدروس وطلب متزايد من الجمهور والمؤسسات المالية الإسلامية خاصة العالمية والكبيرة منها للاستفادة من وفورات حجمها وخبراتها التكنولوجية والفنية والإدارية.

رابعا: توفير بيئة تنافسية تكاملية بين البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية:

---

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، ربيع الثاني 1436، 2015، ص 59

[2] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سبق ذكره، 56.

حيث أن البنوك التقليدية ركزت على إيجاد بدائل إسلامية للمنتجات التقليدية واتباع المعايير التقليدية في تسعير المنتجات المصرفية وهكذا فإن العائد على الودائع وتكاليف التمويل في النوافذ الإسلامية تكون مماثلة للبنوك التقليدية.[1]

خامسا: الاهتمام بالعنصر البشري:

من خلال تأهيل الكوادر البشرية والتدريب المستمر والتأهيل، وكذا الاستثمار في طبيعة الإنسان الماليزي المحب للعمل، فكان الاهتمام بهذا الجانب من أول ما انطلقت فيه الصناعة المالية الإسلامية فقد أسست الجامعة الإسلامية العالمية ومعاهد التدريب والتأهيل المتخصصة وإقامة الندوات والملتقيات العلمية لتأهيل كوادر بشرية تسهم في تغطية احتياجات القطاع البنكي الإسلامي.

وقد أسس البنك المركزي الماليزي سنة 2005 الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية.[2]

سادسا: قوة البنى التحتية

لقد أنفق البنك المركزي الماليزي والمصارف الإسلامية أموالاً طائلة على مستوى الهياكل المادية لضمان فعالية عالية في الخدمات المصرفية وجودة تقنية عالية ترقى إلى منافسة المصارف الوضعية، ولقد أدخل البنك المركزي أحدث الأنظمة الإلكترونية لضمان فعالية عالية للتداول، ولضمان شفافية هذه التداولات، وضع البنك المركزي على إثر تأسيس موقع سوق النقد بين المصارف الإسلامية، نظاما إلكترونيا متكاملا للعرض والتسويات المالية ونشر المعلومات.[3]

---

[1] رابح خوني، ابتسام ساعد، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، سبتمبر 2017، ص 350.

[2] إينال فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3] أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، من 25 إلى 29 ديسمبر 2010، ص 14.

سابعا: سلبيات التجربة الماليزية:

تبنت التجربة الماليزية اجتهـــادات فقهية خالفت فيها المجامع الفقهية المعتبرة، بل وحتى غالبية فقهاء المذهب الشافعي (وهو المذهب المعمول به في ماليزيا) والذي تم الاستناد إليه فـــي إباحة العينة وبيع الـــدين، بالرغم من أن هنـــاك مـــصارف لا تعتمـــد هـــاتين الـــصيغتين بـــشكل واضـــح (خاصـــة فروع المصارف الخليجية العاملة في ماليزيا)، وكذلك هناك معاملات ومنتجات وخدمات مصرفية إسلامية تقدم في ماليزيا باستخدام صيغ تمويلية محـــل اتفـــاق شـــرعي، لكن غلبة هاتين الصيغتين علـــى التعاملات هناك يولد إشكالا كبيرا في قبول العلماء و المختصين والزبائن والمهتمين بالتجربة الماليزية كنموذج يحتذى به.[1]

وهو ما يمكن أن تستفيد منه التجربة الجزائرية في اعتمادها على الصيغ التي هي محل اتفاق عند المجامع الفقهية، ثم في وقت آخر تكون مقبولة فقهيا من المرجعية الوطنية ممثلة في المذهب المالكي.

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سبق ذكره، ص 60.

خلاصة:

ركزنا في هذا الفصل على عرض الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية وبعض التجارب الدولية التي ارتأينا أنها تفيد هدف البحث، وقد جاء هذا في أربع مباحث، تناولنا في المبحث الأول مدخل عام حول النوافذ الإسلامية من خلال التعريفين اللغوي والاصطلاحي الأهداف والخصائص، كما تناولنا في المبحث الثاني شرعية النوافذ الإسلامية من خلال معرفة طبيعة العلاقة بين البنك التقليدي والنافذة لنعرف مشروعيتها من عدمه وتناولنا أيضا المشاكل التي تعترضها وأهم الضوابط التي تقوم على أساسها، أما في المبحث الثالث فركزنا على الرقابة الشرعية وكذا الرقابة البنكية سواء الداخلية أو الخارجية من طرف البنوك المركزية وثم الحديث عن متطلبات وعوامل نجاح النوافذ الإسلامية والتي تساعدنا في تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، وقد ختمنا الفصل بالمبحث الرابع الذي خصصناه لدراسة بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال النوافذ الإسلامية وهما التجربة الماليزية والسعودية وعرضنا التجربة القطرية كونها أوقفت العمل بالنوافذ الإسلامية بعد أن جربتها وهو ما يمكن أن يفيد التجربة الجزائرية.

الفصل الثالث:

متطلبات نشاط النوافذ الإسلامية

في البنوك الجزائرية

الفصل الثالث: متطلبات نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

لتصبح النوافذ الإسلامية واقع عملي لا بد أن تتوفر لها العديد من المتطلبات خاصة القانونية منها، وكذا متطلبات الفصل المحاسبي ومختلف العمليات المصرفية الإسلامية التي تمارسها.

إذ سندرس من خلال هذا الفصل متطلبات نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية من خلال التعرف على الإطار القانوني الذي يدعم التجربة ومختلف العمليات البنكية التي تمارسها هذه النوافذ والتطرق إلى الفصل المحاسبي لهذه النوافذ، إذ سنتطرق لها في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

قبل أن نتطرق إلى واقع النوافذ الإسلامية في النظام البنكي الجزائري لابد لنا أن نتحدث عن تطور النظام المصرفي الجزائري ومختلف تشريعاته ثم نأتي إلى تناول متطلبات نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري (1962-2023)

تاريخيا، تميز القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي بخضوعه وتبعيته المطلقة للنظام المالي والمصرفي الفرنسي، وبخدمته للأقلية الفرنسية من المعمرين وحرمانه للأغلبية الجزائرية من السكان الأصليين من الحصول على مختلف الخدمات المالية المتوفرة، وبعد الاستقلال مباشرة كان من الضروري على الجزائر القيام بإجراءات وتبني إصلاحات وسن قوانين وتشريعات لإعادة هيكلة وتنظيم القطاع المصرفي وتوجيهه نحو النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية، وقد تم في البداية انشاء الخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري سنة 1962 الذي كلف بوظيفة اصدار النقود ومراقبة الكتلة النقدية، وتلى هذا الاجراء اصدار العملة الوطنية بتاريخ 14-04-1964.

ونظرا لحاجة المشاريع للتمويل تم انشاء الصندوق الجزائري للتنمية بتاريخ 07 ماي 1963، ثم تبعه انشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 من أجل دعم وتعزيز عملية التمويل والتشجيع على الادخار، وفي سنة 1966 قامت الدولة الجزائرية بتأميم البنوك الأجنبية وإنشاء ثلاثة بنوك وطنية لتغطية العجز الحاصل في العملية التمويلية هي:

-البنك الوطني الجزائري في 1966/06/13، القرض الوطني الشعبي في 1966/12/29، البنك الجزائري الخارجي في 1967/10/01.[1]

ولقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري قبل سنة 1990 -**تاريخ صدور قانون النقد والقرض**- مجموعة الإصلاحات خلال فترة السبعينيات لكن يبق أهمها الإصلاحات التي شهدتها الفترة (1986-1990) وذلك من خلال تحسين وتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية السابقة.

الفرع الأول: قانون 12/86

من أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون 12/86 المؤرخ في 1986/08/19 ما يلي:[2]

أولا: إنشاء مجلس وطني للقرض ولجنة مراقبة لإعطاء دور أهم للبنوك لمتابعة استخدام القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية؛

ثانيا: التحديد الدقيق لمهام البنك المركزي؛

---

[1] أسماء حدانة، جميلة بن عيشي، دور الإصلاحات المصرفية في تحديث الخدمات المصرفية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريcpa في الفترة(2000-2020)، مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 10، العدد 2، 2021، ص 228.

[2] العمري علي، خبيزة انفال حدة، الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية: الإصلاح من أجل استقرار الاقتصاد الوطني، مجلة معارف، المجلد12، العدد 23، 2017، ص 405-406.

ثالثا: وضع خطة وطنية للقرض كجزء من الخطة وطنية للتنمية والتي تستهدف التوازنات المالية.

الفرع الثاني: قانون 06/88

كرس قانون 06/88 الصادر في 1982/01/12 هو بدوره مجموعة من الإصلاحات:

-الحد من هيمنة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبحت البنوك بموجب القانون كيانات اقتصادية مستقلة؛

-استعادة البنك المركزي كامل صلاحياته في تحديد أسعار الفائدة، وتحفيز البنوك على تعبئة الموارد؛

-تغير تعامل المؤسسة المصرفية مع المؤسسة الاقتصادية، حيث أصبحت المخاطرة والمردودية عامل أساسي في معالجة طلبات المستثمرين؛

-اسقاط مسؤولية الدولة عن التزامات المؤسسات الاقتصادية، وتتدخل في التطهير إلا في إطار قوانين المالية.

الفرع الثالث: قانون النقد والقرض 90-10

يعتبر قانون 10/90 الصادر في 1990/14/14 والمتعلق بالنقد والقرض من اهم القوانين على الاطلاق في النظام المالي الجزائري لما تضمنه من إصلاحات عميقة خاصة فيما تعلق بالجهاز المصرفي، حيث استهدف إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، واحداث وتنظيم علاقات جديدة بين المنظومة المصرفية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد جاء القانون بمجموعة من التدابير نذكر أهمها في ما يلي:[1]

[1] أسماء حدانة، جميلة بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

– منح استقلالية واسعة للبنك المركزي واعتباره سلطة نقدية مستقلة عن السلطات المالية، واستعادة صلاحياته في مجال تسيير النقد والائتمان؛

–استعادة البنوك العمومية لوظائفها التقليدية بوصفها كيانات اقتصادية مستقلة، لزيادة فعاليتها في تمويل الاقتصاد الوطني؛

–فتح المجال امام البنوك الأجنبية والخاصة لمزاولة أنشطتها المصرفية في الجزائر، وكان اول انتاج هذا القرار انشاء اول بنك إسلامي هو البنك البركة الإسلامي سنة 1991 لتليه انشاء وفتح العديد من البنوك والفروع لبنوك اجنبية وخاصة.

كما نتج عن قانون النقد والقرض مجموعة من الهيئات أهمها مجلس النقد والقرض، وهيئات لرقابية أخرى تتمثل في لجنة الرقابة المصرفية، مركزية عوارض الدفع، مركزية المخاطر وجهاز مكافحة اصدار شيك بدون رصيد.

عرف قانون 10/90 مجموعة من التعديلات نذكر أهمها في ما يلي:

–الأمر 01/01 الصادر في 2001/02/27: استهدف الفصل بين إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية وخلق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر.

-الأمر رقم 03/02 المؤرخ في2002/10/28 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

واستمر العمل بقانون 10/90 لأكثر من عقد من الزمن الى غاية 29 اوت 2003 أين أصدرت السلطات النقدية الأمر 11/03 الذي الغى قانون 10/90 كليا والذي تضمن قواعد التنظيم البنكي بما في ذلك تحديد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة البنكية ليصبح القانون الحاكم للجهاز المصرفي

الجزائري[1].

ويعتبر التحول نحو الصيرفة الإسلامية آخر مرحلة تطور الجهاز المصرفي الجزائري وهذا ما نصت عليه النصوص القانونية التالية:

1- النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد: 73، المؤرخ في 09 ديسمبر 2018.

2- النظام رقم 2020/02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المؤرخ في 24 مارس 2020.

3- قانون 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، المؤرخ في 27 يونيو 2023.

الفرع الرابع: قراءة عامة فيما جاء به القانون النقدي والمصرفي الجديد بخصوص الصيرفة الإسلامية:

القانون 09/23 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444هـ الموافق لـ 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

وهو يعتبر آخر تعديل مر به قانون النقد والقرض، إذ تم تغيير اسم القانون إلى القانون النقدي والمصرفي، وجاء فيه من التعديلات التي أدخلت مصطلح الصيرفة الإسلامية لأول مرة في قانون

[1] عبد الكريم قندوز، سفيان حمدة قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والافاق، صندوق النقد العربي، العدد 1، 2020، ص 29.

وليس نظام فقط، ففي الباب الخامس منه والمعرف بعنوان التنظيم المصرفي في المادة 68:" تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية"،[1] وهنا ذكرت صريحة، وبهذا يبدي المشرع نية في ترسيخ هذا النوع من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في الجزائر.

كما جاء في الباب الرابع "المجلس النقدي والمصرفي" الفصل الأول منه "تشكيلة المجلس النقدي والمصرفي" في المادة 61 الفقر الأولى المطة الثالثة "يتكون المجلس النقدي والمصرفي الذي يدعى في صلب النص "مجلس" من: شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية"، بالإضافة للأعضاء الآخرين، وهنا يراعي المشرع أن يتكون المجلس من أعضاء تكون لهم خبرة وكفاءة في مجال الصيرفة الإسلامية، ولم يحدد المشرع كيفية اختياره وعلى أي أساس يحكم على كفاءته وهل تطلب مؤهلات معينة وخبرات، هذا ما سيجيب عليه تطبيق هذه المواد.

كما نصت المادة 158 من القانون 09/23 على أن لجنة الاستقرار المالي لابد أن تتضمن تشكيلة أعضائها ممثل واحد من درجة عليا عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مختص في الصيرفة الإسلامية".

كما عرفت المادة 71 من هذا القانون 09/23 العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بكونها "كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية"، لكن المشرع لم يعط تعريفا شاملا للعمليات المصرفية وتركها كعادته لإيضاحها في أنظمة بنك الجزائر، ونجد أن تعريف النظام 02/20 أبلغ من هذا التعريف، فقد عرفها هذا الأخير بأنها: "كل عملية بنكية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 09/23 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444هـ الموافق لـ 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، العدد 43، 27 يونيو 2023.

لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد"

لتأتي المادة 72 ويصرح المشرع بأن العمليات المصرفية الإسلامية تقوم بها البنوك الإسلامية بعد أن كان يذكر الشبابيك الإسلامية فقط في النظام 02/20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 2020/03/15، وقد جاء في نص هذه المادة: "تمارس العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف:

أ) بنك أو مؤسسة مالية معتمدة لممارسة، بصفة مهنتها الاعتيادية، عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا.

ب) بنك أو مؤسسة مالية من خلال هيكل يسمى "شباك" يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

كما حدد ضوابط تأسيس هذا الشباك بوجوب أن يكون مستقلا ماليا ومحاسبيا وإداريا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

كما أشارت المادة 73 من ذات القانون أن تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يتطلب مسبقا الحصول على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، صادرة عن الهيئة الشرعية للافتاء في مجال المالية الإسلامية وموافقة بنك الجزائر.

لم يُفصِّل القانون النقدي المصرفي الجديد في عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية وتركها للتنظيمات الخاصة لبنك الجزائر، وكذا لم يحدد علاقة البنك المركزي بالبنوك والنوافذ الإسلامية فيما يخص السياسة النقدية وإعادة التمويل والاحتياطي القانوني إلا ما ذكر في المادة 44 من هذا القانون والمتعلقة بعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، ما نصه: "يمكن لبنك الجزائر أن يجري كل عملية

خاصة بالسياسة النقدية يراها ضرورية. كما يمكنه تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية المتعلقة على وجه الخصوص بالصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر عن طريق نظام خاص يصدره بنك الجزائر".

المادة 134: الخاصة بضمانات الودائع

"يجب على البنوك المعتمدة طبقا لهذا القانون أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية ينشئه بنك الجزائر، ويتعين على كل بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة ضمان سنوية نسبتها واحد في المائة (1%) على الأكثر، من مبلغ ودائعه.

تحسب وتدفع بشكل منفصل العلاوات المتعلقة بودائع العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية .يجب على الصندوق أن يراعي خصوصيات "البنوك التي تقوم حصريا بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية" و"شبابيك الصيرفة الإسلامية" من خلال تخصيص حساب خاص بها."

وبهذا راعى المشرع الجزائري خصوصية العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

المطلب الثاني: تحليل وضعية القطاع المصرفي الجزائري

يمثل حجم الأصول الإسلامية 2.4% من حجم الأصول الكلي في السوق المصرفي ككل في الجزائر سنة 2021، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحجم الأصول التقليدية، وهو ما يتطلب عملا كبيرا من البنوك والنوافذ الإسلامية لمضاعفة الجهود والعمل على التوسع في السوق المصرفي.

الجدول رقم 11 : قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر الى غاية 05 جانفي 2023

	البنك	سنة التأسيس	ملكية راس المال	الخدمات المقدمة
1	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	1964	جزائري	تقليدية + إسلامية
2	البنك الوطني الجزائري	1966	جزائري	تقليدية + إسلامية
3	البنك الجزائري الخارجي	1967	جزائري	تقليدية + إسلامية
4	القرض الشعبي الجزائري	1967	جزائري	تقليدية + إسلامية
5	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	1982	جزائري	تقليدية + إسلامية
6	بنك التنمية المحلية	1985	جزائري	تقليدية + إسلامية
7	مصرف البركة الجزائر	1991	مختلط (جزائري- بحريني)	إسلامية
8	المؤسسة العربية المصرفية ABC	1998	مختلط (جزائري- بحريني)	تقليدية+ إسلامية
9	ناتكسيس الجزائر(NATIXIS)	1999	فرنسي	تقليدية
10	سوسييتي جنرال الجزائر	2000	فرنسي	تقليدية
11	سيتي بنك الجزائر	1999	امريكي	تقليدية
12	البنك العربي الجزائرARAB Bank	1998	مختلط (جزائري- اردني)	تقليدية
13	بي.ن.بي باريباس الجزائر	2002	فرنسي	تقليدية
14	تراست بنك الجزائر	2002	مختلط (جزائري- كويتي)	تقليدية+ إسلامية
15	بنك الخليج الجزائر	2003	مختلط (جزائري- اماراتي)	تقليدية + إسلامية
16	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2003	مختلط (جزائري- اردني)	تقليدية+ إسلامية
17	فرنسا بنك الجزائر	2006	فرنسي	تقليدية
18	مصرف السلام الجزائر	2008	بحريني	إسلامية
19	الجزائر H.S.B.C	2008	بريطاني	تقليدية
20	البنك الوطني للإسكان	2023	جزائري	تقليدية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مصادر مختلفة

حيث حسب الجدول رقم 11 يحصي بنك الجزائر 20 عشرون بنكا معتمدا في الجزائر إلى غاية جانفي 2023، حيث أن البنوك العمومية قد فتحت كلها نوافذ إسلامية بعد صدور نظام بنك الجزائر 02/20، أما البنوك الخاصة في الجزائر فمنها بنك الخليج الجزائر وبنك ترست الجزائر قد قدما منتجات صيرفة إسلامية قبل صدور نظام الصيرفة الإسلامية، ويحتوي أيضا على بنكين إسلاميين هما بنك البركة وبنك السلام.

جدول رقم 12: تطور القطاع المصرفي الجزائري(عدد الوكالات) 2017-2021

	2017	2018	2019	2020	2021
أ) المصارف	1501	1525	1551	1575	1603
البنوك العمومية	1142	1155	1172	1185	1202
البنوك الخاصة	359	370	379	390	401
ب) المؤسسات المالية	94	92	91	96	97
المؤسسات المالية العمومية	77	76	75	79	79
المؤسسات المالية الخاصة	17	16	16	17	18
المجموع	1595	1617	1642	1671	1700

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر 2021، ص 50.

نلاحظ من الجدول رقم 12 أن البنوك العمومية مسيطرة على المنظومة البنكية الجزائرية من حيث عدد الوكالات حيث تمثل نسبة 74.98% من مجموع الوكالات على المستوى الوطني، بينما البنوك الخاصة تمثل 25.02% فقط.

عرفت نسبة السكان العاملين الى شبابيك الوكالات المصرفية انخفاضا طفيفا في 2021، ما يعادل

شباك مصرفي لكل 7293 شخص في سن العمل مقابل7247 شخص في 2020. [1]

السكان العاملون حوالي12398100 والتي على أساسه تحسب النسبة.

الجدول رقم 13: عدد الحسابات المصرفية النشطة في الجزائر 2020-2021

	2020	2021
عدد الحسابات النشطة بالدينار	11616624	11561408
عدد الحسابات النشطة بالعملة الصعبة	4123483	4160403
المجموع	15742127	15723832
نسبة الحسابات النشطة بالدينار إلى مجموع الحسابات	73.81%	73.55%
نسبة الحسابات النشطة بالعملة الصعبة من مجموع الحسابات	%26.19	26.45%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا تقرير بنك الجزائر 2021، ص 50.

الشكل رقم 09: حجم الأصول الإسلامية مقارنة بالتقليدية في السوق المصرفي الجزائري سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2022, IFSB, Kuala Lumpur, Malaysia, June2022, p 16.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2021، ص50. الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf تاريخ الاسترداد 2023/03/25.

من خلال الشكل رقم 09 يتضح لنا أن نسبة أصول الصيرفة الإسلامية تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالأصول التقليدية، نظرا لحداثة تطبيق التجربة لدى البنوك العمومية التي تستحوذ على 87% من حجم السوق المصرفي الجزائري مقابل 13% لباقي البنوك الخاصة، وكما نعلم أن هناك بنكين إسلاميين يمثلان أقل من 2% من حجم السوق المصرفي الجزائري بالإضافة إلى البنوك الخاصة التي بها نوافذ إسلامية قبل صدور النظام 20-02 والتي سنرى تحليل نشاطها الإسلامي مقارنة بالتقليدي في المبحث الثاني من هذا الفصل، لذا نأمل من تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية مع دخول البنوك العمومية التجربة والإفصاح عن نتائجها.

المطلب الثالث: الإطار الإداري للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية.

أصدر المشرع الجزائري ابتداءا من سنة 2018 عدة تشريعات تنظم عمل النوافذ الإسلامية، لتكون اللبنة الأولى لانطلاق نشاطها والتمكين للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف النافذة الإسلامية وفق نظام بنك الجزائر:

وقد عرف النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي نشر ضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، النافذة الإسلامية على أنها : " دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصرياً خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية".[1]

وقد عرفها النظام 20-02 على أنها: " هيكل ضمن البنك أو المؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات

[1] المادة 05 من النظام رقم 18-02 مؤرخ في 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 73، بتاريخ 09 ديسمبر 2018.

ومنتجات الصيرفة الإسلامية".[1]

وقد عرفها القانون النقدي والمصرفي 23-09 في المادة 72: هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية يسمى "شباك" يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.[2]

الفرع الثاني: الإطار الإداري للنوافذ الإسلامية ومتطلباته

والأنسب أن تكون النافذة الإسلامية مستقلة عن البنك الأم من حيث الهيكل المالي والإداري كأن تكون شركة تابعة مثلا، إلا أن الظروف البيئية الجزائرية للجهاز المصرفي شجعت على إنشاء هذه الوحدات كنوافذ وفروع في شكل وكالات بدلا من مؤسسة مستقلة لعدة أسباب منها:

- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نوافذ مقارنة بإجراءات إنشاء مصارف إسلامية جديدة.
- سيطرة البنك التقليدي على النافذة سيطرة كاملة بالنسبة لمصرف مستقل.
- سهولة تكوين الجهاز الإداري للنافذة أو الوكالة نسبيا.
- فتح نوافذ إسلامية خطوة إيجابية للتحول الكامل للتعامل وفق تعاليم الشريعة الإسلامية.[3]
- "شباك الصيرفة الإسلامية" لها هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

حيث أنه جاء في المادة 17: أنه يقصد ب "شباك الصيرفة الإسلامية"، هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

المادة 18: تضمن استقلالية "شباك الصيرفة الإسلامية" من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين

---

[1] المادة 17 من النظام رقم: 20-02، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] القانون 23-09، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية، المجلة المصرية للدراسات الإسلامية، مصر، 1987، ص ص، 231 282.

مخصَّصين حصرياً لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

الفرع الثالث: دوافع تبني النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

– تم اعتماد النوافذ الإسلامية بقرار سياسي حكومي، لتجد البنوك العمومية نفسها مجبرة على دخول هذا النوع من التمويل.

– الدافع الرئيسي في هذا الأسلوب هو تجاري بحت، وهو الرغبة في تعظيم الأرباح وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من السوق المصرفي الجزائري

– يهدف هذا الأسلوب إلى تلبية احتياجات المجتمع الجزائري الراغب والتواق بحكم حبه للإسلام وتعاليمه في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية.

– وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة خارج الجهاز المصرفي الجزائري دفع بالحكومة الجزائرية لتجعله دافعا مهما وهدفا أولا من أهدافها المعلنة حين تبني الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية.

– تمتلك البنوك التقليدية مؤهلات فكرية وعملية وحتى مؤهلات تكنولوجية وفنية نتيجة لخبرتها الطويلة في الصيرفة التقليدية مستفيدة من تجربة البنوك الإسلامية في اعتماد الصيرفة الإسلامية يؤهلها للتوسع في نشاط النوافذ الإسلامية والمنافسة.

المطلب الرابع: الهيئات والمؤسسات الداعمة لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

لتعمل النوافذ الإسلامية بشكل جيد لا بد لها من مؤسسات وهيئات داعمة لنشاطها، قد تقدم لها خدمات إشرافية أو رقابية أو تكاملية سنتطرق إليها ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم14: الهيئات والمؤسسات الداعمة لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية 2023.

الرقم	اسم الهيئة أو المؤسسة		تاريخ الإنشاء	الهدف
1	بنك الجزائر		1962	بنك البنوك والنوافذ الإسلامية والإشراف عليها
2	الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية		01 أبريل 2020	الإشراف الشرعي ومطابقة المنتجات المصرفية والمالية الإسلامية
3	مؤسسات التأمين التكافلي	الجزائرية للتكافل العام	جانفي 2023	التأمين التكافلي العائلي
		الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي	فيفري 2023	التأمين العام
		نوافذ التأمين التكافلي	05 نوافذ	مختلف أنواع التأمين
4	هيئة الرقابة الشرعية		تعتمد لكل نافذة	التدقيق الشرعي الداخلي
5	التمويل الخيري	الزكاة (صندوق الزكاة)		تسيير ومتابعة أموال الزكاة
		الوقف		إدارة الأوقاف
6	هيئات إشراف دولية	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	مارس 1991	إصدار المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة
		مجلس الخدمات المالية الإسلامية	نوفمبر 2002	إصدار معايير الرقابة والإشراف، وتطوير آليات لإدارة المخاطر

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ وجود 6 قطاعات تضمن دعما لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية نذكرها في ما يلي:

الفرع الأول: بنك الجزائر:

أولا: تعريف بنك الجزائر: بنك الجزائر هو المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال. إنه بنك مركزي بمعناه الأوسع، يحكمه القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن

القانون النقدي والمصرفي، والذي يعرفه بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير.

لبنك الجزائر جهازان يمكّنانه من القيام بجميع المهام التي تقع في نطاق صلاحياته، ولا سيما مهمة المنظم والمشرف على البنوك والمؤسسات المالية في السوق.

ولهذا الغرض، يكون للبنك هيئة تداولية تسمى مجلس النقد والقرض، لها صفة السلطة النقدية التي تحدد الأهداف النقدية، وتحدد شروط الموافقة وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وسن الأنظمة المتعلقة بالمعايير والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. يتم نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية.

ولدى بنك الجزائر أيضا هيئة تسمى اللجنة المصرفية، وهي السلطة المسؤولة عن مراقبة امتثال البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية ومعاقبة مخالفاتها. [1]

ثانيا: طبيعة العلاقة بين بنك الجزائر والنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية

لم يحدد النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية والمؤرخ في 15 مارس سنة 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العلاقة بين البنك المركزي (بنك الجزائر) و شباك الصيرفة الإسلامية. إذ جعل العلاقة تكمن في طلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل بنك الجزائر لغرض بدأ نشاطه كما في المادة 16. وهذا من ضمن صلاحياته وبل ويجب أن تكون من ضمن المتطلبات الأساسية لفتح

[1] https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/ ، تاريخ الاسترداد: 2023/03/28.

هذه النوافذ، لكن نجد أن هذا غير كافي لأن علاقة النافذة الإسلامية ببنك الجزائر تتطلب معاملة خاصة وهي غير متوفرة ولم تضمن في القوانين ذات الصلة، كقانون النقد والقرض وحتى الأنظمة والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر والتي تنظم نشاط النوافذ الإسلامية.

الاحتياطي القانوني الذي يفرضه بنك الجزائر هدفه حماية أموال المودعين، ويمكن لهذا الاحتياطي أن يفرض على الودائع الجارية، لكن لا ينبغي فرضه على حسابات الاستثمار؛ لأنها أموال مؤقتة يديرها البنك لصالح أصحابها وعلى مسؤوليتهم، كما أن النوافذ الإسلامية لن تستفيد من هذا الاحتياطي بعكس البنوك التقليدية، لا من حيث تقاضي فائدة عليها، ولا من حيث توفير الحماية لأصحابها، لأن مبناها على توقع الربح والخسارة.

هنا يمكن أن يؤدي البنك المركزي دور الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للنوافذ الإسلامية على شكل قروض حسنة، مقابل امتيازات يحصل عليها البنك المركزي مثل تنازل النافذة الإسلامية عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني أو ما يفوقها من أموال مودعة لديه أحيانا.[1]

ثالثا: علاقة النوافذ الإسلامية ببنك الجزائر

بما أن النافذة الاسلامية لا تختلف في عملها عن عمل البنوك الإسلامية في أي شيء، فانه يمكن ضبط هذه العلاقة من العلاقة بين البنك الاسلامي والبنك المركزي وهذا كما حددها الباحث فؤاد بن حدو وجعلها في ما تجاهله النظام رقم: 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، و التي ذكرها في ما يلي:

[1] عبد الرحمن السنوسي، النوافذ الإسلامية ومتطلباتها، منشور معد لتكوين موظفي البنك الوطني الجزائري، 2022، ص 4.

- على الدولة الجزائرية إدخال تعديلات في قانون النقد والقرض بما يتمشى مع انفتاحها على الصرفية الإسلامية؛
- إيجاد بنك مركزي إسلامي أو بنك مركزي مزدوج أو حتى بنك مركزي تقليدي، لكن يكون مرناً من أجل علاقة تمكن البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الربوية من تحقيق أهدافها التي تتماشى مع النظام الاقتصادي الإسلامي؛
- العمل بأدوات السياسة النقدية الإسلامية التي تقوم على أساس تحريم الربا ومنع خلق النقود وتحقق تنمية مستدامة بدل أدوات السياسة النقدية مرفوضة شرعاً؛
- اعتماد سياسة نقدية إسلامية تعمل على استقرار قيمة النقود، الحد من التضخم ، تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الوطني ، تساهم في تطوير المؤسسات البنكية و المالية بما يخدم الاقتصاد الوطني و تحقق توازن في ميزان المدفوعات.[1]

الفرع الثاني: الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية

تم تأسيس هذه الهيئة طبقا للمقرر رقم 20-01 المؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، الصادر عن المجلس الإسلامي الأعلى، التابع لرئاسة الجمهورية.

مهمتها الأساسية حسب ذات المقرر 20-01 المذكور أعلاه في المادة 02 منه تتمثل في:

- تقويم مدى مطابقة المنتجات التي تعرضها عليها الجهات الرسمية والبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة لأحكام الشريعة الإسلامية وإصدار شهادة لذلك.

[1] فؤاد بن حدو، النظام 20-02 المحدد لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر- عراقيل وتحديات، ص 07.

- إبداء الرأي الشرعي في أي منتجات مالية أخرى تعرض عليها، ولا سيما في مجال التأمين التكافلي وسوق القيم المنقولة (البورصة) والتمويل الخير (زكاة ووقف وصدقات).
- مراجعة عقود وصيغ التمويل ومختلف المعاملات المالية الإسلامية التي اعتمدتها هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية بخصوص مدى التزامها بالأحكام الشرعية.[1]
- إبداء الرأي في كل ما تراه مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية وتقديم التصويبات المناسبة بشأنها قبل إجازتها.
- دراسة ما تراه من المسائل المستجدة أو الإشكالات التطبيقية التي تعترض سير المؤسسات المصرفية والمالية وتقديم الحلول المناسبة لها بما يتوافق مع أحكام الشريعة.
- البحث عن إيجاد حلول لكل الإشكالات العملية التي تطرح بمناسبة تطبيق أية صيغة أو منتج مصرفي أو مالي إسلامي، سواء بسبب عدم الوضوح أو التعارض مع صيغ أو منتجات أخرى، أو التعارض مع دليل شرعي.
- إبداء الرأي في كل ما يعرض عليها من طرف البنوك والمؤسسات المالية أو يحال عليها من طرف رئاسة المجلس.
- اعتماد المعايير الشرعية المتعلقة بالمنتجات المصرفية والمالية المطروحة. (وفي هذا تصريح باعتماد معايير شرعية من طرف هذه الهيئة تلزم بها جميع النوافذ الإسلامية وتراعي بها المرجعية الوطنية)
- البت في توافق هذه المنتجات مع هذه المعايير.
- البت في الإشكالات والنوازل الشرعية التي قد تثار بصدد طرح هذه المنتجات.

---

[1] أنظر أيضا: بيانات المجلس الإسلامي الأعلى، الصيرفة الإسلامية، الصادر بتاريخ: 17 ربيع الثاني1439هـ/ 17ديسمبر 2017م، http://www.elmadjlis-hci.dz/2022/10/22/%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1/ ، تاريخ الإسترداد: 2022/03/20.

- تشجيع ورعاية البحوث والاجتهادات في مجال تطوير المعاملات المالية المستمدة من المرجعيات المذهبية الوطنية ومن الموروث الفقهي الإسلامي.

الفرع الثالث: التأمين التكافلي:

أولا: صدور تشريعات التأمين التكافلي:

أصدر المشرع الجزائري لأول مرة المرسوم المؤطر للتأمين التكافلي في الجزائر ويتعلق الامر بالمرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021 والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي.

يعرف التأمين التكافلي على أنه تنظيم تعاقدي يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين يتعرضون لخطر واحد أو أخطار معينة، حيث يقوم كل منهم بدفع مبلغ مالي على سبيل التبرع يدعى "الاشتراك" بما يؤدي إلى تكوين صندوق يسمى "صندوق المشتركين" يتم من خلاله دفع التعويض لمن يستحقه ويكون هذا الصندوق منفصلا بشكل تام عن حسابات مؤسسة التأمين التكافلي التي تسير هذا الصندوق.

ووفقا لحصيلة المجلس الوطني للتأمينات فإن نشاط التأمين التكافلي حقق رقم أعمال يقدر بـ 48.4 مليون دج خلال 2022، وهو ما يفسر بعدم بدء معظم المتعاملين في هذا المجال النشاط الفعلي (شركتين متخصصتين في التأمين التكافلي وخمس نوافذ لشركات تأمين منها الشركة العامة للتأمينات المتوسطية (GAM) صاحبة أول نافذة في سوق التأمين التكافلي العام بالجزائر).

وقد ساهم فرع التأمين على السيارات بنسبة 77 بالمائة من هذه القيمة حسب المصدر نفسه.[1]

ثانيا: شركات التأمين التكافلي في الجزائر

1- **الجزائرية للتكافل العام:** المؤسسة العمومية "الجزائرية للتكافل العام" أنشئت بمساهمة كل المتعاملين العموميين في قطاعي التأمينات والبنوك، حيث يشترك في رأس مال هذه المؤسسة كل من شركات التأمين العمومية الأربعة (الشركة الوطنية للتأمينات، "كاش" للتأمينات و شركات "كات" و "كار") والبنوك العمومية الستة (كناب بنك، البنك الوطني الجزائري، البنك الجزائري الخارجي، بنك بدر، بنك التنمية المحلية و القرض الشعبي الجزائري).

افتتحت أول وكالة لها بزرالدة بداية من جانفي 2023، تقوم تدريجيا بتسويق كل أنواع التأمينات المطروحة حاليا في السوق على غرار التأمين على السيارات، التأمين على المنازل ومختلف الأملاك العقارية ,الأملاك المهنية والصناعية أو التجارية, التأمين على أخطار النقل بكل انواعه (البري, البحري والجوي) وكذا التأمين على مختلف الأخطار الفلاحية[2].

2- **الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي:** شارك في إنشاء هذه المؤسسة الجديدة 10 مساهمين، إذ أنها ثمرة اتحاد ست بنوك وأربعة شركات تأمين، من القطاع العام، في سابقة هي الأولى من نوعها في المجال المالي، تنشط الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي على وجه الخصوص في مجال التأمين التكافلي العائلي، توفر حاليا منتجا واحدا فقط وهو التأمين على التمويلات الخاصة بالصيرفة الإسلامية، "تعتزم مع بداية السداسي الثاني طرح منتجات أخرى متعلقة

---

[1] موقع الإذاعة الجزائرية، مقال بعنوان: الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي، الرابط: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/24807 ، تاريخ الإسترداد: 2023/04/18.

[2] موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الأنترنت، مقال: تأمينات: افتتاح أول وكالة تجارية للجزائرية للتكافل العام، الرابط: https://www.aps.dz/ar/regions/137028-2023-01-02-11-53-16 ، 2023/03/23

بالصحة، السفر، الحوادث، وتأمين مستخدمي المؤسسات."

جميع المنتجات المقدمة سيصادق عليها من طرف لجنة الإشراف الشرعي التابعة للمؤسسة والتي تعتبر "الضامن" لمطابقة العقود، المنتجات، الوثائق، إجراءات التسيير وطريقة التسعير، للشريعة الاسلامية، فضلا عن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية المخولة بمنح شهادات المطابقة لتسويق المنتجات المالية الإسلامية[1].

منذ إطلاقها في فبراير 2023، قامت المؤسسة بالتوقيع على اتفاقيات مع خمسة بنوك عمومية لتأمين تمويلات الصيرفة الإسلامية، وهذا هو الهدف الأساسي الذي أسست من أجله.

3- **تأسيس نوافذ التأمين التكافلي:** هي هيكل للتأمين التكافلي ضمن مؤسسة تأمين تجارية تقليدية، تم تأسيسها قبل بداية شركات التأمين التكافلي المتخصصة، وهذا لدعم الصيرفة الإسلامية متمثلة في النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية.

الفرع الرابع: هيئات الرقابة الشرعية:

يجب تعيين هيئة شرعية رقابية كهيئة إشراف ودعم، وأن يتم التعيين من قِبل الجمعية العمومية للبنك، وأن يكون لدى البنك إدارة متخصصة للتدقيق والرقابة الشرعية، تتناسب وحجم العمل في البنك ، والتي تسهر على التطبيق السليم لتوصيات وآراء هيئة الرقابة الشرعية والفتاوى التي تصدرها الهيئة الشرعية الوطنية .

وقد ذكرت في المادة 15 من النظام 20-02 كما يلي: "في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة. تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية

[1] موقع الإذاعة الجزائرية على الأنترنت، مقال بعنوان: الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي، مرجع سبق ذكره.

على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية".

الفرع الخامس: هيئات الإشراف الدولية

أولا: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: تم تأسيسه في الجزائر مارس 1991، مقره البحرين، هدفه إصدار المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، قد تم بتاريخ 18 جانفي 2022 إمضاء مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق بين هذه الهيئة الدولية وبنك الجزائر ، وهذا في إطار جهودهما الرامية لتعزيز الصيرفة الإسلامية وسوق التمويل الإسلامي في الجزائر، وتقوية الروابط بينهما، وقدر صرح الأمين العام للهيئة في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد الإمضاء على الاتفاقية بأن هيئته تهدف إلى نشر الوعي بالخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومرافقة المشاركين في السوق الجزائرية لتعزيز فهمهم ومعرفتهم، كما صرح أيضا المدير العام للإئتمان والتنظيم المصرفي أن: "بنك الجزائر –كمشرف على النظام المصرفي– يدرك أهمية إنشاء آلية للتعاون المتبادل والدعم مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، نظرا لخبرة هذه الأخيرة في تطوير المعايير الشرعية، المحاسبية، التدقيق، الحوكمة والأخلاق لصالح الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية،[1] وهو في رأيي اتفاق مهم وإيجابي يدعم التجربة الجزائرية كثيرا.

ثانيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية: تم تأسيسه بتاريخ نوفمبر 2002، هدفه إصدار معايير الرقابة والإشراف، وتطوير آليات لإدارة المخاطر، وقد ذكرت هاتين الهيئتين هنا رغم وجود هيئات داعمة أخرى للصيرفة الإسلامية عالميا، لأنها ذكرت في المقرر رقم 20–01 المؤرخ في 01 أبريل

---

[1] بنك الجزائر، إمضاء مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بيان صحفي، الجزائر، 18 جانفي 2022، ص ص 1و2.

2020، الصادر عن المجلس الإسلامي الأعلى، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية في المادة السابعة 07 منه، حيث تعتمد الهيئة الوطنية على قرارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية وعلى معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مطابقة المنتجات المصرفية والمالية الإسلامية.

المبحث الثاني: إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية وعملياتها البنكية:

تمر النوافذ الإسلامية بخطوات ومراحل متعددة قبل فتح نشاطها للجمهور، وهي تأخذ صورة إجراءات قانونية وإدارية تصير بها النافذة مكانا يمكن أن يؤدي دوره في تقديم عمليات الصيرفة الإسلامية بمختلف صيغها وحساباتها، وهو سنتطرق إليه فيما يلي:

المطلب الأول: إجراءات ومراحل إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر

توصلنا بالاستقراء من القوانين النافذة التي تحكم النافذة الإسلامية في الجزائر وحتى من المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود أربع مراحل أساسية لإنشاء نافذ أو شباك للصيرفة الإسلامية كالتالي:

الفرع الأول: المرحلة الأولى: إجراءات قانونية:

وتتمثل في موافقة الجمعية العمومية للبنك على فتح نافذة إسلامية بحيث تتم :

1- مناقشة التعديلات اللازمة في عقد تأسيس النافذة أو الفرع الإسلامي.

2- وكذلك تراخيص البنك المركزي، وتنظيم علاقته بالاحتياطي الإجباري للنافذة الإسلامية

الحصول على رخصة تسويقية من بنك الجزائر بملف يتكون من:[1]

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- المطابقة للمنتجات المصرفية الإسلامية من قبل نفس الهيئة.
- بطاقة وصفية للمنتوج، (وهو هيكل المنتج وإجراءات تنفيذه، والعقود ذات العلاقة)
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11–08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011، وهذا الأخير يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وقد تم ذكر خطر عدم المطابقة وفيه مجموعة من الأخطار التي يجب متابعتها ويحرص عليها مسؤول رقابة المطابقة (خطر العقوبة القضائية، أو الإدراية أو التأديبية، وخطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة، الذي نشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط المصارف والمؤسسات المالية، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تعلق الأمر بالمعايير المهنية والأخلاقية أو بتعليمات الجهاز التنفيذي المتخذة تنفيذاً لتوجيهات هيئة المداولة، على الخصوص)، إذ أن مسؤول المطابقة هو موظف الامتثال أو الالتزام القانوني في البنك، ويكون تابعا للجهاز التنفيذي، ويكون معنيا بمراقبة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في رقابة الأخطار آنفة الذكر، وفي كل حال فإن رأي مسؤول المطابقة مطلوب ضمن الوثائق المطلوبة في ملف طلب الترخيص، ورأيه موجه نحو بيان الأخطار آنفة الذكر، وقد تتبعتها فوجدتها لا تنص على الخطر الشرعي وهذا أمر طبيعي لأنها موجهة أساساً للبنوك التقليدية، وأصبحت بالضرورة الآن شاملة للبنوك والشبابيك الإسلامية لأن نظام الصيرفة الإسلامية أحال

[1] المادة 16، النظام 20–02، مرجع سبق ذكره، ص 34.

إليها. لكنه لم يذكر الخطر الشرعي، لأن أنظمة الحوكمة المعتمدة في أيوفي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا وعدداً من التطبيقات المتقدمة تطلب تعيين مسؤول مطابقة للالتزام الشرعي خلافاً لمسؤول المطابقة للالتزام القانوني وذلك لخصوصية الالتزام الشرعي وضرورة أن يكون متخصصا المجال. [1]

إدارة الامتثال هي من تشرف على تقديم ملف مطابقة المنتجات للبنك المركزي، متضمن رأيها بالإيجاب، وهذا بعد تجميع ملف كامل يتضمن دراسة المخاطر، بطاقة وصف المنتج، الاجراءات، العقود المؤشر عليها من طرف ادارة الشؤون القانونية والشروط المطبقة لتسويقه، هيكل المنتج، ورأي الامتثال الشرعي متضمن في هذا الملف كباقي آراء المتدخلين الاخرين مثل أمن أنظمة المعلومات مثلا، فبنك الجزائر لا يعرف إلا ادارة الامتثال التي تعتبر بالنسبة له المسؤول الأول على تسويق المنتجات بالبنك.

- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية "لشباك الصيرفة الإسلامية" عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادتين 17 و18 من نفس النظام 20-02، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل المحاسبي والمالي.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية: وتتمثل في الإجراءات الشرعية:

- تعيين هيئة للرقابة الشرعية تتمتع بالمؤهلات الأكاديمية المتخصصة والخبرة العميقة في المعاملات الإسلامية.

[1] عبد الباري مشعل، متطلبات الحوكمة والالتزام الشرعي في نظام الصيرفة الإسلامية الجديد في الجزائر: قراءة وإضاءة، المقال الثاني، منشور على صفحة الباحث على الفايسبوك، 2020/03/31.

- كذلك تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من الامتثال الشرعي اللازم.
- إلغاء كل المعاملات المخالفة بجميع صورها وأشكالها في موارد النافذة وتمويلاتها.
- قيام إدارة البنك بالفصل بين الموارد المالية المشروعة والموارد المالية غير المشروعة ضمن:
  - مبدأ الاستطاعة.
  - ودون تعريض المركز المالي للبنك للخطر.
  - وفي ضوء الإفصاح والشفافية ضمن القوائم المالية.
  - وبإشراف وموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

ذكرت المادة 17 من النظام 20-02 : يجب أن يكون "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلاً ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية. يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ "شباك الصيرفة الإسلامية" والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، وعلى وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط "شّباك الصيرفة الإسلامية". يجب أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن).

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: الإجراءات الإدارية تتمثل في:

- تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي بتبني نموذج مصرفي مزدوج، اعتماد النوافذ الإسلامية والفروع.
- تعيين لجنة لإدارة عملية التحول ترتبط بمجلس إدارة البنك وتتولى مهمتها في ضوء تحديد إطار زمني لعملية التحول الكلي أو الجزئي باعتماد النوافذ الإسلامية والفروع.

- تحديد المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة.
- تشكيل لجان فرعية مساندة توكل إليها مهام خاصة.
- اعتماد معايير جديدة في اعتماد كفاءة العاملين بناء على معيار القناعة ومدى الالتزام بأحكام الشريعة.
- وتوفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح النافذة الإسلامية.
- التأكد من أن الموظفين الذين ينفذون هذه العمليات مؤهلون في هذا الجانب
- تحضير العقود والاتفاقيات والوثائق المتطابقة مع الشريعة الإسلامية.
- الحرص على أن يتم التسجيل المحاسبي للعمليات الإسلامية، وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة (أيوفي AAOIFI).
- وجود سياسات وإجراءات عمل للنوافذ والمنتجات الإسلامية منفصلة عن إجراءات الصيرفة التقليدية.[1]

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة: بداية نشاط النافذة أو الفرع:

يتم اختيار الموقع المناسب لفتح الفرع أو النافذة الإسلامية مع ضرورة توفير الهيكل الإداري المناسب وتوفير الوسائل المادية والبشرية لذلك.

توفير رأسمال افتتاحي للنافذة من البنك الأم وهو ضروري لبداية نشاطه قبل بداية استقباله لموارد من المودعين.

---

[1] عبد الرحمن السنوسي، النوافذ الإسلامية ومتطلباتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 06 07.

الفرع الخامس: تخصيص رأس مال للنافذة والتدفق النقدي

1- حكم تخصيص موارد من البنك التقليدي لنافذته الإسلامية:

استنادا إلى المعيار الشرعي رقم (6) للآيوفي[1] وقياسا على البند 1/4 والبند 2/6 والبند 1/7 منه، يشرع للبنوك التي ترغب في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تخصص جزءا من مواردها المالية المتاحة لتمويل نشاط النوافذ الإسلامية وفق إحدى صيغ الصيرفة الإسلامية إما على سبيل القرض بدون فائدة، أو مضاربة شرعية، شريطة ألا تكون تلك الموارد من مصادر يدفع البنك مقابلها فوائد ربوية.

2- طرق أخرى لتحصيل الموارد للنافذة الإسلامية:

- مشاركة المساهمين في البنك بموارد إضافية للنافذة الإسلامية على سبيل القرض أو المضاربة.

- قبول ودائع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على سبيل القرض أو المضاربة، وكذا فتح حسابات الودائع للأفراد والمؤسسات، وتفعيل صيغة السلم والاستصناع وبقية الصيغ الدارة للسيولة.[2]

فهل المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في هذا الإطار وفي تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية ككل ملزمة للبنوك الجزائرية أم لا؟

هي غير ملزمة ما لم تضمن صراحة في نص قانوني، إلا أن اتباعها يضمن مصداقية أكبر لعمل النافذة، إلا أنه في الجزائر لا بد من مراعاة بيئة النوافذ الإسلامية ومراعاة عدم التعارض مع القوانين

---

[1] المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 158 159.

[2] عبد الرحمن السنوسي، النوافذ الإسلامية ومتطلباتها، مرجع سبق ذكره، ص 11.

والتشريعات التنظيمية ذات الصلة وكذا المرجعية الوطنية كما ذكر في مهام الهيئة الوطنية الشرعية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية.

المطلب الثاني: العمليات البنكية التي تمارسها النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، إذ عرفت المادة الثانية من النظام 20-02 العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي:" تعد في مفهوم هذا النظام، عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد"

حددت المادة الرابعة من النظام رقم 2020/02 العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، 08 منتجات حصرها في المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

وقد قام المشرع الجزائري بتعريف هذه المنتجات بإيجاز من المادة 5 حتى المادة 12 على التوالي، لكن بنك الجزائر أصدر التعليمة رقم 03-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مكونة من 06 مواد وهي تهدف لتوضيح وتعريف لهذه المنتجات كما هي واردة في المادة 4 من النظام رقم 02-2020 المذكور أعلاه [1].

الفرع الأول: الصيغ التمويلية (التوظيفات)

المادة 5 : المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء

[1] بنك الجزائر، التعليمة رقم 03-2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، 02 أبريل 2020.

كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقًا ووفقًا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

المادة 6: المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.

المادة 7 : المضاربة هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى "مقرض للأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

المادة 9: السلم «هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسلم له آجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي».

المادة 10: الاستصناع: "عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعةً ستُصنع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها بين الطرفين".

الفرع الثاني: حسابات الودائع (الموارد):

أولا: الحساب الجاري تعريفه: جاء في نظام بنك الجزائر 20-02 المادة 11: "حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً".

ثانيا: الحساب الاستثماري:

تعريفه: جاء في نظام بنك الجزائر 20-02 المادة 12: «الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات

لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودِع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح».

ثالثا: أنواع الحسابات الاستثمارية:

1- **الحسابات الاستثمارية المشتركة (المطلقة):** هي الحسابات التي يفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس المضاربة الشرعية دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين.

2- **الحسابات الاستثمارية المخصصة (المقيدة):** وهي التي يحدد أصحابها لمضاربتها نشاطا محددا (تجاريا أو عقاريا أو صناعيا) على أن يتحملوا نتائج الاستثمار المخصص ربحا أو خسارة، ويكون نصيب البنك محددا بنسبة شائعة من الربح، ويمكن أن تدار هذه الحسابات على أساس الوكالة بالاستثمار.

كما تخضع هذه المنتجات المذكورة أعلاه إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر[1]، وقبل هذ الترخيص يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (المادة 14) وهذه الأخيرة تم تأسيسها من طرف المجلس الإسلامي الأعلى بتاريخ 01 أبريل 2020.[2]

كما نصت المادة 19 من النظام 20-02 على أنه: "يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط عليهم الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم. كما يجب على البنوك إعلام المودعين،

---

[1] النظام 20-02، مرجع سبق ذكره، المادة 13.

[2] المجلس الإسلامي الأعلى، المقرر رقم 20-01، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية، المؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م.

خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم."

تحتوي هذه المادة ضابطين، وهما:

الضابط الأول: إعلام الزبائن بتسعيرة المنتجات.

الضابط الثاني: إعلام المودعين بخصائص حسابات الاستثمار.

لا شك أن كلا الضابطين مهم على مستوى الحوكمة والالتزام الشرعي، ومن المهم التنويه بأن تسعيرة المنتجات الإسلامية يشوبها بعض الغموض أمام الزبائن، حيث يتم حسابها بطريقة إجمالية مضللة على إجمالي المبلغ دون مراعاة المبالغ التي تسدد تدريجيا من رأس المال، ومن العدالة أن يكون حساب الربح مراعيا مدة كل مبلغ فالمبلغ الذي يسدد في السنة الأولى لا ينبغي أن يحسب عليه ربح لكل فترة التمويل.

وهناك نقطة أخرى جديرة بالاهتمام وهي أنه من الضروري إعلام العميل بتكلفة التمويل ككل ودمجها بنسبة التمويل، يعني إن كان ثمة تكاليف أخرى مقابل المستندات أو فتح الملف أو الموافقات الائتمانية، ونحو ذلك يجب أن يتم الإفصاح عنها بالكامل ودمجها مع نسبة التمويل ثم استخراج نسبة ربح ضمنية تتضمن كل التكاليف وتعبر عن التكلفة الحقيقية للتمويل، نفيا للتغرير بالزبائن. وفيما يتعلق بإعلام العميل بخصائص حساب الاستثمار فهذه نقطة إيجابية تحسب للنظام الجديد، ومقتضى هذا الأمر يجب ألا يتوقف عند معلومات نظرية سطحية، بل ينبغي الإفصاح بكل دقة عن وعاء الاستثمار المشترك لكل من البنك والزبائن، من حيث ما يأتي :

-مصادر الأموال المشاركة في الوعاء والتي تحسب لكل من الزبائن وللمساهمين، وعلى سبيل المثال: الحسابات الجارية وما في حكمها تحسب في حصة المساهمين .

-أنشطة الوعاء المشترك، وهل تشمل الخدمات المصرفية، وعمليات الاستثمار قصير الأجل لأغراض إدارة السيولة، وماذا عن الاستثمارات الذاتية للمصرف هل تدخل ضمن الوعاء؟ أم يقتصر الوعاء على عمليات التمويل للزبائن، وهو المرجح من روح النظام حيث اقتصر على ذكر منتجات التمويل، وهناك نص يؤيد هذا الترجيح في المادة 20 التالية تتضمن بأن المودع في حسابات الاستثمار يتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها شباك الصيرفة الإسلامية" في التمويلات التي يقوم بها .

-المصاريف والمخصصات والاحتياطيات المحملة على الوعاء والتي تؤثر في صافي الربح القابل للقسمة ثم التوزيع، وعلى سبيل المثال: المصروفات الإدارية والعمومية ومصاريف الهيئة الشرعية والمطابقة الشرعية والإدارة القانونية والقضايا القانونية وغيرها هل تحمل على الوعاء كلها أو جزء منها؟ ينبغي أن يكون ذلك ضمن الإفصاحات. وفيما يتعلق بالمخصصات أو الاحتياطيات إن وجدت فيبين من حصة من تقتطع، وسياسة استخدامها، ومآلها عند الاستغناء عنها .

-نسبة تقسيم ربح الوعاء بين الزبائن والمساهمين ثم بين الزبائن أنفسهم. وكيفية تحميل الخسائر عند حدوثها .

ويعلن هذا بالوسائل المعتادة للزبائن ويوثق في إيضاحات التقرير المالي السنوي. وهذا من المسائل المهمة التي تخفى على المهتمين غير المصرفيين وكذلك بعض العاملين في المصارف الإسلامية رغم أهمية الحسابات الاستثمارية كمنتج في الصيرفة الإسلامية.[1]

[1] عبد الباري مشعل، متطلبات الحوكمة والالتزام الشرعي في نظام الصيرفة الإسلامية الجديد في الجزائر: قراءة وإضاءة- المقال الرابع والأخير، منشور على صفحة الباحث في الفايسبوك، 07 أبريل 2020.

المطلب الثالث: تأمين حسابات الودائع البنكية في النوافذ الإسلامية للبنوك الجزائرية والتسهيلات الضريبية الممنوحة لها

يهدف بنك الجزائر دائما إلى حماية ودائع المستثمرين وأصحاب الودائع ككل جارية أو لأجل سواءا تقليدية ربوية وحتى إسلامية، لذلك وبإصداره للنظام 2020/02 كان لزاما عليه أن يدخلها ضمن نصوص تأمين الودائع البنكية، كما حرص المشرع على دعم هذه النوافذ بقوانين وأنظمة تسهل وتدعم التجربة، وهو ما سنراه في هذا المطلب من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تأمين حسابات الودائع البنكية في النوافذ الإسلامية للبنوك الجزائرية:

نصت المادة 21 من النظام 2020/02 على أنه تخضع الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة و للاسترداد والمجمعة من طرف الشبابيك الصيرفة الإسلامية للبنوك لأحكام النظام رقم 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020م و المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية. والذي جاء كما يلي:

" المادة 07: تلزم البنوك بالدفع إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية، علاوة سنوية تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية، المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة.

يحدد مجلس النقد والقرض، سنويا واستناداً إلى مؤشرات الإشراف، نسبة هذه العلاوة في حدود واحد بالمائة (01%) كما تنص على ذلك الفقرة 2 من المادة 11 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 ، المعدل والمتمم.

المادة 08: يجب أن تسهر الشركة المكلفة بتسيير ضمان الودائع المصرفية على مسك محاسبة تفصل بوضوح العمليات ذات الصلة بالعلاوات المتأتية من الودائع الكلاسيكية والعلاوات المتأتية من ودائع "شباك الصيرفة الإسلامية "، وهذا في حساب مفتوح لدى بنك الجزائر.

المادة 09: لا يمكن تحقيق توظيف العلاوات المتأتية من الودائع الكلاسيكية إلاّ من خلال شراء سندات مصدرة أو مضمونة من طرف الدولة، وذلك عبر مختصين في قيم الخزينة.

لا يمكن تحقيق توظيف العلاوات المتأتية من ودائع " شباك الصيرفة الإسلامية " إلاّ من خلال شراء سندات أو صكوك مصدرة أو مضمونة من طرف الدولة وتستجيب لمبادئ الشريعة". [1]

هذا النظام لم يوضح لنا آليات عمل نظام التأمين على الودائع البنكية الخاص بالنوافذ الإسلامية سوى مسك حساب خاص به لدى بنك الجزائر يفصل بينها وبين العلاوات الودائع الكلاسيكية، كما لم يوضح لنا التنظيم الخاص الذي تخضع له حسابات الاستثمار في النافذة الإسلامية (الشباك). ونظام الودائع هذا يشتغل بآليات نظام ربوي. ونحن نعلم بأن الهدف من التأمين على الودائع هو حماية جميع ودائع شبابيك الصيرفة الإسلامية في حالة تعرضها للسرقة أو السطو أو حريق لمقرها أو الإفلاس أو العجز عن التسديد.[2]

لكن أجد أن حديث بنك الجزائر في آليات عمل نظام التأمين على الودائع البنكية الخاص بشباك الصيرفة الإسلامية بمسك حساب خاص به لدى بنك الجزائر يفصل بينها وبين علاوة الودائع التقليدية، إشارة على أنه لن يعاملها نفس معاملة الودائع التقليدية.

كما يحسب لهذا النظام ما ذكر في المادة 21 من النظام 2020/02: على أن الودائع في حسابات الاستثمار تخضع إلى تنظيم خاص" وبالتالي فإن بنك الجزائر يبين أنه سيتعامل مع الودائع الإستثمارية خلال تعامله مع الودائع الجارية، لأن الودائع الاستثمارية هي ودائع تستثمر بصيغة المضاربة وهي حق لأرباب المال ويستحقون أرباحا من خلال توظيف أموالهم كما نصت المادة 20 الفقرة الثانية من النظام 2020/02 على أنه: يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن "شباك الصيرفة الإسلامية"، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها "شباك الصيرفة الإسلامية" في التمويلات التي يقوم بها.

---

[1] النظام رقم: 20-02 مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] فؤاد بن حدو، مرجع سبق ذكره، ص 17

لذا كان لزاما على بنك الجزائر أن يعاملها معاملة خاصة، إلا أنه لم يوضح كيف يتعامل معها، إلا أن البنوك ذات النوافذ الإسلامية في الجزائر غير معنية بدفع مساهمة في صندوق ضمان الودائع نظير ودائعها الاستثمارية، فلو قام بنك الجزائر بفرض نسبة على هذه الودائع فإنه سيحد من قدرتها على استثمار تلك الودائع في حدود تلك النسبة ولو كانت ضئيلة وهي في حدود 1%، وبالتالي تخفض من أرباح تلك الودائع، لكن ضمنيا له كل الحرية وكامل الصلاحيات في أن يفرض عليها هذا المعدل إذا أراد أن يقيد نشاطها في بعض المجالات.

الفرع الثاني: التسهيلات والإعفاءات الضريبية الممنوحة للنوافذ والبنوك الإسلامية في الجزائر

لقد قام المشرع الجزائري بمنح النوافذ الإسلامية في الجزائر وعموم الصيرفة الإسلامية، مجموعة من التسهيلات الضريبية المتمثلة في الحياد الضريبي وكذا الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لها من خلال مختلف القوانين الضريبية المتضمنة في قوانين المالية للجمهورية الجزائرية والهدف منها مساواة النوافذ الإسلامية مع البنوك التقليدية وتخفيض تكلفة بعض العمليات، لأن عمليات البنوك والنوافذ الإسلامية متعلقة على العموم ببيع وشراء أصول حقيقية وإعادة بيعها أو تأجيرها ونقل ملكيتها، وتشجيع الصيرفة الإسلامية على التوسع.

أولا: إعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي:

تنص المادة 80 مكرر 1: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي فوائض القيمة على التنازل عن:

ملك عقاري مرتبط بتركة، من أجل تصفية ميراث شائع موجود؛-

ملك عقاري في إطار عقود تمويل المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك.[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية التكميلي 2021، العدد 44، الصادر بتاريخ 08 جوان 2021، المادة 03، ص5. قانون المالية 2022، العدد 100، الصادر بتاريخ30 ديسمبر 2021، المادة 26، ص11. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، المادة 80 مكرر 1 منه.

المادة 18 : تتمم أحكام المادة 55 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي:

"المادة 55 : تعد مداخيل من الديون والودائع والكفالات والفوائد والمبالغ المستحقة من الدخل والأرباح وكافة الحواصل الأخرى:

1 إلى 5..... دون تغيير.....)،

6 الودائع في حسابات الاستثمار المنجزة في إطار العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية،"

المادة 19: تحدث مادة 56 مكرر ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي:

"المادة 56 مكرر: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، أرباح الودائع في حسابات الاستثمار، المنجزة في إطار العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية". [1]

وهنا تم إعفاء كل من فوائض القيمة للتنازل عن العقارات في إطار الصيرفة الإسلامية من الضريبة على الدخل الإجمالي وحتى أرباح الودائع الإستثمارية، وهذا حين توزيع الأرباح على المودعين، أما أرباح الودائع الاستثمارية التي تعود للبنك فلم يفهم من النص أنها تعفى أم لا، وإن كان يحتمل النص إعفاءها إلا أن الضريبة على الدخل الإجمالي تخص الأفراد لا المؤسسات.

ثانيا: الإعفاء من الرسم على الإشهار العقاري:

المادة 83: تعدل وتتمم أحكام المادة 353-5 من قانون التسجيل: وتحرر كما يأتي:

"المادة 353-5: تعفى من رسم الإشهار العقاري:

من 1 إلى 5 دون تغيير

[1] قانون المالية 2022، مرجع سبق ذكره.

6) العقود المتعلقة باقتناء العقارات من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي يسيرها الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، في إطار إيجار عقاري أو عقد إجارة منتهية بالتمليك أو عقد التمويل بصيغة المرابحة أو أي قرض عقاري آخر موجه لتمويل الاستثمارات المنجزة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الفلاحي أو لممارسة مهنة حرة،

7 إلى 11 دون تغيير

12) الاقتناءات العقارية ذات الاستعمال السكني، المنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، لفائدة الزبائن في إطار عقد التمويل بصيغة المرابحة". [1]

وهذا يعني أن البنوك والنوافذ الإسلامية معفية بموجب هذا القانون من رسوم الشهر العقاري حين نقل الملكية، خاصة لما تكون النافذة مشتري لهذا العقار الموجه لتمويل الاستثمارات للاستعمال التجاري أو الصناعي أو فلاحي أو مهنة حرة، وحتى العقارات للاستعمال السكني، وهذا لتخفيض تكلفة الرسم العقاري في عملية البيع من النافذة للزبون، لكن لم ينص هذا النص القانوني على إعفاء زبون النافذة في عقد المرابحة حين تبيع النافذة للزبون حيث يلزم القانون المشتري على رسوم الشهر العقاري، هذا ما يحتمل النص إلا أن يفهم فهما آخر ويعتبر الزبون معفى أيضا من الرسم وهو ما لا نراه، ولو كنا نتمنى أن يعفى كذلك لتشجيع نقل العقارات في إطار الصيرفة الإسلامية.

ثالثا: الإعفاء من رسوم نقل الملكية ورسم التسجيل

كما أن المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021، تعفي النوافذ الإسلامية من رسوم نقل الملكية، إذ تعدل وتتمم أحكام المادة 258 ممن قانون التسجيل وتحرر كما يلي:

---

[1] قانون المالية 2022، مرجع سبق ذكره، ص11.

ثامنا-"تعفى من رسم نقل الملكية المنصوص عليه في المادة 252 من هذا القانون: ....

البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص كل العمليات المتعلقة بنقل ملكية العقارات ذات الاستعمال السكني المقتناة باسمها في إطار عمليات التمويل بصيغتي (المرابحة) (الإجارة المنتهية بالتمليك) من أجل اقتناء السكنات لفائدة الخواص".

إذ تشير المادة 252 إلى فرض رسم قدره 5% (2.5% على البائع و 2.5% على المشتري) من السعر أو قيمة العقار كرسم لنقل الملكية عند البيوع، وقد أعفيت البنوك والنوافذ الإسلامية من هذا الرسم وفقا لهذه المادة وفقا لقانون المالية 2006 (المادة 19 منه)[1]، إلا أن هذا القانون أضاف صيغتي التمويل بالمرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك.

كما يعفى وفق المادة 12 من نفس القانون وتعدل وتتم أحكام المادة 257 من قانون التسجيل: لتعفى البنوك والنوافذ الإسلامية مما ورد في المادة 256 من قانون التسجيل من حجز نسبة 20% من ثمن البيع.[2]

رابعا: إعفاء مداخيل غرامات التأخير من الضريبة على أرباح الشركات

-المادة 5 من قانون المالية التكميلي 2021 أضافت للمادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مادة 147 مكرر1 وتحرر كما يلي: لا تحسب في وعاء الضريبة (ويقصد بها الضريبة على أرباح الشركات) غرامات التأخير والمنتجات الأخرى التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، والمحصلة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في إطار العقود المتضمنة منتجات

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية 2006، العدد 85، 31 ديسمبر 2005، ص7.

[2] أنظر أيضا: سليمان ناصر، التسهيلات الضريبية الممنوحة للصيرفة الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023، ص 271.

الصيرفة الإسلامية، عندما توجه هذه المبالغ لإنفاقها على الأعمال الخيرية، حيث تتم هذه العملية تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية".[1]

كونها لا تستفيد منها، بل توجه للأعمال الخيرية تحت تصرف الهيئة الشرعية الوطنية، وليس حتى تحت تصرفها لكي لا تترك لها فرصة لتغطي بها مصاريف أخرى.

المادة 7 من قانون المالية التكميلي المتضمنة الرسم على رقم الأعمال تتم المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بإضافة في نهاية المادة ما يلي: "بالنسبة للعمليات المضمنة تسويق منتج الصيرفة الإسلامية في صيغة المرابحة يتشكل وعاء الرسم على النشاط المهني من هامش الربح المتفق عليه مسبقا في العقد".

وبهذا يفرض الرسم على النشاط المهني TAP على هامش الربح فقط وليس قيمة عقد المرابحة كله، مثل الضريبة على القيمة المضافة، وهذ لضمان الحياد الضريبي بينها وبين الصيرفة التقليدية الذي يفرض فيها الرسم على الفائدة فقط.

خامسا: إعفاء ودائع حسابات الاستثمار من الضريبة على أرباح الشركات:

المادة 7 من قانون المالية 2023 تتمم أحكام المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي:

المادة 138: "تعفى من الضريبة على أرباح الشركات:....

ثانيا: بصفة مؤقتة:

---

[1] قانون المالية التكميلي 2021، ص 6.

من 1 إلى 3 دون تغيير

4- أرباح الودائع غي حسابات الاستثمار، المنجزة في إطار العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، لمدة 5 سنوات ابتداءا من 01 جانفي 2023.[1]

وهي تعتبر من الامتيازات الضريبية التي منحت للبنوك والنوافذ الإسلامية لتشجيعها على الاستثمار وتنمية ودائعها في الخمس 5 سنوات القادمة، والهدف منه توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لكنه يبقى مؤقت حسب نص المادة، لكن بالإمكان أن تمدد مدة الامتياز الضريبي إذا رأى المشرع عدم كفايتها أو تنتهي في تلك المدة إذا حققت النوافذ أهدافها في التوسع وجذب ودائع وزبائن ونافست الصيرفة التقليدية.[2]

المبحث الثالث: الفصل المحاسبي في النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية ومتطلباته

وحسب النظام رقم 2020/02 السابق ذكره وبالخصوص في المادة 17 منه، يجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ "شباك الصيرفة الإسلامية" والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط "شباك الصيرفة الإسلامية".

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2023، العدد 89، 29 ديسمبر 2022، ص 6.

[2] لمزيد إطلاع، أنظر: سليمان ناصر، التسهيلات الضريبية الممنوحة للصيرفة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 267 282.

كما يجب أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.[1]

المطلب الأول: مفهوم الفصل المحاسبي في النوافذ الإسلامية وأهدافه

الشرط الأساسي لقيام وتأسيس النافذة الفصل المحاسبي وإلا كانت غير مستقلة، فما مفهوم الفصل المحاسبي وما أهدافه؟

الفرع الأول: مفهوم الفصل المحاسبي في النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية

يقصد بالفصل المحاسبي في البنوك ذات النوافذ الإسلامية: "تسجيل المصرف في سجله المحاسبي القيود المحاسبية للعمليات المتعلقة بالخدمات المالية الإسلامية الخاصة بالنافذة بشكل منفصل عن القيود المحاسبية لعملياته التقليدية بما يلائم طبيعة عمليات الخدمات المالية الإسلامية، والإفصاح عنها بشكل منفصل عن العمليات التقليدية".

وهو ما تطرق إليه المشرع الجزائري في المادة 17 من النظام 20-02

- يجب أن يكون "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.
- يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ "شباك الصيرفة الإسلامية" والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط "شبّاك الصيرفة الإسلامية".
- يجب أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

[1] النظام 20-02، مرجع سبق ذكره، المادة 17.

نستخلص من هذا ضوابط مهمة وتتمثل في:[1]

- أن يكون الشباك مستقلاً ماليا عن البنك. ويعني هذا إعداد بيانات مالية ختامية مخصصة للشباك، كما نص النظام. ويتوقع أن يكون هذا الاستقلال المالي مجسداَ في أمرين: الأول: تخصيص رأس مال للشباك على شكل هبة، أو قرض من البنك التقليدي لبدء النشاط. الثاني: استقلال البيانات المالية الختامية للشباك في ميزانية مستقلة،
- أن يكون الشباك مستقلاً محاسبيا عن البنك. ويقصد به هنا أن يكون للشباك دليل حسابات تفصيلي خاص، ومستقل عن دليل الحسابات الخاص بالبنك التقليدي. وسينجم عن هذا حسابات خاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية بدءا من القيود وانتهاء بحسابات الأستاذ العام .
- أن يكون الشباك مستقلاً على مستوى العمليات. وهذا ظاهر عندما نص على استقلالية حسابات الزبائن، فلا ينبغي خلط هذه الحسابات بحسابات الزبائن في البنك التقليدي. وهذا يعزز استقلالية مصادر الأموال سواء على مستوى رأس المال، أو حسابات الزبائن، ويستتبع هذا بالضرورة استقلالية نظام المعلومات IT الخاص بالشباك عن نظام المعلومات الخاص بالبنك، لأن الإجراءات الآلية للتوثيق لا تتطابق مع تلك المماثلة على مستوى العمليات التقليدية. وهذا يعني أن يكون تعامل البنك التقليدي مع الشباك كتعامله مع بنك مستقل؛

كما أن الباحث محمد العنزي اقترح إعادة صياغة تعريف الفصل المحاسبي المذكور سابقا بحيث تظهر أن العمليات المالية الإسلامية هي الأصل والغالب في عمليات البنك والعمليات التقليدية هي الأقل –وهذا الواقع في غالب بنوك النوافذ في التجربة السعودية المذكورة في الفصل الثاني من هذه الدراسة– مما يوحي بإمكانية التخلص من العمليات التقليدية مستقبلا، لتكون الفقرة: "يقصد بالفصل

---

[1] عبد الباري مشعل، متطلبات الحوكمة والالتزام الشرعي في نظام الصيرفة الإسلامية الجديد في الجزائر: قراءة وإضاءة– المقال الثالث، مقال منشور على صفحة الباحث في الفايسبوك، 02 أفريل 2020.

المحاسبي في البنوك ذات النوافذ الإسلامية تسجيل البنك في سجله المحاسبي القيود المحاسبية للعمليات التقليدية بشكل منفصل عن القيود المحاسبية لعمليات الخدمات المالية الإسلامية، ليتم الافصاح عن عملياته التقليدية بشكل منفصل عن عمليات الخدمات المالية الإسلامية".[1]

وهذا ما رأيناه في التجربة السعودية، فكل البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية تجاوزت فيها أصول الصيرفة الإسلامية 60% مقارنة بالأصول والتمويلات التقليدية، أما في الجزائر فتبقى النسبة متواضعة لأن التجربة في بدايتها، لذا يصلح التعريف الأول عليها.

الفرع الثاني: الهدف من الفصل المحاسبي في البنوك ذات النوافذ الإسلامية:

يهدف الفصل المحاسبي في البنوك ذات النوافذ الإسلامية إلى ما يأتي:

- حماية المعاملات المالية الإسلامية من تأثير المعاملات المحرمة على مشروعيتها، ورفع كفاءتها.
- بتحقيق الإفصاح المطلوب لأصحاب العلاقة بتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن توظيف مصادر الأموال الإسلامية في خدمات مالية إسلامية، وسامة إجراءات تنفيذها.
- اقترح الباحث معاذ السديس أن يضاف: "يجب أن يكون الفصل المحاسبي مقدمة لتحول البنك بشكل كامل إلى المصرفية الإسلامية، ويعتر تعامل البنك بالمعاملات التقليدية محرما حتى يتم التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية ".
- يرى د. أسيد كيلاني إضافة فقرة أخرى تكون بالنص الآتي: "لا يجوز الإيداع بصيغة استثمارية لدى نوافذ البنوك ذات النوافذ الإسلامية إذا لم تكن تحقق الفصل المحاسبي المطلوب".[2]

---

[1] نتائج وتوصيات الندوة الثالثة عشرة 13 للبنك الأهلي التجاري السعودي حول مستقبل العمل المصرفي الإسلامي المحور الثالث تحت عنوان " الفصل المحاسبي في المصارف ذات النوافذ الإسلامية"، الرياض، السعودية، 15و16 ديسمبر 2021، ص 559.

[2] نتائج وتوصيات الندوة الثالثة عشرة 13 للبنك الأهلي، مرجع سبق ذكره، ص 559.

إلا أن نظام بنك الجزائر هذا لم يفصل في كيفية الفصل المحاسبي، وترك للبنوك الجزائرية ذات النوافذ الإسلامية حرية اختيار الطريقة التي تحقق هذا الشرط دون مخالفة أحكام القوانين السارية المفعول.

لذا نقترح على بنك الجزائر:

- إصدار ضوابط ومعايير لتحقيق الفصل المحاسبي في البنوك ذات النوافذ الإسلامية، تلتزم بها البنوك الجزائرية وبالتالي يتم توحيد المعايير بين جميع النوافذ، لتسهل إجراءات الرقابة عليها، كما يرى د. أسيد كيلاني أن تكون العبارة بالنص الآتي: "على الجهات الإشرافية والرقابية على البنوك التي تسمح بإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية التأكد من تحقيق هذه النوافذ للفصل المحاسبي الذي تنضبط به الأحكام الشرعية لعملياتها، والحد الأدنى في ذلك أن تصدر ضوابط ومعايير معتمدة شرعا لتحقيق الفصل المحاسبي المطلوب وفق هذه التّوصيات، إذا لم تكن قد أصدرت ذلك".
- الاستفادة من تقنيات الذكاء الصناعي في تعزيز الحوكمة الشرعية بالفصل المحاسبي في البنوك ذات النوافذ الإسلامية.[1]

المطلب الثاني: متطلبات الفصل المحاسبي للنوافذ الإسلامية:

يجب على النافذة الإسلامية أن تتخذ وفقًا للمعايير المحاسبية المعمول بها الأساليب والمعالجات المحاسبية، بما يحقق المتطلبات التالية:

- تمييز العمليات والأموال المتعلقة بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية برموز خاصة

[1] نتائج وتوصيات الندوة الثالثة عشرة 13 للبنك الأهلي التجاري السعودي حول مستقبل العمل المصرفي الإسلامي المحور الثالث تحت عنوان " الفصل المحاسبي في المصارف ذات النوافذ الإسلامية"، الرياض، السعودية، 15و16 ديسمبر 2021، ص 562.

(Codes) عن الرموز الخاصة للعمليات المتعلقة بالخدمات ومنتجات الصيرفة التقليدية.

- تسجيل جميع مصادر الأموال التي يلتزم المصرف باستثمارها وفق الضوابط الشرعية، وتقييدها في حساب تجميعي باسم: "مصادر الأموال الإسلامية".
- تسجيل جميع الأصول المتعلقة بالخدمات المالية الإسلامية، في حساب تجميعي باسم: "أصول الأموال الإسلامية".
- تعيين المصرف في سجلاته المحاسبية "الأصول الإسلامية" التي استثمر فيها "مصادر الأموال الإسلامية"، بصيغة المضاربة، أو الوكالة بالاستثمار.
- تُحسم المصروفات المباشرة لاستثمار "مصادر الأموال الإسلامية"، من "الأصول الإسلامية" المستثمرة فيها.
- إذا اقتطع المصرف من أرباح: «مصادر الأموال الإسلامية» احتياطيات لتعويض الخسائر أو للمحافظة على التوزيعات النقدية أو لغير ذلك من الأغراض، فتقيد هذه الاحتياطيات في حسابات داخلية للمصرف مخصصة لهذا الغرض، ولا تُستثمر هذه الحسابات إلا في أصول إسلامية. وهو ما سنراه في كيفية توزيع الأرباح واستخراج الاحتياطات والمخصصات في البنوك العمومية الجزائرية ذات النوافذ الإسلامية
- يتحمل المصرف المصاريف العمومية، والإدارية، ومصاريف التسويق المتعلقة بأعماله.
- لا يجوز تحميل الأصول الإسلامية أي مصروفات أو خسائر أو احتياطيات أو مخصصات تتعلق بالخدمات المالية التقليدية. [1]

[1] نتائج الندوة الثالثة عشرة 13 للبنك الأهلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 560، 561.

المطلب الثالث: الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية في الجزائر ومتطلباته

يجب أن تخضع النافذة الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية إذا جاء في المادة 15 من النظام 2020/02 على أنه: " في إطار ممارسة العلميات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أنشاء هيئة رقابة شرعية، تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية".[1]

لكن لم يوضح لنا هذا النظام آلية عمل هيئة الرقابة الشرعية على مستوى الوكالات (الفروع)، والتي تتطلب في حقيقة الأمر وجود مدقق شرعي يقوم بمراقبة وفحص والاطلاع على جميع العقود والصيغ التمويلية والخدمات المصرفية التي يشرف عليها الموظفين بشكل دوري، لتفادي أي ثغرات في التدقيق مما يسفر على المسح الجيد لجميع المعاملات والخدمات المصرفية.[2]

ومن الأفضل أن يكون في كل وكالة أو شباك مدقق شرعي داخلي، إلا أنه في التطبيق العملي وفي ظل عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة كافية لكل وكالة، يكفي تعيين مدققين شرعية على مستوى قسم الصيرفة الإسلامية على المستوى المركزي (وهو الجهاز المسير لشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية على المستوى المركزي)، وفي مرحلة لاحقة يمكن تعيين مدققين شرعيين على مستوى المديريات الجهوية للاستغلال، إذ ربما تكون هناك مديريات جهوية للاستغلال إسلامية وهو ما نتطرق إليه في تقييم تجربة البنوك العمومية ذات النوافذ الإسلامية.

---

[1] النظام رقم: 20-02 مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] فؤاد بن حدو، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خلاصة الفصل:

لقد ركزنا في هذا الفصل على دراسة على متطلبات نشاط النوافذ الإسلامية، إذ تناولنا الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية من خلال معرفتنا لتطور التشريع المصرفي الجزائري حتى آخر قانون (القانون النقدي والمصرفي)، ثم قمنا بتحليل وضعية القطاع المصرفي الجزائري، لنصل إلى التعريف بالإطار الإداري لهذه النوافذ ومتطلبات ومختلف الهيئات الداعة لها، ثم تناولنا المبحث الثاني إجراءات ومراحل إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية والعمليات البنكية التي تمارسها، وفي المبحث الثالث وصلنا لتبيان ماهية الفصل المحاسبي ومتطلباته وكذا التدقيق الشرعي لهذه النوافذ.

توصلنا إلى انه لا بد من الالتزام بالمتطلبات التشريعية والإدارية ومتطلبات الفصل المحاسبي وإلا لن تمنح المطابقة على منتجاتها وكذا التراخيص لبداية نشاط هذه النوافذ، ولضمان التطبيق العملي الجيد الذي يحقق الثقة في هذه النوافذ.

الفصل الرابع:

تقييم واقع النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

في أي تجربة جديدة في العمل المصرفي أو أي نشاط آخر، لا بد أن نقيم هذا العمل لاكتشاف مدى وقوعنا في أخطاء في التطبيق قد تؤدي إلى انحرافات عن المسار المسطر والمخطط له، وبعد دخول تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر عامها الثالث لابد لها من تقييم لما تم إنجازه من مكتسبات، وتعداد الانحرافات في التطبيق والأخطاء والاعتراف بها، ووضع الخطط والآليات ووضع الوسائل الممكنة لتصحيح الاختلالات والعودة إلى المسار الصحيح، ومن ضمن هذه البنوك نجد البنوك العمومية الجزائرية التي تسيطر على أكثر من 87% من حجم السوق المصرفي الجزائري.

ومن هذا المنطلق سندرس من خلال هذ الفصل تقييم نشاط نافذة البنك الوطني الجزائري كبنك عمومي جزائري (دراسة حالة) ومقارنتها بالبنوك العمومية الأخرى ما أمكن ذلك وفي حدود توفر المعطيات والمعلومات، كون البنك الوطني الجزائري أول بنك طبق التجربة والبنك الوحيد الذي أتيحت لي الفرص بعمل تربص ميداني فيه، حيث سنتناول في المبحث الأول تشخيص واقع النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية العمومية ككل ثم البنك الوطني الجزائري وهذا انطلاقا من قاعدة (الانطلاق من العام إلى الخاص)، ثم في المبحث الثاني سنتناول منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكذا تحليل نشاطها، أما في الأخير سنحاول في المبحث الثالث الحديث عن حسابات العمليات المحاسبية وحساب الأرباح في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تشخيص واقع النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية الجزائرية والبنك الوطني الجزائري كدراسة حالة

بعد صدور النظام 20-02 المؤطر لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر قامت البنوك العمومية الجزائرية بفتح نوافذ الإسلامية بوكالاتها على المستوى الوطني، وقامت بمطابقة نوافذها ومنتجاها مع أحكام الشريعة الإسلامية لدى الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، كما يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يفتح نافذة إسلامية، بالإضافة إلى توسع شبكة نوافذه وتطبيقاتها، هذا ما جعلنا نختار هذه التجربة كدراسة حالة، ضف إلى ذلك قبولي في تربص ميداني في قسم الصيرفة الإسلامية للبنك والمؤطر لعمل النوافذ الإسلامية على المستوى المركزي.

المطلب الأول: تشخيص واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

لتحليل واقع نافذة البنك الوطني الجزائري لا بد أن نرى الوضع العام للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، لذا سنرى في هذا المطلب إحصائيات عن تطور وتوسع نشاط هذه النوافذ من خلال عددها، ومجموع تمويلاتها ومواردها ومعدل استخدامها لمواردها وتحليل ذلك.

الفرع الأول: إحصائيات عن عدد النوافذ والفروع الإسلامية للبنوك الجزائرية.

منذ 04 أوت 2020 تاريخ افتتاح أول نافذة إسلامية افتتحت كل البنوك العمومية نوافذ إسلامية على الأقل في واحدة من وكالاتها وهو ما نراه في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: عدد الفروع والنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية العمومية في عام 2022.

الرقم	إسم البنك	عدد الوكالات التقليدية للبنك	عدد النوافذ الإسلامية بوكالات البنك	عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	تاريخ بداية نشاط النوافذ الإسلامية	تاريخ جمع الإحصائيات
01	البنك الوطني الجزائري	222	65	10	2020/08/04	2023/01/10 قسم الصيرفة الإسلامية 2023/07/04 أنستاغرام بالنسبة لعدد الفروع الإسلامية
02	القرض الشعبي الجزائري	159	93	لا توجد معطيات	أكتوبر 2020	2023/01/18 تصريح سفيان مزاري رئيس قسم الصيرفة الإسلامية
03	بنك التنمية المحلية	161	22	لا توجد معطيات	جانفي 2022	
04	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	326	48	03	2021/05/04	معرض المالية 2022/12/17
05	البنك الوطني للتوفير والاحتياط	222	81	01	ديسمبر 2020	2022/12/29 أنستغرام الصفحة الرسمية للبنك
06	البنك الخارجي الجزائري	216	51	لا توجد معطيات	2021/12/30	معرض المالية 2022/12/17
المجموع		1306	360	14		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مصادر مختلفة.

نلاحظ من الجدول رقم 15 أن عدد النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية قد وصل إلى 360نافذة إسلامية و14 وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية، قد كانت هذه الإحصائيات حتى نهاية 2022 وبداية 2023 مثل إحصائيات القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 2023/01/18 و إحصائيات البنك الوطني الجزائري بتاريخ 2023/01/10 و2023/07/04 بالنسبة لعدد الفروع والوكالات المخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية، أما المجموع الكلي للشبابيك حسب إحصائيات الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية بلغ 334 شباك وهذا إلى غاية 2022/10/31.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن أول بنك افتتح نافذة إسلامية هو البنك الوطني الجزائري بتاريخ 04 أوت 2020 ويمتلك 65 نافذة إسلامية حتى تاريخ 10 جانفي 2023، وقام بافتتاح 10 وكالات مخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية حتى تاريخ 04 جويلية 2023 وهو رقم معتبر إذا ما قارناه بالبنوك العمومية الأخرى وحتى الخاصة.

كما نلاحظ أيضا أن القرض الشعبي الجزائري لديه أكبر عدد من النوافذ الإسلامية بمجموع 93 شباك أو نافذة إسلامية، يأتي بعده الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك بـ 81 نافذة إسلامية ووكالة واحدة مخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية، ثم البنك الخارجي الجزائري بـ 51 نافذة إسلامية، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب 48 نافذة و03 وكالات مخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية، وبنك التنمية المحلية أخيرا ب 22 نافذة.

نستطيع القول أن وصول عدد النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية إلى 360 نافذة رقم جيد إذا ما قارناه بانطلاقة التجربة في عام 2020 وبداية أول بنك في أوت 2020، يظهر أنه يتم افتتاح 120 نافذة كل سنة، كما تمثل النوافذ الإسلامية نسبة 27.56% من إجمالي عدد وكالات البنوك العمومية، وإذا ما أضفنا عدد الوكالات المخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية يصبح المجموع 374 هيكل يقدم نشاط الصيرفة الإسلامية وترتفع نسبة تمثيل هياكل الصيرفة الإسلامية مقارنة بمجموع الوكالات التقليدية لتصل نسبة 28.64% بزيادة 1.08%.

الفرع الثاني: نسبة تغطية النوافذ الإسلامية للسكان العاملين:

يمكننا حساب نسبة السكان العاملين إلى النوافذ الإسلامية، حيث سجلت **نافذة إسلامية واحدة لكل 34439 شخص في سن العمل**، ونحن نراها غير كافية لتغطية شريحة كبيرة من العمال النشطين، إذ لا يزال العمل مطلوبا لتوفير تغطية أكبر وأشمل.

السكان العاملون حوالي12398100 سنة 2021، والتي على أساسه تحسب النسبة. [1]

الفرع الثالث: إحصائيات النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية العمومية:

استطعنا الحصول على بعض المعطيات الإحصائية من الجمعية المهنية للبنوك الجزائري، وهي تخص نشاط النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية، تمثلت في عدد النوافذ والحسابات ومجموع الودائع والتمويلات بتاريخ 31 أكتوبر 2022 وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 16: إحصائيات نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية بتاريخ 2022/10/31.

عدد النوافذ الإسلامية	عدد الحسابات	مجموع الودائع (مليون دج)	تمويلات إسلامية (مليون دج)		
			للمؤسسات	للأفراد	
				عقاري	استهلاكي
334	81 202	61 612	557	3 523	1 199

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الجمعية المهنية للبنوك الجزائرية

من خلال الجدول رقم 16 نلاحظ أنه تم إحصاء 334 نافذة إسلامية للبنوك العمومية الجزائرية بتاريخ 2022/10/31، بينما كانت 294 نافذة بتاريخ 2022/08/31، وقد تم تسجيل 81202 حساب في هذه النوافذ بتاريخ 2022/10/31 بعدما كانت 66217 حساب بتاريخ 2022/08/31، فقد نمى عدد النوافذ المفتوحة بمعدل 13.61% ، وكذا عدد الحسابات بمعدل 22.63% في ظرف شهرين فقط، وهذا يعبر عن النمو المتسارع في هذه التجربة.

كما نلاحظ أن مجموع الودائع التي جمعتها النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية الستة بلغت 61مليار و612 مليون دج بتاريخ 31 أكتوبر 2022، بعدما كانت 49 مليار دج بتاريخ 31 أوت 2022، مسجلة معدل نمو قدره 25.74% في ظرف شهرين فقط وهذا دليل أيضا على نمو عالي في تجميع

[1] تم استخراج عدد السكان العاملين لسنة2021 من إحصائيات التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر 2021، ص50، والتي على أساسها احتسبنا نسبة تغطية النوافذ الإسلامية.

الودائع وهو ما يبشر في تواصل الحصول على نتائج إيجابية في مجال تجميع الموارد، لكن هذا المبلغ يعتبر ضئيل إذا ما قورن بالكتلة النقدية الموجودة في النظام المصرفي التقليدي وحتى تلك الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي.

ويرجع ذلك إلى نقص جودة إدارة نظم الدفع، ووجود صيرفة إلكترونية بخدمات متدنية، ضف إلى ذلك ثلاث عوامل أساسية تتمثل في التهرب الضريبي واتساع الاقتصاد غير الرسمي، ثانيا نقص ثقافة الصيرفة الإسلامية، نقص الكثافة البنكية وقربها من المواطن.[1]

كما نلاحظ أن مجموع التمويلات الإسلامية في النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية بلغت 5مليار و279 مليون دج بتاريخ 31 أكتوبر 2022، بعدما كانت في حدود 5 مليار دج بتاريخ 2022/08/31 بمعدل زيادة قدره 5.58%، ما يلاحظ هنا فبالرغم من نمو التمويلات بمعدل 5.58% في ظرف شهرين لكن أرى أنها ليست متناسبة مع الزيادة في حجم الودائع التي بلغت 25.74%، وهذا يقودنا إلى حساب معدل الإستخدام وهو نسبة ومقدار توظيف الودائع ويرجى منه تحقيق ربحية أكبر مع مراعاة جانب السيولة.

الفرع الرابع: حساب معدل الاستخدام للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية (معدل توظيف الموارد):

تعريف معدل الاستخدام Taux de remploie : وهو معدل توظيف الموارد في التمويلات الإسلامية والذي يساوي مجموع التمويلات على مجموع الموارد

معدل الاستخدام = (مجموع التمويلات/مجموع الموارد)*100

معدل الاستخدام = (61612/5279)*100= 8.57% بتاريخ 2022/10/31

[1] علي حدو، كيف تقيمون تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية؟، سؤال موجه للأستاذ عبر رسالة فايسبوك، 17 جانفي 2023.

معدل الاستخدام = (49000/5000)*100= 10.2% بتاريخ 2022/08/31

وبالتالي فإن معدل الاستخدام للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية يساوي 10.2% بتاريخ 31 أوت 2022 وقد انخفض هذا المعدل إلى 8.57% بتاريخ 31 أكتوبر 2022، وهي نسبة تعبر عن معدل توظيف أو استخدام الأموال المجمعة من طرف النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية العمومية، وهو في رأيي معدل ضعيف جدا يجعل من النوافذ الإسلامية تملك فائض سيولة كبير جدا، وتخسر بذلك الفرصة البديلة وهي ربحية تلك الأموال التي لم تستغل ولم توظف في تمويلات مدرة للأرباح.

كما وجدنا في لدراسة الميدانية في قسم الصيرفة الإسلامية خاصة على مستوى مديرية الاستغلال الإسلامي في دائرة الشؤون القانونية والتحصيل أنه تمت دراسة 1500 ملف تمويل من 01 جوان 2022 إلى غاية 03 جانفي 2023، تم رفض 10 ملفات فقط، وإذا ما قورن عدد الملفات المدروس على مستوى الدائرة في ظرف 07 أشهر وعلى مستوى 65 شباك و 10 وكالات مخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية نجد أنه يتم قبول 2.85 ملف في الشهر على مستوى كل نافذة إسلامية، وهو عدد ضئيل جدا في منح التمويلات.

وهو ما يطرح عدة تساؤلات خاصة في مجال حسابات المودعين الاستثمارية واحتمالية عدم تحقيق أرباح كافية لتساوي ما هو محقق في التمويلات التقليدية (وهو ما سنراه في حساب الأرباح وتوزيعها في البنك الوطني الجزائري) وبالتالي يترك مجال للتفضيل على أساس الربحية، فكما نعلم أن فئة مهمة من زبائن النوافذ الإسلامية غرضه الربح، ليس الربح فقط بل محاولة تعظيم أرباحه.

وهل يعتبر عدم توظيف هذه الأموال سوء تسيير وتهاون يفضي إلى أن النافذة تضمن رأس مال المودعين أم لا؟ كون النافذة الإسلامية تعمل هنا بصفتها مضارب في هذه الأموال، إذ يجب عليها العمل والسهر على تنمية هذه الأموال وتحقيق أرباح وإلا اتهمت بالتعدي والتقصير.

فهل النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية قصرت وتعدت إذ لم تحسن توظيف هذه الأموال؟ أم هو الخوف والتردد من التوسع في التمويلات الإسلامية لضعف هياكلها في إدارة وتسيير المخاطر الناتجة عن هذه التمويلات؟ أم أنها لم تتح لها الفرصة لتمويل قطاعات بها مخاطر ضعيفة؟

لعل أهم عامل ساهم في هذه الوضعية هو استراتيجية البنوك العمومية في إدارة المخاطر بطريقة دفاعية، مستعملة آليات ترتكز على تحقيق الأرباح وتفادي الخطر أو تحويله (توظيفات في صيغ فيها مخاطر متدنية) ولو على حساب الفرصة البديلة (بقاء جزء كبير من الودائع دون توظيف) وبالتالي بقاء الممارسات التقليدية في الصيرفة الإسلامية،[1] وإذا ما قارنا معدل استخدام البنك الوطني الجزائري مع البنك الخاص أبي سي الذي معدل استخدامه 84.4% كما سنرى في الفصل الخامس نفهم أكثر حيث أن البنوك الخاصة في الغالب تبحث عن كل فرصة بديلة وتمتاز بسرعة القرار وعدم تضييع صفقات جيدة، وتركز على جانب الجودة في منتجاتها واستقبالها وتعاملها مع الزبائن.

الشكل رقم 10: نسبة النوافذ الإسلامية إلى إجمالي الوكالات في البنوك العمومية الجزائرية لعام 2022



المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الخامس: تحليل نشاط نافذة بنك الجزائر الخارجي

افتتح بنك الجزائر الخارجي أول نافذة له بتاريخ 30 ديسمبر 2021، حسب المعطيات المتوفرة لهذا البنك سنحاول تحليل نشاط نافذته وفق مجموع ودائعه وعدد حساباته والتي تظهر في الجدول التالي:

[1] علي حدو، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، تسجيل صوتي عبر الفايسبوك، 17 جانفي 2023.

الجدول رقم 17: حجم نشاط النافذة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي 2023/03/25.

	2021/12/30	2022/03/31	2022/05/17	2022/08/12	2022/12/29	2023/03/25
حجم الودائع	انطلاق النافذة	0.6مليار دج	4.5 مليار دج	10 مليار دج	17 مليار دج	21 مليار دج
عدد النوافذ	01	16	18	29	50	60
عدد الزبائن	-				9200	12400

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات متعددة، موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الأنترنت، https://www.aps.dz/ar/economie/141542-21 ، تاريخ الاسترداد 2023/03/27.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 17 التوسع في استقطاب الودائع والمدخرات، ففي ظرف سنة واحدة تمكن البنك الخارجي الجزائري من تحصيل 17 مليار دج كموارد، وحقق بتاريخ 25 مارس 2023 مبلغ قدره 21 مليار دج بمعدل نمو وصل 23.53% في ظرف ثلاث أشهر، بينما تمكن من فتح 50 نافذة إسلامية في ظرف سنة فقط وهو رقم يبين توسع شبكة النوافذ على المستوى الوطني وانتشارها بسرعة، لتصل إلى 60 نافذة بتاريخ 2023/03/25، بمعدل نمو قدره 20%، في ظرف ثلاث أشهر فقط، بينما بلغ معدل نمو الحسابات المفتوحة في النافذة الإسلامية حدود 34.78% في نفس الفترة، دليل على التوسع في فتح الحسابات بشكل جيد إذا ما قورن مع منافسة البنوك العمومية والخاصة الأخرى.

المطلب الثاني: تشخيص واقع النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري

يعد البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يفتح نافذة إسلامية، وهذا بتاريخ الرابع من أوت 2020، وهو أول بنك تتم المصادقة والمطابقة على نافذته الإسلامية ومنتجاتها بتاريخ 30 جويلية 2020، من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية.

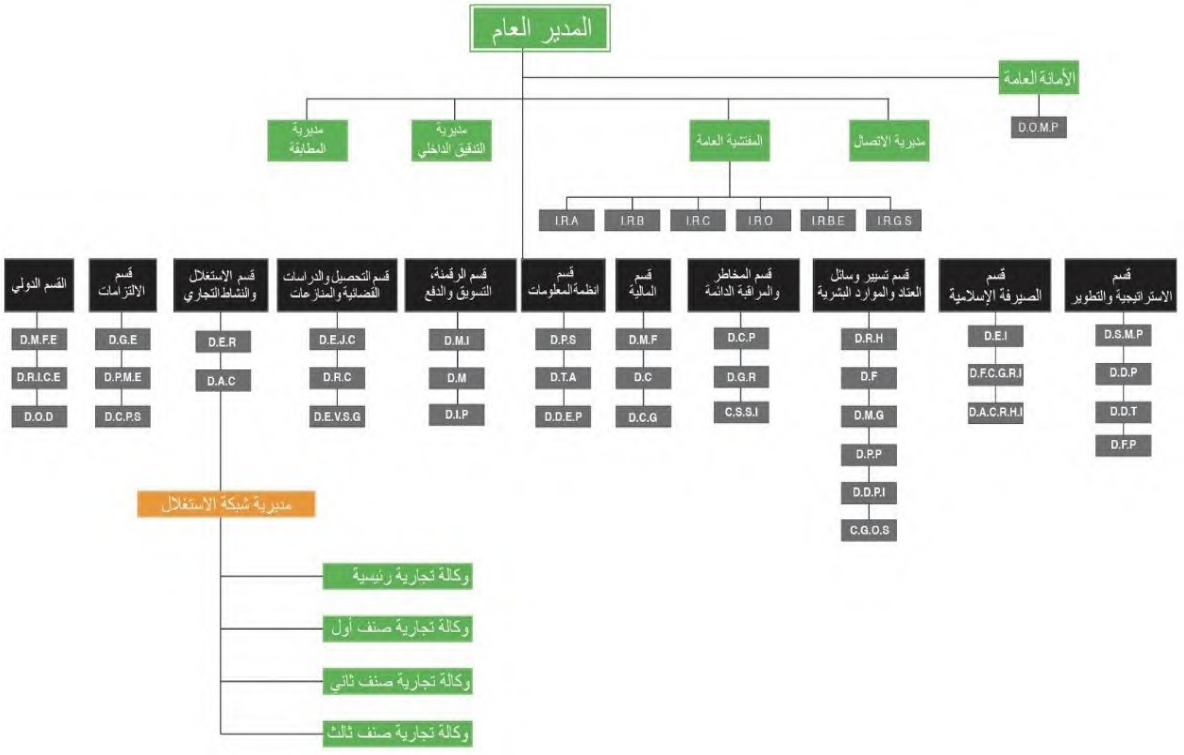
الفرع الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وقسم الصيرفة الإسلامية

سنقوم بالتعريف بالبنك الوطني ككل ثم القسم الذي يهم دراستنا هذه وهو قسم الصيرفة الإسلامية.

أولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري، تأسس في 13 يونيو 1966، يقوم بكل نشاطات مصرف الإيداع لا سيما أنّه يؤمن الخدمة المالية للتجمعات المهنية للمؤسسات. يعالج كل العمليات المصرفية، للصرف والقرض في إطار التّشريع وتنظيم المصارف.

الشكل رقم 11: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



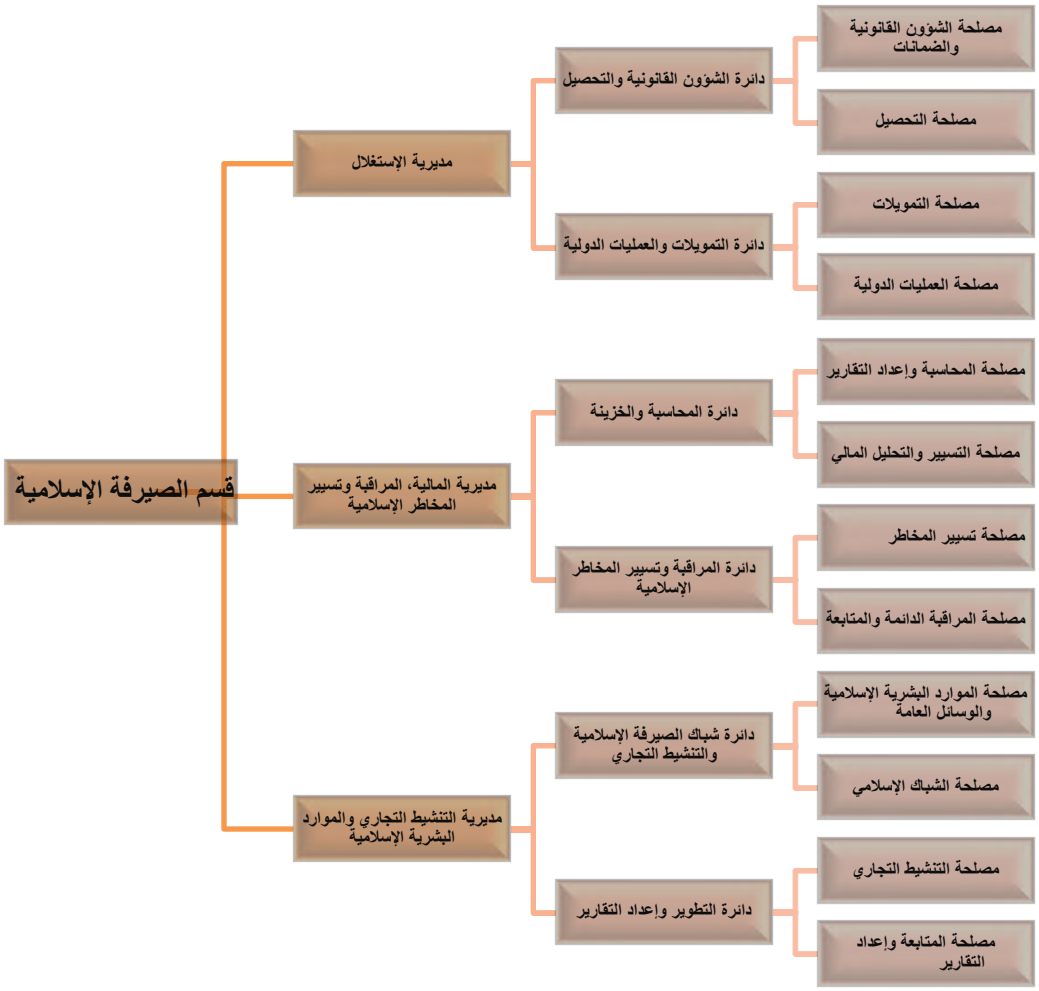
المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري على الأنترنت bna.dz

نلاحظ من خلال الشكل رقم 11 أن البنك الوطني الجزائري قد استحدث قسما جديدا في هيكله التنظيمي وهو قسم الصيرفة الإسلامية تابع للمدير العام، يحتوي على ثلاث مديريات سنبينها لاحقا.

ثانيا: قسم الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري:

يهدف هذا القسم إلى تسيير وإدارة شبابيك ووكالات (فروع) الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري من إعداد خطة اعتماد الصيرفة الإسلامية حتى فتح الشبابيك ومتابعة عملها وحسن سير نشاطها، إذ يشتمل القسم على ثلاث مديريات فرعية، لكل منها دور منوط بها، وهي مديرية التنشيط التجاري والموارد البشرية الإسلامية، مديرية المالية والمحاسبة، ومديرية الاستغلال، ممثلة في الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم 21: الهيكل التنظيمي لقسم الصيرفة الإسلامية للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري:



المصدر: بناءا على معطيات مقدمة من طرف قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري في إطار تربص قصير الأجل من 2022/11/29 إلى غاية 2023/01/03.

الفرع الثاني: عدد نوافذ (شبابيك) ووكالات الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري:

لقد تم فتح 65 شباك للصيرفة الإسلامية فعليا على مستوى شبكة البنك الوطني الجزائري في 56 ولاية عبر الجزائر، و 6 وكالات مستقلة مخصصة للصيرفة الإسلامية في نهاية سنة 2022 وهذا بتاريخ 10 جانفي 2023، كما أنه تم التخطيط لفتح 4 (أربع) وكالات أخرى ليصل مجموعها 10 وكالات قبل نهاية سنة 2022 كهدف للبنك الوطني الجزائري، فقد تم تحقيق رقم 10 وكالات في 04 جويلية 2023، إذ تعتبر سنة 2023 سنة لفتح وكالات مخصصة للصيرفة الإسلامية والتوسع على المستوى الوطني وربما الوصول إلى شباك للصيرفة الإسلامية في كل وكالة.

الفرع الثالث: أهداف البنك الوطني الجزائري من نوافذ الصيرفة الإسلامية:

- الهدف الأساسي والمحوري للبنك هو تلبية طلبات ورغبات الزبائن لأن الزبون هو محور العملية وهو الطالب والمطلوب في نفس الوقت، طالب للخدمة ومطلوب من البنك لبيعه تلك الخدمة أو ذاك المنتج.
- محاولة إقناع بعض الزبائن المحتملين لتوظيف أموالهم في البنك، معتمدين على العامل الشرعي لمنتجات البنك الإسلامية وكون المجتمع الجزائري مجتمع تواق لكل ما هو إسلامي وشرعي، ويحقق القبول والاجماع.
- ضمان العمل بالمال الحلال ومنح الثقة لدى الزبائن لادخار أموالهم لدى هذه البنوك من أجل تمويل المشاريع المختلفة وفق الشيخ كمال بوزيدي عضو الهيئة الشرعية للبنك الوطني الجزائري.[1]

[1] BNA ACTUS, COMITE CHARIA, REVUE EDITEE par LA DMC, N 08, JANVIER 2021, P43.

المطلب الثالث: معايير ومراحل إنشاء نافذة إسلامية بالبنك الوطني الجزائري

لتشخيص وضعية النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لا بد من معرفة المعايير التي على أساسها يتم فتح نافذة إسلامية بالبنك وماهي مراحل إنشائها على المستوى الميداني.

الفرع الأول: معايير فتح نافذة أو وفرع (وكالة) للصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري:

(على أي أساس يتم فتح نافذة (شباك) أو وكالة في منطقة ما؟)

تخصص ميزانية خاصة بالصيرفة الإسلامية على مستوى المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري،[1] وتوجه إلى المديريات الجهوية للاستغلال لاستعمالها في تمويل نشاط الصيرفة الإسلامية من فتح الشبابيك والوكالات المخصصة لهذا الغرض، كل مديرية على حسب احتياجاتها وفق خطة توسع الشبكة المعدة من طرف قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري، وهذه الخطة تعتمد على معايير نذكر منها:

- **فرص السوق:** توقع وجود سوق مربح بشريحة كبيرة من الزبائن الراغبين في التعامل بالصيرفة الإسلامية والطالبين لمنتجاتها، وقد تعد دراسة في هذا الصدد لتحديد مقدار حجم السوق.
- **المنافسة:** وجود منافس يملك حصة سوقية معتبرة وقد لا يملك منتجات تغطي رغبات شرائح من الزبائن يمكن للبنك الوطني الجزائري تغطيتها.
- التوازن الجهوي في توزيع الصيرفة الإسلامية: حسب مناطق الوطن، إذ لابد من التوزيع العادل والمربح في نفس الوقت للبنك الوطني الجزائري.

---

[1] مقابلة مع موظفي دائرة التنشيط التجاري، قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري.

- **الأرقام المسجلة في شبابيك الصيرفة الإسلامية:** كلما كانت الأرقام مبشرة وجيدة في منطقة ما قد تحتاج شبكة الصيرفة الإسلامية إلى توسع لتغطية الطلب المتزايد، إذ قد يلجأ البنك في مثل هذه الحالات إلى فتح وكالة مستقلة إسلامية.
- **وجود أشخاص مكونين في الصيرفة الإسلامية:** خاصة في الوكالة المراد فتح شباك فيها، وإذا لم يتحقق هذا الشرط لابد من تكوين موظف مؤهل كما يمكن توظيف مورد بشري مؤهل ومكون كما ذكرنا سابقا.
- **وجود مكان كافي في الوكالة أو الفرع يمكن أن يفتتح فيه النافذة.**

الفرع الثاني: مراحل إنشاء نافذة الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

تتم من خلال مرحلتين أساسيتين:

أولا: المرحلة الأولى: اختيار المكان المناسب (الوكالة أو الفرع التقليدي) الذي ستفتح فيه النافذة الإسلامية

- القرب من المواطن.
- وجود أشخاص مكونين في الصيرفة الإسلامية في الوكالة وإلا توظيف موظفين جدد مكونين.
- وجود مكان كافي في الوكالة أو الفرع يمكن أن يفتتح فيه الشباك.

ثانيا: المرحلة الثانية: إجراءات إدارية

- تعديل القانون الأساسي من طرف الجمعية العمومية للبنك الوطني الجزائري يسمح للبنك بالعمل بنظام الصيرفة الإسلامية.

- طلب الترخيص من الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية لفتح شباك الصيرفة الإسلامية وهذا يتم مرة واحدة ليتم فتح الشبابية في مختلف الوكالات والفروع التقليدية.
- طلب الترخيص من بنك الجزائر، وهذا كذلك يتم مرة واحدة على المستوى الكلي فقط
- تعيين هيئة للرقابة الشرعية: تم تعيين هيئة مكونة من ثلاث أعضاء الشيخ أبو عبد السلام رئيسا، وعضوين آخرين هما الدكتور سعيد بويزري والدكتور كمال بوزيدي،[1] وهذا الأخير صار هو الرئيس بعد وفاة الشيخ أبو عبد السلام رحمه الله.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين
- قيام الإدارة من التأكد من الفصل بين الموارد المالية المشروعة والموارد المالية غير المشروعة
- إجراءات وترتيبات إدارية وتوفير وسائل مادية وبشرية لغرض فتح الشباك
- توفير نظام معلومات خاص بالشباك لتسجيل مختلف العمليات المالية والمحاسبية لخصوصية الصيرفة الإسلامية واختلاف آلية عملها وتسجيلاتها المحاسبية عن تلك العمليات المالية التقليدية.
- إعلام المديريات الجهوية للاستغلال بنية الفتح لإعداد وعمل كافة الترتيبات وتوفير الوسائل المادية والبشرية لهذا الغرض.
- إعلام الوكالة أو الفرع التقليدي لعمل التحضيرات المناسبة.
- فتح الشباك وبداية النشاط.

حيث صرح الشيخ أبو عبد السلام رحمه الله رئيس الهيئة الشرعية أن "البنك الوطني الجزائري أخذ بعين الاعتبار كل المتطلبات في إطار النصوص والمواثيق المنظمة للصيرفة الإسلامية"، كما يصرح

[1] BNA ACTUS, COMITE CHARIA, op ; cit , P40.

الدكتور سعيد بويزري عضو الهيئة الشرعية أن "المنتجات المعروضة من قبل البنك الوطني الجزائري مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية".[1]

ثالثا: شكل النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري داخل الوكالة:

يتم توضيح شكل النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 12: توضيح لشكل النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

<table>
<tr><td></td><td>الوكالة أو الفرع التقليدي (البنك التقليدي)
(بمختلف شبابيكه التقليدية)</td></tr>
<tr><td>شباك الصيرفة الإسلامية
(مكلف بالزبائن)</td><td></td></tr>
</table>

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الشكل رقم 12 أن نافذة أو شباك الصيرفة الإسلامية داخل الوكالة المصرفية التقليدية يسيره مكلف بالزبائن وهو تحت سلطة إدارية لمدير الوكالة، وفي بعض البنوك هو تابع لإدارة التمويلات أو العمليات، أما السلطة العملية فهي لقسم الصيرفة الإسلامية حيث أن أي عملية يقوم بها المكلف بالزبائن للشباك أو النافذة الإسلامية لابد أن تخضع للموافقة من الهيئة الشرعية للبنك وقسم الصيرفة الإسلامية حيث لا سلطة عملية لمدير الوكالة في منح التمويل من عدمه، نرى أن شكل النافذة بهذه الصورة غير مكتمل ولا يلبي شروط عمل النافذة بصورة جيدة، لعدم توفر مكلفين بالدراسات للتمويل الإسلامي إذ تدرس الملفات على مستوى قسم الصيرفة الإسلامية على المستوى المركزي، كما انه لا يوجد في هذا الهيكل مدقق شرعي داخلي، لكن يمكن قبول مثل هذا الشكل او الهيكل إذا ما رأينا جانب حداثة التجربة وفي ظل عدم وجود ملفات وطلبات كثيرة تعالج، أما لو توسع

[1] BNA ACTUS, COMITE CHARIA, op. cit, p 40 , 41.

نشاط النافذة سيصبح هذا الهيكل غير كافي، إذ سنقترح في الفصل الخامس هيكل جديد نراه كاف في حال توسع نشاط النافذة.

الفرع الثالث: تأطير عمل النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

يتم تأطير عمل النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري من خلال دائرة الشباك الإسلامي والموارد البشرية الإسلامية في قسم الصيرفة الإسلامية على المستوى المركزي، ولها وظيفتين أساسيتين:

أولا: وظيفة متعلقة بالموارد البشرية والوسائل العامة:

والتي بدورها تقوم بـ:

- تأهيل وتكوين المورد البشري: من خلال إعداد قوائم بالموظفين المتاحين للخدمة على مستوى شباك الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالات البنك وفق شروط معينة منها المستوى الدراسي المطلوب والرغبة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وفقا لاحتياجات الشباك المراد فتحه وفي المنطقة المعنية بالفتح، وإرسال تلك القوائم إلى مديرية التكوين للبنك الوطني الجزائري وفق جدول زمني محدد ليكون المكلف بالشباك جاهزا لأداء مهامه يوم فتح الشباك بصورة جيدة، فقد تم تدريب حوالي 90 موظف مع مركز البحث والتدريب للمالية الاسلامية للحصول على شهادة المصرفي الاسلامي المعتمد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حالة عدم كفاية هذا الإجراء ينتقل إلى النقطة التالية.

- توظيف المورد البشري المطلوب لعمل شباك الصيرفة الإسلامية: وهذا في حالة نقص المورد البشري في الوكالة المراد فتح شباك فيها، وفي الغالب يكون التوظيف في حالة فرع أو وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية، ويتم إعداد الاحتياجات وإعلام المديريات الجهوية للاستغلال

لعمل إجراءات التوظيف من فتح المسابقة إلى إعلان النتائج، وقد يحتاج الموظف الجديد الناجح في مسابقة التوظيف إلى تكوين وهو ما تم ذكره في النقطة السابقة.

- الوسائل العامة: توفير كل الوسائل المادية واللوجيستية للنافذة الإسلامية.

ثانيا: وظيفة ثانية متعلقة بتأطير نوافذ (شبابيك) الصيرفة الإسلامية:

مهمتها متابعة فتح الشبابيك من البداية إلى النهاية أي من الفكرة إلى التجسيد، دورها توسيع شبكة الشبابيك ووكالات الصيرفة الإسلامية على المستوى الوطني، وكذا متابعة الشباك حتى بعد الفتح وتوفير جميع احتياجاته بتخصيص حيز مكاني مريح قد يكون مكتب خاص أو شباك بمحاذاة الشبابيك الكلاسيكية لكن بعلامة تميزه عنها، مثل كتابة عبارة شباك الصيرفة الإسلامية ووضع أشكال ولافتات ذات طابع إسلامي.

فتح نافذة أو شباك إسلامي غير مكلف للبنك مقارنة بفتح وكالة مستقلة مخصصة للصيرفة الإسلامية، ضف إلى ذلك كون الشباك الإسلامي يحتاج إلى ترخيص واحد أولي من الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية وبنك الجزائر، وللبنك الحرية بعد ذلك في فتح شباك إسلامي أين أراد ولكن هذا طبعا وفقا لمعايير محددة سنذكرها لاحقا، أما الوكالة المستقلة المخصصة للصيرفة الإسلامية فتحتاج لعدة تراخيص لبدأ نشاطها وبالتالي تتطلب جهدا أكبر ووقتا أطول وتكاليف أكثر، لكن في المقابل تعتبر هذه الأخيرة أكثر مصداقية شرعا وقبولا عند المتعاملين مع البنك لأنها تشبه إلى حد ما البنك الإسلامي إذ معاملات الفرع كلها إسلامية وهي في مبنى مستقل عن البنك الأم بينما الشباك الإسلامي يعمل وسط بيئة كلاسيكية ربوية.

يتم تمويل فتح الشباك أو الوكالة الإسلامية من طرف مديرية الاستغلال الجهوية بناءا على الميزانية المرصودة للصيرفة الإسلامية من طرف المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الجزئية هو: كيف تم تمويل رأسمال النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري؟

وجدنا الإجابة عن السؤال في التسجيل المحاسبي لرأسمال النافذة والذي سجل على أساس المضاربة لدى النافذة الإسلامية بحيث البنك هو رب المال، والنافذة الإسلامية هي العامل، وقد خصص مبلغ التمويل من احتياطات البنك الأم، (أنظر الملحق رقم 02)، ويجيز المعيار الشرعي رقم 06 للأيوفي قياسا على البند 1/4 و2/6 و1/7 منه تخصيص جزء من موارد البنك للنافذة في صيغة المضاربة الشرعية كما تجربة نافذة البنك الوطني الجزائري.

في الغالب لدى البنك الوطني الجزائري يتم فتح وكالات وفروع مستقلة جديدة للصيرفة الإسلامية وقد يتم تحويل وكالة (فرع) كلاسيكية إلى وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية لكن هذا التحويل هو تحويل مكان فقط، ومثال ذلك مبنى خاص بوكالة كلاسيكية يتم التنازل عنه لصالح الوكالة المخصصة للصيرفة الإسلامية.

إلا أن هناك طريقة أخرى لتحويل أحد الفروع أو الوكالات الكلاسيكية القائمة إلى فرع متخصص في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية مع إدخال التعديلات اللازمة لذلك، وهنا يلزم إشعار الزبائن بعملية التحويل، وتخييرهم بين التعامل مع الوكالة الإسلامية وفقا للأسلوب الجديد، أو التحول إلى فرع آخر.[1]

---

[1] عبد الرحمن السنوسي، النوافذ الإسلامية ومتطلباتها، منشور إلكتروني موجه للتكوين المصرفي في الصيرفة الإسلامية، 2022، ص 3.

ثالثا: وظيفة تتعلق بمتابعة التمويلات والعمليات الدولية:

وتتم على مستوى مديرية الاستغلال الإسلامي التابعة لقسم الصيرفة الإسلامية للبنك، والتي تحتوي على دائرتين:

1- دائرة التمويلات والعمليات الدولية: ودورها دراسة طلبات التمويل المتعلقة بسلطة القسم والسلطة المركزية، تقديم الإشعار بمنح التمويل من قسم الصيرفة الإسلامية للنافذة في الوكالات، السهر على احترام الإجراءات في التطبيق، ضمان متابعة التمويلات الممنوحة، دراسة ملفات التمويل بتقييم المخاطر المحيطة بالعملية ويقوم بها مكلف بالدراسات إسلامي.

2- دائرة الشؤون القانونية والتحصيل: بها مصلحة الشؤون القانونية والضمانات ودورها المصادقة على الضمانات في جميع ملفات التمويل التي ترسل من شبكة النوافذ الإسلامية البنك(وتقديم المصادقة المبدئية)، كما تدرس الملفات من كل النواحي القانونية ومراجع الاتفاقيات وما تم عمله على مستوى الوكالات المحلية، أما مصلحة التحصيل فدورها متابعة حسن سير عملية التحصيل ومتابعة غرامات التأخير.[1]

الفرع الرابع: مراحل إنشاء وكالة أو فرع مخصص للصيرفة الإسلامية:

أولا: تعريف الوكالة أو الفرع الإسلامي: هو فرع أو هيكل مستقل منفصل عن الوكالات التقليدية تكون كل عملياته إسلامية وهو تابع للبنك الوطني الجزائري الأم.

ثانيا: مراحل إنشاء الفرع المخصص حصرا للصيرفة الإسلامية

نجد أن إنشاء وكالة أو فرع مخصص للصيرفة الإسلامية مكْلف للبنك ويتطلب جهدا أكبر ووقتا

[1] قسم الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري.

أطول إذ يتطلب الإجراءات التالية:

- إعلام المديريات الجهوية للاستغلال بنية الفتح لإعداد وعمل كافة الترتيبات وتوفير الوسائل المادية والبشرية لهذا الغرض.
- فتح سجل تجاري للوكالة الإسلامية
- اختيار مكان الوكالة من خلال مبنى جاهز أو بناء مقر جدد يعد خصيصا لهذا الغرض.
- إجراءات وترتيبات إدارية وتوفير وسائل مادية وبشرية لغرض فتح الوكالة الإسلامية
- توفير نظام معلومات خاص بالوكالة الإسلامية لتسجيل مختلف العمليات المالية والمحاسبية لخصوصية الصيرفة الإسلامية واختلاف آلية عملها وتسجيلاتها المحاسبية عن تلك العمليات المالية التقليدية.
- طلب الحصول على رخصة الشرطة والحماية المدنية
- ربط الوكالة بوسائل الإتصال من طرف مصالح اتصالات الجزائر.
- ترخيص الكاميرات من الولاية.
- يعد ملف كامل ويوجه لبنك الجزائر لمنح الترخيص الحصول على الرخصة التسويقية
- فتح الوكالة وبداية النشاط.

ثالثا: وكالة حسين داي أول وكالة مخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية:

حيث أنه تم افتتاح وكالة حسين داي في بادئ الأمر كوكالة كلاسيكية عادية ليتم تحويلها إلى وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية بتاريخ 2021/09/15 وهذا في ظرف 15 يوما تم فيها غلق الحسابات الكلاسيكية وتحويل بعضهم إلى وكالة قريبة، كما قام بعض زبائن البنك في الوكالة بفتح حسابات جديدة للصيرفة الإسلامية وابداء رغبتهم الصريحة في عدم تغيير الوكالة والانتقال من الحسابات

الكلاسيكية إلى الإسلامية،[1] أما في جانب التمويلات فلم يتم تحويل نوع التمويل من الكلاسيكي إلى إسلامي فقد تم تحويل حسابات الزبائن إلى أقرب وكالة كلاسيكية لإكمال تصفية التمويل في آجاله وأقساطه، وبداية تقديم تمويلات إسلامية للزبائن من جديد بعد التحول التام للصيرفة الإسلامية، إذ تعتبر هذه التجربة عملية تحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية لكن بتحويل مقر أو حيز مكاني كانت تمارس فيه الصيرفة التقليدية إلى مكان تمارس فيه الصيرفة الإسلامية دون تحويل حسابات الزبائن في حد ذاتها أو تحويل نوع التمويل من قرض ربوي إلى صيغة تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وتحليل نشاطها

سنتطرق فيه لأهم منتجات النافذة في جانب التمويلات وصيغها وجانب الموارد.

المطلب الأول: منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري[2]

الفرع الأول: التمويلات:

سنتناول أنواع التمويلات والصيغ الإسلامية التي تقدمها نافذ البنك الوطني الجزائري في الجدول التالي:

---

[1] بناءا على معطيات مقدمة من طرف قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري في إطار تربص قصير الأجل من 2022/11/29 إلى غاية 2023/01/03.

[2] الموقع الالكتروني الرسمي للبنك الوطني الجزائري، تاريخ الإسترداد: 2022/12/03 الساعة 01و39د، https://www.bna.dz/financeislamique/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d9%81%d8%a9-/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9

الجدول رقم 18: منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائر (صيغ التمويل، التمويلات)

نوع المنتج التمويلي	تعريف المنتج	المستفيد	طريقة العمل	المزايا
المرابحة للسيارات	"المرابحة للسيارات" تسمح هذه الصيغة باقتناء سيارة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين.	لكل الأشخاص (الأفراد (المقيمين في الجزائر، التي تقل أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري.	الختار السيارة التي يرغب الزبون في شرائها، يشتريها البنك من الوكيل، يقوم البنك ببيعها لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا. سعر البيع موزع على فترة تتراوح من 1 إلى 5 سنوات، مع أقساط شهرية ثابتة.	**سقف التمويل** :الاستفادة من تمويل يصل إلى غاية 85 ٪ من سعر السيارة لمدة تتراوح بين 12 و 60 شهرا. **السعر** :استفيدوا من هامش ربح تنافسي. **السرعة** :تتم معالجة ملفاتكم خلال فترة لا تتجاوز 05 أيام
المرابحة العقارية	تتيح "المرابحة العقارية" للزبون امتلاك منزل. يقوم البنك بشراء العقار وإعادة بيعه للزبون بهامش "فائدة "معروف ومتفق عليه. ذكر مصطلح فائدة في الموقع الإلكتروني للبنك	لكل الأشخاص (الأفراد (من الجنسية الجزائرية، التي تقل أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري.	اختيار الزبون العقار الذي يرغب في الحصول عليه، يشتري البنك العقار من المرقي أو من عند أحد الأفراد. يقوم البنك ببيعه للزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقا. سعر البيع موزع على فترة تصل إلى 40 سنة، مع أقساط شهرية ثابتة	**السرعة** :معالجة طلبات الزبون خلال فترة لا تتجاوز 8 أيام. **السعر** :الاستفادة من هامش ربح تنافسي. **سقف التمويل** :الاستفادة من تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90 ٪ من قيمة العقار لمدة تصل إلى 40 سنة.

المرابحة لاقتناء تجهيزات (الأثاث والأجهزة المنزلية ومعدات الكمبيوتر...)	تتيح "المرابحة لاقتناء تجهيزات" الحصول على المعدات أو الأجهزة المنزلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يقوم البنك بشراء السلعة من الممون المحلي وإعادة بيعها لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا.	لكل الأشخاص (الأفراد (المقيمين في الجزائر، التي تقل أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري.	اختيار الزبون التجهيزات التي يرغب في شرائها، يقوم البنك بشرائها من الممون، يقوم البنك ببيعها لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا، سعر البيع موزع على فترة تتراوح من 12 إلى 36 شهرا، مع أقساط شهرية ثابتة	**سقف التمويل :الاستفادة من تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90 ٪ من سعر التجهيزات، لمدة تتراوح بين اثني عشر (12) وستة وثلاثين (36) شهرا.** **السعر :يستفيد الزبون من هامش ربح تنافسي.** **السرعة :تتم معالجة الملفات خلال فترة لا تتجاوز 05 أيام.**
الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	تمويل "الإجارة" هو عبارة عن عقد إيجار مع خيار الشراء (إجارة منتهية بالتمليك)، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، المتمثلة في التجهيزات، المركبات، دائم وغير قابل للتلف خلال فترة محددة. يشتري البنك التجهيزات التي تختارها من الموردين المحليين ويؤجرها لك، في نهاية هذا العقد، تمارس خيار الشراء وتصبح مالك التجهيزات. مدة الايجار فترة السداد ومبلغ الايجار تحدد عند ابرام العقد			
قرض السبيل (قرض حسن)	قرض حسن	للحجاج		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري

الفرع الثاني: الموارد والحسابات (الودائع)

سنتناول أنواع الحسابات البنكية الاسلامية التي تم تسويقها من طرف البنك الوطني الجزائري في ما يلي:

الجدول رقم 19: موارد وحسابات نافذة البنك الوطني الجزائري

نوع الحساب	تعريف الحساب	المستفيد	طريقة العمل
حساب التوفير الإسلامي	يحتوي أموال أوكلها الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، يكون بأرباح أو بغير أرباح	يفتح للأشخاص (الأفراد) من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين	يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر. تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا.
حساب التوفير الإسلامي "للشباب"	نفسه حساب التوفير الإسلامي إلا أنه موجه للشباب		
حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR	حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر و الأرباح. يسمح لكم حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR باستثمار أموالكم المودعة للبنك في مشاريع تمويلية. يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقا لمفتاح توزيع تم إبرامه والاتفاق عليه مسبقا.	يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINRلصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني،والأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة.	تحولون أموالكم إلى CIINR يمكنكم اختيار مدة الايداع بين 06 و 60 شهرا قابلة للتجديد، وتزداد أرباحكم وفقا لفترة الايداع. في نهاية المدة ، تستردون أرباحكم وتجددون ، إذا كنتم ترغبون.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري bna.dz

قام البنك الوطني الجزائري بتسويق الحسابات الإسلامية التالية التي ترمي الى استقطاب عدد أكبر من الودائع سوآءا ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل:

أولا: حسابات الودائع تحت الطلب: حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في

بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليه مسبقا.[1]

1- الحساب الجاري: في إطار مرسوم بنك الجزائر رقم 20-02 المنظم والمحدد لشروط ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، تم انشاء حساب يدعى الحساب الجاري. لصالح الأشخاص الطبعيين أو الاعتباريين الذين لهم صفة تاجر، وهو حساب ودائع تحت الطاب، حيث يهدف هدا الحساب الى جمع الأموال من المودعين وهذا يسمح للبنك لاستثمارها في عدة أنشطة مطابقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لفترة غير محددة، ولا يترتب على هذا الحساب أي مصاريف خلافا على ما هو مطبق في الحسابات التقليدية. وتم ادراج الحساب الجاري في الحساب رقم 312، الدي بدوره يتفرع الى 3 فروع :

- 220030: الحساب الجاري للأشخاص الطبيعيين اللدين يحملون صفة التاجر.
- 220031: الحساب الجاري للأشخاص المعنويين.
- 220034: الحساب الجاري للمؤسسات المالية الوطنية.

2- حسابات الشيكات: هو حساب الودائع تحت الطلب، يفتح لصالح الأشخاص الطبعيين لاحتياجاتهم الشخصية أو المهنية، و كذلك لصالح أولئك الدين يمارسون نشاطا مهنيا و لصالح الأشخاص الاعتباريين الدين يمارسون نشاطات غير مربحة (مؤسسات مدنية- جمعيات-.....).

وتم ادراج الحساب الجاري في الحساب رقم231، والذي بدوره يتفرع الى ما يلي:

*220132: موجه للأفراد

[1] المادة 11، النظام 20-02، مرجع سبق ذكره، ص 34.

*220133: موجه للمهنيين

*220134: موجه للأشخاص الاعتباريين الدين يمارسون نشاطات غير مربحة

*220135: موجه للموظفين في الصيرفة الاسامية في البنك الوطني الجزائري.

*220136: موجه للموظفين في الصيرفة الكلاسيكية في البنك الوطني الجزائري.

*220144: موجه للزبائن الدين يستفيدون من تمويلات إسلامية لكن مرتباتهم تصرف في بنوك محلية أخرى.

*220146: موجه للزبائن الدين يستفيدون من تمويلات إسلامية لكن مرتباتهم تصرف عبر البريد.

*220149: موجه للزبائن الدين يستفيدون من تمويلات إسلامية ضمن اتفاقيات مبرمة بين البنك والمؤسسات المستخدمة لهم.[1]

ثانيا: حساب التوفير الإسلامي: توظيفات لأجل، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودِع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح[2].

*222132: حساب توفير موجه الأشخاص البالغين

*222133: حساب توفير موجه لغير البالغين (القصر)

---

[1] معطيات مقدمة من طرف قسم الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري، مصلحة المحاسبة.

[2] المادة 12، النظام 20-02 مرجع سبق ذكره، ص 34.

المطلب الثاني: تحليل وتشخيص نشاط النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

سنقوم بتحليل وتشخيص نشاط النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري من جانبي التمويلات والموارد وكذا معدل استخدام تلك الموارد وتوظيفها في تمويلات.

الفرع الأول: حجم التمويلات والموارد الإسلامية في نافذة البنك الوطني الجزائري

نافذة البنك الوطني الجزائري تسجل موارد إسلامية تبلغ 21.5 مليار دج، مقابل 4 مليار دج من الاستخدامات،[1] وهذا يظهر حجم الموارد الكبير المسجل مقارنة بالتمويلات، وهذا دليل على توسع النوافذ وقدرتها على جمع الموارد، كما نجد أن مجموع موارد النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري تمثل نسبة 34.90% من مجموع موارد كل البنوك العمومية الجزائرية، وهي نسبة أكثر من ثلث مجموع الموارد ككل، نستطيع القول أن البنك الوطني الجزائري يهيمن على سوق الصيرفة الإسلامية بالنسبة للبنوك العمومية الستة بدون حساب بنك السكن.

أولا: حساب معدل الاستخدام (نسبة توظيف الموارد)

معدل الاستخدام = (مجموع التمويلات / مجموع الموارد)*100= (21.5/4)*100= 18.6%

معدل الاستخدام (نسبة توظيف الموارد) لدى نافذة البنك الوطني الجزائري بلغت 18.6% وهي نسبة منخفضة نوعا ما وهي تعبر عن وجود فائض سيولة خامل لم يوظف وهو يؤثر على ربحية

---

[1] الصفحة الرسمية للبنك الوطني الجزائري على فايسبوك، منشور بتاريخ 19 جانفي 2023، https://m.facebook.com/bnalgerie/posts/3377066342613087/ ، تاريخ الاسترداد: 2023/03/22.

البنك، إذ لابد للبنك أن يعجل في تفعيل سياسات وإجراءات كفيلة بزيادة نسبة التوظيف، لكن تبقى هذه النسبة أعلى من المتوسط والتي بلغت 8.57% لجميع نوافذ البنوك العمومية.

ثانيا: تحليل نشاط نافذة البنك الوطني الجزائري من خلال صيغ التمويل:

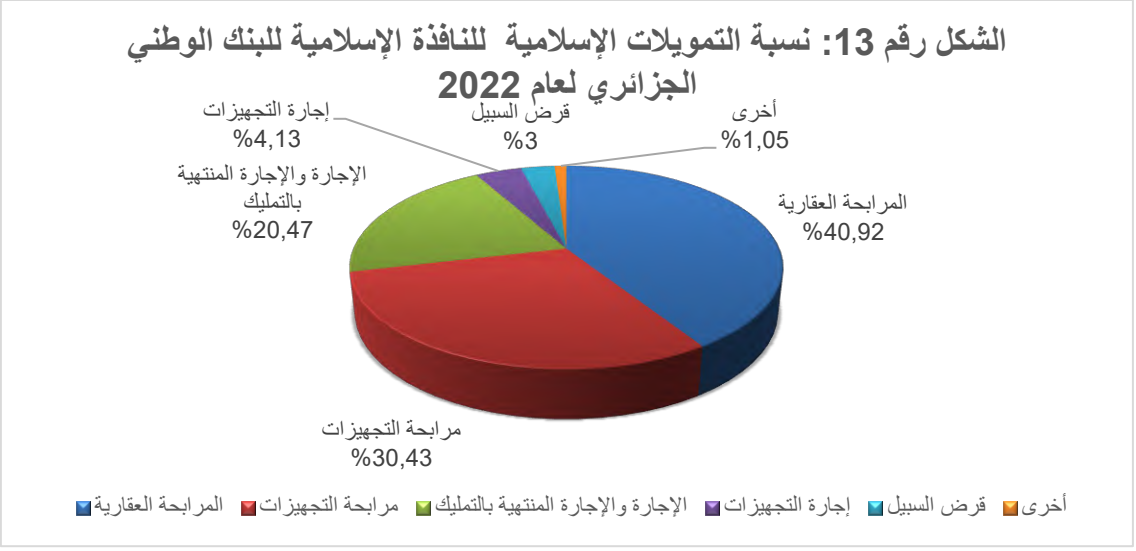
اعتمدت نافذة البنك الوطني الجزائري كما ذكرنا سابقا على صيغتي المرابحة والإجارة والقرض الحسن وهو ما يظهر في مبالغها ونسبها في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: نسبة التمويلات الإسلامية للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022:

الرقم	التعيين نوع الصيغة التمويلية	المبالغ	النسبة
01	المرابحة العقارية	1636.8	%40.92
02	مرابحة التجهيزات	1217.2	%30.43
03	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	818.8	%20.47
04	إجارة التجهيزات	165.2	%4.13
05	قرض السبيل	120 مليون دج	%3
06	أخرى	42	%1.05
	المجموع	4000	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري بتاريخ 2022/12/06. **الوحدة: مليون دج**

الشكل رقم 13: نسبة التمويلات الإسلامية للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 20.

يظهر لنا من خلال الجدول رقم 20 والشكل رقم 13 سيطرة صيغ المداينات بشكل عام (مرابحة، إجارة)، حيث جاء في المرتبة الأولى المرابحة العقارية بنسبة 40.92%، ويعود ذلك لسعر العقار المرتفع في الجزائر، حتى ولو كان عدد الملفات المعالجة والممولة قليل مقارنة بالصيغ الأخرى إلا أن المرابحة العقارية في مجموعها تكون أكبر، وقد بلغ مبلغ تمويلها مليار و636مليون و800ألف دج، لتليها في الترتيب مرابحة التجهيزات بنسبة 30.43% بمبلغ قدره مليار و 217 مليون و200 ألف دج وتمتاز بكثرة زبائنها، والمرتبة الثالثة تأتي الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 20.47%، تليها إجارة التجهيزات 4.13%، لتمثل نسبة صيغ المداينات 95.95% وهي نسب مرتفعة جدا لانخفاض المخاطرة فيها وضمان أرباحها، فالخطر فيها يتمثل مخاطر عدم السداد، وهو مؤشر غير جيد لمسار الصيرفة الإسلامية وهو المسار الذي أسست من أجله الصيرفة الإسلامية من خلال العمل بالمشاركات والمضاربات، ويأتي قرض السبيل بنسبة 3% وهو رقم مهم يبين النهج الاجتماعي لنافذة البنك الوطني الجزائري الإسلامية.

ثالثا: تحليل نشاط نافذة البنك الوطني الجزائري من خلال الموارد

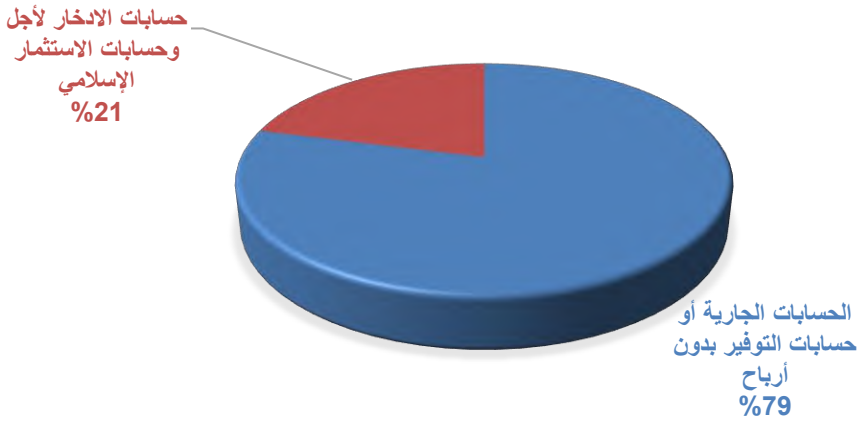
اعتمدت نافذة البنك الوطني الجزائري كما ذكرنا سابقا في جانب الموارد على نوعين من الحسابات، الودائع للطلب (الجارية) والودائع الاستثمارية (لأجل)، إذ تظهر مبالغها ونسبها في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: نسبة الموارد(الحسابات) للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022
الوحدة: مليون دج

الرقم	نوع المورد المالي أو الحساب	المبالغ	النسبة
01	الحسابات الجارية أو حسابات التوفير بدون أرباح	16985	%79
02	حسابات الادخار لأجل وحسابات الاستثمار الإسلامي	4515	%21
	المجموع	21500	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري بتاريخ 2022/12/06

الشكل رقم 14: نسبة الموارد المالية (الحسابات) للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء الجدول رقم 21

نلاحظ من الجدول رقم 21 والشكل رقم 14 هيمنة الحسابات الجارية أو حسابات التوفير بدون أرباح على مجموع الموارد بنسبة 79% بمبلغ قدره 16 مليار و985 مليون دج، تليه حسابات الإدخار لأجل وحسابات الاستثمار الإسلامي بنسبة 21% بمبلغ قدره 4 مليار و 515 مليون دج، وهذا يدل على حجم الموارد الكبير الذي جمعته النافذة في ظرف أقل من 3 سنوت (26 شهر)، أما عن هيمنة الحسابات الجارية فهو في صالح النافذة الإسلامية لأنها قد تستثمره في استخدامات مدرة لأرباح ولكنها لن تسدد عليه أرباح للمودعين في مقابل ذلك تنخفض مع الأرباح الموزعة بانخفاض الودائع المودعة في حسابات الاستثمار.

المطلب الثالث: عمليات المتابعة والتطوير والتقييم للنافذة الإسلامية داخل البنك الوطني الجزائري

حرصا من البنك الوطني الجزائري على متابعة وتقييم عمل نوافذه الإسلامية، سخر دائرة للتطوير وإعداد التقارير والتنشيط التجاري في قسم الصيرفة الإسلامية لها وظيفتين أساسيتين:

الفرع الأول: وظيفة متعلقة بالتطوير وإعداد التقارير:

ولها عدة مهام نذكر منها:

أولا: المرحلة الأولى: مرحلة التطوير:

- تصميم وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية: يتم على مستوى هذه الدائرة تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية وفقا لنظام بنك الجزائر 2020/02 ووفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمرجعة للهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، يتم إعداد بطاقة وصفية للمنتوج وإعداد مبدئي لدليل الإجراءات يوضح الخطوات العملية لسير المنتج من البداية إلى النهاية، يوجه النموذج الأولي إلى قسم المحاسبة والمالية، حيث يتم عقد اجتماعات بين مديريات قسم الصيرفة الإسلامية، فتقوم كل مديرية بدراسة وعمل الجزء المنوط بها (مديرية المخاطر والمالية ومديرية الاستغلال)، حيث يتابع من جميع النواحي وتراعى القدرة الشرائية للزبائن ورغباتهم وحى هامش الربح الذي سيأخذه البنك، بحيث يحقق البنك ربحا ويكون سعر المنتج في متناول شريحة مهمة من زبائن البنك، يوجه في مرحلة أخرى إلى الهيئة الشرعية للبنك لدراسة المنتج دراسة شرعية ممحصة إذ تضع ملاحظاتها وتحفظاتها، لترفع تلك التحفظات فيما بعد ليكون المنتج جاهزا مبدئيا ويوجه الملف إلى الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية لمنح الترخيص، في حالة وجود تحفظات من الهيئة يتم رفع التحفظات على مستوى قسم الصيرفة الإسلامية وإعادة إرساله من جديد لمنح الترخيص، في حالة الموافقة تبقى مرحلة أخيرة هي ترخيص بنك الجزائر، إذا منح الترخيص مباشرة أو بعد رفع التحفظات يصير المنتج جاهزا ونهائيا للتسويق عبر شبابيك الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري.

معايير إعداد منتج:

- المعيار الأساسي لأي منتج يصدره البنك الوطني الجزائري هو النظام 2020/02 ولا يخرج عن الصيغ المتاحة فيه، إلا أن هناك مرونة لدى البنك في تطوير تلك المنتجات وحتى الهيئات المكلفة بالرقابة ومنح التراخيص لديها مرونة وقابلية لقبول منتج غير تلك التي يحتويها النظام 2020/02.
- مراعاة طلبات ورغبات زبائن الشباك الإسلامي، حيث تتم دراسة تلك الحاجات من طرف قسم الصيرفة الإسلامية ويتم إعداد مقترح لتطوير منتج جديد أو تعديل منتج قائم
- إصلاح عيوب في الإجراءات والتي ظهرت بعد التطبيق العملي
- إصلاح أو تعديل في الإجراءات التطبيقية ليتماشى مع قوانين جديدة صادرة حديثا.
- تغيير أو تعديل حسب احتياجات الزبائن مثال ذلك إلغاء هامش الجدية في المرابحة للتجهيزات، تمويل للزبائن يصل إلى 100% بعدما كان 90%، الأجر الأدنى المطلوب تم تعديله من 40.000دج إلى 20.000دج.

ثانيا: المرحلة الثانية: مرحلة إطلاق المنتج:

- تقوم مصلحة التطوير والتنشيط التجاري بتلخيص دليل الإجراءات أو المنشور المتعلق بكل صيغة تمويل لتبسيط الإجراءات وإرساله إلى كافة المكلفين بالزبائن على مستوى شبابيك الصيرفة الإسلامية.
- إطلاق المنتج على مستوى موقع البنك الرسمي على الأنترنت وكذا مواقع التواصل الاجتماعي فايسبوك أنستاغرام لإعلام الجمهور عبر تلك الوسائط بهذا المنتج أو باقة المنتجات المتوفرة.
- توجيه المكلفين بالزبائن لعمل زيارات ميدانية للمؤسسات للترويج للمنتج الجديد.

- الحضور في مختلف المعارض والتي قد تكون فرصة لعمل لقاءات مباشرة مع المؤسسات والشركات وربما مع عدد كبير منها ومن مناطق مختلفة من الجزائر، ومحاولة إعلام كامل المؤسسات المعنية والمستهدفة وحتى عقد اتفاقات مبدئية معها وترغيبها في التعامل مع شباك الصيرفة الإسلامية والاستفادة من مختلف العروض المقدمة.
- عمل حملات ترويجية داخل المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي من جامعات ومدارس عليا وطنية وكذا تنظيم أيام إعلامية وندوات تعرض فيها باقة المنتجات والعروض ومحاولة إبراز منافعها على الزبائن من أفراد ومهنيين ومؤسسات.

ثالثا: المرحلة الثالثة: مرحلة تقييم ومتابعة عمل نافذة (شباك) الصيرفة الإسلامية بمختلف منتجاتها

- يتم عمل اجتماعات دورية مع المكلفين بالزبائن ومع الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية وحتى مع مدراء الوكالات التي بها شباك إسلامي وكذا مع المديريات الجهوية للاستغلال، لتقييم عمل تلك الوحدات ودراسة المشاكل في التطبيق العملي ومعرفة الخلل ومحاولة إصلاحه.
- يتم عمل اجتماعات دورية لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية على مستوى الشباك الإسلامي أو الوكالات والحرص على الفهم الجيد لمحتوى المنشورات المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية وحسن سيرها وتطبيقها.
- يقوم المكلف بالزبائن بعملية حجز البيانات المتعلقة بملف كل زبون طالب للتمويل أو فتح حساب في نظام المعلومات (دالتا Delta نظام المعلومات المستعمل من طرف البنك الوطني الجزائري)، حيث إذا وجد المكلف بالزبائن أي صعوبة أو نقص أو عدم فهم هو على

اتصال مباشر مع مصلحة التطوير والتنشيط التجاري وكذا مختلف المصالح بقسم الصيرفة الإسلامية إذ يتم توجيهه وتوضيح كل ما أشكل عليه.

- المكلف بالدراسات على مستوى الوكالة التي بها شباك إسلامي هو من يقوم بدراسة الملف ويتم اتخاذ منح قرار التمويل من طرف لجنة على مستوى الوكالة مكونة من مدير الوكالة التقليدية والمكلف بالدراسات تقليدي والمكلف بالزبائن إسلامي في حدود السلطة الممنوحة له في هذا الصدد، حيث توجد ثلاث سلطات فيما يخص القدرة على منح التمويل:

السلطة الأولى: سلطة الوكالة: (حسب حجم التمويل، انظر الجدول رقم 32، تتكون من لجنة داخل الوكالة كما ذكرنا سابقا)

السلطة الثانية: سلطة قسم الصيرفة الإسلامية، تتم دراسة الملفات على مستوى قسم الصيرفة الإسلامية بمديرياته الثلاث، كل مديرية تقيم جدوى الملف وإبداء رأيها في منح التمويل من عدمه، ليتخذ القرار في الأخير من طرف لجنة على هذا المستوى، لتبلغ الوكالة فيما بعد بالقرار.

السلطة الثالثة: السلطة المركزية، المديرية العامة

إذ أنه كلما كان حجم التمويل أكبر وفيه مخاطر أكبر كلما كانت دراسة الملف وطلب الزبون لسلطة أعلى.

الجدول رقم 22: حدود الصلاحيات على مستوى شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري

تفويض الصلاحيات (السلطات)		سقف الصلاحيات لتمويلات الإستغلال		سقف الصلاحيات لتمويلات الإستثمار	سقف الصلاحيات للتمويل العقاري
		التمويل بالصندوق	التمويلات المشتركة (استغلال)		
السلطة 1	اللجنة المركزية للتمويل الإسلامي				
	تمويل القطاع العمومي	بدون حد	بدون حد	بدون حد	أكبر من 50مليون دج
	تمويل القطاع الخاص	بدون حد	بدون حد	بدون حد	
السلطة 2	لجنة قسم الصيرفة الإسلامية	50 مليون دج	150 مليون دج	50 مليون دج	50 مليون دج
السلطة 3	لجنة الوكالة للتمويل الإسلامي	10 مليون دج	40 مليون دج	10 مليون دج	15 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات مقدمة من طرف قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

رابعا: مرحلة المتابعة والتطوير:

يتم في هذه المرحلة متابعة الإحصائيات التي تصل من عمل الشبابيك وبشكل أوتوماتيكي عبر شبكة الاتصال عبر نظام المعلومات، فإذا كان هناك خطأ في حجز البيانات من طرف المكلف بالزبائن يتم تعديله وإعلام العون المعني.

والقيام بعمل تقارير دورية منها مخطط النشاط لشبابيك الصيرفة الإسلامية وكذا إعداد ورقة طريق تمشي وفقا تلك الشبابيك، وهذا من خلال تحديد أهداف متوقعة معلنة لمختلف الفاعلين في البنك كل بحسب وظيفته وموقعه وهذا لتحديد المسؤوليات فيما بعد، ورفع أو تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة.

ومن جملة تلك النشاطات التي تقوم مصلحة المتابعة وإعداد التقارير إلى:

- متابعة يومية: لعدد الحسابات المفتوحة ومبالغ الموارد اليومية وكذا التمويلات اليومية المنجزة، أو التي ستنجز بناءا على حجز بيانات الملفات الواردة لشباك الصيرفة الإسلامية ولم تعالج بعد.
- متابعة أسبوعية: من خلال تجميع ما تم تحصيله، وهذه المعطيات ترسلها الوكالات.
- متابعة شهرية: تجميع الموارد والتمويلات الشهرية، ويتم عمل تقرير مفصل على حسب كل وكالة ومقدار الموارد والتمويلات، وترتيب تلك الوكالات حسب نشاطها
- متابعة سنوية: تجميع الموارد والتمويلات السنوية
- يتم حساب معدل الاستخدام Taux de remploie: والذي هو مجموع التمويلات على الموارد

معدل الاستخدام = مجموع التمويلات/مجموع الموارد

الفرع الثاني: وظيفة متعلقة بالتنشيط التجاري:

والتي يمكن القول أن لها وظيفة تسويقية وتجارية من خلال:

- متابعة ومراقبة النشاط التجاري: من خلال إعداد تقارير دورية عن سيروة النشاط التجاري المتمثل في تطور حجم التمويلات والحسابات ومختلف التدفقات المالية.
- متابعة الإنجازات التجارية: من خلال وضع الأهداف المراد تحقيقها في نهاية كل فترة ومحاولة إنجازها، حيث حقق البنك الوطني الجزائري الأهداف المسطرة على الإجمال.

إذ يتمثل دورها الأساسي في تنشيط شباك الصيرفة الإسلامية لتحفيز الطلب على منتجاته، وبالاعتماد على المعطيات الإحصائية والتقارير الدورية عن نشاط الشباك، يتم إعداد خطة للتنشيط التجاري من خلال الحملات الترويجية والتعريفية بمنتجات الصيرفة الإسلامية وخاصة ونحن في بداية التجربة،

مثال ذلك حساب الإستثمار للشباب، قام البنك الوطني الجزائري بعمل جولات داخل المدارس ودور الشباب للترويج لهذا المنتج.

يتم إعداد خطة تسويقية على حسب كل موسم وعلى حسب كل منتج ووفقا للتقارير الدورية، وحيث وجد نقص أو خلل في منتج ما أو وكالة ما يتم تداركه في الاجتماعات التقييمية أو من خلال مراسلة الجهات المعنية لتدارك النقص.

كما قلنا سابقا يتم ترتيب الوكالات على حسب نشاطها في تجميع الموارد وكذا منح التمويل، حيث يتم إعلام الشبابيك التي تحصلت على المراتب الأولى وتلك التي تحتل مراتب أخيرة، وهذا إما مباشرة بالاتصال بالوكالة المعنية ، أو من خلال الاجتماعات الدورية التقييمية،

إذ يتم تشجيع الوكالات ذات ترتيب أول وتحفيزها على مواصلة تصدرها قائمة الوكالات التي حققت الهدف المرجو منها، وقد يتم إرسال رسائل تهنئة وتحفيز لتلك الشبابيك وقد تكون كتابية أو شفهية،

أما الوكالات ذات الترتيب الأخير والتي لم تحقق الأهداف المرجوة، تقوم مصلحة التنشيط التجاري بتقييم ودراسة أسباب إخفاق تلك الشبابيك، فتبحث عن الأسباب والمشاكل من خلال جلسات الاستماع أو الاجتماعات الدورية مع تلك الوكالات، فقد تكون الأسباب خارجية وهي خارجة عن نطاق الوكالة أو النافذة الإسلامية، فيتم حل ذلك الإشكال وإلا مراسلة الجهات المعنية لتدارك النقائص وحل الإشكالات، وقد تكون الأسباب داخلية سواء داخل الشباك نفسه أو الوكالة، إذ تطرح تلك المشاكل للنقاش في الاجتماعات التقييمية على مستوى قسم الصيرفة الإسلامية ليجد لها حل، وقد يلجأ قسم الصيرفة الإسلامية إلى إنذار مسؤولي الشباك إذا وجد تقصيرا أو تقاعسا عن أداء مهامهم أو حتى تحويل موظف ما ولكن في الواقع العملي لم يلجأ البنك الوطني الجزائري ممثلا في قسم الصيرفة الإسلامية بتوجيه إنذارات.

الفرع الثالث: أمثلة عن تطوير منتجات نافذة أو شباك الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

حيث ركز البنك الوطني الجزائري في بادئ الأمر على الجانب الشرعي ثم صب تركيزه على جانب المخاطر التي يعتريها التطبيق العملي، وقد ساعد تعديل بعض القوانين إلى تعديل وإعادة تطوير بعض المنتجات مثل المرابحة العقارية، وهذا بعد التعديل الحاصل في قانون المالية التكميلي لسنة 2021 بتاريخ 08 جوان 2021 الذي قضى على الازدواجية في تحصيل الرسوم في عملية الشراء الأولى ويسدد الزبون الرسم مرة أخرى في عملية الشراء الثانية، فحقوق التسجيل والإشهار وحقوق التوثيق تسدد مرة واحدة وقد أعفي البنك من هذه الحقوق، ويسدد الزبون حقوق التسجيل التي لم يسددها البنك في عملية الشراء الأولى حيث تدخل في التكاليف التي تحمل على عاتق الزبون.

تصميم منتج جديد السبيل: هو قرض حسن للحجاج، بعد دراسة عدم قدرة الحجاج على سداد تكاليف الحج التي كانت مكلفة

مرابحة التجهيزات: تم مراجعة الأجر الأدنى وتخفيضه من 40.000دج إلى 20.000دج ليسمح لشريحة عريضة من الزبائن ذوي الدخل المحدود لطلب تجهيزات في إطار المرابحة للتجهيزات وهو ما يساعد على تخفيف الأعباء عليهم وحصولها على تجهيزات وتقسيط الدفعات، هامش الجدية غير مطلوب وكذا عملية التوطين البنكي بعدما كانت مطلوبة في البداية، حيث بإمكان أصحاب الحسابات الجارية لبريد الجزائر بطلب التمويلات من البنك الوطني الجزائري دون اللجوء لتحويل صب أجورهم من الحساب الجاري البريدي إلى الحساب البنكي للبنك الوطني الجزائري، واقتطاع الأقساط يتم آليا من الحساب البريدي للزبون إلى حساب البنك.

المبحث الثالث: حسابات العمليات المحاسبية وحساب الأرباح في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

يتم حساب الأرباح ومتابعة العمليات المحاسبية وإدارة المخاطر في مديرية المالية المراقبة وتسيير المخاطر الإسلامية ممثلة في دائرة المحاسبة والخزينة، إذ تعتبر مصلحة المحاسبة من المصالح المهمة في قسم الصيرفة الإسلامية إذ أن دورها الأساسي يتمثل في إعداد الإجراءات والعمليات المحاسبية ودمجها في نظام المعلومات المركزي، حيث تم إعداد حسابات جديدة خاصة بالصيرفة الإسلامية انطلاقا من الحسابات التقليدية (من الحسابات الفرعية)

المطلب الأول: حسابات العمليات المحاسبية للصيرفة الإسلامية بنافذة البنك الوطني الجزائري

تتفرع حسابات العمليات المحاسبية للصيرفة الإسلامية BNA إلى أربع مجموعات أساسية:

الفرع الأول: حسابات التكاليف: حساب 6، تحتوى على 7 محاور أساسية و10 حسابات

أولا: مصاريف خاصة بالصيرفة الإسلامية:

- حسابات المصاريف الخاصة بقسم الصيرفة الإسلامية.
- حسابات المصاريف الخاصة بالوكالات المخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية.
- حسابات مصاريف عوائد الأرباح (TAP)
- مصاريف التأمينات: (في الإجارة والمرابحة)، حيث أن التأمين على الحياة تأمين تجاري تم تغطيته من طرف البنك لحين وجود تأمين تكافلي.
- مصاريف البريد والمواصلات الناتجة عن الاقتطاع من المصدر للحسابات البريدية الجارية.
- مخصصات ومؤونات احتياطي خطر الاستثمار Dotations aux provision IRR.
- صندوق ضمان الودائع المصرفية FGDB طبقا للنظام 2004/03 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بنظام صندوق ضمان الودائع المصرفية، إذ يمثل 0.1% من إجمالي الودائع، يسدد كل سنة عن إجمالي ودائع السنة السابقة.

ثانيا: مصاريف مشتركة:

1-مصاريف النوافذ الإسلامية: لا يمكن تحديد جزء المصاريف بدقة والمخصص لشباك الصيرفة الإسلامية، لذا قام البنك الوطني الجزائري بتقدير تلك المصاريف، واجتهادا منه لضبط المصاريف بأكثر دقة ممكنة، حيث تم تحديد الأجور وأخذ عينة وضربها في عدد الموظفين المكلفين بالزبائن في شباك الصيرفة الإسلامية وتحديد تكاليف الكراء، مصاريف الكهرباء على عدد الموظفين، قيمة الاهتلاك على عدد العمال

2-المصاريف المشتركة: لم تدخل بعد في حساب النتائج، إذ تبقى محاولات واجتهادات البنك الوطني الجزائري لتحديد تلك المصاريف بدقة

الجدول رقم 23: قائمة إجمالي تكاليف الصيرفة الإسلامية للنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

طبيعة التكلفة	المبالغ
مجموع المصاريف الإسلامية الخاصة بقسم الصيرفة الإسلامية	
مجموع المصاريف الإسلامية الخاصة بالوكالات المخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية	
مؤونات مرتبطة بالصيرفة الإسلامية	
اهتلاكات مرتبطة بالصيرفة الإسلامية	
مصاريف جبائية 2022	
مجموع الأجور المتعلقة بالمكلفين بالزبائن للصيرفة الإسلامية على مستوى الشبابيك	
مصاريف التأمين على الإجارة	
مصاريف متعلقة بالأجور لجميع الوكالات والشبابيك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية	
المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على معطيات مقدمة من طرف قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

الفرع الثاني: حسابات المنتوجات: حساب 7، تحتوي على حسابات الإيرادات (أنظر الجدول رقم 24)، منها:

أولا: الإيرادات والعوائد المتعلقة بالتمويلات: وهي واضحة ويتم تحديدها بدقة وهي منفصلة تمام الفصل عن العوائد والإيرادات الكلاسيكية وهي تحتوي على:

- الربح: ويعبر عنه بهامش الربح عن مختلف التمويلات الممنوحة من مرابحة وإجارة ومختلف صيغ التمويل المقدمة من طرف البنك.
- العمولات: تعتبر إيراد على أداء خدمات منها دراسة الملفات وهي تمثل 0.5% من مبلغ التمويل في التمويل العقاري ولا تقل عن 10 آلاف دج

ثانيا: إيرادات متعلقة بالحسابات:

- مسك الحساب مجاني في عمليات السحب والإيداع في الحساب.
- خدمات على الحسابات: مثل خدمات DAB Ebanking.pack islamique
- خدمات أخرى مثل TPE[1]: وهي تدخل في حساب واحد مشترك بين الإسلامي والكلاسيكي، وهي غير مفصولة لحد الآن، لكن دائرة المحاسبة على مستوى قسم الصيرفة الإسلامية للبنك

[1] Un terminal de paiement électronique TPE est un appareil électronique capable de lire les données d'une carte bancaire, d'enregistrer une transaction, et de communiquer avec un serveur d'authentification à distance.

محطة الدفع الإلكترونية (تسمى أيضا TPE) هي جهاز إلكتروني قادر على قراءة بيانات البطاقة المصرفية وتسجيل المعاملة والتواصل مع خادم المصادقة عن بعد.

https://fr.wikipedia.org/wiki/Terminal_de_paiement_%C3%A9lectronique تاريخ الإسترداد: 2023/01/30.

الوطني الجزائري تحاول تحديد قيمة تقديرية للخدمات المشتركة المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وربما في خطوة أخرى الفصل التام للخدمات الإسلامية عن الكلاسيكية وتحديد الإيراد بدقة.

كل محور له حساب مكمل للمعلومة وهذا لمعرفة من يكون صاحب الحساب

ملاحظة مهمة: للتفرقة بين الحسابات الإسلامية والكلاسيكية يحاول البنك الوطني الجزائري إبدال الصفر في أول الحساب بالرقم 1 لكل الحسابات الإسلامية، وهي من أهم خطوات الفصل المحاسبي. (أنظر الملحق رقم 02 تسجيل محاسبي)

الفرع الثالث: حسابات الميزانية: تتضمن حسابات الموارد والتمويلات والالتزامات المتعلقة بهما، تحتوي على 109 محاور و 63 حساب.

رابعا: حسابات خارج الميزانية.

الجدول رقم 24: قائمة إجمالي نواتج الصيرفة الإسلامية في نوافذ البنك الوطني الجزائري

الرصيد	مصدر الوثيقة	طبيعة الناتج	نوع الناتج أو الإيراد
	الميزانية العامة بتاريخ 12/31/ن balance général 31/12/2021	هامش الربح + عمولة التسيير على المرابحة والإجارة	ناتج الاستغلال
		عائدات بيع العقارات	
	قائمة حركة نواتج الخدمات المصرفية	عمولات ناتج باك إسلامي (حزمة منتجات)	نواتج من الخدمات النقدية المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية
		عمولات على خدمات أخرى للبنك	
		عمولات على التحويلات	
		عمولات على العمليات المصرفية الإلكترونية	
		مصاريف محطات الدفع الإلكترونيةTPE GPRS	
		عمولات لعمليات الموزع الآلي للنقود الورقية بين البنوك	
-	مجموع مبالغ النواتج الإسلامية		

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على معطيات مقدمة من طرف قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

المطلب الثاني: أسس توزيع الأرباح وحسابها في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري:

الفرع الأول: أسس توزيع الأرباح بين أصحاب الحسابات الاستثمارية

احتساب الأرباح للحسابات الاستثمارية المشتركة المتباينة في المقدار والمدة:

- تستخدم البنوك الإسلامية ما يعرف بطريقة الأعداد "النُمر" لحساب توزيع الأرباح داخل فئات حسابات الادخار المشتركة؛ وذلك بالنظر إلى الزمن ومقدار المبلغ المستثمر في كل حساب: بحيث يتم ضرب مبلغ كل حساب في الزمن المشارك فيه في الاستثمار، فينتج عن ذلك ما يسمى الأعداد؛ كأوزان نسبية ترجيحية تعطي كل حساب حجماً يتناسب مع مبلغه ومدة استثماره:

(المبلغ x مدة الاستثمار = الوزن النسبي الترجيحي)

- تختلف المصارف الإسلامية في احتساب أرباح الأموال المودعة في الحسابات الاستثمارية المشتركة بين من يعتبرها بداية مطالع الشهور، أو في تاريخ محدد، حسب الاتفاق المبرم عند فتح الحساب.
- توزيع أرباح هذه الحسابات في كل دورة بشكل نهائي، وكل دورة تعتبر مضاربة مستقلة بحساباتها وأوضاعها المالية.

- ضرورة الشفافية والإفصاح كما تقتضيه معايير الحوكمة عند تنازل المصرف عن حصته من الربح لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية؛ لكي لا تعطي إشارات خاطئة عن ربحيتها.[1]

الفرع الثاني: حساب الأرباح الموزعة في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

تحديد وعاء المضاربة = مختلف الحسابات + صندوق البنك

معدل تكلفة المضاربة = مصاريف المضاربة / مجموع هامش الربح

تحديد مصاريف المضاربة = تأمينات + الرسم على النشاط المهني + صندوق ضمان الودائع البنكية

الربح = ناتج التمويلات (هامش الربح دون عمولات التسيير)– تكلفة المضاربة

يتضمن هذا الربح ودائع تحت الطلب وهي أرباح يأخذها البنك، وهناك أرباح تخص الودائع لأجل وهي تقسم مع المودعين أصحاب هذه الحسابات (الزبائن) حسب مفتاح توزيع الأرباح.

تستعمل طريقة حساب النمر في حساب الربح الموزع في نافذة البنك الوطني الجزائري

Montant solde moyen= (nmbre jrs moudaraba * montant DAT)/ nmbres de jrs de l'annee

مبلغ الرصيد المتوسط = (عدد أيام الاستثمار مضاربة * مبلغ الوديعة لأجل)/ عدد أيام السنة

Taux de contribution = montant de solde / montant global moyen

[1] عبد الرحمن السنوسي، منتجات نظام بنك الجزائر، منشور إلكتروني موجه للتكوين المصرفي في الصيرفة الإسلامية، مديرية التكوين للبنك الوطني الجزائري، 2022، ص 19.

معدل المساهمة = مبلغ الرصيد لكل نوع من الحسابات / المبلغ الإجمالي (متوسط)

Part des profit = taux de contribution * profits distribue

حصة الأرباح = معدل المساهمة * الربح للتوزيع ..... يقسم على أساس مفتاح التوزيع بين البنك والزبون (يظهر هذا في شروط البنك يتم الإفصاح عنها من طرف البنك سنويا)

يجب تحديد نسب توزيع الأرباح بين المتعاقدين، بأن:[1]

- يكون التحديد عند التعاقد، لا بعده ولا أثناءه، ولا بعد انتهاء المضاربة.
- يكون تحديد حصة كل طرف من الربح بنسبة شائعة (xx %) وليس بمبلغ محدد.
- لا يتم تغيير نسب الأرباح المحددة خلال مدة العقد إلا باتفاق الطرفين.
- ويجوز للبنك أن يحدد نسبة ربح موحدة بينه وبين جميع أصحاب الحسابات الاستثمارية، أو مختلفة.

Part de client= part de profit * cle de repartition

حصة مجموع الزبائن من الأرباح = حصة الأرباح * مفتاح التوزيع

Taux de PMS = part client / solde moyen

PMS : Profit Management Shareit معدل حصة إدارة الربح

نسبة أو معدل حصة إدارة الربح = حصة الزبون / الرصيد المتوسط

---

[1] عبد الرحمن السنوسي، منتجات نظام بنك الجزائر، المرجع نفسه، ص 18.

يوزن ويقارن معدل PMS بمعدلات الفائدة العظمى والدنيا المطبقة في التمويل التقليدي

إذا كان معدل PMS أكبر من المعدل المتوقع أو معدل المنافسين أو مقارنة بمعدل الفائدة الربوي يودع الفارق بين المعدلين في احتياطي أو مخصص تعديل الأرباح، أما إذا كان معدل PMS أقل من المعدلات السابقة (المعدل المتوقع) فإنه يتم السحب من حساب احتياطي أو مخصص تعديل الأرباح للسنوات السابقة إن وجد.

الفرع الثالث: احتياطي أو مخصص تعديل الأرباح (PER) Profit Equation Reserve:

إذ يمكن تعريفه بأنه حساب يتم تخصيصه من الناتج المحصل قبل توزيع الأرباح، والهدف منه الحفاظ على استقرار توزيع الأرباح للسنوات اللاحقة، والذي يتكون من جزء من أرباح أصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة إلى جزء من حصة أرباح المضارب وهو المصرف، كما لا يجوز جبر خسارة أصحاب حسابات الاستثمار من هذا الاحتياطي لأنه بهذا يكون المصرف ضمن أموال أصحاب الودائع من خلال حصته في الربح.[1](أنظر الملحق رقم 03)

يضمن هذا الاحتياطي عائد مناسب وتنافسي لأصحاب الودائع في حالة وجود ظروف استثنائية تؤدي إلى التقليل من العائد المحتمل تحقيقه والمتوقع من المودعين، ويكون التصرف في هذا الاحتياطي بموافقة واستشارة الهيئة الشرعية للبنك.

أما في حالة البنك الوطني الجزائري وبما أن التجربة حديثة فإن هذا الاحتياطي لم يؤسس بعد لعدم توفر فائض ولعدم تجاوز معدل PMS المعدل المتوقع أو معدل المنافسين وحتى معدل الفائدة، لذا قام البنك بناءا على فتوى الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية بطلب منحة تسمى

[1] ينظر المعيار الإرشادي رقم 04 الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

تسبيق على الأرباح على شكل قرض حسن من البنك الأم لتغطية الفارق وتعويض أصحاب حسابات الودائع لأجل بأرباح تنافسية تساوي ما هو موزع في الجانب الكلاسيكي للحفاظ على الزبائن وتشجيعهم على مواصلة توظيف أموالهم وتشجيعا لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، على أن يسترد المبلغ حين تحقيق نتائج جيدة في السنوات المقبلة، ويرجع ضعف معدل PMS حسب رأيي إلى معدل استخدام أو توظيف الأموال المنخفض والذي يتراوح في حدود 18.54% على مستوى البنك الوطني الجزائري، وهو ما ساهم في انخفاض الأرباح الناتجة عن عمل الصيرفة الإسلامية على مستوى شبابيك هذه الأخيرة، لكن البنك الوطني الجزائري قام بتوزيع أرباحه الحقيقية ولم يتم استعمال التسبيق على الأرباح في ظل عدم وجود احتياطي معدل أرباح للسنوات السابقة لحداثة التجربة.

معدل PMS يطبق على رصيد كل زبون بعد تشكيل احتياط معدل الأرباح PER

مثال:

Clients n 01= Montant de solde moyen * taux de PMS

الزبون رقم 01= مبلغ متوسط الرصيد * معدل PMS

لا يوجد تجديد آلي للوديعة لأجل (الاستثمارية) في التمويل الإسلامي لدى البنك الوطني الجزائري، بعدما كان التجديد آليا وبعد ظهور نقائص في نظام المعلومات إذ تتجدد الوديعة بنفس الرقم، وبالعمل على التحسين الدائم لنظام المعلومات من طرف موظفي البنك، ارتأى البنك التجديد عبر اتفاقية جديدة مع الزبون، حيث أنه عند نهاية مدة التوظيف يحول المبلغ آليا من الوديعة لأجل DAT إلى الحساب الجاري، كما أنه لابد من فتح حساب جاري أولا قبل تحويل المبلغ لحساب الوديعة لأجل عبر اتفاقية توظيف المبلغ عبر هذه الصيغة المدرة لأرباح.

الفرع الرابع: احتياطي أو مخصص مخاطر الاستثمار (Investment Risk Reserve (IRR:

(أنظر الملحق رقم 03) يتم تخصيصه قبل توزيع الأرباح لحماية رأس مال المضاربين، وهو مبني على وجود مخاطر من عدمها، وأولها مخاطر عدم السداد.

يتم إنشاء هذا الاحتياطي من حصة أصحاب الودائع من أرباح المجمع العام، كما يمكن استثمار الرصيد المتاح من هذا الاحتياطي وتضاف الأرباح المحققة من استثمار هذا الرصيد لهذا الاحتياطي.

يتكون احتياطي مخاطر الاستثمار من حصص أرباح الاستثمار، وهو مخصص لمواجهة الخسائر التي قد تحدث وينجم عنها تدني في قيمة أصل الودائع الاستثمارية.

لا بد أن يكون مخصص مخاطر الاستثمار كما نصت عليه أيوفي، يساهم فيه المودعون من حصص أرباحهم المستحقة قبل التوزيع، ولا تساهم فيه نافذة البنك (الشباك) حتى لا يؤول إلى مساهمة المضارب بضمان رأس المال المودعين.[1]

[1] عبد الباري مشعل، متطلبات الحوكمة والالتزام الشرعي في نظام الصيرفة الإسلامية الجديد في الجزائر: قراءة وإضاءة– المقال الرابع والأخير، مرجع سبق ذكره.

خلاصة:

ركزنا في هذا الفصل على تقييم واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وهذا بثلاث مباحث أساسية، أولا قمنا في المبحث الأول بتشخيص واقع النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية العمومية والبنك الوطني الجزائري من خلال استظهار مختلف المعطيات الإحصائية للبنوك العمومية الجزائرية، وكذا تشخيص التطبيق العملي من خلال معرفة معايير ومراحل إنشاء نافذة إسلامية بالبنك الوطني الجزائري ومتابعة وتقييم نشاطها أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكذا تحليل معطيات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وتقييم واقعها العملي من خلال المتابعة والتطوير والتقييم الميداني للنافذة، أما في المبحث الثالث والأخير تناولنا مختلف حسابات العمليات المحاسبية وحساب الأرباح في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لنستخلص مدى وجود فصل محاسبي جيد وكامل ومدى نجاح البنك في تحقيق أرباح وحسابها بطريقة جيدة.

الفصل الخامس:

تقييم واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة ونتائج تقييم التجربة

بعد أن تناولنا تقييم واقع النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية ودراسة حالة تجربة البنك الوطني الجزائري كبنك عمومي في الفصل الرابع، لابد لنا من التطرق لتقييم تجربة النوافذ الإسلامية للبنوك الخاصة لتكتمل الصورة بين القطاعين العام والخاص، كما أنه لا بد من إظهار نتائج تقييم التجربة ككل بعد تناول التجارب محل الدراسة.

ومن هذا المنطلق سندرس من خلال هذ الفصل تقييم واقع تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة وإظهار نتائج تقييم التجربة ككل من خلال ثلاث مباحث أساسية، سنتناول في المبحث الأول تقييم نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة ممثلة في بنك الخليج الجزائر وبنك ترست الجزائر وبنوك أخرى، كما سنقوم في المبحث الثاني محاولة تقييم تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية وفق متطلبات وعوامل نجاح النوافذ الإسلامية، وفي الأخير سنحاول في المبحث الثالث تعداد الآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية وكذا استشراف مستقبل النوافذ الإسلامية في الجزائر، ووضع مقترحات لدعم التجربة وتصحيح اختلالاتها.

المبحث الأول: تقييم نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة

سنقوم في هذا المبحث بمحاولة تقييم تجربة بعض النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة من خلال أهم منتجات الصيرفة الإسلامية المطبقة، وتطور حجم نشاط النافذة من خلال تطور حجم التمويلات الإسلامية مقارنة بالتقليدية وكذا حجم الودائع والالتزامات الإسلامية مقارنة بالتقليدية في حدود المعطيات الإحصائية المتوفرة، حيث سنبدأ بتجربة بنك الخليج الجزائر، ثم تجربة بنك ترست الجزائر، وفي الأخير تجربتي بنكي هاوسينغ بنك و أبي سي بنك.

المطلب الأول: تقييم نشاط نافذة بنك الخليج الجزائر

يعد بنك الخليج الجزائر أول بنك خاص يفتتح نوافذ إسلامية قبل صدور الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهو جدير بتقييم تجربته.

الفرع الأول: التعريف بالبنك: بنك الخليج الجزائر

افتتح بنك الخليج بالجزائر في 15ديسمبر 2003م، من طرف ثلاثة بنوك كبرى وهي بنك برقان بحصة 60% منم رأسمال البنك الذي ارتفع سنة 2019 من 10 مليار دج إلى 20 مليار دج، والبنك العالمي التونسي 30% البنك الأردني الكويتي 10% في 2020/12/31،[1] تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو KIPCO .

ولقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة، وقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03، ولديه 61 وكالة في 39 ولاية عبر التراب الوطني و03 وكالات بنكية ذاتية حتى 31 ديسمبر 2020، يوظف 1074 موظف.[2]

كما أن البنك أغلق ميزانيته لسنة 2020 على مبلغ 270 مليار و119 مليون دج، ونتيجة صافية قدرت بحوالي 4 مليار و 624 مليون دج منخفضة بمقدار 1 مليار و 640 مليون دج مقارنة بسنة 2019 [3] قد يكون متأثرا بتبعات كوفيد19 والإغلاق الشبه التام للنشاط الاقتصادي وتعثر الكثير من المؤسسات وفقدان الكثير من الوظائف.

---

[1] Gulf Bank Algeria, **Rapport Annuel 2020**, (consulté le 22/03/2022). https://www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2020.pdf, p05.

[2] Gulf Bank Algeria, **Rapport Annuel2020**, op. cit, p05

[3] Gulf Bank Algeria, **Rapport Annuel2020**, op. cit, p29.

الفرع الثاني: المنتجات المصرفية الإسلامية المطبقة في نافذة بنك الخليج الجزائر:

يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية يقدم فيها منتجات توافق مبادئ الشريعة، يقدم خدمات للأفراد وخدمات أخرى للمهنيين والمؤسسات، إذ نجد خدمتين تمويليتين هما السلم والمرابحة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية،[1] كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2013 سميت ب leasing " " وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري. وخدمة أخرى هي خدمة الدفتر الإدخاري التشاركي وهو حساب ادخاري استثماري لدى بنك الخليج.

وقد تمت مطابقة منتجات نافذة بنك الخليج الجزائر لدى الهيئة الوطنية العليا للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية، والحصول على ترخيص نشاط النافذة الإسلامية وهذا بعد صدور النظام 02/20، بعد أن كانت تعمل في ظل عدم وجود قوانين تضبط وتؤطر نشاط الصيرفة الإسلامية.[2]

الفرع الثالث: تحليل وتشخيص حجم شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر مقارنة بالنشاط التقليدي:

سنقوم بناءا على بيانات التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر الـ " AGB"

للفترة الممتدة بين 2011-2016، من ثم مقارنة تطور التمويلات الإسلامية مع القروض التقليدية في بنك الـ" AGB "، وهذا في تحليل مبسط لتجربة النافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر.

---

[1] Gulf Bank Algeria,(2022),https://www.agb.dz/categorie/Financement.html , (consulté le, 22/03/2022)

[2] اتصال هاتفي مع المكلف بالإعلام والاستقبال، لدى بنك الخليج الجزائر، وكالة عين الدفلى، بتاريخ 22 جوان 2023.

أولا: تحليل حجم نشاط الشباك من خلال حجم التمويلات الإسلامية إلى التقليدية:

ستتم مقارنتنا لحجم نشاط النافذة الإسلامية في بنك الخليج إلى النشاط التقليدي من خلال تقاريره السنوية التي تبين حجم القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية التي قدمها بنك خليج الجزائر، من سنة 2011 إلى سنة 2016 ، حيث لم تتوفر البيانات الإحصائية المتعلقة بالتمويلات الإسلامية من سنة 2017 حتى 2020 بسبب عدم نشرها من طرف البنك في تقاريره المنشورة، وقد كان التقرير المالي سنة 2016 آخر تقرير يفصل فيه في حجم التمويل الإسلامي، أما جانب التوظيفات فلم تنشر في قوائمها المالية بعد 2013، وبالتالي سنكتفي بتحليل نشاط النافذة الإسلامية من الجانب التمويلي فقط وسنقتصر على التمويلات قصيرة الأجل لعدم توفر كامل بيانات التمويلات متوسطة الأجل، وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 25: تطور حجم التمويلات الإسلامية والقروض التقليدية قصيرة الأجل ببنك الخليج الجزائر 2011-2016. الوحدة: (مليون دج)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القروض التقليدية	24202	35414	44800	50707	40764	51267
نسبة النمو		%46	%26,5	%13	19,6-%	26%
التمويلات الإسلامية	5181	8343	12240	13889	17209	17955
نسبة النمو		%61	%47	%13,5	%60	4%
مجموع التمويلات	29383	43757	47461	54697	47159	57992
نسبة النمو		49%	30%	13%	-10%	%19

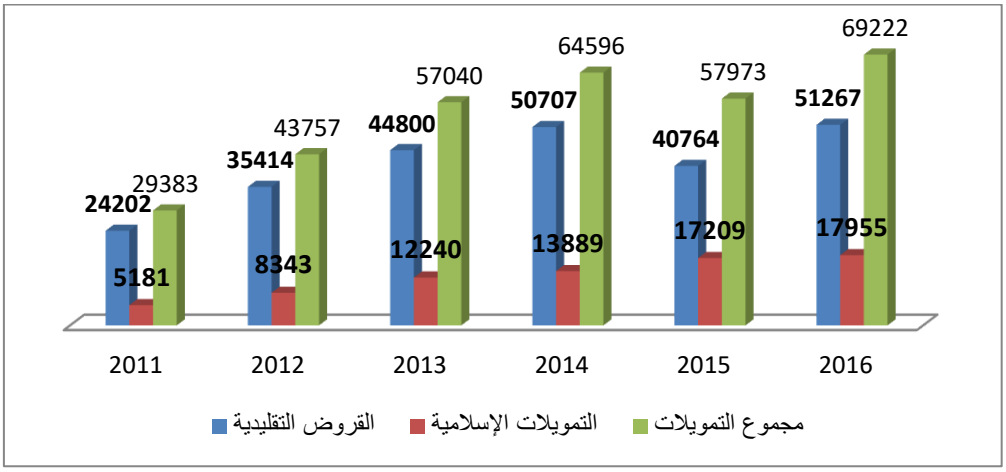
المصدر: من إعداد الطالب بناءا على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر (AlgeriaGulfBank Annuel Report2013,p27) (AlgeriaGulfBank Annuel report2016,p26) .

من خلال الجدول رقم 25 نلاحظ جليا التطور في نسبة التمويلات الإسلامية والمتمثلة أساسا في صيغتي السلم والمرابحة بالإضافة إلى صيغة الإيجار أو الإجارة المنتهية بالتمليك على مستوى

النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر والتي وصلت لنسبة نمو يقدر بـ 61% سنة 2012 وهي أعلى نسبة نمو سجلت منذ بداية العمل بمنتجات وصيغ التمويل الإسلامي وهي السنة الثانية من بداية ظهور النتائج ووجود نتائج مرجعية لسنة 2011، وقد سجلت مبلغ قدره 8343 مليون دج سنة 2011 والتي كانت أول سنة تظهر فيها حجم التمويل الإسلامي في تقارير البنك، كما أن أول نسبة نمو سجلت كانت سنة 2012 والتي بلغت نسبة 61% وقد كانت نسبة مرتفعة وممتازة مقارنة بحداثة تطبيق التجربة، لتصل حجم التمويلات الإسلامية سنة 2013 مبلغ 12 مليار و 240 مليون دج، وهذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية الكلية المتوازنة والمريحة التي كانت تمر بها الجزائر، حيث بلغ الناتج الداخلي الخام 212 مليار دولار نهاية 2013، و194 مليار دولار احتياطي الصرف بالمقابل دين خارجي منخفض جدا قدر ب 3.4 مليار دولار ونسبة نمو قدرت ب 4.5% ومعدل تضخم 3.3% نهاية 2012، وكلها عوامل مشجعة للحكومة لزيادة إنفاقها، كما سجلت نسبة نمو قدرها 13.5% سنة 2014 بمبلغ قدره 13 مليار 889 مليون دج، لتعاود الارتفاع نسبة النمو سنة 2015 لتصل إلى 60% وهذا مع تسجيل نسبة نمو سالبة في التمويلات التقليدية بلغت -19.6% سنة 2015، وبالتالي فقد حافظت النافذة الإسلامية على نموها الإيجابي في قيمة التمويلات الإسلامية كما أن نسبة نمو هذه التمويلات كانت أكبر من نسبة نمو القروض التقليدية في كل سنوات الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى حرص بنك الخليج الجزائر على تفعيل دور التمويل الإسلامي وإحلاله تدريجيا ضمن نشاطاته المالية، و أيضا استحداث بنك الخليج الجزائر لصيغ تمويلية جديدة تتمثل في خدمة الـ Leasing أو التمويل بالتأجيري وصيغ أخرى إسلامية أو تشاركية مثل الدفتر الإدخاري التشاركي ودفتر الإدخار التشاركي الرقمي و التي قد تكون استقطبت شريحة مهمة من الزبائن التقليديين.

كما يمكن توضيح تطور حجم تمويلات النافذة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر بالتمويل التقليدي من خلال الشكل التالي:

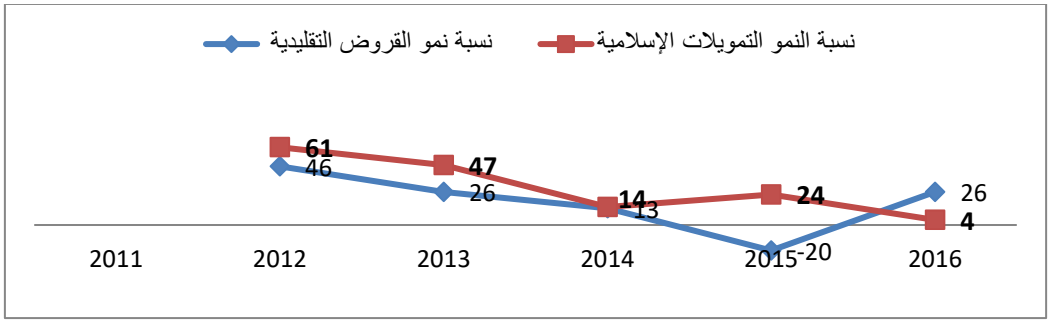
الشكل رقم 15: تطور حجم تمويلات النافذة الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية في بنك الخليج الجزائر 2011-2016



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 25 والتقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

كما يمكن توضيح أكثر تطور وزيادة نسبة نمو تمويلات النافذة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر بالتمويل التقليدي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 16: تطور معدل نمو التمويلات الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية لبنك الخليج الجزائر 2011-2016.



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 25 والتقارير المالية لبنك الخليج الجزائر

ثانيا: تحليل حجم نشاط النافذة من خلال نسبة التمويلات الإسلامية إلى نسبة التمويلات التقليدية:

و يمكننا توضيح نسبة التمويلات للنافذة الإسلامية بالمقارنة مع نسبة التمويلات التقليدية من خلال الجدول التالي:

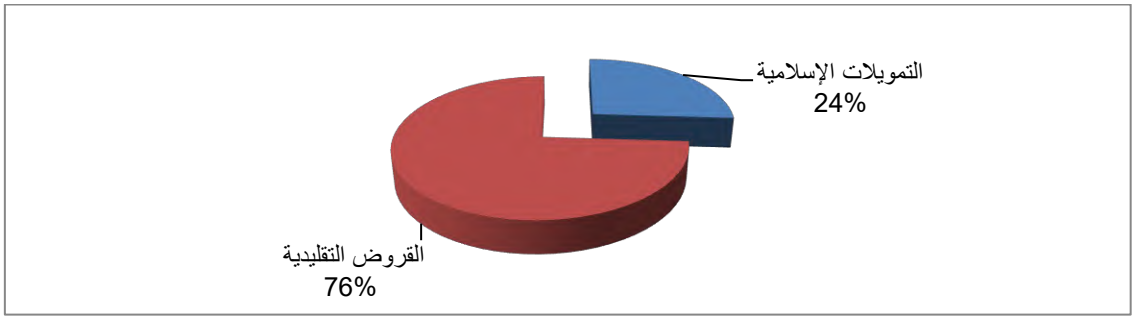
الجدول رقم 26: نسبة التمويلات الإسلامية والتقليدية في بنك الخليج الجزائر 2011-2016.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التمويلات التقليدية	%82.37	80.93%	74.21%	74.61%	63.51%	69.04%
نسبة التمويلات الإسلامية	%17.63	19.07%	25.79%	25.39%	36.49%	30.96%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم25 والتقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر.

كما يمكن استعمال الدائرة النسبية لسنة 2020 للتوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 17: توزيع حجم التمويلات في بنك الخليج الجزائر سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على سليمان ناصر[1]، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2022، صفحة 349.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 26 والشكل رقم 17 المعبر عنه بالدائرة النسبية أن حجم التمويلات الإسلامية عبر النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر قد بلغت نسبة 30.96% من حجم التمويلات سنة 2016 وهذا مقارنة بالقروض التقليدية التي بلغت 69.04%، وقد لاحظنا ارتفاع مستمر في نسبة التمويلات الإسلامية منذ بداية العمل بها سنة 2011، فقد كانت نسبة التمويلات الإسلامية سنة 2011 تمثل 17.63% وهي نسبة مهمة رغم حداثة استعمال هذا النوع من التمويل وعدم استقطاب زبائن جدد يفضلون التمويل الإسلامي، لترتفع سنة 2012 لتبلغ نسبة 19.07%، وواصلت ارتفاعها سنة 2013 بنسبة 25.79% وسنة 2014 بلغت نسبة 25.39%، لتصل إلى

[1] ناصر سليمان، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2022، ص 349.

أعلى مستوى لها سنة 2015 بنسبة 36.49% وهي نسبة مرتفعة بعد أربع سنوات فقط من التطبيق، وقد يعود سبب ارتفاعها إلى اقبال الزبائن على هذا النوع من المنتجات المالية متخللين عن التمويلات التقليدية أو دخول زبائن جدد للتعامل مع بنك الخليج بعد أربع سنوات من تطبيق التجربة، كما بلغت نسبة التمويلات الإسلامية نسبة 24% سنة 2020 مسجلة انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد 19 والتي أثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تقييم نشاط نافذة بنك ترست الجزائر

سنتطرق في هذه الجزئية إلى التعريف بالبنك محل الدراسة ومن ثم التطرق إلى مختلف الصيغ الإسلامية المطبقة في نافذة البنك الإسلامية.

الفرع الأول: التعريف بالبنك:

بنك ترست الجزائر، هو عضو في المجموعة نيست انفستمنت هولدينغ –ل–ت–د Nest Investments Holding Ltd، التي يقع مقرها في قبرص، استثمرت Nest Investment Holding Ltd في قطاعات مختلفة بما في ذلك الخدمات المالية، والتأمين، وإعادة التأمين، والتطوير العقاري، والصناعة والسياحة، وحققت نجاحات كبيرة، لا سيما في بلدان الشرق الأوسط، ترست بنك الجزائر (TBA) هو بنك يتبع القانون الجزائري برأسمال خاص، تم إنشاؤه في 14 أفريل 2002، في شكل شركة مساهمة(SPA) ، وبدأ العمل في 06 أفريل 2003.[1]

افتتح البنك برأس مال أولي قدره 750مليون دينار، وتم رفع رأس مال ترست بنك الجزائر إلى 2.5 مليار في عام 2003 ثم إلى 10 مليار دينار في 2009 و 13 مليار دينار في عام 2012 ، وفقا للائحة التي تحدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، ليرفع رأس ماله

[1] ريم بن محمد، موقع جريدة الجزائر على الأنترنت، 2018، www.aljazairalyoum.com

مجددا بتاريخ 30 ديسمبر 2019 إلى 17,194 مليار دينار.[1]

الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في نافذة بنك ترست الجزائر:

يخصص بنك ترست الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية يقدم فيها منتجات توافق مبادئ الشريعة، وقد أطلق عليها اسم منتجات خاصة (Produits spécifiques)، وتتمثل في خمس خدمات تمويلية أساسية، مع باقة من المنتجات المشتقة منها موجهة للأفراد أو المهنيين، نجد منها السلم والبيع بالتقسيط Vente à tempérament وهما يتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، والإجارة والمرابحة للتجهيزات والمرابحة لشراء سيارة "راحتي سيارتي" دخلت حيز التطبيق بتاريخ 2017/10/29 وفق التقرير السنوي للبنك 2017،[2] وخدمتين متعلقتين بالودائع والتوظيفات والتي تستقطب أموال الزبائن وهما : توظيفات تشاركية وحساب توفير تشاركي، كما استحدثت خدمة أخرى سميت بـ "ترست إيجار[3] " Trust leasing" " وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري.

لقد تم إطلاق منتجات مالية إسلامية (spécifiques) أثناء سنة 2014، إذ نجد أنه منذ سنة 2015 حتى سنة 2018 تتوفر إحصائيات عامة حول حجم التمويلات الإسلامية دون تفصيل حسب صيغ التمويل، بالإضافة إلى موارد البنك أو الودائع التي يتحصل عليها من الجمهور ressources (compte a vue) حساب للاطلاع سواء تقليدية أو متوافقة مع الشريعة الإسلامية وكذلك حسابات ادخارية (توفير) أو استثمارية.[4]

---

[1] موقع بنك ترست الجزائر على الأنترنت، 2020، presentation ، www.trustbank.dz

[2] Trust Banque Algerie RAPPORT D'ACTIVITE, 2017

[3] موقع بنك ترست الجزائر على الأنترنت، 2020، trust-ijar، www.trustbank.dz.

[4] التقرير السنوي 2016، موقع بنك ترست الجزائر على الأنترنت، ص 14بتصرف، www.trustbank.dz. تاريخ الاسترداد: 2020/03/20.
https://www.trustbank.dz/images/Report%20annuel_WEB_TBA82016.pdf

الفرع الثالث: تحليل وتشخيص حجم نشاط النافذة الإسلامية في بنك ترست الجزائر مقارنة بالنشاط التقليدي:

يوظف بنك ترست 526 موظف بتاريخ 2019/12/31، كما أن البنك أغلق ميزانيته لسنة 2019 على مبلغ 75مليار و597مليون و551 ألف دج 75597551دج، وبنتيجة موجبة صافية تقدر ب 2مليار و53 مليون و552 ألف دج[1].

أولا: تحليل حجم نشاط النافذة من خلال حجم التمويلات الإسلامية إلى التقليدية:

ستتم مقارنتنا لحجم نشاط النافذة الإسلامية في بنك ترست الجزائر إلى النشاط التقليدي من خلال تقاريره السنوي التي يبين حجم القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية التي قدمها بنك ترست الجزائر، من سنة 2015 إلى سنة 2019 وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 27: تطور حجم التمويلات الإسلامية والقروض التقليدية ببنك ترست الجزائر2015-2019 الوحدة: (ألف دج)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
التمويلات التقليدية	33944062	34567917	47901162	54973093	48963307
نسبة النمو	-	%1.84	%38.57	%14.76	%10.93 -
التمويلات الإسلامية	594894	1591479	2814578	8295153	9493331
نسبة النمو	%100	%167.52	%76.85	%194.72	%14.44
مجموع التمويلات	34538956	36159396	50715740	63268246	58456638
نسبة النمو	-	%4.69	%40.26	%24.75	%7.61-

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على (التقرير السنوي لبنك ترست TRUST الجزائر لسنة2017 ص 13 و تقرير سنة 2019 ص 18).

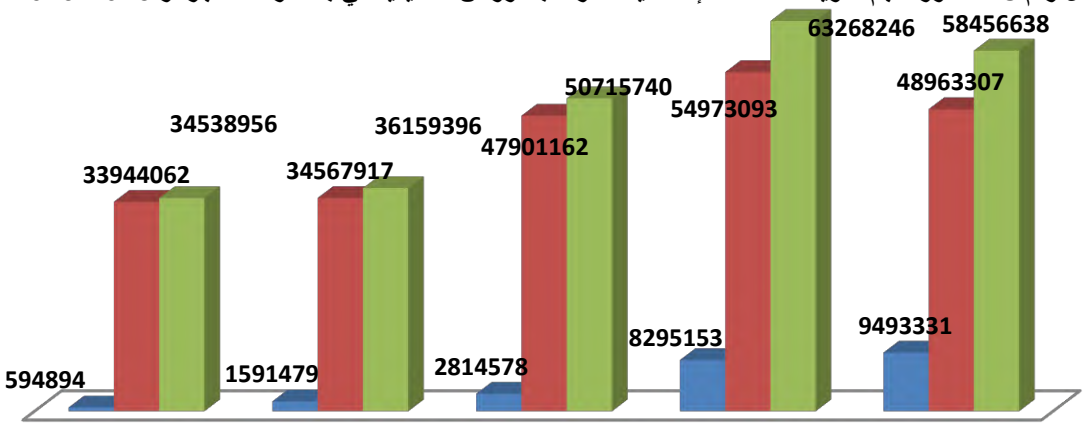
من خلال الجدول رقم 27 نلاحظ جليا التطور في نسبة التمويلات الإسلامية والمتمثلة أساسا

[1] (موقع بنك ترست الجزائر على الأنترنت، التقرير السنوي 2019، ص 19، تاريخ الإسترداد 2020/03/22، www.trustbank.dz/images/RapportAnn2019_13092020.pdf).

في صيغتي السلم والمرابحة بالإضافة إلى صيغة الإيجار أو الإجارة المنتهية بالتمليك على مستوى النافذة الإسلامية لبنك ترست الجزائر والتي وصلت لنسبة نمو يقدر بـ 194.72% سنة 2018 وهي أعلى نسبة نمو سجلت منذ بداية العمل بمنتجات وصيغ التمويل الإسلامي، وقد سجلت مبلغ قدره 594 مليون دج في سنة 2015 والتي كانت أول سنة تظهر فيها حجم التمويل الإسلامي في تقارير البنك، كما أن أول نسبة نمو سجلت كانت سنة 2016 والتي بلغت نسبة 167.52% وقد كانت نسبة مرتفعة وممتازة مقارنة بحداثة تطبيق التجربة، لتصل حجم التمويلات الإسلامية سنة 2018 مبلغ 8 مليار و 295 مليون و 153ألف دج، كما سجلت نسبة نمو قدرها 14.44% سنة 2019 بمبلغ قدره 9 مليار و493 مليون دج وهذا مع تسجيل نمو سالب في التمويلات التقليدية بلغت – 10.93%، وبالتالي فقد حافظت النافذة الإسلامية على نموها الإيجابي في قيمة التمويلات الإسلامية كما أن نسبة نمو هذه التمويلات كانت أكبر من نسبة نمو القروض التقليدية في كل سنوات الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى حرص بنك ترست على تفعيل دور التمويل الإسلامي وإحلاله تدريجيا ضمن نشاطاته المالية، و أيضا استحداث بنك ترست الجزائر لصيغ تمويلية جديدة تتمثل في خدمة الـ Leasing أو التمويل بالتأجير وصيغ أخرى إسلامية أو تشاركية التي قد تكون استقطبت شريحة مهمة من الزبائن التقليديين. ويمكن توضيح تزايد حجم التمويلات في النافذة الإسلامية في بنك ترست TRUST الجزائر مقارنة بالتمويل التقليدي من خلال الشكل رقم 19.

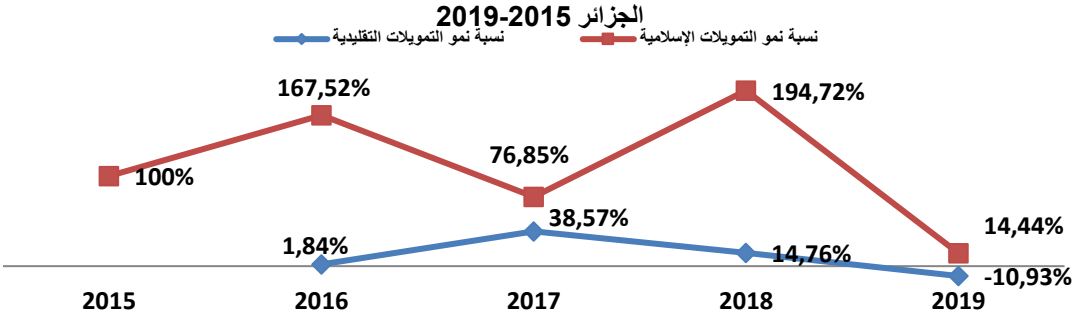
كما يمكن توضيح تطور وزيادة نسبة نمو تمويلات النافذة الإسلامية في بنك ترست الجزائر بالتمويل التقليدي من خلال الشكل رقم 20.

الشكل رقم 18: تطور حجم تمويلات النافذة الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية في بنك ترست الجزائر 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 27.

الشكل رقم 19: تطور معدل نمو التمويلات الإسلامية مقارنة بالقروض التقليدية لبنك ترست الجزائر 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 27.

ثانيا: تحليل حجم نشاط النافذة من خلال نسبة التمويلات الإسلامية إلى نسبة التمويلات التقليدية:

و يمكننا توضيح نسبة التمويلات للنافذة الإسلامية بالمقارنة مع نسبة التمويلات التقليدية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 28: نسبة التمويلات الإسلامية والتقليدية في بنك ترست الجزائر 2015- 2019.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التمويلات التقليدية	98.28%	95.60%	94.45%	%86.89	%83.76
نسبة التمويلات الإسلامية	1.72%	4.40%	5.55%	13.11%	%16.24

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 27 والتقارير السنوية لبنك ترست الجزائر.

كما يمكن استعمال الدائرة النسبية لسنة 2019 لتوضيح أكثر من خلال الشكل رقم 21.

الشكل رقم 20: توزيع حجم التمويلات في بنك ترست الجزائر سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 28.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 28 والشكل رقم 20 المعبر عنه بالدائرة النسبية أن حجم التمويلات الإسلامية عبر النافذة الإسلامية لبنك ترست الجزائر قد بلغت نسبة 16.24% من حجم التمويلات سنة 2019 وهذا مقارنة بالقروض التقليدية التي بلغت 83.76%، وقد لاحظنا ارتفاع مستمر في نسبة التمويلات الإسلامية منذ بداية العمل بها منتصف 2014، فقد كانت نسبة التمويلات الإسلامية سنة 2015 تمثل 1.72% وهي نسبة ضئيلة جدا نظرا لحداثة استعمال هذا النوع من التمويل وعدم استقطاب زبائن جدد يفضلون التمويل الإسلامي، لترتفع سنة 2016 لتبلغ نسبة 4.40%، وواصلت ارتفاعها سنة 2017 بنسبة 5.55% وسنة 2018 بلغت نسبة 13.11%، وقد يعود سبب ارتفاعها إلى اقبال الزبائن على هذا النوع من المنتجات المالية متخللين عن التمويلات التقليدية أو دخول زبائن جدد للتعامل مع ترست بنك بعد ثلاث سنوات من تطبيق التجربة.

ثالثا: تحليل حجم نشاط النافذة من خلال حجم الموارد (الودائع) الإسلامية إلى الموارد التقليدية:

سنقوم بتحليل نشاط نافذة بنك ترست الجزائر من خلال حجم الموارد الإسلامية، والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 29: تطور حجم الموارد الإسلامية والموارد التقليدية ببنك ترست الجزائر 2015-2019.

الوحدة: (ألف دج)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الموارد أو الودائع الجارية	10859918	10496867	12844046	20831144	14685965
نسبة النمو		-3.34%	22.36%	62.18%	%29.50-
ودائع جارية إسلامية	147553	274699	551413	1066039	1519904
نسبة النمو	100%	86.17%	100.73%	%93.33	%42.57
ودائع جارية تقليدية	10712365	10222168	12292633	19765106	13166062
نسبة النمو		-4.58%	2.25%	60.79%	-33.39%
ودائع لأجل بالدينار	3013471	4546812	7498962	9278714	11191960
نسبة النمو		50.88%	64.93%	23.73%	20.62%
ودائع لأجل إسلامية	566566	1525828	902602	2062164	2586543
نسبة النمو	%100	169.31%	-40.85%	128.47%	25.43%
ودائع لأجل تقليدية	2446905	3020983	6596360	7216550	8605417
نسبة النمو		23.46%	118.35%	9.40%	19.25%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على التقرير السنوي لبنك ترست الجزائر لسنة 2017 وسنة 2019.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 29 الممثل لموارد بنك ترست الجزائر أن الودائع الإسلامية عرفت تطورا ملحوظا وبمعدلات نمو كبيرة نوعا ما، إذ نجد أن الودائع الجارية الإسلامية أو التشاركية انتقلت من 147.5 مليون دج سنة 2015 إلى مبلغ مليار و66 مليون دج سنة 2018 بنسبة نمو 93.33%، لتحقق نسبة نمو قدرها 42.57% سنة 2019، وقد عرفت نسبة نمو متزايدة منذ الإنطلاق في هذا النوع من التمويل إذ بلغت سنة 2016 نسبة 86.17% لتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 2017 بنسبة قدرت بـ 100.73%، في حين لاحظنا أن الودائع الجارية التقليدية تزايدت بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالودائع الجارية الإسلامية، إذ عرفت سنة 2016 نسبة نمو سالبة قدرت بـ -4.58% أي انخفاض في الموارد الجارية التقليدية، وهو نفس الأمر حدث سنة 2019 نسبة نمو سالبة قدرت بـ -33.39%.

كما بلغ مجموع الموارد (الودائع) الإسلامية سنة 2019 مبلغ 4 مليار و106 مليون دج.

رابعا: تحليل حجم نشاط النافذة من خلال نسبة الموارد (الودائع) الإسلامية إلى الموارد التقليدية:

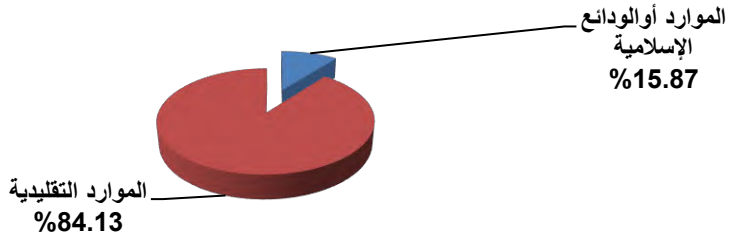
وهي تمثل النسبة المئوية التي يعبر عنها نشاط النافذة من خلال مواردها ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 30: تطور نسبة الموارد الإسلامية إلى الموارد التقليدية بنك ترست 2015-2019.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الموارد الإسلامية	%5.15	%11.97	%7.15	%10.39	%15.87
نسبة الموارد التقليدية	%94.85	%88.03	%92.85	%89.61	%84.13

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 29

الشكل رقم 21: توزيع حجم الموارد في بنك ترست الجزائر سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 19.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 30 والشكل رقم 21 المعبر عنه بالدائرة النسبية أن حجم الموارد أو الودائع الإسلامية عبر النافذة الإسلامية لبنك ترست الجزائر قد بلغت نسبة 15.87% من حجم الموارد سنة 2019 وهذا مقارنة بالموارد التقليدية التي بلغت 84.13%، وقد لاحظنا ارتفاع مستمر في نسبة التمويلات الإسلامية منذ بداية العمل بها منتصف 2014، فقد كانت نسبة الموارد الإسلامية سنة 2015 تمثل 5.15% وهي نسبة ضئيلة جدا نظرا لحداثة استعمال هذا النوع من الموارد وعدم استقطاب زبائن جدد يفضلون التمويل الإسلامي واستثمار أموال وودائعهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لترتفع سنة 2016 لتبلغ نسبة 11.97%، لتنخفض سنة 2017 لتكون في حدود نسبة 7.15% ، لتعاود الارتفاع سنة 2018 لتصل إلى نسبة 10.39% كما ذكرنا سابقا، وهذا مقارنة

بالموارد التقليدية التي انخفضت نسبة تمثيلها من مجموع الموارد، إذ انتقلت من نسبة 94.85% سنة 2015 إلى 84.13% سنة 2019، إذ شهدت سنة 2019 أعلى نسبة للموارد الإسلامية مقارنة بالموارد التقليدية، وقد يعود سبب ارتفاع الموارد الإسلامية إلى اقبال الزبائن على هذا النوع الجديد من المنتجات المالية متخللين عن التمويلات التقليدية أو دخول زبائن جدد للتعامل مع ترست بنك بعد مدة قصيرة من تطبيق التجربة، ويتوقع توسع نسبة الموارد الإسلامية مستقبلا مع صدور النظام رقم 2020/02 الجديد المتعلق بالصيرفة الإسلامية الذي يسمح للبنك بفرص أكبر.

المطلب الثاث: تقييم نشاط نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل (Housing bank for Trade finance Algeria &هاوسينغ بنك) وبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر أ بي سي:

سنقوم في هذا المطلب بتحليل وتقييم تجربة بنك الإسكان للتجارة والتمويل (هاوسينغ بنك)، ومن ثم تقييم تجربة بنك المؤسسة العربية المصرفية أ بي سي

جدول رقم 31: عدد الفروع والنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية الخاصة في نهاية 2022

الرقم	إسم البنك	عدد (الوكالات)	عدد النوافذ (الشبابيك) الإسلامية بالبنك	تاريخ اطلاق النوافذ
01	بنك الخليج الجزائرAGB	61	يقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في كامل وكالاته	2008
02	بنك ترست الجزائرTRUST	35	يقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في كامل وكالاته	2014
03	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	07	يقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في كامل وكالاته	2015
04	بنك أي بي سي ABC BANK	24	03	2021

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مصادر مختلفة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 31 أن بنك الخليج الجزائر هو أول بنك خاص يفتتح نوافذ إسلامية في الجزائر وبعدد وكالات تجارية قدرها 61 وكالة، تقدم خدمات مزدوجة تقليدية وإسلامية، فبنك الخليج الجزائر يعتمد مدخل النوافذ عن طريق تقديم خدمات ومنتجات في جميع شبكته وهذا قبل

صدور النظام 20-02، لكن بعد صدور هذا الأخير قام بمطابقة نافذته الإسلامية لدى الهيئة العليا الشرعية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية، ولا تتوفر لدينا المعلومات الآن عن عدد النوافذ بالضبط إلا ما نعرفه عن البنك بتقديمه منتجات إسلامية في جميع شبكة وكالاته.

كما نلاحظ من الجدول أن بنك ترست ثاني بنك خاص يفتتح نوافذ إسلامية وهذا سنة 2014 ب 35 وكالة على المستوى الوطني، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بنك الإسكان للتجارة والتمويل سنة 2015 بـ 07 وكالات تقدم خدمات مزدوجة، وفي الأخير يأتي بنك أ بي سي سنة 2021 بـ 24 وكالة منها 03 نوافذ إسلامية.

إلا أن عضو المجلس الإسلامي الأعلى وعضو الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية يصرح أن جميع نوافذ البنوك العمومية قد تحصلت على ترخيص الهيئة، كما رخصت الهيئة الشرعية الوطنية لثلاث بنوك خاصة وهي بنك الخليج الجزائر، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك أبي سي، أما بخصوص بنك ترست فلا نملك معلومات إن كان قد تحصل على الترخيص.

الفرع الأول: تقييم نشاط نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل (Housing bank for Trade & finance Algeria هاوسينغ بنك) :

انطلق نشاط بنك الإسكان للتجارة والتمويل نشاطه في أكتوبر 2003، وهو بنك أجنبي يتقاسم ملكية رأسماله كل من:

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الأردن: 85%
- الشركة الليبية العربية للاستثمارات الخارجية القابضة – الجزائر: 15.%

انطلق نشاط النافذة الإسلامية للبنك في مارس 2015، حيث توفرت لنا معطيات إحصائية بداية من عام 2016، حيث أن معظم البنوك لا تفصح عن كل معطياتها وبالتفصيل مثل ما توفر لدينا في

تجربة بنك أ بي سي الجزائر، فقد توفرت الأرصدة القائمة نهاية السنة المالية في التمويلين الإسلامي أو التقليدي فقط ولم يتوفر لدينا حجم الودائع، لذا كان علينا عرضها كالتالي:

الجدول رقم 32: حجم التمويلات الإسلامية والتقليدية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2016-2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
حجم التمويلات الإسلامية	2407.79	7358.01	6332.91	6451.8	6572.22
حجم التمويلات التقليدية	25027.45	30639.4	41911.62	35435.64	32922.33
مجموع التمويلات	27435.24	37997.41	48244.53	41887.44	39494.55

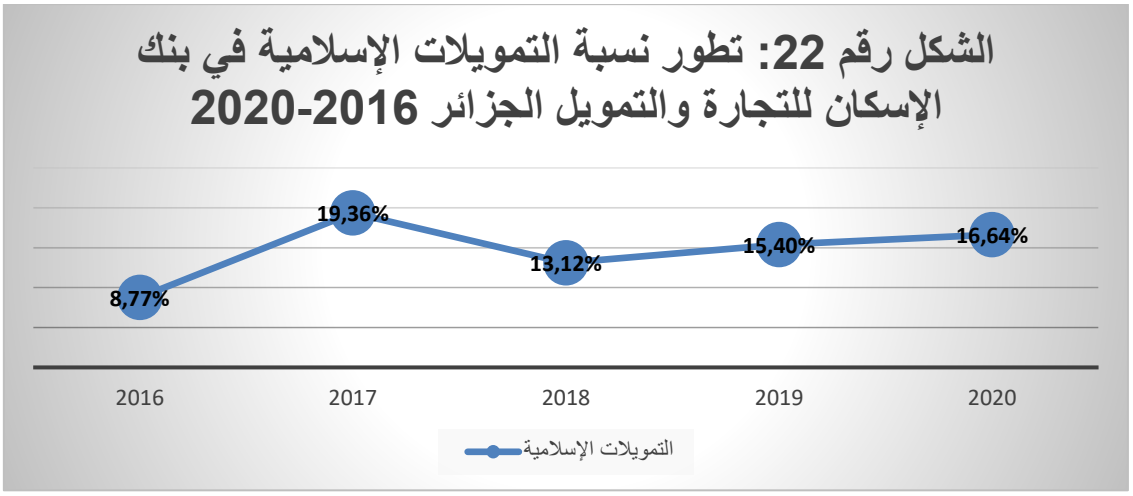
المصدر: من إعداد الطالب بناءا على سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 358.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 32 تزايد في حجم التمويل الإسلامي سنة 2017 بزيادة معتبرة مسجلا مبلغ 7358.01 مليون دج بزيادة بمعدل 305.59% مقارنة بعام 2016، وهو العام الذي توسع فيه البنك في التمويل الإسلامي، لينخفض سنة 2018 لمبلغ 6332.91 مليون دج ثم استقر مع ارتفاع نسبي سنتي 2019 و2020 بمعدلات نمو 18.42% و 18.66%على التوالي.

الجدول رقم 33: نسبة التمويلات الإسلامية والتقليدية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2016-2020

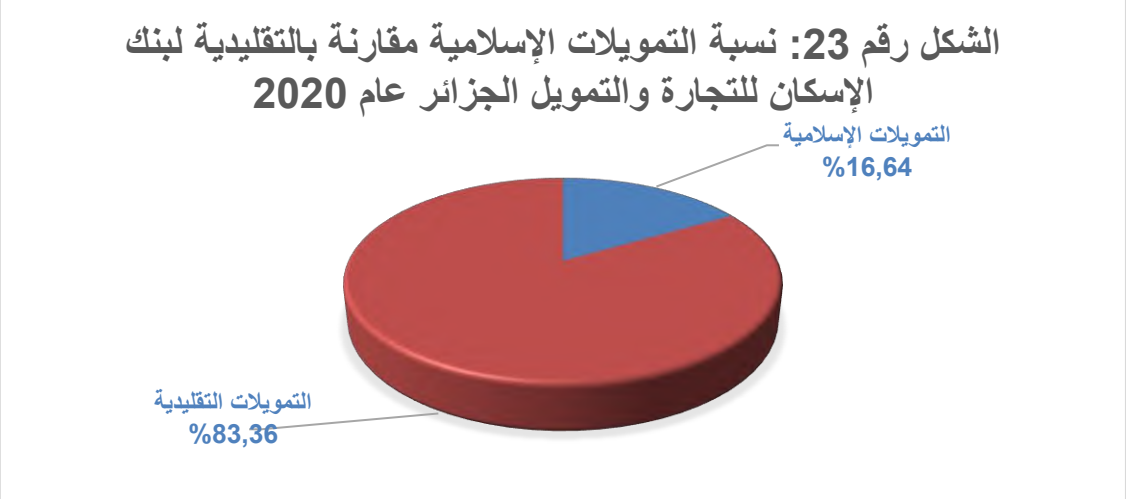
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة التمويلات الإسلامية	8.77%	19.36%	13.12%	15.4%	16.64%
نسبة القروض أو التمويلات التقليدية	91.23%	80.64%	86.88%	84.6%	83.36%
	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 32.



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 33

نلاحظ من خلال الجدول رقم 33 والشكل رقم 22 ارتفاع نسبة التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي من سنة 2016 والتي كانت تمثل 8.77% لتصل إلى 19.36% سنة 2017 وهي أعلى نسبة وصلت إليها تجربة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر لتستقر في حدود 16.64% سنة 2020، بينما التمويلات التقليدية سجلت نسبة 83.36%، رغم أن نسبة التمثيل للصيرفة الإسلامية لازالت متدنية نوعا إلا أن ما لاحظناه من زيادة سنوية دليل على نمو الطلب على منتجات التمويل الإسلامي.



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم 33.

الفرع الثاني: تقييم نشاط نافذة بنك أ بي سي

بناءا على صدور التنظيمات التشريعية الخاصة بالصيرفة الإسلامية لا سيما نظام بنك الجزائر 20-02 والتعليمة 20-03، بنك أ بي سي كان أول بنك خاص في الجزائر الذي تحصل على ترخيص من بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية عن طرق نافذة إسلامية أطلق عليها اسم "البراق"، ففي فيفري 2021 أطلق أول شباك له للصيرفة الإسلامية وفق النظام الجديد، على مستوى وكالة بير مراد رايس بالجزائر، ووصل عدد نوافذه 3 نوافذ إسلامية من ضمن 24 وكالة.[1]

صاحب إطلاق النافذة البراق حملة إعلامية وإعلانية عن إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية عبر هذه النافذة، حيث سوق 14 منتج وتمت مطابقتهم لدى الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

بعد أقل من عام كانت النتائج كالتالي: [2]

---

[1] الموقع الإلكتروني لبنك ABC: https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/BranchesATMs/Pages/default.aspx ، تاريخ الاسترداد: 2022/12/03 الساعة 02و23د

https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-ABC-in-Algeria-opens-its-Islamic-finance-window-alburaq-in-the-city-of-Chlef.aspx

[2] BANK ABC ALGÉRIE, RAPPORT ANNUEL, 2021, p23

جدول رقم 34: حجم التمويلات والودائع الإسلامية لدى بنك أ بي سي لسنة 2021.

الوحدة: مليون دج

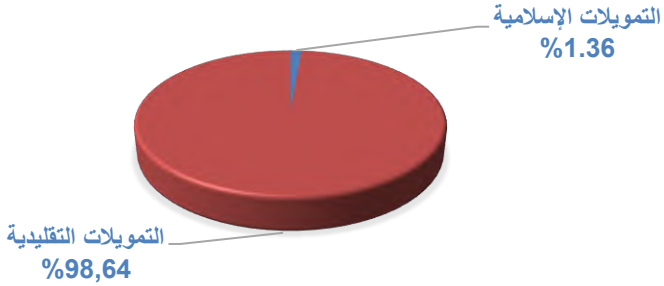
	الإجمالي	النسبة إلى المجموع	للأفراد	للمؤسسات
التمويلات الإسلامية	698	1.36%	99	599
القروض التقليدية	50752	98.64%		
مجموع التمويلات والقروض	51450	100%		
الودائع الإسلامية	827	1.46%	656	171
الودائع التقليدية	55873	98.54%		
مجموع الودائع	56700	100%		

المصدر : من إعداد الطالب بناءا التقرير السنوي لبنك أ بي سي الجزائر لسنة 2021، ص ص 13 و 23.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 34 أن مجموع التمويلات الإسلامية بغلت بتاريخ 2021/12/31 مبلغ 698 مليون دج، موزعة على مبلغ 599 مليون دج تمويلات للمؤسسات ومبلغ 99 مليون دج تمويلات للأفراد، في حين بلغ مجموع التمويلات الإجمالية (تقليدية وإسلامية) مبلغ 51450 مليون دج.

كما نلاحظ أن مجموع الودائع الإسلامية قد بلغ 827 مليون دج بتاريخ 31 ديسمبر 2021، موزعة على مبلغ 656 مليون دج ودائع المؤسسات و 171 مليون دج ودائع إسلامية للأفراد، في حين بلغ مجموع الودائع الإجمالية (تقليدية وإسلامية) مبلغ 56700 مليون دج.

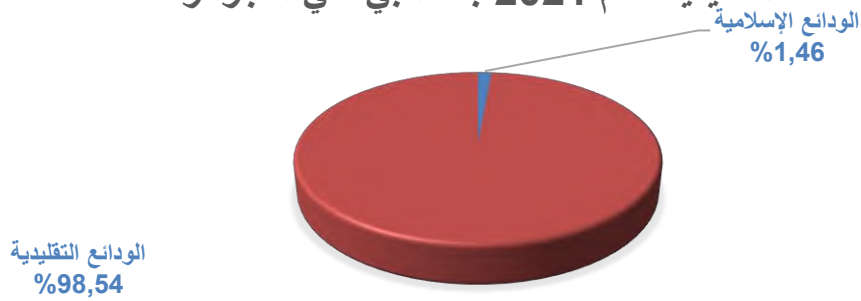
الشكل رقم 24: نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتقليدية لعام 2021 بنك أ بي سي الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناءا الجدول رقم 25.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 24 ممثل بالدائرة النسبية أن نسبة التمويلات الإسلامية في بنك أ بي سي الجزائر تمثل 1.36% في حين أن التمويلات التقليدية مثلت 98.64% من مجموع التمويلات، نرى أن نسبة التمويلات الإسلامية تبقى ضعيفة جدا مقارنة مع التمويلات التقليدية إلا أنها مقبولة إذا ما قارناها مع بداية افتتح النافذة في فيفري 2021 أي بعد 11 شهرا فقط.

الشكل رقم 25: نسبة الودائع الإسلامية مقارنة بالودائع التقليدية لعام 2021 بنك أ بي سي اللجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناء الجدول رقم 34.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 25 ممثل بالدائرة النسبية أن نسبة الودائع الإسلامية في بنك أ بي سي الجزائر تمثل 1.46% في حين أن الودائع التقليدية مثلت 98.54% من مجموع الودائع، نرى أن نسبة الودائع الإسلامية تبقى ضعيفة جدا مقارنة مع الودائع التقليدية إلا أنها مقبولة إذا ما قارناها مع بداية افتتاح النافذة في فيفري 2021 أي بعد 11 شهرا فقط، وإذ لم تتوفر معطيات إحصائية

لسنة 2022 لم نستطع مقارنة تغير نسبة التمويلات حيث توفر لدينا التقرير السنوي لسنة 2021 فقط.

نحسب معدل الاستخدام للنافذة الإسلامية لبنك أبي سي الجزائر والذي هو مجموع التمويلات على مجموع الموارد وهو يعبر عن مدى توظيف الموارد في التمويلات ويعطينا تصور عن التوازن بين مقتضيات السيولة والربحية في النافذة، فكلما كان المعدل يقترب من 100 كان البنك يطلب الربحية أكثر عليه أن يراعي سيولته البنكية، أما إذا اقترب المعدل من الصفر كان البنك محتفظا بسيولة أكبر وهو يخسر بذلك جزء من ربحية النافذة.

نسبة الإستخدام= (مجموع التمويلات/مجموع الموارد)*100

نسبة الاستخدام= (827/698)*100

نسبة الاستخدام في النافذة الإسلامية لبنك أبي سي الجزائر تساوي 84.4%.

وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة نسبة استخدام البنوك العمومية مجتمعة والمقدرة ب8.57%، وهي تعبر على تعظيم النافذة لربحيتها بتوظيف أكبر قدر ممكن من مواردها، مع مراعاة حجم سيولتها لمجابهة السحوبات وطلبات الزبائن في أي وقت خاصة الودائع الجارية.

المبحث الثاني: نتائج تقييم التجربة الجزائرية وفق عوامل ومتطلبات نجاح النوافذ الإسلامية:

من أجل إظهار نتائج تقييم تجربة "النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية الجزائرية" خلال المرحلة الراهنة (مرحلة الدراسة ثلاث سنوات من 2020 حتى نهاية 2022)، ارتأينا استعراضها وفق العوامل والمتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي ومدى توفرها في ظل إنشاء هذه النوافذ في هذه المرحلة.

كما ذكرنا في الفصل الثاني النظري من هذه الدراسة أن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال إنشاء نوافذ إسلامية أو حتى بنوك إسلامية بالكامل يتوقف على مدى التقيد بتطبيق هذه المبادىء والتي سنقيم التجربة على أساسها كالتالي :

- تقييم التجربة وفق التخطيط العلمى والعملي ومحاولة تطوير النظم والسياسات المناسبة
- تقييم التجربة وفق العامل الشرعي : من خلال الإلتزام الشرعي أو عامل السلامة الشرعية.
- تقييم التجربة وفق العامل المصرفي: من خلال العامل التسويقي، أو من خلال إدارة الهندسة المالية، من حيث إدارة الربحية والسيولة والعامل الإداري الذي ينقسم بدوره إلى الإعداد المناسب للكوادر البشرية، المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والإختيار المناسب للفروع ومكان النوافذ.
- تقييم التجربة وفق العامل الاقتصادي : من خلال مدى تنويع صيغ التمويل وتمويل التنمية الاقتصادية
- تقييم التجربة وفق العامل الاجتماعي: من خلال المسؤولية الاجتماعية

والتي سنتناول فيها نتائج تقييم التجربة فيما يلي:

المطلب الأول: تقييم التجربة وفق التخطيط العلمي والعملي ومحاولة تطوير النظم والسياسات المناسبة

الفرع الأول: التخطيط العلمي والعملي لنشاط النوافذ الإسلامية

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجارى او خيري، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الإعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، فإلي أي مدى نجحت النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية في

التخطيط لعملها المصرفي الإسلامي؟[1]

لا شك أن معظم البنوك التقليدية الجزائرية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال إفتتاح نوافذ إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه البنوك كانت بنوك عمومية وهي من بين أكبر البنوك التقليدية على مستوى الجزائر، فمن بين العوامل التي يمكننا بها تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر في هذا المجال النقاط التالية:

أولا: إعداد بحوث ودراسات ميدانية لدراسة السوق: وهو ما وجدناه في دراستنا لتجربة البنك الوطني الجزائري، حيث أوكلت هذه المهمة إلى دائرة التنشيط التجاري الإسلامي في قسم الصيرفة الإسلامية، إذ يقوم بها المكلفون بالدراسات لدى القسم، لكن حسب رأيي غير كافية لنقص الكوادر البشرية المؤهلة خاصة من حيث تنوع النشاطات الممولة (صناعية، زراعية، خدمية) وكذا طبيعة التمويل الإسلامي والمخاطر التي تعتريه، كما تم طلب البنك إعداد دراسة مفصلة عن الصيرفة الإسلامية وكيفية تطبيقها من مكاتب دراسات لدول أجنبية لكنها أعدت وهي غير مجدية في ظل النقص الكبير في الكوادر المؤهلة للتطبيق.

ثانيا: الاستفادة من الكثير من الأبحاث والدراسات المنشورة: وحتى الاستفادة من اجتهاد المجمع الفقهي وكذا المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأدلة الإرشادية للمجلس العام للخدمات المالية الإسلامية لدعم سير نشاط النوافذ ومعرفة الآليات التي تسيرها.

---

[1] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 17. أنظر أيضا سعيد بن سعد المرطان : "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية : تجربة البنك الأهلى التجارى السعودى" مرجع سبق ذكره،

ثالثا: محاولة الاطلاع على آراء الجمهور والزبائن المحتملين: وهذا ما رأيناه في تجربة البنك الوطني الجزائري فهو يقوم بحملات إعلامية جوارية ويستفيد من خلالها من أراء الجمهور، أما عن طلبه رأي الجمهور من خلال سبر الآراء لم نجد ذلك، إلا أنه يحصل على تغذية عكسية لرأي الجمهور من احتكاك مكلفي الزبائن على مستوى النوافذ الإسلامية والوكالات، وكذا مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تعليقاتهم، لكن الأهم من هذا هل تستغل البنوك وتصغي لهذه الآراء؟ باتخاذ إجراءات أم لا؟ وهو ما رأيناه في تجربة البنك الوطني الجزائري وبنوك أخرى من خلال التعديلات التي طالت بعض صيغ التمويل بعد انتقاد المتعاملين لها، كإلغاء التوطين البنكي في مرابحة التجهيزات وإجراء الاقتطاع من الحساب البريدي الجاري.

رابعا: مدى الاستفادة من التجارب السابقة في التخطيط العملي ووضع الاستراتيجيات: بالطبع استفادت الجزائر من تجارب الدول خاصة وأن هذا النشاط جديد نوعا في الجزائر خاصة على البنوك العمومية التقليدية، فقد تم اعتماد العقود الخاصة بالمنتجات الإسلامية من نماذج مطبقة في دول طبقت التجربة، وحتى أنه تمت الاستفادة من عقود البنوك الإسلامية.

خامسا: دراسة أهم المنتجات التي يمكن اعتمادها في نشاط النافذة الإسلامية: قبل بداية أي نشاط وبيع أي منتج أو خدمة لابد من اختيار المنتج وصياغته وفق المعايير الشرعية، ثم معايير الربحية وغيرها.

الفرع الثاني: تطوير النظم والسياسات الملائمة

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضى تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الآداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي

الإسلامي.[1]

ومن خلال تقييم التجربة الجزائرية بهذا الخصوص، وجدنا أن هناك متدخلين اثنين ساهما في وضع النظم والسياسات الملائمة، أولهما الهيئات التشريعية والإشرافية سواء في الدولة أو الهيئات الدولية:

أولا: الهيئات التشريعية والإشرافية:

إصدار النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

إصدار التعليمة 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التي أنيط لها دور مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية، كما جعل في صلب مهامها اعتماد المعايير الشرعية المتعلقة بالمنتجات المصرفية والمالية المطروحة،[2] لكن لحد الآن لم تصدر الهيئة أي معايير شرعية أو أدلة إرشادية أو إجرائية يطلع عليها المتدخلون في العملية والباحثون والطلبة والجمهور.

اتفاق تعاون بين بنك الجزائر وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دليل على اعتماد المعايير الشرعية للهيئات الدولية في إعداد البطاقات الوصفية لمنتجات الصيرفة الإسلامية ودليل الإجراءات .

ثانيا: البنوك المطبقة لتجربة النوافذ الإسلامية:

- قامت البنوك التقليدية العمومية والخاصة المطبقة لتجربة النوافذ الإسلامية بإعداد مناشير

---

[1] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] المادة 02، المقرر رقم 20-01، المجلس الإسلامي الأعلى، مرجع سبق ذكره، ص 02.

داخلية (دليل إجراءات) لمنتجات الصيرفة الإسلامية، يعتمد عليه موظفوا هذه النوافذ في تطبيق الإجراءات وكذا هيئة الرقابة الشرعية للبنك والمدققون الشرعيون الداخليون، ولم تنشر هذه البنوك مناشيرها للجمهور والباحثين نظرا للسرية المبالغ فيها من قبل هذه البنوك، وخشية بعضهم من المنافسة وسرقة المناشير والإجراءات المطبقة.

- قيام كل بنك من البنوك ذات النوافذ الإسلامية على حدا بإصدار مناشير يصادق عليها المدير العام للبنك، يطرح إشكال تعدد الإجراءات بين نافذة وأخرى وطريقة التعامل مع النوازل بصورة منفردة، ويكثر الاختلاف خاصة في التعامل المحاسبي وكيفية الفصل بين الموارد، كمثال على ذلك طريقة التعامل مع الأرباح الموزعة وكيفية توزيعها، وهل إذا كان معدل توزيع الأرباح أقل من معدل الفائدة المطبق في الجانب التقليدي يتم دعم الفارق من موارد البنك الأم أم من موارد النافذة، فإن كان من موارد البنك على أي أساس هل عن طريق القرض الحسن أم عن طريق المشاركة في الربح والخسارة (المضاربة)، وإن كان من أموال النافذة فهل يعتمد على معدل PER احتياطي تعديل الأرباح ومعدل IRR احتياطي مخاطر الاستثمار.
- نظرا لأن النافذة الإسلامية ليس لها الاستقلال القانوني عن المركز الرئيسي أو البنك المتواجدة به، إذ تعتبر قوائمها المالية غير رسمية، الهدف منها تحديد وقياس النتائج الفعلية، ليتسنى توزيعها على مستحقيها، علما أن هذه القوائم يتم دمجها فيما بعد مع حسابات البنك محل النافذة وبعدها تدمج في بنود القوائم المالية للمركز الرئيسي، وإعادة دمج تلك القوائم تعتبر أحد مشكلات النوافذ الإسلامية لما يحدث من إعادة اختلاط للأموال.[1]
- لذا نقترح على بنك الجزائر إصدار معايير شرعية موحدة إلزامية خاصة في الإجراءات

[1] الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

التطبيقية والمحاسبية وتفعيل دور الهيئة الشرعية الوطنية في إصدار هذه المعايير

- قيام النوافذ الإسلامية خاصة العمومية منها بالاعتماد على نظام المعلومات القديم (دالتا) مع تعديله بما يتواءم مع صيغ التمويل الإسلامي، لكنه يبقى غير كافي، إذ ظهرت عليه أخطاء في التطبيق وتم التصحيح عليه في كل مرة، خاصة في حسابات الاستثمار
- لذا نقترح الاعتماد على تطبيقات متطورة معتمدة في كبريات المؤسسات البنكية الإسلامية العالمية لتلافي مثل هذه الأخطاء، وهذا ما يسهم إرجاع الثقة في النظام المعلوماتي وتشغيله، إذ لو أصاب النظام عطل سيكلفنا خسائر باهظة.

المطلب الثاني: تقييم التجربة وفق العامل الشرعي:

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق يعتبر أهم عناصر النجاح ومن أهم المتطلبات لنجاح أي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراريته، وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم البنوك التقليدية الجزائرية التي أقدمت على فتح نوافذ إسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها للخدمات والمنتجات الإسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها. [1]

إذ سنقوم بعرض نتائج تقييم النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائر في هذه الجزئية من خلال أهم مؤشرات تقييم السلامة الشرعية في النوافذ الإسلامية كما يلي:

---

[1] أنظر، سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفرع الأول: مؤشر وجود هيئة رقابة شرعية:

أولا: وجود هيئة شرعية وطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية: تعينها الدولة ممثلة في المجلس الإسلامي الأعلى، تم ذكر مهامها سابقا.

ثانيا: وجود هيئة رقابة شرعية للنوافذ: قامت جميع البنوك الجزائرية ذات النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاث أعضاء، وبذلك حرصت جميع البنوك على تطبيق ما جاء به النظام 20-02، ضف إلى ذلك عدم منحها الترخيص أصلا في حالة عدم تعيين هيئة رقابة شرعية، وبالتالي فالمشرع الجزائري لم يترك للبنوك المجال في بداية نشاطها دون هيئة تراقب وتعتمد منتجات قبل الترخيص وهذا حسب رأيي لتفادي الأخطاء ورفض الملفات من الهيئة الشرعية الوطنية، كما يرى الباحث "أشرف دوابة" أن وجود هيئة رقابة شرعية تعينها الجمعية العامة للبنك أمر غير كاف وفق الحوكمة الشرعية ومتطلباتها، والأولى أن لا تكون هناك هيئة رقابة شرعية في الأساس ويكتفى برقابة شرعية داخلية من خلال إدارة المراجعة الشرعية داخل النوافذ، فضلا عن الإدارة العامة للرقابة الشرعية (التفتيش) بالمركز الرئيسي للبنك أو المؤسسة المالية، إضافة إلى رقابة خارجية من خلال مراجعين شرعيين خارجيين، فضلا عن رقابة شرعية من قبل إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزي.[1]

ثالثا: طريقة اختيار الهيئة الشرعية:

1- بالنسبة للهيئة الشرعية الوطنية يتم تعيينها من طرف رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ورئيس هذا الأخير يعين من طرف رئيس الجمهور بمنشور رئاسي، وهذا في رأيي يضمن نوع من الاستقلالية لرئيس المجلس، لكن طريقة تعيين الأعضاء من رئيس المجلس أراها

[1] أشرف دوابة، تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية دراسة حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، 2023، ص ص 189-202، ص 194.

غير كافية وممكن أنها تؤثر في استقلالية الهيئة، لذا نقترح أن يتم اختيار أعضاء الهيئة بالترشيح والاختيار من بين معايير محددة تتم على أساس الكفاءة والخبرة والممارسة العملية للعمل المصرفي الإسلامي والمختصين في الفقه خاصة فقه المعاملات المالية.

2- أما بالنسبة لأعضاء الهيئة الشرعية الخاصة بالنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية يتم اختيارها من طرف الجمعية العامة للبنك حسب النظام 20-02، مثل تجربة بنك البركة السوداني، كما أن هناك تجارب أخرى يكون التعيين فيها من نصيب مجلس الإدارة مثل البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار،[1] أرى أن المدخل الذي نص عليه المشرع الجزائري بأن الجمعية العمومية هي من تختار هو الاختيار الأسلم لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، لكن المشرع لم يحدد كيفية اختيارها، وبغض النظر عن كل هذا أرى أنه عند أداء واجباته يجب أن يكون لعضو الهيئة الشرعية الاستقلالية الفكرية والمهنية التامة،[2] ويستمد سنده من نظام الضوابط الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في تحقيق السلامة الشرعية، إذ هو النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا مستقلا.[3]

رابعا: موقع الهيئة الشرعية في الهيكل التنظيمي: الهيئة الشرعية للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية خاصة نافذة البنك الوطني الجزائري، نجد أنها غير موجودة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، وذلك لأن سلطة تعيينها حسب النظام 20-02 يعود للجمعية العامة للبنك، مثال ذلك من التجارب الدولية

---

[1] حسن داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 248 249.

[2] المعيار رقم 10 مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2009، ص 45. Ifsb 10.

[3] المعيار رقم 10 مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2009، ص 03. Ifsb 10.

البنك الإسلامي القطري، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وقد أظهرت دراسة المعهد العالي للفكر الإسلامي بالقاهرة أن وضع الهيئة في البناء التنظيمي في البنوك الإسلامية كما يلي: [1]

- 34% تقريبا تابعة للجمعية العمومية.
- 31% تقريبا تابعة لمجلس الإدارة، مثال ذلك البنك الإسلامي الأردني.
- 35% غير معلوم تبعيتها.

خامسا: مدة تعيين الهيئة الشرعية: لم يتم تحديد مدة معينة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية سواء على مستوى الهيئة الشرعية الوطنية أو على مستوى هيئة الرقابة الشرعية للبنوك الجزائرية، مثال ذلك تجربة بنك التضامن الإسلامي السوداني وذلك لأن إدارة الفتوى والبحوث التي تقوم بعمل هيئة الرقابة الشرعية إحدى إدارات البنك ويعين فيها موظفون ليس لهم مدة لبقائهم في وظائفهم مثل أي موظفين آخرين،[2] هذا يدل على أن أعضاء الهيئة في الجزائر يتولوا مهامهم حتى يتم عزلهم بقرار معلل من سلطة التعيين أو استقالتهم.

سادسا: الحقوق المالية والمكافآت لأعضاء الرقابة الشرعية: يتقاضى أعضاء الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر مكافأة مالية شهرية تحدد بمقرر، كما تمنح مكافأة مالية لأهل الخبرة (الذين يستعان بهم) عن أعمالهم، كما تقدر المكافآت والمنح بالتشاور مع الهيئات والمؤسسات الرسمية ذات الصلة،[3] وهذه الأخيرة لم يوضح ماهيتها المشرع فإن كان من يدفعها المجلس لأعضائه فمقبول أما أن تدفعها البنوك وهي طالبة الفتوى والأعضاء هم المفتون فهذا

---

[1] حسن داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 252 253. أنظر أيضا: تقرير لجنة تقويم الدور الشرعي للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1993، ص 94.

[2] حسن داود، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[3] المادة 17 من المقرر 20-01، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 05.

يمس استقلاليتها، لهذا السبب قد يكون من المناسب إيجاد هيئة رقابة شرعية مستقلة عن البنوك الإسلامية كما في التجربة الجزائرية، وتتقاضى مكافآتها من خارج هذه المصارف، كي لا تكون في المكافآت والرواتب أي شبهة،[1] أما في ما يخص هيئات الرقابة الشرعية لنوافذ البنوك فلم تتوفر لدي المعلومات عن مكافآتها، إلا أن المدققين والمراجعين الشرعيين الداخليين التابعين للهيئة هم موظفون دائمون لدى البنك ويأخذون أجورهم من البنك، إلا أنهم يطبقون الإجراءات السليمة ويتبعون سلطة الهيئة.

وفي هذا السياق يذكر الأستاذ عبد الرحمن السنوسي في مقابلة معه أن أعضاء الهيئة الشرعية الوطنية لا يتقاضى أعضاؤها أي منح أو مكافآت، فقد اختاروا أن يقدموا أعمالهم مجانا لوجه الله الكريم وللتمكين للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.[2]

سابعا: تمثيل أعضاء الهيئة الشرعية في عدة هيئات ومؤسسات

وجدنا أن العديد من أعضاء الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء في الصناعة المالية الإسلامية هم أعضاء في العديد من الهيئات الشرعية للبنوك في نفس الوقت، وهو ما تجسد في نافذة البنك الوطني الجزائري، (السعيد بويزري وكمال بوزيد ومحمد بوجلال، كلهم أعضاء في الهيئة الشرعية الوطنية.

كما لاحظنا حضور أعضاء من الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك، في إطلاق منتجات جديدة في النوافذ أو حتى في فتح نوافذ جديدة.

لا يخفى أن هناك حساسية بالغة في الحوكمة الشرعية تدعو للفصل بين قطاع الفتوى والرقابة

---

[1] رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية، مرجع سبق ذكره، ص 13، بتصرف.

[2] مقابلة مع الأستاذ عبد الرحمن السنوسي، عضو الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية، مديرية التكوين للبنك الوطني الجزائري، واد السمار، الجزائر، بتاريخ 26 و 27 ديسمبر 2022.

الشرعية والقطاعات التنفيذية في البنوك، ولذلك يتجنب العلماء والمشايخ أن يظهروا في أماكن الترويج والتسويق أو مظاهر الحفاوة بإطلاق المنتجات المصرفية الجديدة لأنهم في موقع الرقابة وليس في موضع التنفيذ، ودائما يتنبه العلماء للابتعاد عن هذه المواطن التي تبدو كأن إدارة البنك تستغلهم في الترويج والتسويق بينما واجباتهم مستقلة عن ذلك ومقامهم أعلى من ذلك.[1]

كذلك من جهة نظري بالإمكان أن يكون حضورهم لإضفاء الشرعية وكسب مزيد من ثقة الجمهور، كما يمكن أن يكون مفعول ذلك عكس هذا، فقد يشكك البعض إذا رأى المفتي بجانب المفتى له حين الترويج للمنتج المفتى فيه

سابعا: عدد صيغ التوظيف غير الحائزة على اتفاق فقهي: بما أن النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية اعتمدت صيغ تمويلها وأخذت المطابقة من الهيئة الشرعية الوطنية والتي تستقي مبادئها من قرارات المجمعات الفقهية المعتمدة دوليا بالإضافة إلى الهيئات الدولية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) من خلال معاييرها الشرعية والمحاسبية، لم نجد في دراستنا هذه صيغ توظيف غير حائزة على اتفاق فقهي، بل اعتمدت التجربة الجزائرية على الصيغ المعتمدة وبمعاييرها، إلا ما شاب التطبيق من أخطاء، وهذا تتحمله إدارة البنوك فيما يخص التسرع في التطبيق وعدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة والكافية لتغطية شبكة نوافذها على المستوى الوطني.

في مقابل ذلك وجدت النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية نفسها قد فتحت الباب لغرامة التأخير التي هي في حقيقتها ذريعة لفتح باب من أبواب الربا والأولى سد الذرائع الموصلة للحرام، بل والأخطر فتحت الوكالة للزبون في المرابحة للشراء باسم البنك تحت باب الاستثناء وهذا ما يحول بين نافذة الصيرفة الإسلامية والدور الأساسي المخول لها، وتحملها المخاطر، والدفع للسير في ركاب المحاكاة

[1] عبد الباري مشعل، للباحثين في الاقتصاد الإسلامي القرض الحسن للحجاج، منشور على الفايسبوك.

والتقليد للعمل المصرفي التقليدي.[1] خاصة وأن الهيئة الشرعية الوطنية ذكرت في المادة 07 من مقرر إنشائها أنها تستند في مطابقة منتجات المصرفية... إلى أن تصل إلى قولها: دون تعارض مع المرجعيات الفقهية المذكورة في المادة 02، وهي المرجعيات المذهبية الوطنية (المذهب المالكي)، ومن الموروث الفقهي الإسلامي.

ورغم أن المعايير الشرعية أجازت غرامة التأخير على الموسر المماطل وهذا ما نص عليه المعيار الشرعي رقم 03 "المدين المماطل، وقد ذكر النص أن هذا المعيار لا يتناول المدين المعسر أو المفلس، والمدين المتأخر عن السداد لعذر شرعي،[2] إلا أن هذه الغرامة حتى ولو كان مماطلا قد تفضي إلى ربا محرم حتى ولو سجلت الغرامة في حساب تسيره الهيئة الشرعية الوطنية.

حدد البنك الوطني الجزائري غرامة التأخير بـ 4% عن كل قسط يتأخر فيه عن السداد، لكن البنك لم ينفذ ولا غرامة واحدة على المماطلين، وهذا لسببين رئيسيين: الأول عدم وجود ضابط أو هيئة مكلفة بتحديد نوع المماطل إن كان موسرا أو معسرا وله عذر شرعي، والثاني: قول المسؤولين عن النوافذ الإسلامية نحن في بداية التطبيق وقد تشوب التجربة بعض الأخطاء في حق الزبائن فلا يمكن تغريمهم وقد ارتكبت في حقهم هفوات وربما تعطيل وتأخير في دراسة ملفاتهم، فقد بلغت مدة دراسة ملف واحد للمرابحة في أحد البنوك العمومية إلى أكثر من شهر، بداعي عدم التسرع لتفادي ارتكاب أخطاء، وقد كان أول ملف عولج في تلك النافذة.

كما حددت غرامة التأخير بمعدل 2% في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الخارجي الجزائري.

لذا أقترح وكبديل لغرامة التأخير، التصريح للزبون المتعاقد مع البنك مثلا على صيغة مرابحة أنه في حالة التأخر عن السداد أو التماطل سيتم الزيادة عليه في هامش الربح إذا تعاقد مرة أخرى لأي

---

[1] أشرف دوابة، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

صيغة تمويلية أخرى مع البنك نفسه أو بنوك أخرى، وهذا بربط البنوك بشبكة معلومات موحدة عن المماطلين ليتم الزيادة عليهم في هامش الربح في العقد الثاني بعد العقد الذي ماطل فيه، ويمكن حتى الوصول إلى حرمانه من التعاقد على أي صيغة في المستقبل ومع أي بنك في الجزائر إذا عاود التأخر والمماطلة في العقد الثاني، وهذا يستدعي وجود نظام تشغيل ونظام معلومات موحد متطور تتصل به جميع البنوك المطبقة لتجربة النوافذ الإسلامية ليتمكنوا من تطبيق هكذا إجراء.

أما في ما يخص فتح باب الوكالة للزبون في المرابحة للشراء باسم البنك فهذه محاكاة للطرق التقليدية، وتجعل من البنك وسيط مالي وليس تاجرا، رغم إجازة الوكالة من المجامع الفقهية والمعايير الشرعية بشرط دخول الشيء المبيع في ملك البنك ملكية حكمية، إلا أنه من الأحوط أن لا يوكل الزبون نيابة عن البنك، إذ لابد للبنك أن يحوز السلع في مخازنه ليتحمل الغرم ليغنم.

ثامنا: المساهمة في حل بعض النزاعات: خاصة وأن التجربة حديثة في الجزائر، في انتظار تأسيس هيئة للتحكيم إذا كانت هناك مشاكل كبير ووجود عدم تفاهم تقوم الهيئة سواء على مستوى البنك أو الهيئة الوطنية بحل تلك النزاعات.

المطلب الثالث: تقييم التجربة وفق العامل المصرفي

سنقوم باستخلاص نتائج تقييم التجربة من خلال العامل الإداري والتسويقي الذي ينقسم بدوره إلى الإعداد المناسب للكوادر البشرية، المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والإختيار المناسب للفروع ومكان النوافذ، وقد اخترنا أهم المؤشرات عن تقييم الأداء المصرفي للنوافذ الإسلامية:

الفرع الأول: إدارة التسويق المصرفي (كفاءتها من خلال التوجه الاجتماعي للتسويق[1]):

من خلال تقييم مدى محاولة النافذة الإسلامية تحسين الأداء التسويقي من خلال تحسين نوعية الخدمات للزبائن.[2]

قد توصلنا في هذا الجانب بدراستنا لحالة النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري، فبالرغم من عدم وجود هيئة للتسويق على مستوى قسم الصيرفة الإسلامية للبنك، إلا أنه يملك دائرة التنشيط التجاري وتقوم بأدوار تسويقية مهمة من صياغة وإعداد منتج Product بالاشتراك مع مختلف الدوائر في القسم، وعملها على إطلاق حملات إعلامية وإعلانية ترويجية Promotion للتعريف بالمنتجات ومحاولة استطلاع رغبات وآراء الجمهور المستهدف وحتى زبائن النافذة لمنحهم تسهيلات أكبر، كما يتابع المنتج من ناحية السعر Price وتراعى القدرة الشرائية للزبائن ورغباتهم من خلال ضبط هامش الربح الذي سيأخذه البنك، بحيث يحقق البنك ربحا ويكون سعر المنتج في متناول شريحة مهمة من زبائن البنك، كما تساهم دائرة التنشيط التجاري بمساعدة دائر الشباك الإسلامي في اختيار مكان النافذة وموقعها المناسب Place في وجود موارد بشرية مؤهلة قادرة على تسيير النافذة ومنتجاتها مع تجهيزها بكافة المتطلبات واللوازم وتمييزها عن الشبابيك التقليدية بمدخل أو نافذة ذات طابع إسلامي، كتابة عبارة "النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري"، أو "عبارة الصيرفة الإسلامية"، وهو دليل على وجودها في تلك الوكالة التقليدية ليسهل على الزبائن طلب منتجاتها، نلاحظ أن البنك يطبق أغلب عناصر المزيج التسويقي، إلا أن العنصر البشري في القسم رغم نشاطه إلا أنه يبقى غير كافي لتسيير شؤون التسويق في النافذة، لذا نقترح تدعيم الدائرة بكفاءات تسويقية لمنتجات الصيرفة

---

[1] أنظر أيضا: سمير رمضان الشيخ، تسويق وفن بيع المنتجات المصرفية الإسلامية، دون دار نشر، مصر، 2017، ص 151.

[2] انظر: إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص 69 حتى ص 113.

الإسلامية، واقتراح فتح تخصص في الجامعات الجزائرية بعنوان "تسويق خدمات الصيرفة الإسلامية".

الفرع الثاني: إدارة الهندسة المالية (كفاءتها في ابتكار صيغ وأدوات استثمارية)

في دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لم نجد أن لديه إدارة للهندسة المالية الإسلامية، إذ أن المعيار الأساسي لأي منتج يصدره البنك الوطني الجزائري هو النظام 02/ و2020 والتعليمة 20-03 ولا يخرج عن الصيغ المتاحة فيهما، إلا أن هناك مرونة لدى البنك في تطوير تلك المنتجات وحتى الهيئات المكلفة بالرقابة ومنح التراخيص لديها مرونة وقابلية لقبول منتج غير تلك التي يحتويها النظام والتعليمة المعرفة للمنتجات.[1]

ضف إلى ذلك اعتماده على صيغ المداينات 95.95% في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وحتى في نوافذ البنوك الخاصة، من مرابحة وإجارة بنوعيها، وهذا ما يجعل إدارة الهندسة المالية لدى تلك البنوك تعتمد على صيغ ومنتجات مضمونة الأرباح وقليلة المخاطر ولو على حساب الفرص البديلة الضائعة.

الفرع الثالث: كفاءة إدارة الربحية والسيولة: من خلال عدة نقاط أهمها:

أولا: تسعير الخدمات المصرفية:

راعت فيها البنوك العمومية القدرة الشرائية حسب تصريح مسؤولي النافذة في البنك الوطني الجزائري، لكن هذا ملاحظ على المرابحة للتجهيزات والتي تقل مدة أقساطها أقل من سنة، أما لو تعدت السنة يصير هامش الربح مركب مثل معدلات الفائدة المركبة، لكن في المرابحة العقارية فأسعار خدماتها مرتفعة، ويرجع بعض المحللين السبب لارتفاع أسعار العقار في الجزائر، ضعف

[1] مقابلة مع الأستاذ عبد الرحمن السنوسي، مرجع سبق ذكره.

القدرة الشرائية للزبائن وطول فترة السداد قد تصل 40 سنة في بعض البنوك، والتي يستعمل فيها هامش ربح سنوي مركب تتضاعف فيه المبالغ الواجب تسديدها، كما يراها البعض (الأسعار) أنها عادلة مقارنة مع مدة التقسيط أكثر من 20 سنة في العقار مع عامل التضخم.

ثانيا: الاستفادة من وفورات الحجم خاصة بالنسبة للبنوك الكبيرة:

وقد يسهم في تخفيض أسعار خدمات الصيرفة خاصة في نوافذ البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية الخاصة، كما قلت سابقا لاحظنا أنها منخفضة في المرابحات للتجهيزات والمعدات التي أسعارها منخفضة وتقسيطها أقل من سنة.

ثالثا: رفع معدل الاستخدام (نسبة توظيف الموارد المتاحة) إلى أقصى حد ممكن:

وهذا ما لم يحدث في دراسة حالة النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية الجزائرية فقد سجلت نسبة توظيف الموارد أو معدل الاستخدام نسبة 8.57% وهي نسبة ضعيفة جدا، وهذا يدل على انخفاض ربحية هذه النوافذ، ويرجع إلى عدم استغلال الفرص المتوفرة لدى النافذة، إذ أن الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة حتما سيكون على حساب الأرباح دون التفريط بالنسبة التي تكفي لمواجهة الالتزامات والسحب المفاجئ وغير ذلك مما قد يتعرض له البنك أو النافذة، إلا أن هذا المعدل كان مرتفع في بنك أ بي سي الجزائر 84.4% وهو من البنوك الخاصة العاملة في الجزائر وهو يعبر عن مدى توظيف هذا البنك لموارده وبالتالي فهو يحقق ربحية أعلى من البنك الوطني الجزائري.

أهم الأدوات المقترحة لامتصاص فائض السيولة في الفروع والنوافذ الإسلامية:

- تبادل السيولة مع نوافذ أخرى تابعة لنفس البنك
- التعاون مع النوافذ الإسلامية لبنوك أخرى ومع البنوك الإسلامية في تكوين سلة استثمارات فيما بينها لاستثمار فائض السيولة

- اعتماد صيغ تمويل متنوعة مثل المضاربة والمشاركة مع النوافذ الإسلامية الأخرى والبنوك الإسلامية وعدم الاعتماد على صيغ المداينات فقط.
- أما فيما يخص التكييف الشرعي لفائض السيولة المحول من النافذة إلى البنك الأم فنقول كما قال الدكتور سعيد عرفة: "إن التكييف الشرعي لفائض السيولة المحول من الفرع أو النافذة إلى المركز الرئيسي على أنه قرض من الفرع إلى المركز الرئيسي، وأمانة ومدى حل أو حرمة النفع الذي يعود على الفرع أو النافذة الإسلامية لقاء هذا الفائض مسألة فقهية شرعية لها رجالها وعلماؤها، ولا نخوض فيها".[1]
- لذا نقترح إنشاء سوق نقدي مصرفي إسلامي: "**سوق النقد بين المصارف والنوافذ الإسلامية وإدارة السيولة**": "هي جزء من السوق المالي الإسلامي، وتهدف على توفير التسهيلات للمؤسسات المالية الإسلامية لتقدم التمويل اللازم للمشاريع، وتوفير مصادر لتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل وفقا لأحكام الشريعة"، إلى جانب القيام بدور القناة التي يجري من خلالها تنفيذ السياسة النقدية، التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في النظام المصرفي. وتزداد الحاجة إلى سوق النقد الإسلامي إذا علمنا أن بعض البنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية كما في حالتنا تلك أموالا خاملة ومصارف ونوافذ أخرى في أمس الحاجة إليها لنقص سيولتها، وبالتالي فكلا البنكين أو النافذتين لا يمكنه الاستفادة من الآخر في ظل غياب أدوات قصيرة الأجل متوفقة مع الشريعة.[2] يتولى الإشراف عليه بنك الجزائر.

---

[1] سعيد عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في الفروع الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 272 بتصرف.

[2] أحسن لحساسنة، فيصل شياد، منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، السعودية، 2014، ص 5.

الفرع الرابع: سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

سرعة اتخاذ القرارات يسهم في تفادي فوات الفرصة البديلة، لكن لا بد لها من نظام تشغيلي فيه نوع من أنظمة الإنذار التي تنبأ عن وجود خلل قبل وقوعه أو عنده، ووجود السيناريوهات المحتملة لمعالجته يسمح باتخاذ قرارات بسرعة وكفاءة دون تهور، وتختلف البنوك العمومية عن الخاصة في سرعة وبديهة اتخاذ القرارات، فقد ذكر عضو الهيئة الشرعية الوطنية عبد الرحمن السنوسي[1] أنه كان هناك عرض لتمويل مؤسسة كبيرة والمشروع مربح وتقريبا مضمون، لجأ أولا لبنك عمومي فتمت الإجابة عليه بأنه لابد من اجتماعات واستشارات ولا بد أن تصبر لمدة معينة، فلجأ الزبون المحتمل إلى بنك خاص وقدم عرضه فمنح التمويل في ظرف قياسي (بالطبع مع توفر الضمانات الكافية)، وبذلك ربح البنك الخاص الفرصة وضيعها الآخر للتأخر في اتخاذ القرارات وربما في كثير من الأحيان سوء إدارة البنك لأموال المضاربة.

- لكن الحكم بسوء إدارة البنك لأموال المضاربة ووقوعه في خسارة يتطلب أمرين:

أولهما: ضرورة الاتفاق الفقهي والمهني على مؤشرات سوء الإدارة بحيث يتم ذلك من خلال اجتهاد فقهي جماعي.

ثانيهما: كيفية إلزام المصرف بالضمان إذا ثبت تعديه وتقصيره، وهذه مهمة رئيسية للبنوك المركزية باعتبارها المسؤولة عن تحقيق هدف الحماية لأموال الودائع، كما أنها تلك وسائل التحقيق في المخالفات التي قد ترتكبها البنوك خروجا عن المعايير والضوابط والمؤشرات المتفق عليها لسوء الإدارة.[2]

---

[1] مقابلة مع الأستاذ عبد الرحمن السنوسي، مرجع سبق ذكره.

[2] الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ص 239.

الفرع الخامس: الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب، جنبا إلي جنب مع التقنية المتطورة، يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان، والعمل المصرفي الإسلامي ليس إستثناءاً من ذلك، فإلى أي مدى أظهرت تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر توفر هذا العنصر؟

سجل العنصر البشري نقصا كبيرا خاصة المؤهلين والمدربين والكوادر القيادية

فهل هناك خطة واضحة لتأهيل العاملين في النوافذ الإسلامية؟

لذا كان لزاما وضع خطة لتدريب العاملين وأخرى لتوظيف جدد مؤهلين ومتخصصين، فقد قام البنك الوطني الجزائري بمساعدة مديرية التكوين التابعة له من وضع خطة لتدريب العملين لدى البنك وأولئك المقترحين لشغل منصب مكلف بالزبائن في شباك الصيرفة الإسلامية، يتم التدريب من خلال تخصيص يومين في الأسبوع لتدريب فوج على الصيرفة الإسلامية ومتطلباتها، فقد بدأ البنك بتدريب وتأهيل القيادات العليا ثم توجه إلى المستوى المتوسط ثم الأدنى.

هل هناك استراتيجية لتوظيف عاملين جدد مؤهلين؟

في حالة نقص في عدد العاملين الراغبين في شغل مناصب في النوافذ الإسلامية يضطر البنك إلى توظيف عاملين جدد بمؤهلات مطلوبة لشغل المنصب، وبعد التوظيف يستمر التدريب والتأهيل.

الفرع السادس: المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والإختيار المناسب للفروع ومكان النوافذ.

لدرأ التعارض والمشاكل التي قد تحدث بين الموظفين في النافذة الإسلامية والموظفين في الأقسام الأخرى التقليدية خاصة في الجانب التسويقي والمنافسة الضارة.[1]وهو ما ظهر من خلال

[1] أنظر: سعيد بن سعد المرطان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

دراستنا التطبيقية وملاحظاتنا المسجلة داخل تلك الشبابيك فبعض مدراء الوكالات التي بها نوافذ غير مقتنع بالصيرفة الإسلامية ويرى أنها لا جدوى منها وأنها ربوية أيضا، وكذلك لاحظنا بعض الموظفين في الشبابيك التقليدية يعملون حملات ضد منتجات الصيرفة الإسلامية.

أما في ما يخص الاختيار المناسب لافتتاح نوافذ إسلامية فلاحظنا أن البنك الوطني الجزائري يعتمد على معايير محددة مثل حصص السوق ووجود منافسين من عدمه ووجود موظفين مؤهلين في المكان المراد فتح نافذة فيه، أرى أنه عمل جيد، لكن يبقى الإشكال المطروح في عدم توسع البنك بفروعه التقليدية في مناطق كثيرة من الجزائر وعدم قربه من زبائنه، وكمثال أحسن في الانتشار في جغرافيا الجزائر الوكالات البريدية، إذ أقترح أن تقوم البنوك بالتوسع وفتح وكالات مخصصة للصيرفة الإسلامية أو حتى نوافذ في كل بلدية من بلديات الوطن لتمويل المشاريع خاصة الصغيرة منها وتمويل الفقراء وهو من ضمن الأسس الاجتماعية التي تقوم عليها البنوك والنوافذ الإسلامية.

المطلب الرابع: تقييم التجربة وفق العاملين الاقتصادي والاجتماعي

يعتبر هذين العاملين من أهم عوامل تقييم تجربة النوافذ الإسلامية، لكن تعتبر مشكلة عدم توفر معطيات إحصائية وحداثة التجربة أمران لم يساعدا في تقييمهما جيدا، لذا سنحاول تقييمهما بما أمكن في ما يلي:

الفرع الأول: تقييم التجربة وفق العامل الاقتصادي

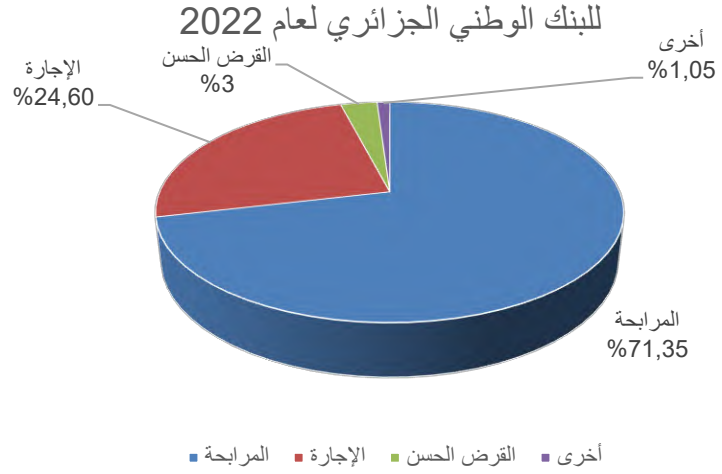
مدى إسهام النافذة في التنمية الاقتصادية (مدى اعتمادها على صيغ المشاركة، الصيرفة الشاملة من خلال تمويل جميع القطاعات الاقتصادية ...)

وهذا المؤشر يعني نسبة ما يوظف البنك من موارده في مجال يؤثر في النشاط الاقتصادي بإضافة

حقيقية في الإنتاج، مثل قطاعة الزراعة والصناعة والطاقة والتعدين.[1]

فقد توصلت نتائج التقييم في نافذة البنك الوطني الجزائري على اعتماد النافذة بالنسبة لصيغ التمويل بنسبة 40.92% للمرابحة العقارية، و30.43% لمرابحة التجهيزات، ليكون نسبة تمثيل المرابحات إلى 71.35%، ثم تليها الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 20.47%، وإجارة التجهيزات بنسبة 4.13%، لتصل نسبة الإجارة ككل إلى 24.6%، القرض الحسن ممثلا بقرض السبيل للحج بنسبة 3%.

الشكل رقم 26: توزيع التمويل الإسلامي حسب الصيغ في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات من قسم الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لعام 2022.

نلاحظ من الشكل رقم 26 اعتماد نافذة البنك الوطني الجزائري على صيغ المداينات 95.95% إذا ما ستثنينا القرض الحسن فهو صيغة تمويلية خيرية.

وحتى يظهر الأثر الاقتصادي الإيجابي في المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص169.

الجزائري الناتج عن فعالية وكفاءة منتجات الصيرفة الإسلامية، فإن الجهاز المصرفي الجزائري يحتاج إلى عصرنة أكثر وفق مفاهيم الشمول المالي، وكذا ضرورة اعتماد جودة الخدمات الشاملة، وصولا إلى آليات للدفع الإلكتروني عبر الموزعات والمنصات الرقمية، وإلا ستكون منتجات الصيرفة الإسلامية قطعة غيار جديدة في جسم محرك متهالك.[1]

كنتيجة تظهر في تقييمنا للعامل الاقتصادي لتجربة النوافذ الإسلامية تحليل توزيع صيغ التمويل، وجدنا أنه لا تكاد تظهر صيغ المشاركات والمضاربات في هيكلة تمويلاتها، ولعلها تدخل في نسبة 1.05% تمويلات أخرى، وهذه النسبة كارثية ولا تبشر بمستوى جيد في تحقيق التنمية الاقتصادية في النوافذ الإسلامية التي تمت دراستها، إذ أن كل البنوك محل الدراسة تستعمل صيغ المداينات مرابحة إجارة سلم قرض حسن، وهذا يؤدي إلى تراجع مصداقيتها أمام زبائنها وبالتالي تراجع مستوى أدائها، وفي عملها هذا خروج عن الأصل الذي أست من أجله النوافذ والبنوك الإسلامية ألا وهو المشاركة والمضاربة لتطبيق مبدأ الغنم بالغرم، وعدم الاكتفاء بالصيغ التي لا تحتوى على مخاطرة ولا تؤدي دورا اقتصاديا فعالا، هذا إذا تم تمويل قطاعات منتجة أو دورة الاستغلال عن طريق المرابحة أو الإجارة، أما لو تم تمويل القطاعات الاستهلاكية فقط فتلك هي المشكلة.

لذا نقترح توسيع صيغ التمويل الإسلامي إلى صيغ المشاركات والمضاربات، وإن لم تفعل هذه النوافذ

---

[1] فوزي محيريق، حوار صحفي مع الجزيرة نت، بتاريخ 2023/03/29، الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/29/7-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9 ، تاريخ الإسترداد: 2023/04/04

وتصحح مسارها بإرادتها يقترح تفعيل دور بنك الجزائر في توجيه صيغ التمويل لدى هذه النوافذ بما يراه مناسبا لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وتحقق الثروة للفرد والمجتمع ككل.

الفرع الثاني: تقييم التجربة وفق العامل الاجتماعي

وهذا من خلال مدى تبني النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية العامل الاجتماعي من خلال ما تقدمه من خدمات وتنمية للمجتمع من قروض حسنة، وهبات وتبرعات، وهدايا، وإخراج الزكاة وتوزيعها، فهل نجحت النوافذ الإسلامية للبنوك الجزائرية في القيام بمهامها الاجتماعية؟ بحيث تحقق الأرباح وتحقق البعد الاجتماعي.

فقد قدمت النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية قروض حسنة ممثلة في قرض الحج ممثلا في (قرض السبيل) في البنك الوطني الجزائري وتمثل نسبتها 3% من مجموع التمويلات بقيمة قدرها 120 مليون دج، وهي نسبة معتبرة، فمنح القروض الحسنة ليس من صميم مهام هذه البنوك والنوافذ الإسلامية إذا ما نظرنا للإيداعات المقدمة لها من منظور أنها ودائع استثمارية وليست ودائع جارية، لذا نقترح أن تكمن المسؤولية الاجتماعية لهذه النوافذ في مجالات أخرى نذكر منها: [1]

- مدى تعاملها مع صغار المودعين
- مدى تمويلها للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وهي التمويلات التي كان من الأولى للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية أن تقدم لها قروض حسنة لأنها تسهم في التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية بإخراج أصحابها من الفقر ليصبحوا من كبار المودعين وقد يخرجوا زكاة أموالهم فيما بعد إذا نجحت وتطورت مشاريعهم.
- مدى تمويلها واستثمارها في مشاريع تخدم المجتمع كالمشاريع البيئية والتربوية

[1] شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 116 117.

- مدى إسهامها في تقليل الحاجة إلى الاسترداد من خلال تمويل القطاعات المنتجة

أما عن إخراج الزكاة فالبنوك العمومية أموالها أموال دولة وهي لا تخرج الزكاة، أما البنوك الخاصة فلا نص قانوني يلزمها بإخراج زكاتها أو كيفية توزيعه

أما عن غرامة التأخير ووضعها في حساب خاص تتصرف فيه الهيئة الشرعية الوطنية وتصرفه في الأعمال الخيرية، فلم تتصرف فيه الهيئة لحد الآن.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية واستشراف مستقبل النوافذ الإسلامية في الجزائر

بما أن النوافذ الإسلامية مكون من مكونات النظام المصرفي الجزائري وهو يدعم المنظومة الاقتصادية كعامل أو لاعب جديد في السوق المصرفي الجزائري، فماهي الآثار الناتجة عن تطبيق التجربة، وما هي نتائج تقييم هذه التجربة بالبنوك الجزائرية؟ وما هو مستقبلها؟ هذا ما ستناوله في المبحث الأخير.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية

وهي تتمثل في الآثار الاقتصادية الكلية الناتجة عن تطبيق تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية على الاقتصاد الوطني ومختلف مكوناته سواء بالإيجاب أو السلب، وسنذكر بعضها فيما يلي:

الفرع الأول: زيادة الإدخار

لقد تم تحقيق هذا الهدف في تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية، من خلال توفير منتجات للصيرفة الإسلامية لاستقطاب الموارد، تمثل حسابات الودائع الإسلامية الجارية والادخارية وحسابات

الاستثمار، عن طريق المضاربة.

وقد توصلنا كنتيجة في تقييمنا لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية في زيادة الإدخار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (إدخار خالي من الربا).

حيث سجلت النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية مجموع ودائع إسلامية (موارد) قدر بمبلغ 61 مليار و612 مليون دج بتاريخ 2022/10/31 بنمو إيجابي بمعدل 25.74% في ظرف شهرين فقط وهو دليل على توسع الإدخار بشكل كبير خاصة لدى النوافذ العمومية في البنوك الجزائرية

كما توصلنا إليها في تجربة نافذة بنك ترست الجزائر، حيث انتقلت نسبة الموارد الإسلامية مقارنة بالموارد التقليدية من 5.15% سنة 2015 إلى 15.87% سنة 2019.

أما تجربة بنك أ بي سي الجزائر فقد سجلت الموارد الإسلامية مقارنة بالموارد التقليدية نسبة 1.46% بمبلغ قدره 827 مليون دج في فترة 11 شهرا فقط

إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي، بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على التجربة الاستفادة من هذه الفرصة.

الفرع الثاني: تشجيع الاستثمار والمساعدة في التنمية الاقتصادية

من خلال صيغ التمويل الإسلامي المختلفة المطبقة في النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية خاصة في مرابحة التجهيزات والإجارة التشغيلية والإجارة المنهية بالتمليك، إلا أن هذه النوافذ لم تعتمد على آليات المشاركة والمضاربة في تمويل الإستثمار وهي نقطة سلبية تسجل ضدها، فلو طبقت هذه الصيغ لتم تشجيع الاستثمار أكثر، خاصة مع توجه الحكومة الجزائرية إلى تشجيع الإنتاج الموجه

للتصدير، ولتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لا بد من تشجيع التمويل الإسلامي لأن من بين أهم أهدافه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا من خلال تمويله للمشاريع الخضراء والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتمويل الاقتصاد الحقيقي المنتج للثروة، كما يساهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وحتى تقديم القروض الحسنة كما في التجربة الجزائرية (قرض الحج).

الفرع الثالث: زيادة فرص التمويل المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية وتعزيز الشمول المالي

منذ افتتاح النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية زادت معها فرص التمويل المطابق للشريعة وبالتالي استهداف فئات كانت تتجنب التمويل الربوي، وبالتالي تزيد معها فرص التمويل لهذه الفئة ويتعزز الشمول المالي.

حيث سجلت النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية مجموع تمويلات إسلامية (توظيفات) قدر بمبلغ 5 مليار 279 مليون دج بتاريخ 2022/10/31 بعد أن كانت 5 مليار دج بتاريخ 2022/08/31 بنمو إيجابي بمعدل 5.58% في ظرف شهرين، مسجلين توسع في التمويل لدى النوافذ العمومية في البنوك الجزائرية لكنه لا يتناسب مع مجموع الودائع الإسلامية وهو ما لاحظناه عند حسابنا لمعدل الاستخدام لدى النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية 8.57%، يبين لنا هذا أن البنوك العمومية لا توظف مواردها بشكل جيد وتحتفظ بسيولة كبيرة لديها وبالتالي فهي تقيد في هذه الحالة فرص التمويل بل وتوضيعها.

وقد توصلنا إليه في تقييم التجربة الجزائرية، ففي بنك الخليج الجزائر انتقلت نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات التقليدية من 17.63% سنة 2011 إلى 24% سنة 2020.

كما توصلنا إليه في تجربة نافذة بنك ترست الجزائر، حيث انتقلت نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات التقليدية من 1.72% سنة 2015 إلى 16.24% سنة 2019.

كما توصلنا إليه في تجربة نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، حيث انتقلت نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات التقليدية من 8.77% سنة 2016 إلى 16.64% سنة 2020.

كما وجدنا في تجربة بنك أ بي سي وصول نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتقليدية 1.36% بمبلغ 698 مليون دج في فترة قدرها 11 شهرا فقط.

الفرع الرابع: استقطاب الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية

ستعمل الصيرفة الإسلامية إلى حد ما على امتصاص جزء من المال الذي لا يسير في القنوات الرسمية، لكن هذا مرتبط بمعطيات أخرى إذا توفرت، منها حصول ثقة المتعاملين (ليس غير القانونيين بل الأفراد المدخرين في بيوتهم) في الصيرفة الإسلامية ونجاح النوافذ على المستوى العملي في عقودها وتمويلاتها، حيث يحتاج المجتمع الجزائري إلى طمأنته على مشروعية المعاملات لتتكون لديه ثقة في المنظومة.[1]

كما صرح عضو المجلس الإسلامي الأعلى وعضو الهيئة الوطنية الشرعية الدكتور محمد بوجلال لصحيفة أخبار الوطن أن "الصيرفة الإسلامية استطاعت أن تستقطب بالجزائر نسبة جد مشجعة من الأموال" [2] بناءا على الأرقام التي تم التصريح بها من طرف وزير المالي "كسالي"، وأضاف السيد محمد بوجلال أن: "الصيرفة الإسلامية ستدعم التوجه نحو الاقتصاد الرسمي، لأن الاقتصاد الموازي مضر به، فالأموال التي تتداول خارج القنوات الرسمية تحقق أرباحا، لكن الدولة لن تأخذ نصيبها من الضرائب، والنتيجة أننا نجد عجزا في الموازنة وسنعمل على التوعية والتحسيس بأن عمل الصيرفة في شفافية وأموالهم في أياد أمينة"، لكن أرى أنه كيف يمكن إقناع مواطن جزائري

---

[1] موسى إسماعيل، الصيرفة الإسلامية ستعمل على امتصاص جزء من مال السوق الموازية، أخبار الوطن، جريدة وطنية، السنة 03، العدد 658، الثلاثاء 11 جانفي 2022، ص 03

[2] أخبار الوطن، جريدة وطنية، السنة 03، العدد 658، الثلاثاء 11 جانفي 2022، ص 03

بدفع ضرائب للدولة، وكل فرد سيرى من وجهة نظره وما تقدمه الدولة من مقابل، إذا كان لا يرى ذلك الملموس في واقعه اليومي لا يمكن أن تقنعه بذلك.

كما يرى الدكتور كمال سي محمد أستاذ في جامعة تيموشنت أن: "استرجاع الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية لن يكون بالصيرفة الإسلامية" وحسبه فإن "أموال الدائرة غير الرسمية تنشط في السوق الموازية، هي ليست مكتنزة فقط بل يوظف الكثير منها في نشاطات مختلفة"، ويرى بأن "الرقمنة وتقنين قنوات التعامل بالأموال هي مسؤولة عن دخول الأموال للقنوات الرسمية إضافة إلى تحسين النظام المصرفي"،[1] وهو ما أدعمه وخاصة وأن الحكومة جربت سياسات ترقيعية من قبل لكنها لم تفلح.

كما اعتبر الأستاذ ناصر سليمان أن "الحكومة تتعامل مع الصيرفة الإسلامية كوسيلة كبيرة لتحقيق هدف صغير وهو استقطاب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي"، وكان من الأولى أن يقول أن دافعنا في تبني الصيرفة عقائدي ويتماشى مع مبادئ الشعب الجزائري المسلم.

سجلت حصة الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز البنكي حصة مرتفعة بمعدل 34% سنة 2021 بمبلغ 6712.25 مليار دج بمعدل نمو 9.35% عن سنة 2020، مقابل 35% سنة 2020 بمبلغ 6138.33 مليار دج.[2] نجد أن مجموع الكتلة النقدية المتداولة داخل وخارج الجهاز المصرفي الجزائري تمثل مبلغ 19177.86 مليار دج، بينما كانت ودائع النوافذ الإسلامية في كل البنوك العمومية مبلغ 61مليار 612 مليون دج بتاريخ 31 أكتوبر 2022، حيث تمثل 0.32% من مجموع الكتلة النقدية، وتمثل 0.91% من مجموع الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي.

---

[1] أخبار الوطن، مرجع سبق ذكره، ص 03

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، جوان 2022، ص 41.

بناءا على المعطيات الإحصائية المسجلة حيث تمثل ودائع الصيرفة جزاءا يسيرا جدا من مجموع الكتلة النقدية وهذا ما يفسر أن استقطاب هذه الكتلة مازال بعيدا كل البعد عن بلوغ الهدف، لكن من وجهة نظري يمكن للصيرفة أن تستقطب جزء من الأموال خارج الدائرة الرسمية لكن ليست بتلك الصورة التي يروج لها البعض، لأن مشكل السوق الموازية أكبر من أن يحل بالصيرفة الإسلامية فالاختلالات كثيرة في النظام المصرفي خاصة في جانب التسيير في البنوك العمومية وغياب الشفافية والإفصاح.

الفرع الخامس: فرص إيجابية أخرى

يوفر التحول إلى الصيرفة الإسلامية بعض الفرص الإيجابية منها[1] :

- فرص عمل متعددة، سواء في قطاع الدراسات والاستشارات والتدريب، وذلك لأغراض إعداد وتصميم الوثائق المطلوبة في ملف طلب الترخيص. وكذلك الترخيص للمنتجات المزمع إطلاقها .
- توظيف خريجي الجامعات والماسترات في المالية الإسلامية.
- التنافس بين المؤسسات العاملة في حقل الصيرفة الإسلامية سوف يؤدي إلى تحسين الجودة والأسعار وسوف يسمح بإدماج شرائح جديدة من المجتمع في الاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية .

[1] عبد الباري مشعل، متطلبات الحوكمة والالتزام الشرعي في نظام الصيرفة الإسلامية الجديد في الجزائر: قراءة وإضاءة– المقال الثالث، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: تحديات ومقترحات واستشراف مستقبل النافذة الإسلامية في الجزائر

في ظل البيئة التي تعمل فيها النوافذ الإسلامية تتعرض لإشكالات وتحديات لابد لها من التعامل معها، والعمل على وضع مقترحات عملية لاجتياز هذه التحديات ليكون لها مستقبل يرقى للهدف الذي أسست من أجله.

الفرع الأول: تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر

من خلال دراستنا وتقييمنا للتجربة أن هناك سلبيات متعددة تمثل تحديات هامة في تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية نذكر أهم ما لاحظناه وتوصلنا إليه فيما يلي:

- عدم وجود صفقات كبرى مع مؤسسات كبرى مثلا صفقات مرابحة مع الخطوط الجوية الجزائرية لاقتناء طائرات وبالتالي بقاء هيمنة للتمويلات الكلاسيكية عن طريق القروض الربوية ومنه عدم استفادة النوافذ الإسلامية من كبر وضخامة حجم التمويلات.
- عدم إلزام الشركات الكبرى مثل سوناطراك وصايدال مثلا على فتح حسابات إسلامية في النوافذ الإسلامية وبقائها في الحسابات الكلاسيكية وبالتالي بقاء هيمنة للموارد الكلاسيكية.
- عدم اقتناع شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري بوضع أموالهم في البنوك سواء كانت تقليدية أو حتى إسلامية، وبالتالي عدم اقتناع حتى بتجربة النوافذ الإسلامية، وهنا دور هذه النوافذ في الترويج لهذا النوع من التمويلات، وكذا مساعدة الهيئات الأخرى الداعمة لتجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- عدم استفادة النوافذ الإسلامية من بعض صور الدعم التي تقدمه الدولة في بعض الصيغ التمويلية التقليدية: وبالتالي فقدان عامل التنافسية للنوافذ الإسلامية في بعض الصيغ التمويلية مثل صيغة الترقوي المدعم والممولة في البنوك التقليدية بسعر فائدة مدعم والمقدر ب 1%

مقارنة بما هو معمول به في النوافذ الإسلامية في المرابحة العقارية والإجارة المنتهية بالتمليك من غير دعم وبهوامش ربح مركبة تفوق 8%.

الفرع الثاني: مقترحات لنجاح النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

من خلال السلبيات المذكورة في الفرع الأول من هذا المطلب، سنتناول أهم المقترحات التي من الممكن أن تساعد في تلافي تلك السلبيات وتصحيح مسار تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية.

إن العمل على نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية يقتضي وضع قانون مصرفي خاص بالبنوك والنوافذ الإسلامية وعدم الاكتفاء بالنظام 2020/02 أو على الأقل تعديل قانون النقد والقرض ليعطي دفعة أكبر لنشاط البنوك والنوافذ الإسلامية ويغطي جميع نواحي نشاطاتها وأعمالها ومختلف الجوانب التشريعية التي تحترم خصوصية هذا النوع من التمويل، وبالفعل قد تم تعديل قانون النقد والقرض بالقانون النقدي والمصرفي وهوما ذكرناه في قراءتنا لهذا القانون، ويبقى دائما في الجزائر نحتاج إلى تعديل بعد كل تعديل، لكن ما رأيناه في تعامل المشرع، أنه يصدر تنظيمات تشرح وتفصل وربما تضيف ما لم يكن، لذا يمكن مراجعة بعض القوانين وأنظمة بنك الجزائر على عدة مستويات نذكر منها:

- تعديل القانون النقدي والمصرفي أو إصدار نظام ينظم حماية المودعين خاصة في حسابات الاستثمار بأرباح(عن طريق المضاربة): قد تم إصدار مادة في القانون النقدي والمصرفي الجديد 23-09 في المادة 134 ضمان الودائع المصرفية الإسلامية، وهي على أساس الاشتراك بمعدل 1%، لكن للبنك أو النافذ الإسلامية خصوصية تميزه، وبما أن النوافذ الإسلامية تحتفظ باحتياطات لمواجهة التذبذب في معدل الأرباح أو حدوث خسائر في

رأسمال المضاربة، وإن النوافذ الإسلامية هي من تدير هذين الاحتياطيين، وتستعملها في الوقت الذي تشاء وعكسه، هنا توجد نقطتين أساسيتين، بالإمكان ترك النوافذ الإسلامية هي من تدير هذين الاحتياطيين، كما يمكن اقتراح إضافة احتياطي معدل الأرباح PER واحتياطي مخاطر الاستثمار IRR وإدخالهما في القانون النقدي والمصرفي الجديد، وهو ما يطالب به عضو الهيئة الوطنية العليا للافتاء في الصناعة المالية الإسلامية عبد الرحمن السنوسي.

- من الوسائل المقترحة لحماية الودائع الاستثمارية أن يتم إنشاء صندوق مركزي لحمايتها يديره البنك المركزي ويغطي منه أي خسارة محتملة للودائع، وعلى أساس تكافلي، بالفعل هذا الصندوق موجود في الجزائر لكن تفرض على كل البنوك نسبة 1%من ودائعها وهي لا تعبر عن القيمة الحقيقية لمقدار التغطية عن الخسائر للودائع، وربما تفرض على حسابات ودائع الاستثمار وهو ما يحد من قدرة البنك على استعمال كل أموال المضاربة.
- إصدار مناشير تنظيمية من طرف بنك الجزائر تؤطر عمل النوافذ الإسلامية بصفة دقيقة، وعدم ترك كل بنك بمناشيره الخاصة التي تبقى سرية وغير منشورة للاطلاع عليها من الجمهور، خاصة المناشير التنظيمية التي تحدد الإجراءات العملية لتنفيذ مختلف صيغ التمويل الإسلامي ومختلف الحسابات المفتوحة لدى هذه النوافذ، وكذا إصدار مناشير تنظيمية من طرف بنك الجزائر توحد العمليات المحاسبية للصيرفة الإسلامية وعدم ترك الحرية لكل نافذة إسلامية في تسجيل عملياتها المحاسبية لتكون القوائم المالية ومختلف الوثائق المحاسبية موحدة بين جميع البنوك حتى تمكن عملية الرقابة من طرف هيئات الرقابة والمراجعة والتدقيق من أداء عملها على أكمل وجه، وحتى الدارسين والباحثين والمتدربين في المجال يتأهلون على معايير موحدة.

- على مستوى القانون التجاري: تعديل المادة القانونية التي تفعل عمل الصكوك الإسلامية، تعديل المادتين 715 مكرر 73 و 74 اللتين تناقشان سندات المساهمة وجعلها تتوافق مع خصائص الصكوك الإسلامية أو صكوك الاستثمار كما تسميها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعايير الشرعية المعيار رقم 17، والتي بدون تعديلها، لا يستطيع العمل بأي قانون لصكوك، بعدها يجب إصدار قانون ينظم الصكوك وسوقها المالي(ينتظر إصداره هذا العام 2023)، سواء على مستوى البورصة كما يجري العمل به في دول كثيرة، أو سوق بين البنوك كما يقترحه الأستاذ عبد الرحمن السنوسي، حيث يتم تداول الصكوك في الدائرة البنكية بين النوافذ والفروع الإسلامية والبنوك الإسلامية الأخرى، وكذا تعديل المواد التي تعيق عمل الصكوك في القانون المدني وقانون الضرائب لتفادي الثقل الضريبي الكبير في حالة تداول الصكوك في كل مرة تباع أو تشترى.[1]
- على مستوى إحداث التوازن بين الصيغ التمويلية التقليدية المدعمة والصيغ التمويلية الإسلامية غير المدعمة: والتي تقلل من تنافسية البنوك والنوافذ الإسلامية خاصة في مجال التمويل العقاري، من خلال معدل الفائدة المخفض، هذا الأخير يستفيد منه طالبي السكن الترقوي المدعم والذي يستفيدون من إعانة الدول من ذوي الدخل المتوسط الذين لا يتجاوزون 6 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون، والذين يستفيدون بالإضافة للإعانة المباشرة من الدولة والمتمثلة في إعانة الصندوق الوطني للسكن، يمكنهم الحصول على قرض بنكي بسعر فائدة مدعم من قبل خزينة الدولة، إذ حدد ب 1%.[2] وهذا بتعديل المرسوم التنفيذي رقم 13-

---

[1] محمد غزال، إدراج الصكوك في البيئة القانونية الجزائرية: دراسة نقدية للتشريعات والتنظيمات الحالية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 2، 2023، ص 110-138، ص ص 125 126.

[2] الموقع الرسمي على الأنترنت لوزارة السكن والعمران والمدينة، الجزائر. الرابط: https://www.mhuv.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86-

389 المؤرخ في 20 محرم عام 1435 الموافق ل 24 نوفمبر سنة 2013 الذي يحدد مستويات و كيفيات منح تخفيض معدل الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي و كذا سكن فردي ينجز في شكل مجمع في مناطق محدد بولايات الجنوب و الهضاب العليا(الجريدة الرسمية رقم 61)، لا سيما المادتين الثانية والثالثة من هذا المرسوم لتشمل هامش الربح المطبق في صيغ التمويل الإسلامي، وتعدل هذه المادتين في الفقرة الثانية من المادتين المذكورتين والتي تسبقها مطة، بإضافة عبارة كما يتحمل هذا المستفيد نسبة هامش ربح قدرها 1% في صيغ التمويل المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وفي الفقرة الثالثة بإضافة عبارة كما يتحمل هذا المستفيد من نسبة هامش ربح قدرها 3% في صيغ التمويل المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، أو إضافة فقرة رابعة يذكر فيها التعديل، وقد استفاد من هذا التخفيض سكان الجنوب والهضاب العليا في المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021 لكنها لم تحدد مقدار التخفيض ليساوي الصيرفة التقليدية وترك تحديده للتنظيم، بالإضافة لعدم استفادة ولايات الشمال منه.

- وقد ذكر الأستاذ عبد الرحمن السنوسي عضو الهيئة الوطنية للافتاء في الصناعة المالية الإسلامية أن الهيئة في عمل دائم من أجل تصحيح هذه الوضعية وتقديم المقترحات للحكومة في كل فرصة متاحة، وقد قدم المقترح بالفعل للوزارة الأولى وهو قيد الدراسة، [1] ويتفاءل الأستاذ محمد بوجلال عضو الهيئة الوطنية للافتاء في الصناعة المالية الإسلامية وعضو المجلس الإسلامي الأعلى أيضا في هذه النقطة ويقول أنها ستكون نقطة جيدة للصيرفة والنوافذ الإسلامية في الجزائر لتكون أكثر تنافسية في هذه الجزئية، وتلبية للطلب الكبير في

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%82%D9%88%D9%8A-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B9%D9%85 ، تاريخ الإسترداد: 2023/03/23.

[1] مقابلة مع الأستاذ عبد الرحمن السنوسي، مرجع سبق ذكره.

هذا النوع من الصيغ التمويلية الإسلامية خاصة من الزبائن الذي يفضلون التمويلات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على تلك التمويلات الربوية،[1] وقد يضطر بعضهم إلى الاكتتاب في القرض الربوي بسعر فائدة مدعم وينصرف عن الصيغ التمويلية الإسلامية بصيغة المرابحة العقارية أو الإجارة المنتهية بالتمليك بهوامش ربح مرتفعة قد تتجاوز في بعضها 8% كهامش ربح سنوي.

- بتاريخ 8 جوان 2021 تم إقرار الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية مقترح تمويل السكنات بالصيغ التي جاء بها نظام بنك الجزائر 20-02 في غياب مستند الملكية وتسلم المستفيد من السكن شهادة تخصيص فقط، وهو إبداع فقهي مؤسساتي تم تطويره داخل أسوار مصرف السلام (الذي أعطى للتجربة المصرفية الكثير بمعية بنك البركة الجزائري)، وفي حالة موافقة الجهات الوصية على البنوك العمومية، نكون قد ساهمنا مساهمة لا تقدر بثمن لحل مشكلة تمويل السكنات بالطرق المتوافقة مع أحكام الشريعة التي لطالما عانى من غيابها المواطن الجزائري الحريص على دينه[2].

الفرع الثالث: استشراف مستقبل النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

من خلال عملية التشخيص والتحليل لنشاط النوافذ الإسلامية وتقييمها وكذا تحليل البيئة التشريعية والتنظيمية لها، ستعرض فيما يلي بعض النقاط التي تنبأ عن مستقبل التجربة وفق ما لاحظناه في تجربة البنك الوطني الجزائري والبنوك العمومية والخاصة الأخرى:

---

[1] محمد بوجلال منشور على الفايسبوك، 2021.

[2] محمد بوجلال، منشور على الفايسبوك بتاريخ 11 جوان 2021.

أولا: على المدى المتوسط (2026):

- بالإمكان أن تكون هناك مديريات جهوية للاستغلال للصيرفة الإسلامية مستقلة ومنفصلة تماما عن المديريات الجهوية للاستغلال التقليدية.

- بالإمكان أن تكون هناك وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية واحدة على الأقل في كل ولاية من ولايات الجزائر، من خلال محاولة تعميم التجربة، كما يمكن أن تنفصل تلك الوكالات المخصصة حصرا للصيرفة الإسلامية وتتبع فرع مستقل للصيرفة الإسلامية.

ثانيا: على المدى الطويل (2030):

- يمكن أن تبقى الشبابيك الإسلامية في الوكالات أو الفروع التقليدية لكن باستقلالية تامة كأن تؤجِر الوكالة التقليدية مكان عمل النافذة وكل الوسائل التي من شأنها ضمان سير عملها بشكل جيد لقسم الصيرفة الإسلامية، مع وجود نظام معلومات للنافذة منفصل عن الوكالة مرتبط بشبكة فروع ووكالات الصيرفة الإسلامية فقط، حتى أجرة المكلف بالزبائن للنافذة تسدد من طرف قسم الصيرفة الإسلامية.

- كما يمكن أن يعمل الشباك داخل البنك التقليدي بنشاط الصيرفة الإسلامية بصيغة الوكالة بالأجر، ويكون في هذه الحالة البنك أو الوكالة التقليدية وكيلا بأجر يعمل لصالح قسم الصيرفة الإسلامية، إلا أن الوكالة أو الفرع التقليدي هو من يتحمل تكاليف الشباك أو النافذة الإسلامية.

- قد ينفصل قسم الصيرفة الإسلامية كمديرية فرعية تابعة للمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري ويتحول إلى بنك إسلامي مستقل تماما بوكالاته (فروعه) وشبابيكه الإسلامية، ويرجع البنك الوطني الجزائري التقليدي تقليديا إلى حالته الأصلية قبل تطبيق تجربة النوافذ الإسلامية.

أيضا وفي نفس سياق النقطة السابقة يمكن أن يتحول البنك الوطني الجزائري إلى بنك إسلامي تماما لتصبح تسميته (البنك الوطني الجزائري الإسلامي)، وهذا بتحويل جميع معاملاته التقليدية إلى إسلامية وفق خطة وإطار زمني محدد للتحول، وهذا يحتاج إلى إرادة فقط من الدولة وأصحاب القرار، إلا أن هذا الاحتمال غير وارد على الوجه الأكمل لعدة اعتبارات نذكر منها:

- صعوبة تحويل جميع المعاملات الربوية التقليدية إلى إسلامية خاصة إذا كانت اختيارية للزبائن.
- وجود صيغ تمويلية تقليدية مدعمة من طرف الدولة يقابلها عدم وجود دعم في صيغ التمويل الإسلامية، مثل معدل الفائدة المخفض في شراء السكنات (السكن الترقوي المدعم نموذجا).
- وجود قطاعات لا يمكن أن تمولها الصيرفة الإسلامية، في مقابل ذلك يمكن للصيرفة التقليدية الربوية تمويلها مثل السلع المحرمة في الشريعة الإسلامية (كالخمور).

ثالثا: نموذج مقترح لعمل النافذة الإسلامية مستقبلا وسط المؤسسات الداعمة لها:

من خلال النقص الذي لاحظناه في تسيير النافذة الإسلامية، خاصة مع توسع نشاط هذه الأخيرة، ومع احتمالية زيادة الثقل والمهام وكثرة الملفات المدروسة على مستوى النافذة، يجعل منا نفكر في نموذج مقترح يساعد في تيسير عمل النافذة، إذ سنقوم في هذه الجزئية باقتراح نموذج يدعم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية في البنك ذاته وحتى في الهيئات الداعمة له، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 35: نموذج مقترح لعمل النافذة الإسلامية والمؤسسات الداعمة لها

البنك ذو النافذة الإسلامية (الهياكل الكائنة والمقترحة	الهيئات الداعمة (الكائنة والمقترحة)
الجمعية العمومية	بنك الجزائر
هيئة الرقابة الشرعية	هيئة ضمن بنك الجزائر تعنى بالصيرفة الإسلامية (الهيئة الوطنية للإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية)
مدققين شرعيين داخلين (على مستوى النوافذ والمديريات الجهوية للاستغلال وقسم الصيرفة الإسلامية)	الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئات الإشراف الدولية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية)
مجلس الإدارة الإسلامي (مجلس إدارة ثاني لإدارة العمليات المصرفية الإسلامية) هيئة مقترحة	السوق النقدي الإسلامي بين البنوك (قصير الأجل لتسيير السيولة بين البنوك) هيئة مقترحة
قسم الصيرفة الإسلامية (يبقى الهيئة الداعمة الأولى على المستوى المركزي، تعالج الملفات الكبرى والمعقدة)	البورصة (سوق رأس المال) (طويل الأجل تداول الصكوك) هيئة مقترحة
مديرية التكوين الإسلامية (تنفصل عن مديرية التكوين التقليدية وتكون مختصة فقط في الصيرفة الإسلامية) هيئة مقترحة	شركات التأمين التكافلي
المديرية الجهوية للاستغلال الإسلامي (هيئة مقترحة): على المستوى الجهوي وربما المحلي تنقص العبئ على قسم الصيرفة الإسلامية على المستوى المركزي وهذا لكثر الملفات المعالجة وتعقدها.	القطاع الخيري (الوقف والزكاة).
الوكالة الإسلامية (الفرع الإسلامي)	الهيئة الوطنية للتحكيم في المالية الإسلامية (لفض منازعات المالية الإسلامية) هيئة مقترحة
النافذة الإسلامية (بكل هياكلها ولا تبقى بمكلف بالزبائن فقط) بل يكون بها على الأقل ثلاث موظفين (مكلف بالزبائن إسلامي، مكلف بالدراسات إسلامي، مدير النافذة) تابع في سلطته للمديرية الجهوية للاستغلال الإسلامي.	

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول رقم 35 نلاحظ أنه تم اقتراح عدة هيئات تساعد وتدعم النافذة من داخل البنك الأم

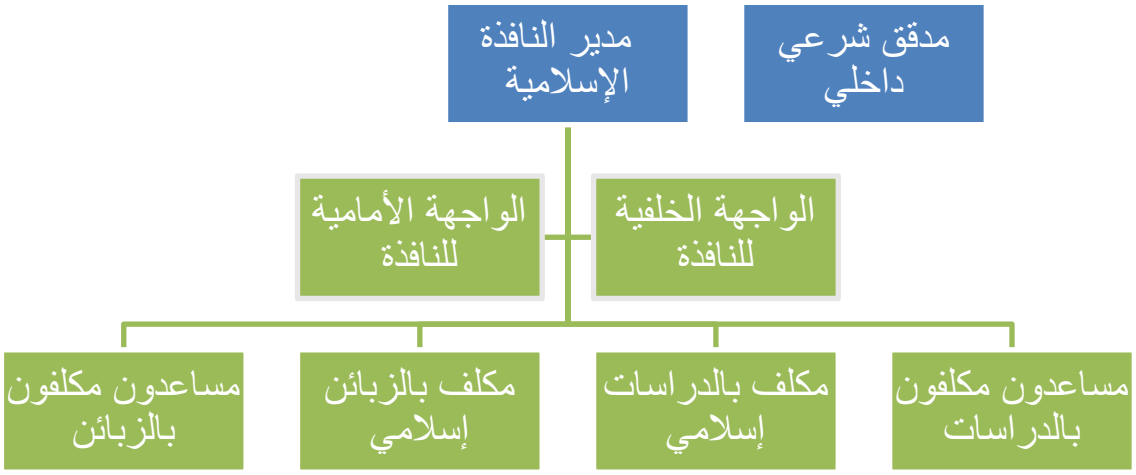
أو من خارجه، وهو ما سنبينه كالاتي:

تم اقتراح وجود مجلس إدارة إسلامي يسير وتكون له سلطة إدارة عمليات الصيرفة الإسلامية ولا دخل لمجلس الإدارة للبنك الأم (الجانب التقليدي)

تم اقتراح وجود مديرية جهوية للاستغلال الإسلامي: دورها تخفيف العبئ عن قسم الصيرفة الإسلامية وهو محل ربط بين النافذة والقسم

تم اقتراح توسيع المتدخلين على مستوى النافذة من وجود مكلف بالزبائن إسلامي يدير شؤون النافذة في الواقع العملي الحالي إلى ثلاث متدخلين أساسيين على الأقل، هم مدير النافذة الإسلامية يساعده مكلفان اثنان هما: المكلف بالزبائن إسلامي دوره استقبال وتوجيه وتنفيذ عمليات الصيرفة الإسلامية في واجهة النافذة، والمكلف بالدراسات إسلامي دوره معالجة ودراسة وتنفيذ عمليات الصيرفة الإسلامية في الواجهة الخلفية للنافذة، كما يمكن أن يساعدهما مساعدون آخرون على حسب حجم العمليات المصرفية الإسلامية التي تجريها النافذة، بالإضافة إلى مدقق شرعي يعمل معهم ولا يتبع مدير النافذة بل يتبع وظيفيا إلى قسم الصيرفة الإسلامية أو المديرية الجهوية للاستغلال الإسلامي ليكون أكثر استقلالية، ويظهر ذلك من خلال الشكل رقم 27.

الشكل رقم 27 : شكل نافذة إسلامية مقترح



المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة:

ركزنا في هذا الفصل على تقييم واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة وإظهار نتائج تقييم التجربة ككل من خلال ثلاث مباحث أساسية، أولا قمنا بتقييم نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة في كل من نافذة بنك الخليج الجزائر نافذة بنك ترست الجزائر بنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك أ بي سي ووجدنا أن التمويلات والموارد الإسلامية في توسع مستمر رغم سيطرة الجانب التقليدي، وفي المبحث الثاني تناولنا تقييم نتائج التجربة الجزائرية وفق عوامل ومتطلبات نجاح النوافذ الإسلامية وتوصلنا إلى وجود إيجابيات تحتاج التثمين ووجود سلبيات تحتاج تصحيح وتعديل وقدمنا مقترحات قد تساعدها، أما في المبحث الثالث قمنا بتناول الآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية وأخيرا محاولة استشراف مستقبل النوافذ الإسلامية في الجزائر واقتراح نموذج لعمل النافذة الإسلامية وسط المؤسسات والهيئات الداعمة لها.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر من الضروري أن تقدم النوافذ الإسلامية خدمات مالية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فعامل الشريعة أهم عامل يفرق بينها وبين التمويلات التقليدية، وهذا نظرا للبيئة التي تعمل فيها هذه النوافذ في الجزائر، فالمجتمع الجزائري مجتمع مسلم ولديه حساسية اتجاه ما يقدم له ويوصف على أساس أنه إسلامي، إذ يعتبر استحداث الهيئة الشرعية الوطنية أولى لبنات تحقيق السلامة الشرعية المطلوبة، بالإضافة إلى الخطوات التي قامت بها نوافذ البنوك الجزائرية باستحداث هيئات للرقابة الشرعية وحرصها على مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية لدى الهيئة الشرعية الوطنية، إلا أنه في التطبيق العملي شاب التجربة بعض النقائص المرتبطة أساسا بضعف اليد العاملة المؤهلة في مجال الصيرفة الإسلامية ونقص القيادات العليا الخبيرة في ذلك.

وبالإضافة للعامل الشرعي كان لا بد من الحرص على توفير مناخ عمل هذه النوافذ من خلال عوامل أخرى مهمة وهي العامل المصرفي من خلال التخطيط للعملية وإعداد الخطط التسويقية والهندسة المالية الإسلامية وإدارة الربحية والسيولة بالإضافة للعاملين الاقتصادي والاجتماعي والتي تمت دراستها وإظهار نتائج تقييمها في هذا البحث، ومن خلال ما قدمنا في البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: عرض ومناقشة النتائج العامة للدراسة على ضوء الفرضيات:

- وجدنا أن الصناعة المصرفية عالميا تنمو بصورة متسارعة وبقيت مهيمنة على الصناعة المالية الإسلامية وبالتالي زيادة الطلب على خدماتها جعل البنوك التقليدية في دول كثيرة تتبنى فكرة التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وحتى الدول والحكومات ومنها الجزائر التي صارت مهتمة بهذا النوع من التمويل، لذا كان لزاما عليها مواكبة هذا النسق، وقد ظهر ذلك جليا في القانون

النقدي والمصرفي 23-09 الجديد الذي أدرج مصطلح ومكونات الصيرفة الإسلامية في قانون، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- استفادت التجربة الجزائرية من تجارب الدول والهيئات الداعمة للصيرفة الإسلامية مثل التجربة السعودية ومحاولة تفادي التجربة القطرية وإن حدث لا بد من الذهاب إلى بنوك إسلامية وعدم تعريض البنوك الجزائرية لخسائر نظير التحول الكلي أو إيقاف هذ النوافذ، وحتى التجربة الماليزية التي أعطت الفرصة للبنوك التقليدية العالمية لفتح نوافذ للاستفادة من خبراتها ووفورات الحجم لديها وكذا التقنيات والتكنولوجيا التي تمتلكها، وكذا استفادت التجربة الجزائرية من المعايير الشرعية والمحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ويظهر ذلك من خلال الاتفاق الذي أجراه بنك الجزائر مع هذه الهيئة، لكن لم تجد الكوادر المؤهلة التي تساير وتعمل على التطبيق الجيد لأنظمة بنك الجزائر ومعايير الهيئات الدولية، ضف إلى ذلك التسرع في التطبيق، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- عمدت البنوك الجزائرية المطبقة للتجربة إلى التقيد بالقوانين والأنظمة المؤطرة للصيرفة الإسلامية في الجزائر لبداية عملها والسماح لها بمزاولة هذا النشاط، فقد حاولت على الأقل في الجانب الشكلي العام لأن تحقق جميع المتطلبات المطلوبة، إلا أن الهيئات التشريعية والإشرافية لم تكمل الآليات والمتطلبات المكملة لعملها خاصة فيما يتعلق بعلاقة النافذة ببنك الجزائر وسبل تسيير السيولة وسوق ما بين البنوك وأدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر اتجاه النوافذ والبنوك الإسلامية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- نجحت النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية ممثلة في البنك الوطني الجزائري في تحقيق أهدافها الأساسية من انتشار شبكتها وجمع قدر كبير من الموارد والمدخرات لكنها

أخفقت في تحقيق بعض أهدافها كالرفع من نسبة توظيف واستخدام مواردها والذي يؤثر على ربحية النافذة وحتى الأرباح الموزعة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- حققت النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية من تجميع موارد ومدخرات خالية من الربا، وكذا زيادة فرص التمويل بصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق الشمول المالي واستقطاب جزء من الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي وحتى تلك الكتلة النقدية في الجانب التقليدي وكذا تشجيع التنمية الاقتصادية بتمويل قطاعات منتجة مثل مرابحة التجهيزات والإجارة التشغيلية وحتى الإجارة المنتهية التمليك التي تمس القطاعات الإنتاجية إلا أنها أخفقت في تحقيق الهدف الأساسي الذي من أجله فتحت النوافذ والبنوك الإسلامية وهو مبدأ المشاركة واستعمال صيغ المشاركة والمضاربة والتي تخدم الاستثمار المنتج للثروة، كما تحققت بعض أهداف الاقتصاد الجزئي داخل تلك النوافذ الإسلامية بتسخير كافة المجهودات والأدوات من هياكل وموارد بشرية والتوسع في النشاط، إلا أنها لم تنجح في تحقيق متطلبات أخرى مثل عدم قدرتها على رفع معدل توظيف مواردها ومحدودية أدوات تسويق منتجاتها والبطء في اتخاذ قراراتها وعدم اغتنام الفرص البديلة وتضييعها نظرا لتطبيقها مبدأ إدارة المخاطر بتفادي كل المخاطر ولو على حساب الربحية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

ثانيا: عرض ومناقشة أهم النتائج الجزئية للدراسة:

1- النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري والبنوك العمومية ككل:

- تم إحصاء 334 نافذة إسلامية للبنوك العمومية الجزائرية بتاريخ 2022/10/31، بينما كانت 294 نافذة بتاريخ 2022/08/31، وقد تم تسجيل 81202 حساب في هذه النوافذ بتاريخ 2022/10/31 بعدما كانت 66217 حساب بتاريخ 2022/08/31، فقد نمى عدد النوافذ

المفتوحة بمعدل 13.61%، وكذا عدد الحسابات بمعدل 22.63% في ظرف شهرين فقط، وهذا يعبر عن النمو المتسارع في هذه التجربة.

- وجدنا أن مجموع الودائع التي جمعتها النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية الستة بلغت 61مليار و612 مليون دج بتاريخ 31 أكتوبر 2022، بعدما كانت 49 مليار دج بتاريخ 31 أوت 2022، مسجلة معدل نمو قدره 25.74% في ظرف شهرين فقط وهذا دليل أيضا على نمو عالي في تجميع الودائع وهو ما يبشر في تواصل الحصول على نتائج إيجابية في مجال تجميع الموارد، إلا أننا توصلنا إلى أن هذا المبلغ يعتبر ضئيل إذا ما قورن بالكتلة النقدية الموجودة في النظام المصرفي التقليدي وحتى تلك الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي، حيث يمثل مجموع هذه الودائع نسبة 0.32% من مجموع الكتلة النقدية في الجزائر، ويمثل 0.91% من مجموع الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي.
- وجدنا أن مجموع التمويلات الإسلامية في النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية بلغت 5مليار و279 مليون دج بتاريخ 31 أكتوبر 2022، بعدما كانت في حدود 5 مليار دج بتاريخ 2022/08/31 بمعدل زيادة قدره 5.58%، ما يلاحظ هنا فبالرغم من نمو التمويلات بمعدل 5.58% في ظرف شهرين لكنا رأينا أنها ليست متناسبة مع الزيادة في حجم الودائع التي بلغت 25.74%.
- بلغ معدل الاستخدام للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية معدل 10.2% بتاريخ 31 أوت 2022 وقد انخفض هذا المعدل إلى 8.57% بتاريخ 31 أكتوبر 2022، وهي نسبة تعبر عن معدل توظيف أو استخدام الأموال المجمعة من طرف النوافذ الإسلامية وهو في رأيي معدل ضعيف جدا يجعل من النوافذ الإسلامية تملك فائض سيولة كبير جدا، وتخسر بذلك الفرصة البديلة وهي ربحية تلك الأموال التي لم تستغل ولم توظف في تمويلات مدرة للأرباح.

- وجدنا أنه من بين الأسباب التي جعلت معدل توظيف الموارد ضعيف لدى النوافذ الإسلامية إلى نقص جودة إدارة نظم الدفع، ووجود صيرفة إلكترونية بخدمات متدنية، ضف إلى ذلك ثلاث عوامل أساسية تتمثل في التهرب الضريبي واتساع الاقتصاد غير الرسمي، نقص ثقافة الصيرفة الإسلامية، ونقص الكثافة البنكية وقربها من المواطن
- وجدنا أن أهم عامل ساهم في وضعية عدم توظيف موارد النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية هو استراتيجية البنوك العمومية في إدارة المخاطر بطريقة دفاعية، مستعملة آليات ترتكز على تحقيق الأرباح وتفادي الخطر أو تحويله (توظيفات في صيغ فيها مخاطر متدنية) ولو على حساب الفرصة البديلة (بقاء جزء كبير من الودائع دون توظيف) وبالتالي بقاء الممارسات التقليدية في الصيرفة الإسلامية.
- حرص البنوك العمومية على التطبيق السليم للضوابط الشرعية والمحاسبية وشروط الفصل ما أمكنها ذلك رغم التسرع الذي صاحب العملية،
- وجدنا أنه لم تنجح النوافذ الإسلامية في توظيف الجزء الكبير من مواردها المالية المستقطبة بناءا على معدل إعادة استخدام الموارد متدني في حدود 8.57% على مستوى كل النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية في الجزائر
- وجدنا أن معدل الاستخدام (نسبة توظيف الموارد) لدى نافذة البنك الوطني الجزائري بلغت 18.6% وهي نسبة منخفضة نوعا ما وهي تعبر عن وجود فائض سيولة خامل لم يوظف وهو يؤثر على ربحية البنك، إذ لابد للبنك أن يعجل في تفعيل سياسات وإجراءات كفيلة بزيادة نسبة التوظيف، لكن تبقى هذه النسبة أعلى من المتوسط الذي هو معدل الاستخدام لجميع نوافذ البنوك العمومية والتي بلغت 8.57%.

2- النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية الخاصة:

- وجدنا أن نسبة التمويلات الإسلامية عبر النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر مقارنة بالقروض التقليدية فقد بلغت نسبة 24 % من حجم التمويلات سنة 2020 و36.49% سنة 2015 والتي تعتبر أعلى نسبة منذ بداية العمل بها وهي في ارتفاع مستمر.
- تطور حجم التمويلات الإسلامية عبر النافذة الإسلامية لبنك ترست الجزائر مقارنة بالقروض التقليدية فقد بلغت نسبة 16.24% من حجم التمويلات سنة 2019 والتي تعتبر أعلى نسبة منذ بداية العمل بها وهي في ارتفاع مستمر.
- حجم الموارد أو الودائع الإسلامية في بنك ترست الجزائر في ارتفاع نسبي مستمر مقارنة بالموارد التقليدية فقد بلغت نسبة 15.87% من حجم الموارد سنة 2019 وهي أعلى نسبة منذ بداية تطبيق التجربة.
- وجدنا أن البنوك الجزائرية الخاصة تعتمد أيضا على صيغتي المرابحة والإجارة فقط في جانب صيغ التمويل الإسلامي وهو يعد غير كافي لتوظيف الموارد المتاحة
- وجدنا أن هناك تطور في نسبة التمويلات الإسلامية على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر وبنك ترست والتي وصلت لمستويات مرتفعة.
- وجدنا تطور في نسبة الموارد في تجربة نافذة بنك ترست الجزائر، حيث انتقلت نسبة الموارد الإسلامية مقارنة بالموارد التقليدية من 5.15% سنة 2015 إلى 15.87% سنة 2019.
- أما تجربة بنك أ بي سي الجزائر فقد سجلت الموارد الإسلامية مقارنة بالموارد التقليدية نسبة 1.46% بمبلغ قدره 827 مليون دج في فترة 11 شهرا فقط

- وقد وجدنا تطور في نسبة التمويلات في بنك الخليج الجزائر، حيث انتقلت نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات التقليدية من 17.63% سنة 2011 إلى 24% سنة 2020، وفي تجربة نافذة بنك ترست الجزائر، حيث انتقلت نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات التقليدية من 1.72% سنة 2015 إلى 16.24% سنة 2019.
- كما توصلنا إليه في تجربة نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، حيث انتقلت التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات التقليدية من 8.77% سنة 2016 إلى 16.64% سنة 2020.
- كما وجدنا في تجربة بنك أ بي سي وصول نسبة التمويلات الإسلامية مقارنة بالتقليدية 1.36% بمبلغ 698 مليون دج في فترة قدرها 11 شهرا فقط.
- وجدنا أن نسبة توظيف الموارد في بنك أبي سي الجزائر 84.4% وهي نسبة عالية جدا إذا ما قارناها بمعدل كل البنوك العمومية 8.57%، ومعدل نافذة البنك الوطني الجزائري 18.6%، حيث وجدنا أن البنوك الخاصة في الغالب تبحث عن كل فرصة بديلة وتمتاز بسرعة القرار وعدم تضييع صفقات جيدة، وتركز على جانب الجودة في منتجاتها وحسن استقبالها وتعاملها مع الزبائن.

3- نتائج عامة تخص تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية ككل:

- وجدنا أن هناك تزايد حجم التمويلات الإسلامية مقارنة بالتقليدية، حيث أن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي، بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على التجربة الاستفادة من هذه الفرصة.

- وجدنا أن صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية تنحصر في المرابحة (المرابحة العقارية ومرابحة التجهيزات) والإجارة (ممثلة في الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك)، حيث بلغت نسبتها في البنوك العمومية 95.95% من مجموع صيغ التمويل الأخرى، ووجدنا أن هذه النوافذ لم تعتمد على آليات المشاركة والمضاربة في تمويل الإستثمار وهي نقطة سلبية تسجل ضدها، فلو طبقت هذه الصيغ لتم تشجيع الاستثمار أكثر، خاصة مع توجه الحكومة الجزائرية إلى تشجيع الإنتاج الموجه للتصدير، كما يساهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
- ووجدنا كنتيجة ظهرت في تقييمنا للعامل الاقتصادي لتجربة النوافذ الإسلامية تحليل توزيع صيغ التمويل، وجدنا أنه لا تكاد تظهر صيغ المشاركات والمضاربات في هيكلة تمويلاتها، ولعلها تدخل في نسبة 1.05% تمويلات أخرى، وهذه النسبة كارثية ولا تبشر بمستوى جيد في تحقيق التنمية الاقتصادية في النوافذ الإسلامية التي تمت دراستها، إذ أن كل البنوك محل الدراسة تستعمل صيغ المداينات مرابحة إجارة سلم قرض حسن، وهذا يؤدي إلى تراجع مصداقيتها أمام زبائنها وبالتالي تراجع مستوى أدائها، وفي عملها هذا خروج عن الأصل الذي أسست من أجله النوافذ والبنوك الإسلامية ألا وهو المشاركة والمضاربة لتطبيق مبدأ الغنم بالغرم.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة منح تراخيص استعجالية لإنشاء بنوك إسلامية جديدة في الجزائر فالأولى العمل ببنوك إسلامية وليس نوافذ إسلامية، لكن تقبلنا هذا المدخل من خلال النوافذ تطبيقا لمبدأ التدرج وعدم التسرع ولكل مرحلة أهدافها وأدواتها.

– ضرورة قيام الدولة بمنح البنوك الجزائرية ذات النوافذ الإسلامية الدعم في كل المجالات ذات الصلة لتشجيع هذه النوافذ على الابداع وتقديم خدمة متطورة ومرنة ومراعاة ما يطلبه الجمهور دون المساس بشرعية المعاملات.

– ضرورة إحداث هيئة داخل بنك الجزائر تعنى بمتابعة نشاط الصيرفة الإسلامية.

– نوصي بتوحيد معايير تطبيق المنتجات المالية الإسلامية من خلال تبني بنك الجزائر لهذه التوصية، وإعداد مناشير تنظيمية لكل منتج وكيفية تطبيقه إجرائيا ومحاسبيا تنشر للجمهور ليطلع عليها الباحثون والمهتمون، وعدم ترك كل بنك يصدر مناشيره التطبيقية على حدا ويجعلها سرا واحتكارا على موظفيه.

– نقترح على بنك الجزائر إصدار معايير شرعية موحدة إلزامية خاصة في الإجراءات التطبيقية والمحاسبية وتفعيل دور الهيئة الشرعية الوطنية في إصدار هذه المعايير.

– العمل على التنويع في المنتجات المالية الإسلامية لزيادة معدلات توظيف الموارد والتي ترفع من ربحية النافذة وتزيد من أرباح المودعين، وكذا ضرورة تفعيل الجانب التسويقي وتطوير أنظمة الدفع والصيرفة الإلكترونية.

– نوصي بضرورة الإفصاح عن البيانات المالية للنافذة ونشرها من طرف النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية بشكل منفصل للاطلاع عليها ونشرها على كل وسيلة نشر ورقية أو إلكترونية، فبعد ثلاث سنوات من التطبيق لم تنشر أي بيانات لهذه النوافذ عدا مجموع الموارد والتمويل في أحسن الحالات.

– قيام النوافذ الإسلامية خاصة العمومية منها بالاعتماد على نظام المعلومات القديم (دالتا) مع تعديله بما يتواءم مع صيغ التمويل الإسلامي، لكنه يبقى غير كافي، إذ ظهرت عليه أخطاء في التطبيق، لذا نقترح الاعتماد على تطبيقات متطورة معتمدة في كبريات المؤسسات البنكية الإسلامية

العالمية لتلافي مثل هذه الأخطاء، وهذا ما يسهم في إرجاع الثقة في النظام المعلوماتي وتشغيله، وكذا ربح الوقت والجهد واغتنام الفرص بوجود آليات تطبيقية لسرعة اتخاذ القرارات.

– نقترح كبديل لغرامة التأخير، التصريح للزبون المتعاقد مع البنك مثلا على صيغة مرابحة أنه في حالة التأخر عن السداد أو التماطل سيتم الزيادة عليك في هامش الربح إذا تعاقدت مرة أخرى لأي صيغة تمويلية أخرى مع البنك نفسه أو بنوك أخرى، وهذا بربط البنوك بشبكة معلومات موحدة عن المماطلين ليتم الزيادة عليهم في هامش الربح في العقد الثاني بعد العقد الذي ماطل فيه، ويمكن حتى الوصول إلى حرمانه من التعاقد على أي صيغة في المستقبل ومع أي بنك في الجزائر إذا عاود التأخر والمماطلة في العقد الثاني، وهذا يستدعي وجود نظام تشغيل ونظام معلومات موحد متطور تتصل به جميع البنوك المطبقة لتجربة النوافذ الإسلامية ليتمكنوا من تطبيق هكذا إجراء.

– نقترح أيضا فيما يخص الوكالة للزبون في المرابحة للآمر بالشراء باسم البنك أن يحوز البنك السلع في مخازنه ليتحمل الغرم ليغنم.

– نقترح على بنك الجزائر أن يدعم دوره كملجأ أخير لإعادة التمويل اتجاه النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية وفق أحكام وضوابط نظام المشاركة في الربح والخسارة، سواء عن طريق القروض الحسنة أو على شكل ودائع استثمارية وفق أسس المضاربة والمشاركة.

– نقترح على بنك الجزائر أن يعمل على تطوير وسائل الرقابة والتفتيش في النوافذ الاسلامية، بغرض استيعاب آلية المصرفية الإسلامية وما تقوم عليه من قواعد شرعية في تلقي الأموال وتشغيلها؛

– نقترح على بنك الجزائر أن يعمل على توجيه السياسة التمويلية والاستثمارية للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية من خلال الزامهم بالتعامل في المشاركة والمضاربة، والسلم والمزارعة، والاستصناع

إضافة الى المرابحة والإجارة، سواء من خلال الأوامر والتعليمات أو الإقناع الأدبي وسواء من خلال الأدوات الكمية والنوعية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

رابعا: آفاق البحث: مازال التقييم مستمرا خاصة فيما يلي:

تقييم الشق المالي من خلال تقييم الأداء وفق البيانات المالية لهذه النوافذ إذا تم نشرها من طرف البنوك المطبقة للتجربة.

تقييم مفصل للجانب التسويقي لخدمات الصيرفة الإسلامية في النوافذ الإسلامية

تقييم وإدارة المخاطر في النوافذ الإسلامية

تقييم مفصل لعلاقة النوافذ الإسلامية ببنك الجزائر

وفي الختام لا يخلو طالب علم في الكتابة من زلل ولا يتوج عمل بكمال، لأنه عمل بشري يعتريه الخطأ والغفلة والنسيان وكذا النقصان، فأرجوا ممن يتولى قراءتها أن يرشدني ويوجهني للاستفادة من الأخطاء وتصويبها، وختاما أتمنى أن أكون قد وفقت لحسن دراسة هذا الموضوع راجيا من المولى عز وجل أن يكون في ميزان حسناتي وحسنات من صوب هذا العمل وأرشد، وأن يكون خالصا لوجهه الكريم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المصادر:

القرآن الكريم:

الحديث النبوي الشريف:

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة، بيروت لبنان، المجلد 3، دون سنة نشر.

2- أحمد سالم ملحم، إعادة التامين وتطبيقاتها في شركات التامين الإسلامي، دار الثقافة، ط1، 2005.

3- أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2008.

4- أحمد عبد عزيز النجار، حركة البنوك الإسلامية حقائق الأصل وأوهام الصورة، شركة سبرينت، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 1993.

5- الناصر غريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996.

6- إسماعيل احمد الشناوي وعبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

7- بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطويرها، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، 2000.

8- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم والتقويم ولاجتهاد النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، ط2، بيروت لبنان، 1993.

9- جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1996.

10- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ديسمبر 2015.

11- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ديسمبر 2018.

12- زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

13- حماد حمزة، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

14- حسين حسين شحاتة، سلسلة دراسات و بحوث في الفكر الاقتصادي الاسلامي نظم التأمين التعاوني في ضـوء المنهج الإسلامي، الإسكندرية، 1999.

15- حسن يوسف داود، الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الجزء 7.

16- طاهر فاضل ألبياتي وميرال روحي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

17- يسري مهدي السامرائي وزكريا الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1999.

18- محي الدين النووي، المجموع شرح المهذب، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ج9.

19- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ليبيا، 2010.

20- محمد الطاهر الهاشمي، تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية للاقتصادية والاجتماعية، أبحاث دراسات في التمويل الإسلامي، طبعة إلكترونية من مكتبة الهاشمي، ليبيا، دون سنة نشر.

21- محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، دون سنة نشر.

22- محمد عبد العزيز عبد الكريم، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1969.

23- محمد سعد عامر، الأصول الشرعية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018.

24- محمود صدقي مراد، حسن سعيد عبد البر، فوائد البنوك حلال أم حرام؟، دار أخبار اليوم، مصر، 1992.

25- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 2، 2007.

26- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.

27- مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

28- مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1990.

29- نايف بن نهار الشمري، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020.

30- ناصر سليمان، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2022.

31- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

32- سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، ط 2 إلكترونية، حماة، سوريا، مارس 2015.

33- سمير رمضان الشيخ، تسويق وفن بيع المنتجات المصرفية الإسلامية، دون دار نشر، مصر، 2017

34- عبد الحميد محمود البعلي، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1990.

35- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدراة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004.

36- عبد الكريم قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019.

37- عبد الكريم قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، 2019.

38- عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.

39- عبد العزيز لطفي جاد الله، التحول إلى البنوك الإسلامية بين الفقه الشرعي والسوق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2017.

40- عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة ، عمان، الأردن، 1998.

41- فهد بن صالح الحمود، التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، دون سنة نشر.

42- صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، الجزائر، 2001.

43- صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، أنشطتها والتطلعات المستقبلية، مطبعة العزة، بغداد، 2006.

44- صالح عبد الله كامل، المصارف الإسلامية الواقع والمأمول، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، دون سنة نشر.

45- صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب، القاهرة، 2003.

46- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية- دراسة مقارنة-، دار النفائس، الأردن، 2013.

47- رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية، دار المكتبي، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، 2009.

48- رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القالم، دمشق، سوريا، 2012.

49- رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، 2005.

50- شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

51- تقرير لجنة تقويم الدور الشرعي للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1993.

52- خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

53- ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، الإسكندرية، مصر، 1997.

الأطروحات ورسائل الماجيستر:

1- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006-2007.

2- إينال فوزي، الصيرفة الإسلامية وإمكانات إدماجها في النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2015/2014.

3- يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية -دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن-، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007.

4- مصطفى ابراهيم محمد، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجيستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2006.

5- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

6- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

7- سعود محمد عبد الله الربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة ماجيستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1989.

8- فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجيستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.

9- فهد بن صالح الحمود، أحكام التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، قسم الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي 2009/2008.

10- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، سطيف، 2011.

المقالات:

1- أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، العراق، 2013.

2- أحسن لحساسنة، فيصل شياد، منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، السعودية، 2014.

3- العمري علي، خبيزة انفال حدة، الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية: الإصلاح من أجل استقرار الاقتصاد الوطني، مجلة معارف، المجلد12، العدد 23، 2017.

4- أسماء حدانة، جميلة بن عيشي، دور الإصلاحات المصرفية في تحديث الخدمات المصرفية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريcpa في الفترة(2000-2020)، مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 10، العدد 2، 2021.

5- أشرف دوابة، تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية دراسة حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، 2023.

6- أخبار الوطن، جريدة وطنية، السنة 03، العدد 658، الثلاثاء 11 جانفي 2022.

7- حسين حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، يونيو 2001.

8- موسى إسماعيل، الصيرفة الإسلامية ستعمل على امتصاص جزء من مال السوق الموازية، أخبار الوطن، جريدة وطنية، السنة 03، العدد 658، الثلاثاء 11 جانفي 2022.

9- موراد حمادي، أحلام فرج الله، إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد06، العدد 03، ديسمبر 2019.

10- محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ليبيا، 2010.

11- محمد الزحيلي، المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الحلقة الأولى، عدد 198.

12- محمد غزال، إدراج الصكوك في البيئة القانونية الجزائرية: دراسة نقدية للتشريعات والتنظيمات الحالية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 2، 2023.

13- نايف بن جمعان الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية –دراسة تنظيرية تطبيقية– مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 23، فيفري 2014.

14- نايف بن نهار الشمري، الآلية الشرعية في تكوين رؤوس أموال الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، عدد 36، مارس 2016.

15- نايف بن نهار الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، جامعة قطر، دون سنة نشر.

16- نجيب خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد 14، العدد02، 2004.

17- نجيب خريس، عماد بركات، ربيع القرعان، حازم خصاونة، فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 14، ع4، الأردن، 2018.

18- سليمان ناصر، التسهيلات الضريبية الممنوحة للصيرفة الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023، ص ص 267-282.

19- سعيد بن سعد المرطان: "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية : تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي" ، ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، اللجنة الاقتصادية، دولة الكويت ، مايو 1999م.

20- سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 11، العدد 01، 1987.

21- عبد الكريم قندوز، سفيان حمدة قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والافاق، صندوق النقد العربي، العدد 1، 2020.

22- عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، ربيع الثاني 1436، 2015.

23- عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، جدة، السعودية، 2013.

24- علي الحموي، البنوك الإسلامية بين الضرورات الاقتصادية والصعوبات الفنية، مجلة الاقتصاد اليوم، الإمارات العدد19، مارس2006، و أنكو ربيعة العدوية، المشكلات القانونية والقضائية في تطبيقات المؤسسات المالية الإسلامية، حولية البركة، العدد التاسع، رمضان 1428هـ، 2006.

25- صالح مفتاح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية –دور اللجنة الاستشارية في بنك بوميبترا التجاري–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، مارس 2014.

26- رابح خوني، ابتسام ساعد، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، سبتمبر 2017.

27- رديف مصطفى، إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي –دراسة حالة النظام المصرفي السعودي– مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، ديسمبر 2015.

28- رشام كهينة، تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: الآليات والمعوقات، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، 2016.

29- رضا عقبة، دور مصرف سورية في الرقابة على المصارف الأخرى وألية تفعيله، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد2، 2005.

30- تسعديت بوسبعين، تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية، مجلة معارف، قسم 1، العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2011.

المداخلات:

1- أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، 25 - 29 ديسمبر 2010.

2- أحمد محمد علي، تحول المؤسسات التجارية إلى الالتزام بالشريعة –تجربة السودان–، ندوة البركة السادسة عشر للاقتصاد الإسلامي، دلة البركة، بيروت 08 جوان 1996.

3- البعل عبد الحميد، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة، السعودية، من 31 ماي إلى 03 جوان 2005.

4- الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، ندوة البركة العشرين للاقتصاد الإسلامي، 25-27 يونيو 2001، كولالمبور، منشورات دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية الموحدة، برج دلة، جدة، السعودية، 2001.

5- لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 21- 20مارس، 2010.

6- محمد فرحي، العمل المصرفي في الإسلام ضرورته و جذوره التاريخية والياته، بحث مقدم إلى المتلقي الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، بشار، الجزائر، أيام 24- 25 أفريل 2006.

7- محمد جعفر هني، معزوز لقمان، آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 08 و 09 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

8- نتائج وتوصيات الندوة الثالثة عشرة 13 للبنك الأهلي التجاري السعودي حول مستقبل العمل المصرفي الإسلامي المحور الثالث تحت عنوان " الفصل المحاسبي في المصارف ذات النوافذ الإسلامية"، الرياض، السعودية، 15و16 ديسمبر 2021.

9- سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 31 ماي/ 03 جوان 2005.

10- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005.

11- سعيد بوهراوة، الصيرفة الإسلامية الماليزية، الإنجازات والمعوقات، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر صناعة الخدمات المالية الإسلامية وآفاق إدماجها في السوق المالية والمصرفية الجزائرية"، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 17 و 18 أكتوبر 2011.

12- فؤاد بن حدو، النظام 20-02 المحدد لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر- عراقيل وتحديات.

13- فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 18-19-20 أفريل 2010، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

14- قطب مصطفي سانو، " في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية:تجربة ماليزيا نموذجا"، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية : معالم الواقع وافاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005.

15- IdealRating، إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الرابعة عشر يومي 14 و15 ديسمبر 2022، البنك الأ2هلي، دار الميمان للنشر والتوزيع، السعودية، 2022.

مراجع أخرى:

1- بنك الجزائر، إمضاء مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بيان صحفي، الجزائر، 18 جانفي 2022.

2- عبد الرحمن السنوسي، النوافذ الإسلامية ومتطلباتها، منشور إلكتروني موجه للتكوين المصرفي في الصيرفة الإسلامية، 2022.

3- عبد الرحمن السنوسي، منتجات نظام بنك الجزائر، منشور إلكتروني موجه للتكوين المصرفي في الصيرفة الإسلامية، مديرية التكوين للبنك الوطني الجزائري، 2022.

4- مقابلة مع الأستاذ عبد الرحمن السنوسي، عضو الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية، مديرية التكوين للبنك الوطني الجزائري، واد السمار، الجزائر، بتاريخ 26 و 27 ديسمبر 2022.

5- علي حدو، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، تسجيل صوتي عبر رسائل الفايسبوك، 17 جانفي 2023.

6- اتصال هاتفي مع المكلف بالإعلام والاستقبال، بنك الخليج الجزائر، وكالة عين الدفلى، بتاريخ 22 جوان 2023.

القوانين والتعليمات:

1- قانون المالية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، 31 ديسمبر 2005.

2- النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد: 73، المؤرخ في 09 ديسمبر 2018.

3- النظام رقم 2020/02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المؤرخ في 24 مارس 2020.

4- المجلس الإسلامي الأعلى، المقرر رقم 20-01، المؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية.

5- بنك الجزائر، التعليمة رقم 03-2020، في 02 أبريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

6- قانون المالية التكميلي 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 08 جوان 2021.

7- قانون المالية 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 100، الصادر بتاريخ30 ديسمبر 2021.

8- قانون المالية 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 89، 29 ديسمبر 2022.

9- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023.

10- قانون 23-09 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444هـ الموافق لـ 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، المؤرخ في 27 يونيو 2023.

11- المعيار الإرشادي رقم 04، معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2007.

12- المعيار رقم 10، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2009.

13- المعيار رقم 17، المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، آفريل 2015، المبدأ رقم 32.

14- المعيار رقم 22، المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية[القطاع المصرفي]، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2018.

مواقع الأنترنيت:

1- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، طبعة تمهيدية، دون سنة نشر. https://iefpedia.com/arab/?p=450، تاريخ الإطلاع 2020/05/16.

2- عبد الباري مشعل، تصريح صحفي لجريدة، الشرق الأوسط، على الموقع التالي: https://aawsat.com/details.asp?section&58=issueno&11095=article =&515101=feature1

3- عبدالباري مشعل، متطلبات الحوكمة والالتزام الشرعي في نظام الصيرفة الإسلامية الجديد في الجزائر: قراءة وإضاءة، المقال الثاني، منشور على صفحة الباحث على الفايسبوك، 2020/03/31، الرابط:
https://www.facebook.com/AbdulbariMashal/posts/pfbid02tqo9qe1msGVmDts7G6us22CXp64j1hxf2EyeJnzQcrjpoRwaGH27n8bvoDpeHzi6l ، تاريخ الاسترداد: 2020/04/01.

4- عبد الباري مشعل، متطلبات الحوكمة والالتزام الشرعي في نظام الصيرفة الإسلامية الجديد في الجزائر: قراءة وإضاءة- المقال الثالث، مقال منشور على صفحة الباحث في الفايسبوك، 02 أفريل 2020، الرابط:
https://www.facebook.com/AbdulbariMashal/posts/pfbid02NvZF2DPdAbQVNWqwuNUpA1VNJeB8LXqGg58ws5xSh4r3Licn2AaeCV5eMUJUhKRwl ، تاريخ الاسترداد: 2020/04/03

5- عبد الباري مشعل، متطلبات الحوكمة والالتزام الشرعي في نظام الصيرفة الإسلامية الجديد في الجزائر: قراءة وإضاءة- المقال الرابع والأخير، 07 أبريل 2020، الرابط:
https://www.facebook.com/AbdulbariMashal/posts/pfbid04W9ywyMiCSdmUjgmD5NwhiHJUr7QTEZid6bRkA3FYrUPHJcFq6sJrAXjEy2fnrYSl ، تاريخ الإسترداد: 2020/04/07.

6- صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية والمالية لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مقال منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، منشور إلكتروني، أوت 2019، رابط التحميل: https://kantakji.com/2051/، تاريخ الاسترداد: 2023/03/20.

7- قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات، 2022، تاريخ الاسترداد: 2022/03/22،
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0%D8%A9

8- تقديم للبنك الإسلامي للتنمية، منشور للبنك على موقعه على الأنترنت، ص 5. الرابط:
https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2023-02/Arabic%20Corporate%20Presentation%20of%20Islamic%20Development%20Bank%20IsDB-4.pdf ، تاريخ الاسترداد، 2023/03/30.

9- مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي الرابع والأربعون 44، 2020، ص 132. الرابط:
http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Publications/ReportsAndStatements/Pages/AnnualReports.aspx ، تاريخ الاسترداد 2023/03/24.

10- بيانات المجلس الإسلامي الأعلى، الصيرفة الإسلامية، الصادر بتاريخ: 17 ربيع الثاني1439هـ/ 17ديسمبر 2017م، http://www.elmadjlis-hci.dz/2022/10/22/%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1/ ، تاريخ الإسترداد: 2022/03/20.

11- موقع الإذاعة الجزائرية، مقال بعنوان: الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي، الرابط: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/24807 ، تاريخ الإسترداد: 2023/04/18.

12- موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الأنترنت، مقال: تأمينات: افتتاح أول وكالة تجارية للجزائرية للتكافل العام، الرابط: https://www.aps.dz/ar/regions/137028-2023-01-02-11-53-16 ، 2023/03/23

13- تقرير المالية الإسلامية للبنك المركزي السعودي لعام 2021، تاريخ الاسترداد 2023/03/23. http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf

14- الموقع الالكتروني الرسمي للبنك الوطني الجزائري، تاريخ الإسترداد: 2022/12/03 https://www.bna.dz/financeislamique/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9/

15- الصفحة الرسمية للبنك الوطني الجزائري على فايسبوك، منشور بتاريخ 19 جانفي 2023، https://m.facebook.com/bnalgerie/posts/3377066342613087/ ، تاريخ الاسترداد: 2023/03/22.

16- فوزي محيريق، حوار صحفي مع الجزيرة نت، بتاريخ 2023/03/29، الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/29/7-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9 ، تاريخ الإسترداد: 2023/04/04.

17- الموقع الرسمي على الأنترنت لوزارة السكن والعمران والمدينة، الجزائر. الرابط: https://www.mhuv.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%82%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B9%D9%85/ ، تاريخ الإسترداد: 2023/03/23.

18- بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2021، ص50. الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf تاريخ الاسترداد 2023/03/25.

19- ريم بن محمد، موقع جريدة الجزائر على الأنترنت، 2018، www.aljazairalyoum.com

20- https://fr.wikipedia.org/wiki/Terminal_de_paiement_%C3%A9lectronique.2023/01/30 تاريخ الإسترداد:

21- https://aaoifi.com/.2023/03/30 تاريخ الاسترداد: ،

22- IFSB STABILITY REPORT 2022. https://www.ifsb.org/download.php?id=6571&lang=English&pg=/index.php

23- IFSB STABILITY REPORT 2021. www.ifsb.org

24- QCB Financial Stability Report 2020, http://www.qcb.gov.qa/arabic/publications/reportsandstatements/pages/financialstabilityreports.aspx .

25- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2013/3/18/%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D8%B7%D8%B1 بتاريخ .2023/03/27

26- Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf تاريخ الاسترداد 2023/03/24.

27- BNM Annual report 2022, bank negara malasia central bank of Malaysia, https://www.bnm.gov.my/publications/ar2022 , تاريخ الاسترداد 2023/03/30

28- https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/ ، تاريخ الاسترداد: 2023/03/28.

29- Gulf Bank Algeria, **Rapport Annuel2020**,(consulté le 22/03/2022).
https://www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2020.pdf,

30- https://www.agb.dz/categorie/Financement.html , (consulté le, 22/03/2022)

31- موقع بنك ترست الجزائر على الأنترنت، presentation،2020 ، www.trustbank.dz

32- التقرير السنوي 2016، موقع بنك ترست الجزائر على الأنترنت، ص 14بتصرف، www.trustbank.dz. تاريخ الاسترداد: 2020/03/20. https://www.trustbank.dz/images/Report%20annuel_WEB_TBA820 16.pdf

33- موقع بنك ترست الجزائر على الأنترنت، 2020، trust-ijar، www.trustbank.dz.

34- موقع بنك ترست الجزائر على الأنترنت، التقرير السنوي 2019، ص 19، تاريخ الإسترداد 2020/03/22، www.trustbank.dz/images/RapportAnn2019_13092020.pdf

35- الموقع الإللكتروني لبنك ABC: https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/BranchesATMs/Pages/default.aspx ، تاريخ الاسترداد: 2022/12/03.

36- https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-ABC-in-Algeria-opens-its-Islamic-finance-window-alburaq-in-the-city-of-Chlef.aspx

المراجع باللغة الأجنبية:

1- BANK ABC ALGÉRIE, RAPPORT ANNUEL, 2021.
2- BNA ACTUS, COMITE CHARIA, REVUE EDITEE par LA DMC, N 08, JANVIER 2021.
3- Chris De Noose, Islamic Banking And Finance Insight On Possibilities For Europe, OP.CIT, 2009.

4- Central Bank of Malaysia, laws of Malaysia, Act 756: Islamic Financial Services.
5- Hafas Furqani and Ratna, "Islamic Banking And Economic Growth: Empirical Evidence From Malaysia", Journal Of Economic Cooperation And Development, 2(2009).
6- ICD -REFINITIV Islamic Finance Development Report 2022 EMBRACING CHANGE, IFDI2022.
7- ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2022, IFSB, Kuala Lumpur, Malaysia, June2022.
8- IIFM SUKUK REPORT 2022, 11th Edition, August 2022.
9- Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar, ISLAMIC BANKING AND ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM QATAR, JOURNAL OF APPLIED ECONOMICS AND BUSINESS, VOL.2, ISSUE 1 – MARCH 2014.
10- SAMA Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021.
11- Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2018.
12- Trust Banque Algerie RAPPORT D'ACTIVITE, 2017.

الملاحق

جامعة البليدة 2 علي لونيسي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دليل مقابلة مع .....

موضوع أطروحة الدكتوراه

دراسة تقييمية لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

إعداد الطالب:

إبراهيم سعيد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد بوحجلة

العام الجامعي 2023/2022

(الملحق رقم 01)

1- في رأيكم، كيف يمكن تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية؟

.....

2- ماهي أهداف النافذة الإسلامية للبنك؟

.....

3- هل وضع البنك استراتيجية وخطة عملية واضحة لتحقيق هذه الأهداف، ماهي الاستراتيجية المتبعة (الخطوط العريضة)؟

.....

4- هل هناك مؤشرات لقياس أداء (نافذة) شباك الصيرفة الإسلامية ومدى تحقيق أهدافه؟

.....

5- كيف تقيمون تجربة شبابيك ونوافذ الصيرفة الإسلامية في البنك وفي الجزائر؟

.....

6- ماهي الإجراءات العملية المتخذة بعد عملية التقييم؟

.....

7- هل تساهم النوافذ الإسلامية في تقديم خدمات ذات طابع اجتماعي؟ وماهي أوجه هذه المساهمة؟

.....

8- كيف ترون من وجهة نظركم مستقبل النوافذ الإسلامية في البنك .... وفي الجزائر ككل؟

.....

9- كيف تقيمون دور النافذة الإسلامية في دعم قطاعات التنمية الاقتصادية؟

مدى التنويع في أدوات التوظيف (صيغ التمويل المعتمدة)

السنوات	2020	2021	2022
المرابحة للتجهيزات			
المرابحة للاستثمار			
المرابحة العقارية			

الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك			
الإجارة للتجهيزات			
قرض السبيل (قرض حسن)			
أخرى			

أدوات التوظيف حسب الآجال

السنوات	2020	2021	2022
توظيفات قصيرة الأجل			
توظيفات متوسطة الأجل			
توظيفات طويلة الأجل			

كفاءة النافذة في التوظيفات حسب قطاعات الإنتاج

السنوات	2020	2021	2022
استهلاكي			
صناعي			
زراعي			
خدمات			
مصارف ومؤسسات مالية			
قطاعات اقتصادية أخرى			

كفاءة النافذة في التوظيفات حسب التوزيع الجغرافي

- محليا داخليا
- خارجيا

10- مجموع الموارد:

السنوات	2020	2021	2022
الحسابات الجارية والتوفير			
الحسابات الاستثمارية			

الملحق رقم 02

Annexe I : Dispositions comptables

1. **Constitution des fonds propres FI :** La participation de la banque dans le panier MOUDARABA.

Débit : Compte réserves (compte général) « 00134.000.000 »
Chapitre 551109

Crédit : Réserves fonds Moudaraba partie banque « 1192.000.000 »
Chapitre 512000 Réserves Finance Islamique

Fi : Finance Islamique

ANNEXE III : Formules de calcul PER et IRR
صيغة حساب احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار

PROFIT NET = (PROFIT BRUT - CHARGES MOUDHARABA)
الربح الصافي = الربح الخام – تكاليف المضاربة

CALCULE RESERVE PER :

حساب احتياطي معدل الأرباح

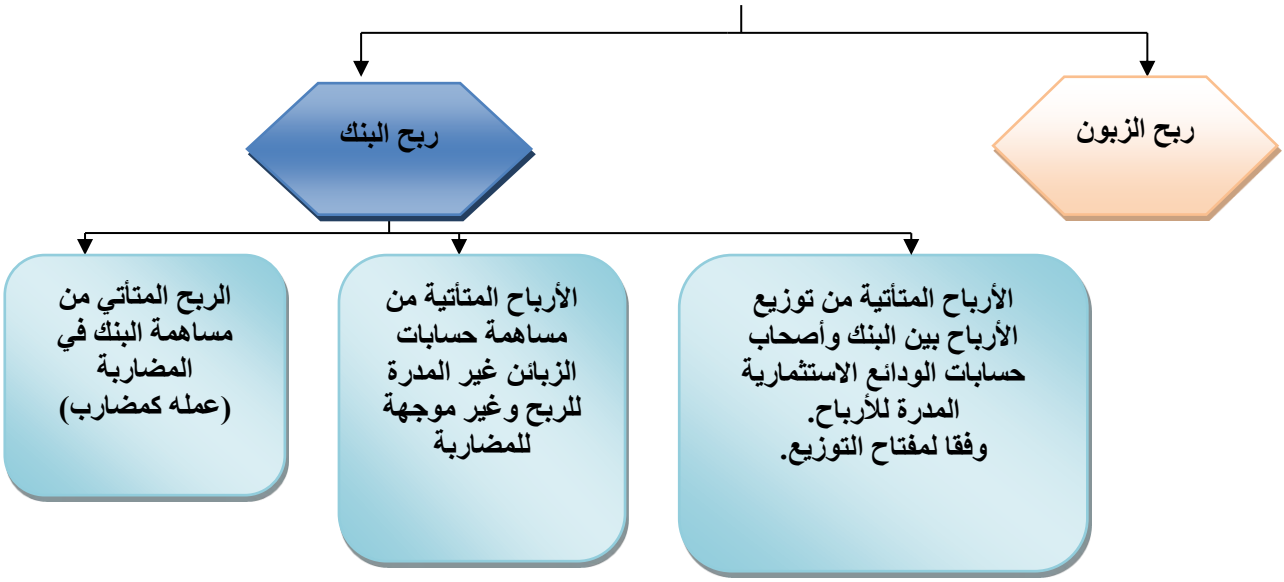
RESERVES PER = PROFIT NET * POURCENTAGE PER

احتياطي معدل الأرباح = الربح الصافي * نسبة الاحتياطي

PROFIT NET APRES PER = PROFIT NET - RESERVES PER

الربح الصافي بعد احتياطي معدل الأرياح = الربح الصافي – احتياطي معدل الأرباح

توزيع الأرباح الصافية بعد احتياطي معدل الأرباح



I. ربح البنك = الربح المتأتي من مساهمة البنك في المضاربة (عمله كمضارب) + الأرباح المتأتية من مساهمة حسابات الزبائن غير المدرة للربح وغير موجهة للمضاربة + الأرباح المتأتية من توزيع الأرباح بين البنك وأصحاب حسابات الودائع الاستثمارية المدرة للأرباح. وفقا لمفتاح التوزيع.

الربح المتأتي من مساهمة البنك في المضاربة (عمله كمضارب) = حصة مساهمة البنك في المضاربة * الربح الصافي بعد احتياطي معدل الأرباح

الأرباح المتأتية من مساهمة حسابات الزبائن غير المدرة للربح وغير موجهة للمضاربة

حصة مساهمة حسابات الزبائن غير المدرة للربح وغير موجهة للمضاربة = الربح الصافي بعد احتياطي معدل الأرباح *

الأرباح المتأتية من توزيع الأرباح بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمارية المدرة للأرباح. وفقا لمفتاح التوزيع.

متوسط حصة البنك = الربح الصافي بعد احتياطي معدل الأرباح المخصص للتوزيع بين البنك وأصحاب حسابات الودائع الاستثمارية المدرة للأرباح. *

II. ربح الزبون:

ربح الزبائن

نقوم بحساب الربح الإجمالي للزبائن قبل اقتطاع احتياطي خسائر الاستثمار

الربح الإجمالي حسب المستوى قبل احتياطي خسائر الاستثمار

نقوم بحساب ربح كل مستوى

حساب احتياطي مخاطر الاستثمار لكل مستوى

الربح حسب المستوى بعد احتياطي خسائر الاستثمار

حساب ربح كل زبون حسب المستوى

الربح الصافي للزبون

الربح الصافي للزبون = ربح الزبون – الضريبة على الدخل الإجمالي

1- GLOBAL PROFIT DES CLIENTS AVANT LA RETENU DE IRR = GPC :

1- الربح الإجمالي للزبائن قبل اقتطاع احتياطي خسائر الاستثمار GPC:

GPC = **متوسط حصة الزبون** * الربح الصافي بعد احتياطي معدل الأرباح المخصص للتوزيع بين البنك وأصحاب حسابات الودائع الاستثمارية المدرة للأرباح.

2- GLOBAL PROFIT PAR PALIER :

إجمالي الربح حسب المستوى

ربح كل مستوى= GPC * متوسط معدلات الربح حسب المستوى

3- CALCULE IRR :

حساب احتياطي خسائر الاستثمار

RESERVES IRR = (PROFIT DE CHAQUE PALIER)* POURCENTAGE **IRR**
احتياطي خسائر الاستثمار = ربح كل مستوى * نسبة احتياطي خسائر الاستثمار

PROFIT PAR PALIER APRES IRR= PROFIT DE CHAQUE PALIER- RESERVES **IRR**
الربح حسب المستوى بعد احتياطي خسائر الاستثمار = ربح كل مستوى – احتياطي خسائر الاستثمار

4- CALCULE PROFIT DE CHAQUE CLIENT :

حساب ربح كل زبون:

ربح الزبون = الربح حسب المستوى بعد احتياطي خسائر الاستثمار * نسبة المساهمة في التمويل

PROFIT CLIENT = PROFIT PAR PALIER APRES IRR * TAUX DE PARTICIPATION AU FINANCEMENT

Remarque : en calcule le taux de participation au financement pour chaque client de chaque palier.

Taux de participation au financement = L'apport du client * nombre du jour du blocage / ∑ (les apports des clients * nombre du jour du blocage)

ملاحظة: تحسب نسبة المساهمة في التمويل لكل زبون في كل مستوى

نسبة المساهمة في التمويل = مساهمة الزبون * عدد أيام التوظيف / مجموع مساهمات الزبائن الكلية * عدد أيام التوظيف

5- PROFIT NET CLIENT :

ربح الزبون:

CALCULE IRG= PROFIT CLIENT * TAUX IRG10%

حساب الضريبة على الدخل الإجمالي = ربح الزبون الخام * نسبة الضريبة 10%

PROFIT NET CLIENT= PROFIT CLIENT - IRG

الربح الصافي للزبون = ربح الزبون الخام – الضريبة على الدخل الإجمالي